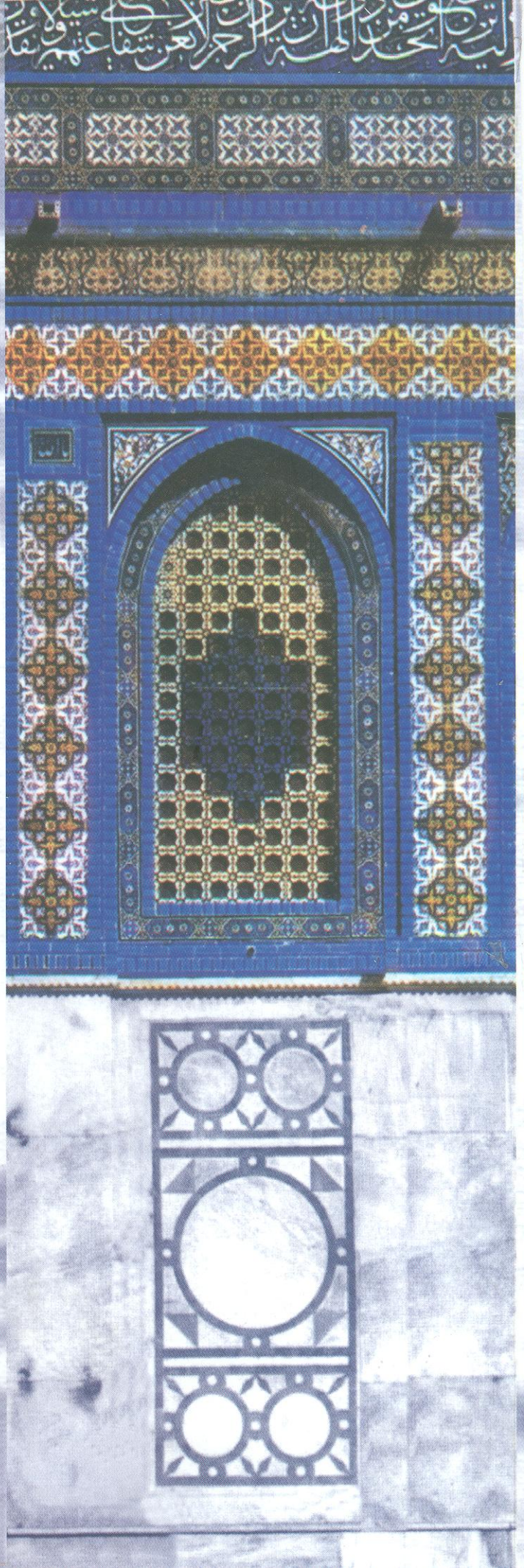

الإسلام في فلسطين المعاصرة

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

الإســـــــلام

في

فلسطين المعاصرة

وقائع

مؤتمر أيلول ٢٠٠٤

العربي وأبعادها الدولية والإنسانية وتعمل على توظيف جهودها الأكاديمية وعلاقاتها الدولية للتعريف وتوثيق القضايا الفلسطينية.

إن ما ورد في هذا الكتاب من أراء وأفكار، يعبر عن اجتهاد ووجهة نظر المشاركين في المؤتمر، ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية **PASSIA**، أو العاملين فيها أو الجهة الداعمة للمشروع.

وقد عقد هذا المؤتمر في رام الله في شهر أيلول (سبتمبر)من عام ٢٠٠٤ لإبراز بعض مناحي الفكر الإسلامي المعاصر في فلسطين كما يعرضه علماء ومفكرون ومجتهدون ومجتهدات في مجتمعنا.

ويأتي نشر هذا الكتاب ضمن برنامج وحدة الدراسات الدينية للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ والذي تدعمه الوكالة الكندية للتنمية الدولية **(CIDA)**- رام الله

Islam in Contemporary Palestine

(First edition December 2004)

جميع الحقوق © محفوظة للجمعية

(الطبعة الأولى كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤)

مطبوعات PASSIA

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦ / ٦٢٨٦٥٦٦-٢-٩٧٢، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢

بريد إلكتروني: E-mail: passia@palnet.com

صفحة الإنترنيت: http: //www.passia.org

ص.ب: ١٩٥٤٥- القدس

المحتويات

مقدمه ..... ج

بقلم الدكتور مهدي عبد الهادي

أولاً: التيارات الإسلامية في فلسطين..... ١

الشيخ جميل حمامي

ثانياً: الحركة الإسلامية في فلسطين..... ٥

د. ناصر الدين الشاعر (تعقيب)

ثالثا: الحركات الإسلامية؛ السلطة الوطنية والإحتلال الإسرائيلي..... ١١

د. عبد الستار قاسم

رابعاً: قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية..... ٢٣

د. مهدي عبد الهادي

خامساً: القدس من وجهة نظر مسيحية..... ٣٥

د. مارون لحام (تعقيب)

سادساً: قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية..... ٤٣

المحامي ابراهيم شعبان (تعقيب)

سابعاً: العلاقات الإسلامية – المسيحية وقضايا التعايش والحوار..... ٤٧

د. مصطفى أبو صوي

ثامناً: الإسلام وقضايا المرأة في فلسطين

المؤسسات النسائية؛ واقع، علاقات، تحديات، مستقبل..... ٦١

عفت الجعبري

تاسعاً: الإسلام وقضايا المرأة الفلسطينية؛ حقوق المرأة ٦٧

ميسون الرمحي

عاشراً: العولمة وقضايا المرأة..... ٨٧

غزاله عرار

الحادي عشر: الإسلام وقضايا المرأة في فلسطين..... ٩٥

مها عبد الهادي (تعقيب)

الثاني عشرة: الإسلام في مشروع الدستور؛ وطبيعة الدولة في التنظيم

السياسي الفلسطيني..... ٩٩

د. أحمد الخالدي

عبد المالك دهامشه

السادس عشرة: الحركة الإسلامية، واقع، علاقات، تحديات، مستقبل..... ١٥١

هاشم عبد الرحمن

السابع عشرة: الحركة الإسلامية – فلسطين ١٩٤٨

نظره من الداخل والخارج ١٦٣

الشيخ ابراهيم صرصور

الثامن عشرة: المسلمون في أوروبا والمسألة الفلسطينية..... ١٧٧

د. أندرو رجبي

التاسع عشرة: صور الإسلام في الإعلام الأمريكي والمسألة الفلسطينية..... ١٩٣

عائشه وزوز

مقدمه

بقلم د. مهدي عبد الهادي*

إن العصر الذي نعيشه، يتحدث عن صراع حضارات وثقافات وينشر ثقافة الخوف من الإسلام، (الإسلاموفوبيا) ويعجز عن التوصل الى اجماع دولي في تعريف "الإرهاب" ولكنه يكيل بمكيالين ولا يتردد في الصاق صفات التطرف والعنف بالجهاد أو بمقاومة الاحتلال الأجنبي، وأيضاً بحق الدفاع عن النفس كما يطرح قضايا المرأة وشؤون حقوقها وإنسانيتها للمقارنة بين التعصب والتطرف والانغلاق من جهة وبين الحداثة والتحرر والمساواة من جهة أخرى. كما يكاد يعجز عن توظيف "الحوار" كأداة لفهم الذات ومعرفة الآخر ويقتصر ذلك على نخب علمية ودينية في مناسبات احتفالية.

إن العصر الذي نعيشه، يتحدث عن أصولية إسلامية حيناً وعن نهضة أو صحوة إسلامية أحياناً، وعن إسلام ومسلمين وإسلاميين، وفي ظلّ تعدد هذا الخطاب، لا بدّ من مراجعة للثوابت ومنها:

- الإسلام، عقيدة وعبادة وأخلاق وشريعة
- العقيدة في مسألة الإيمان تقوم على الاختيار؛ "أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ"[1]
- ويؤكد هذا قوله تعالى: "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" [2] فبالإضافة إلى عدم الإكراه في العقيدة، لم يفرض الزكاة ولا الجهاد على غير المسلمين وهي من عبادات الإسلام.
- الأخلاق؛ الإسلام دين وسطي يقف بين المقدّسين للتراث والمغالين فيه، وبين من ينتهج تحكيم العقل وإن خالف النص القاطع.
- الشريعة؛ تحدد صلة الإنسان بنفسه وصلته بخالقه وصلته بمن حوله من بشر ونبات وحيوان وجماد "ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا " [3] أي ما شرّع الله لعباده من الدين.
- الفقه؛ وحسب اجتهاد أبو حنيفة " هو معرفة النفس ما لها وما عليها" أي الفرق بين فقه النقل وفقه العقل!
- إن العصر الذي نعيشه، يشهد تحولات وتحديات خطيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية، فبعد أكثر من مائة عام من نضال الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل الحرية والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة، جاء القرار الدولي يفرض "التقسيم" على فلسطينيي عام ١٩٤٧، ويفرز خارطة جغرافية وديموغرافية وعلاقات جديدة، ثم كانت الحروب العربية الإسرائيلية، ومن بعدها سياسات وممارسات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بفرض تقسيمات جديدة لما تبقى من أرض فلسطين وهي ٢٢%!، وهذه المرحلة التي تشهد تحديات المحافظة على خصوصية الذاكرة التاريخية والسياسية التي شكلت الشخصية والهوية الفلسطينية. آخذة بعين الاعتبار أن "الدين" كان ولا يزال عاملاً رئيساً في صياغة المجتمع العربي – الفلسطيني وعنصراً فاعلاً في مقومات تطوره وصياغة علاقاته.

من هنا، جاءت فكرة عقد مؤتمر "الإسلام في فلسطين المعاصرة" كمحاولة متواضعة لدراسة ومناقشة العلاقة والرابطة بين تحديات العصر الذي نعيشه من جهة، والنهضة الإسلامية كحضارة وثقافة الأمة من جهة ثانية، وموقع القضية الفلسطينية بينهما!

لقد كانت الحاجة تستدعي دعوة نخبة من علماء ومفكري ومجتهدي الأمة لعرض أبحاثهم وتحليلاتهم حول تداخل وترابط الدوائر الثلاثة المذكورة، في محاولة مسؤولة للإجابة على بعض التساؤلات! ولم يكن من السهل دعوة او اختيار أولئك الباحثين للتصدي لهذه المسؤولية وفي مناخ "الخوف" وقيود "الاحتلال"!، فكان لا بد من التواضع في طموحنا الفكري والعلمي واقتصار ذلك على ما هو متوفر وممكن واعتباره بداية على الطريق....

تضم دفتي هذا الكتاب، الأوراق والبحوث والتعقيبات التي قدمت للمؤتمر وقد تناولت خمسة محاور:

---

*رئيس الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - باسيا

والدولية تتطلب "قبول" حل مرحلي، أي الموافقة على مشروع الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أم أنها وفي ظروف تناقضات المناخ الدولي، تعتمد التدرج المرحلي؛ لا تنازل عن حق، ولا اعتراف بإسرائيل، قبول قيام الدولة على أي جزء يتحرر مع استمرار الخيار المسلح للمقاومة.

وتناول المحور الثاني، قضية القدس، بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، في محاولة لقراءة الحدث التاريخي وفهم دور الأطراف المختلفة في رسم جغرافيه القدس والتحديات التي تجابهه مواطني المدينة، ومستقبلهم السياسي مع بقاء القدس قضية مركزية في العقيدة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود.

ويعرض المحور الثالث، العلاقات الإسلامية – المسيحية وقضايا التعايش والحوار وفي الاطار الديني والسياسي والإنساني، مواطنون لا ذميون: "ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [٤]

ويبحث المحور الرابع في قضايا المرأة والإسلام، واقعها الاجتماعي والسياسي والتحديات في بناء ثقافة العدالة الاجتماعية والمساواة لبناء مجتمع تقدمي عصري.

أما المحور الخامس، فكان حول طبيعة النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي كما ينظمه مشروع الدستور الفلسطيني، ويبين الإشكاليات الداخلية وتعدد الاجتهادات في اعتماد "مصادر" نصوص الدستور الدينية والعلمية، مع المقارنة بتلك التي اعتمدت في الدول الإسلامية والعربية، هذا وقد عرض وجهتي نظر حول المسلمون في أوروبا والمسألة الفلسطينية وصورة الإسلام في الإعلام الأمريكي والمسألة الفلسطينية.

وبعد فإن الغاية من توثيق أعمال "مؤتمر الإسلام في فلسطين المعاصرة" في هذا الكتاب هو تشجيع الباحثين والمتحاورين إلى الاجتهاد في التحليل النقدي لقضايا المجتمع وعكس صورة موجزة عن التحديات التي تجابهه، وقدرة المشاركين في هذا الجهد المتواضع، على إعمال العقل لا النقل عند طرح بحوثهم وآرائهم في مناخ من التنوع الفكري للتواصل مع جسور الفكر الإنساني.

ولا تزال الحاجة ملحة إلى المزيد من الأعمال الفكرية والعلمية وفي العديد من قضايا الوطن والمواطن، لنشرها ومناقشتها، لبلورة خطاب إسلامي عصري ولاستقراء مستقبل فلسطين على أسس ومبادئ العدالة الإنسانية.

---

[٤] سورة النحل آيه ١٢٥

أولا
التيارات الإسلامية في فلسطين

الشيخ جميل حمامي*

مقدمه

شهدت الساحة الفلسطينية في صراعها مع المشروع الصهيوني تياران متباينان في الفهم لطبيعة الصراع، أحدهما علماني تمثل في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وآخر القوى الإسلامية بكافة توجهاتها وتصورها. وما من شك في أن القوى العلمانية استطاعت أن تستحوذ على الساحة الفلسطينية وتستأثر بها في الستينات وبداية السبعينات حيث تعرضت الحركة السلامية لمحن وابتلاءات شديدة أوقف مدها برهة من الزمن.

وجاءت الصحوة الإسلامية في بداية السبعينات، ليستعيد التيار الإسلامي قوته وامتداده في الشارع الفلسطيني، وبدأ التيار العلماني يخسر مواقفه العديدة تمثل هذا في انتخابات الجامعات والنقابات المهنية، فضلا عن أن روح جديدة سرت في التيارات الإسلامية بعد بروز الصحوة الإسلامية، وضرورة الالتفات إلى قضية هامة وخطيرة تواجه الأمة العربية والإسلامية وهي قضية فلسطين.

استطاعت التيارات الإسلامية أن تستحوذ وتستأثر بالتأييد الشعبي الفلسطيني، فمن الناحية التاريخية نجد أن تشكيل القوى الإسلامية في فلسطين، بدأ قبل قيام الدولة العبرية، حيث أقامت جماعة الإخوان المسلمين شعبا لها في فلسطين في عام ١٩٤٣م، عندما أرسل المرشد الأستاذ حسن البنا وفدا لمقابلة الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين.

رسمت حركة الإخوان المسلمين معالم بارزة في فهمها للصراع العربي الصهيوني، فخاضت معارك عديدة في صور باهر والخضر وقطاع غزة والقدس، يليها في النشأة التاريخية حزب التحرير الإسلامي ١٩٥٣م، والذي يمكن اعتباره حركة انشقاقية عن جماعة الإخوان المسلمين وهو تكتل سياسي يسعى لإقامة الخلافة الإسلامية من خلال حركة التثقيف الذي يتبناها بين أتباعه، ويرى أن أولوياته واهتماماته تنحصر في قيام دولة الخلافة الإسلامية، في حين يرى الإخوان أن الطريق لاستئناف الحياة الإسلامية من خلال الاهتمام بتربية الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم لإيجاد الدولة المسلمة.

لم يتمكن هذان التياران من الاتفاق على منهج واحد لمواجهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين لتباين موقفيهما من هذا الصراع.

برز بعد عام ١٩٦٧م، تيارات إسلامية تظهر اهتماما كبيراً في هذا الصراع الدائر دون إغفال للجانب الديني، حيث نظرت هذه التيارات للدين كحالة صراع مع المشروع الصهيوني الذي ينبغي مواجهته والحيلولة دون امتداده، فاستطاعت الحركة الإسلامية التغلغل داخل الجامعات والنقابات كما أسلفنا وتطور الفهم وتعمق الوعي لدى الجيل الجديد لشباب الحركة الإسلامية بكل أطيافها .

تمثل بروز حركة حماس والجهاد الإسلامي كحركتين جهاديتين، أخذت على عاتقيها مقاومة الاحتلال بالقوة العسكرية، كما أدى أيضا إلى بروز تيار آخر تمثل في جماعة التبليغ والدعوة بفهمها البسيط والسطحي للعمل الإسلامي وأخيرا بروز الحركة السلفية.

والتيار الإسلامي في فلسطين بدأ كحركة فكرية تسعى إلى إصلاح الفرد والمجتمع ليتطور، ويصبح جزءا فاعلا من حركة التحرير الفلسطيني، ومقاومة الاحتلال انطلاقا من تصورات إسلامية وتوجهات دينية، وهذا يدفعنا للحديث عن تطور هذه التيارات الإسلامية وأطروحاتها وتباين مواقفها.

أولاً: التنظيمات الإسلامية التي كانت قبل الاحتلال الصهيوني

أ: جماعة الإخوان المسلمون

ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م حتى غدا العالم الإسلامي تحت سيطرة الاحتلال الأجنبي، وأقصى الإسلام عن منصة الحكم بإسقاط دولة الخلافة وإزالتها بفعل الحركة العلمانية التي قادها كمال أتاتورك ١٩٢٤م، فسقط الشكل والمضمون. وغدا العالم الإسلامي يعيش نير الاحتلال في حالة من الضياع والحيرة، مما فتح المجال أمام دعاة التغريب في العالم العربي والإسلامي، ونشط دعاة التغريب في كل زاوية مشهرين دعوتهم لإبعاد الأمة عن الدين، معتبرين أن سبب الانحطاط والتخلف الذي تعيشه الأوطان الإسلامية هو لتمسكهم بالدين، في هذا الجو انطلقت جماعة الإخوان المسلمين في مصر على يد مؤسسها الأستاذ حسن البنا رحمه الله، داعيا

---

* رئيس قسم دراسة التدين، القدس

لأبناء هذا الشعب استطاعوا أن يكونوا لهم أنصارا ومؤيدين في كافة المدن الفلسطينية.

تزايد تأييد جماعة الإخوان بين صفوف الشعب الفلسطيني بسبب نشاطهم وكسبهم الاحترام والتقدير من كافة الهيئات الشعبية الفلسطينية، وعلاقتهم الجيدة مع مفتي فلسطين الشيخ أمين الحسيني -رحمه الله- وتراوح هذا التأييد بين المد والجزر بسبب المحن والابتلاءات التي تعرضت لها الحركة في مصر، حيث خف التأييد إلى درجة شن حملات التشكيك والتشويه للحركة بسبب الهمجية التي كان يقودها النظام المصري من خلال إذاعة صوت العرب وقدرته على التأثير الجماهيري.

عاد التأييد الشعبي عقب حرب ١٩٦٧م، وبدأت موجة الصحوة الإسلامية في الأراضي المحتلة في حقبة السبعينات، وخاصة بعد هزيمة النظام العربي في حرب ١٩٦٧م وانحسار المد القومي اليساري، علاوة على بروز تيارات بين المثقفين الشباب والعائدين من الجامعات خارج الوطن الفلسطيني، تمارس نشاطها الإسلامي وأدى هذا إلى تكوين نواة جديدة لجماعة الإخوان المسلمين، وبروز قيادات شابة تقود العمل الإسلامي بوعي وحماس شديد، والتوجه العام للشارع الفلسطيني نحو الدين وانحسار تأثير منظمة التحرير الفلسطينية، ثم قيام تنظيم عسكري إسلامي بقيادة المرحوم الشيخ أحمد ياسين، فضلا عن بروز توجهات فكرية متفاعلة داخل الإخوان المسلمين في جعل القضية الفلسطينية قضية مركزية للحركة الإسلامية، مما أدى إلى نشوء حركة حماس المولود الشرعي لجماعة الإخوان المسلمين .

ب: حزب التحرير الإسلامي

برز هذا الحزب كتيار إسلامي في فلسطين سنة ١٩٥٣م، وبين أسباب قيامه بغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه، والحزب يتبنى التثقيف السياسي والفكري للنهوض بالأمة ويقول عن نفسه (حزب التحرير هو تكتل سياسي، وليس تكتلاً روحياً ولا تكتلاً علمياً، ولا تكتلاً خيرياً). "نقلاً عن صفحة الحزب الالكترونية" .

هذا الموقف النظري للحزب وتركيزه على الجانب الفكري والعقدي دون ممارسة عملية حرمه من التأييد الشعبي والنفور منه.

موقف الحزب من الاحتلال الصهيوني هو الرفض كموقف شرعي، لكن الحزب لم يتخذ خطوات عملية كبقية الفصائل الإسلامية أو العلمانية في مقاومة الاحتلال، على الرغم من اعتبار حزب التحرير قتال المحتل فرضاً على المسلمين، إلا أن تحقيق هذا الفرض يكون بعد قيام الدولة الإسلامية، التي تتولى مواجهة تحرير الأرض، فالحزب لا يؤيد العمل العسكري ضد الوجود الإسرائيلي، وعلى الرغم من معارضة الحزب لعقد صلح أو اتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا انه بموقفه النظري وابتعاده عن الجانب العملي وربطه قضية التحرير بقيام الدولة الإسلامية، عزله عن المجتمع وانحسر تأييده على أضيق نطاق.

ثانياً: تنظيمات نشأت بعد حرب ١٩٦٧م

١- حركة الجهاد الإسلامي

تأسست هذه الحركة على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني الذين درسوا في الجامعات المصرية متبنين الحركة الثورية للإسلام، مطالبين بتطبيق النموذج الإيراني الثوري وداعين إلى اعتبار القضية الفلسطينية القضية المركزية للعمل الإسلامي.

حركة الجهاد الإسلامي أخذت الطابع العسكري منذ البداية وليس لها مؤسسات جماهيرية كما هو الحال لدى حماس وبالتالي بقي تأييدها الشعبي والجماهيري محدوداً ومتواضعاً، وكما ان دعوتها إلى تأييد الثورة الخمينية داخل الأراضي الفلسطينية ومحاولتها نقل الفكر الشيعي إلى داخل فلسطين حرمها من الامتداد الجماهيري .

حركة الجهاد الإسلامي حرك نخبوية، ركزت مجال عملها في العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي تعارض المفاوضات بين منظمة التحرير والدولة العبرية. تعرضت حركة الجهاد الإسلامي إلى عدة ضربات داخلية وخارجية.

أما الداخلية فتمثلت في حركة الانشقاقات التي حصلت فيها وتولد عنها :

حركة الجهاد الإسلامي – فلسطين

حركة الجهاد الإسلامي – بيت المقدس
حركة الجهاد الإسلامي- سرايا القدس
حركة الجهاد الإسلامي – كتائب الأقصى
ولكن الحركة التي تزعمها المرحوم الدكتور فتحي الشقاقي قبل استشهاده، هي حركة الجهاد الإسلامي – فلسطين، واختير رمضان عبد الله أمينا عاما لها بعد الدكتور فتحي الشقاقي.
تلتقي حركة الجهاد الإسلامي مع حركة الإخوان المسلمين وكافة الحركات الإسلامية بالدعوة إلى قيام دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية. تعتبر حركة الجهاد حركة انشقت عن جماعة الإخوان المسلمين وقامت بعمليات نوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي. ترفض حركة الجهاد حتى اللحظة المشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

٢-حركة المقاومة الإسلامية حماس
أ- النشأة
نشأت حركة حماس كحركة ذات سياسة مستقلة سنة١٩٨٧ على الرغم من أنها تعتبر إمتداداً لحركة الإخوان المسلمين. ونتيجة تفاعل عوامل عديدة واجهت الشعب الفلسطيني منذ نكبته الأولى وهزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧.
أخذت حركة حماس مفهوم الجهاد بمعناه الواسع والشامل، وتعتبر الحركة جزءاً من حركة النهضة الإسلامية. تؤمن أن فلسطين من النهر إلى البحر أرض وقف إسلامية لا يجوز التنازل عنها أو التفاوض عليها، وهي حركة شعبية لها جذورها في الشارع الفلسطيني من خلال مؤسساتها الخيرية وتفاعلها الاجتماعي مع الشعب الفلسطيني مما أكسبها دعما جماهيريا ملموساً.
وجاءت نشأتها على خلفية البحث عن الأسلوب الجهادي في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي والمشاركة في قيادة انتفاضته عام ١٩٨٧ وتوجيهها الوجهة الإسلامية ، فقد أصدرت حماس بيانها الأول في ١ ١٥ كانون أول ١٩٨٧م، باسم حركة المقاومة الإسلامية والذي اعتبر بيان أو نداء رقم "١" في انتفاضة عام ١٩٨٧ ونستطيع القول أن هذا البيان هو البيان الأول للانتفاضة، وبمشاركة حماس في هذه الانتفاضة بل في قيادة الانتفاضة فرضت نفسها على الساحة الفلسطينية بقوة واستحوذت على قطاع كبير من الأوساط الطلابية والأطر النقابية.

ب- البناء التنظيمي
مر بناء حماس التنظيمي في مرحلتين منذ اندلاع انتفاضته عام ١٩٨٧، ولغاية انطلاقة العمل المسلح للحركة في عام ١٩٩٢.
المرحلة الأولى
١- الجناح الجماهيري، والذي يصدر البيانات والنشرات وتوجيه حياة الناس اليومية وخاصة خلال الانتفاضة الأولى.
٢- الجناح الأمني (مجد)؛ ومهمته جمع المعلومات عن العدو ورصد حركة العملاء.
٣- الجناح العسكري؛ والذي كان يأخذ أسماء متعددة، تارة مجاهدو فلسطين وتارة المجاهدون.

المرحلة الثانية:
وهي مرحلة البناء والتطوير التنظيمي: وتمثل هذا في تأسيس مكتبها السياسي، ومكتبها الإعلامي وجناحها العسكري المعروف بكتائب عز الدين القسام، المكتب السياسي مهمته إدارة شؤون الحركة، وإصدار النشرات والتحليلات السياسية المعبرة عن وجهة نظر الحركة بالتعاون مع المكتب الإعلامي، وتحديد علاقة الحركة مع الدول والأحزاب والمنظمات الخارجية. أما الجناح العسكري فهو الذي يتولى العمل العسكري ضد الإحتلال.
استطاعت حماس أن تحقق حضورا سياسيا في كافة الساحات الداخلية والخارجية، وتمكنت من توظيف وجودها لصالح القضية الفلسطينية من خلال إعطاء البعد الإسلامي مكانته في الصراع مع المشروع الصهيوني.
واستطاعت حماس أن توظف المحن التي تعرضت لها بجمع المؤيدين والأنصار، كما حدث في عملية إبعاد عدد كبير من مؤيدي ورجال الحركة إلى مرج الزهور عام ١٩٩٢.
أيضا استطاعت أن تضع نفسها على الساحة العربية والدولية، حيث قامت كثير من الدول العربية والأجنبية وحتى أمريكا بالاتصال مع حماس والحديث معها، ووضعت ضمن التحليلات والدراسات السياسية المختلفة.
ج- البناء الفكري لحركة حماس:
كما ذكرت سابقا فإن حماس وليد شرعي وطبيعي لحركة الإخوان المسلمين، وبالتالي فإن البناء الفكري لحركة حماس فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية مستمد من الفهم الإسلامي للصراع الدائر في المنطقة، وهي ترى أن أرض

صنفت حماس علاقتها مع الآخرين في إطارين اثنين؛ يتمثل الأول مع الحركات الإسلامية، والتي تعتبر الخلاف مع هذه الحركات خلافًا إجتهاديا ما دامت تتصرف في حدود الفهم الشرعي وهذا ما عبرت عنه في ميثاقها مادة رقم "٢٣" تحت قاعدة نتعاون فيما اتفقنا عليها ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.

أما الفئة الأخرى والمتمثلة في الحركات العلمانية، فهي تنظر إليها نظرة احترام وتقدير ما دامت في إطار خدمة القضية الفلسطينية، أنظر ميثاق حماس مادة ٢٥، أما عن علاقة حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية فهي نظرة في غاية المسؤولية، حيث تنظر إليها نظرة الابن لأبيه كما ورد في الميثاق، وعندما تتبنى المنظمة المنهج تصبح حماس جندا من جنود هذه المنظمة كما ذكرت في ميثاقها. وفي علاقتها مع غير المسلمين في فلسطين فهي تنطلق من منطلق التسامح الديني الذي يدعو إليه الإسلام مع الديانات الأخرى.

أستطيع القول أن حركة حماس تعتبر من الحركات الإسلامية المتقدمة في نهجها للعلاقة مع الآخر، فهي تنظر للجميع النظرة الإسلامية والمحكومة بالموقف الشرعي والتي تضبط سلوكيات الحركة ومنهجيتها.

جماعة التبليغ والدعوة: انطلقت جماعة التبليغ والدعوة في فلسطين مع بداية الصحوة الإسلامية في فلسطين، واهتمت بالجانب الدعوي، وركزت في دعوتها على العامة من الشعب. ليس للجماعة أي تصور سياسي بل لا تتدخل في هذا الجانب على الإطلاق، وبالتالي منهجها قل كلمتك وامشي. فهي لا تملك بناءاً تنظيميا بالمعنى الذي يعرفه أهل التنظيمات، بل تعتبر الولوج في السياسة درب من التيه والضياع لا يأتي بفائدة على العامة، ليس لجماعة التبليغ والدعوة موقف واضح من الصراع العربي الإسرائيلي، ولا يوجد لها أدبيات في هذا المجال، وبالتالي لا تستطيع أن تحكم على موقفها من هذه القضية إلا من خلال فهمها للمفهوم الإسلامي حول مقاومة المحتل كإطار عام والذي ينضوي تحت لواءه كافة التيارات الإسلامية .

ثانيا
الحركة الإسلامية في فلسطين المعاصرة*

د. ناصر الدين محمد الشاعر*

تمهيد

بداية يجب علينا تحديد المقصود ببعض المصطلحات تجنباً للخلط، مثل مصطلح الإسلام السياسي، ومصطلح الحركة الإسلامية، والقوى الإسلامية والوطنية.

فالإسلام السياسي، يقصد به الحديث في ذلك الجانب أو الفكر أو الأطروحات التي تعامل العمل السياسي في فلسطين من منطلقات إسلامية. وهو بالتالي يشمل تلك الحركات المعروفة لدينا في فلسطين ممثلة بحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي على وجه الخصوص. وهذا التحديد لا يعني وجود أكثر من إسلام، كما لا يعني الانتقاص من أية حركة أو حزب أو إطار لا يتعاطى السياسة بمفهومها المعهود ولا يجعل جهده في ذلك بشكل ملحوظ وفاعل ومؤثر. إنما البحث هنا يدور حول الحركات الفاعلة في البلد من منطلقات إسلامية في مجال السياسة وحسب. وهذا بالتأكيد سيقود إلى تجنب الحديث ربما في حزب أو حركة لا لشيء إلا لعدم تعاطيه السياسة، وربما يتحدث عن شخص أو مجموعة أو حتى تجمع نقابي أو طلابي لا لشيء إلا لأنهم يتعاطون العمل السياسي. وهذا يفسر لنا عدم التركيز في الورقة المقدمة من الباحث على حزب التحرير أو الحركات الصوفية رغم وجودها. وما ذلك إلا تمشياً مع موضوع البحث ومجاله، وليس انتقاصاً من أحد. وإلا فإن الحركة الإسلامية تضم كل جهد يصب في جدول العمل الإسلامي في البلد بغض النظر عن اسمه وحجمه، وهذا ليس حكراً على حماس والجهاد وحدهما. مثل ذلك التنويه ينبغي الإشارة إليه بخصوص مصطلح القوى الإسلامية والوطنية. فوصف بعض الحركات بالإسلامية لا يعني نزع صفة الوطنية عنها، والعكس كذلك. فإنما هو وصف لعموم منطلقات وأهداف تلك القوى والفصائل، كما أنه ليس حديثاً عن الأشخاص الذين يتبعون هذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك.

كما أننا نعني بالمعاصرة، التركيز على الواقع الحالي ومقدماته التي أسست له في هذا العصر، بدل الخوض في الأحداث التاريخية التي يمكن العثور عليها في كتب التاريخ. حيث أننا نكتفي من الأحداث بما له علاقة بالواقع السياسي الحالي بشكل مباشر حتى نفهم الواقع بشكل معقول. ولعل هذا يفسر لنا حديث الباحث في جذور علاقة حركة الإخوان المسلمين أيام مؤسسها الشيخ حسن البنا بالقضية الفلسطينية. ذلك أنها توفر مقدمة ضرورية لفهم نشوء حركتي حماس والجهاد من منطلقات إسلامية تجمع بين الاهتمام بالإسلام في إطاره العام، وبين الاهتمام بفلسطين باعتبارها قضية إسلامية مركزية وأرضاً للرباط والجهاد.

لكن هذا لا يمنع استلال بعض الأحداث التاريخية ذات الأهمية القصوى والمتجددة بالشأن الفلسطيني، مثل حادثة الإسراء والمعراج وسائر الآيات والأحاديث التي تناولتها وربطت بين القدس ومكة جاعلة من أرض فلسطين أرضاً مباركة ذات خصوصية مميزة في الوعي الإسلامي. ومثل ذلك استلال حادثة فتح بيت المقدس زمن الفاروق وما رافقها من كتابة الوثيقة العمرية لنصارى القدس باعتبارها سابقة تمهد لموضوع التعايش الديني، وما رافق ذلك من اعتبار القدس وفلسطين أرض وقف إسلامي في الوعي الديني حسب الثقافة التي يؤسس لها الفكر الإسلامي في فلسطين وخارج فلسطين، مع ما يخلقه هذا المصطلح من قدسية وامتياز لأرض فلسطين بشكل خاص، وللمواقف السياسية في التعاطي مع القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، متأثراً بهذه الفكرة. ومثل ذلك استلال حادثة تحرير الأقصى وفلسطين من الغزو الإفرنجي على يد القائد صلاح الدين الأيوبي، لغرض استلهام البُعد الديني منطلقاً للتحرير، وللتأكيد على أن تحرير فلسطين لم يحصل إلاّ بتلك المنطلقات الدينية، وهو ما يؤسس للدعوة اليوم إلى اللجوء إلى الدين من جديد منطلقاً للتحرير. فضلاً عن أن ذلك يؤسس لزرع الأمل بإمكانية التحرير، في وجه حملات التيئيس التي تحاول إقناع الشارع العربي بعدم إمكانية التحرير، وبالتالي بعدم جدوى العمل. فتأتي هذه الحادثة، كي تؤكد بطلان هذه المزاعم، خاصة وأن تحرير القدس جاء بعد حوالي مائة عام من احتلال الفرنجة لها وقتلهم عشرات آلاف المواطنين حتى داخل الحرم القدسي الشريف. لكن هذه الاستلالات التاريخية، تبقى انتقائية بدرجة ما، حيث يجري التركيز على الجوانب التي تؤسس للجهاد

---

* تعقيب على ورقة الشيخ جميل حمامي، التيارات الإسلامية في فلسطين

* أستاذ مساعد في قسم الفقه والتشريع، وأستاذ مقارنة الأديان، وعميد كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية -

في فلسطين. وهو الأمر الذي يحتاج إلى تركيز أكبر حتى يفي بالمطلوب، على ضوء التغيرات الدراماتيكية الحادة التي حصلت في المنطقة عموماً وعلى القضية الفلسطينية والحركات الإسلامية الفلسطينية على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة. وهي القضايا التي كانت بحاجة إلى رصد ومتابعة وتحليل أوسع لمعرفة مواقف وتوجهات الحركات الإسلامية على ضوئها. ولعل شح الكتابات في هذا الجانب يضيق المجال ويعطي الباحث بعض التبرير. ثم إن عددا من التغيرات الأكثر وضوحاً على صعيد الحركة الإسلامية الفلسطينية، قد حدث بعد كتابة الباحث لورقته. من أبرز ذلك التوجهات الجديدة لحركة حماس نحو المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية فضلاً عن الاستعداد للتهدئة مع الإسرائيليين على ضوء الاتصالات واللقاءات الفلسطينية، وعلى ضوء الجهود المصرية بهذا الخصوص. حيث يبدو أن حكومة شارون وصلت إلى نتيجة أكيدة بعدم جدوى إجراءاتها الأمنية في وقف الانتفاضة الفلسطينية، وعلى رأسها صواريخ القسام التي باتت تشكل هاجساً مقلقاً للإسرائيليين بعد أن وصلت المستوطنات، ولم ينفع في منعها كل الإجتياحات العسكرية للقطاع. بل ولم ينفع معها حتى حملات التصفية التي طالت قيادة حماس التاريخية والسياسية ممثلة بالشيخ أحمد ياسين والشيخ الرنتيسي، فضلاً عن تصفية العديد من القيادات العسكرية لحماس من أمثال الشيخ صلاح شحادة. وهو ما أدى بالإسرائيليين للشروع بالتفكير الجدي للانسحاب من قطاع غزة وللشروع في مفاوضات لأجل تحقيق ذلك والحصول على تهدئة لقاء مطالب يعرضها الفلسطينيون ومن جملتها الخروج من المناطق الفلسطينية وتحرير الأسرى المعتقلين وعودة المبعدين ووقف الاغتيالات. وربما جاء هذا متوافقاً مع رغبة الفصائل بالحصول على برهة من استراحة المقاتل. وربما جاء استجابة لرغبة الكثيرين بإعطاء رئيس السلطة (أبو مازن) فرصة لفحص جدية التوجه الإسرائيلي نحو السلام، ولإلقاء الكرة في الملعب الإسرائيلي بدل دوام اتهام الفلسطينيين بتفويت الفرص ورفض السلام. علماً بأن فصائل المقاومة تشكك مسبقاً بجدية الإسرائيليين وتتوقع منها أن تخرق أي اتفاق أو تفاهم تحت أية ذريعة.

كل هذا خلق تسارعاً بعد رحيل الرئيس الفلسطيني عرفات واكبته جولة من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية ثم جولة أخرى في القطاع، مسجلة تفوقاً ملحوظاً لحماس بلغ حد الحسم والتفرد في مناطق من القطاع واختراقاً أو حتى تفوقاً في مناطق من الضفة الغربية.

ولما كانت مناطق السلطة تستعد لانتخابات التشريعي، فقد تسارعت المشاورات داخل حماس والجهاد الإسلامي، وغيرهما، لتحديد مواقفها بخصوص المشاركة فيها. وهو الأمر الذي يبدو أنه يتجه نحو المشاركة الحقيقية لحماس في هذه الانتخابات المقبلة، وفق ما تدل عليه تصريحات المسئولين السياسيين للحركة. وبالتأكيد، فإنه يقود إلى ذلك جملة من العوامل والمؤثرات الدولية والإقليمية والمحلية إلى جانب العوامل الداخلية لكل من حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. وذلك فضلاً عن بُعد الانتخابات الحالية الزماني عن اتفاقيات أوسلو، وإمكان إقناع الناس بالفصل بين معارضة تلك الاتفاقيات من جهة وبين الاشتراك في الانتخابات التشريعية والبلدية من جهة أخرى.

ولعل الأمر الذي يعني الكثيرين، هو التغيرات الداخلية في الحركة الإسلامية التي أثمرت هذه المواقف الجديدة في عالم السياسة. ذلك بالرغم من أن الحركة تؤكد بأنها مواقف ليست جديدة، وليست تكتيكية، إنما هي استجابة صحيحة للمعطيات الواقعية، مع عدم التنازل عن الثوابت. فهي نوع من التعامل مع الواقع، ونوع من تعاطي المرحلية، وليست تراجعاً يمكن معه وصف الحركة بالبراغماتية أو المصلحة الحزبية المؤقتة. بل إن الحركة ترى ومعها الكثير من المحللين، بأن الإسرائيليين هذه المرة هم الذين يعيشون في مأزق ويبحثون عن مخرج لذلك. فبعد أن كانت إسرائيل تقول أن الهدنة التي أعلنها أبو مازن في مرحلة رئاسته الأولى لا تعنيها، وأنها شأن فلسطيني فلسطيني، فإنها الآن بدأت تتعاطى مع أحاديث التهدئة صراحة، وهو ما يعني أنها في مأزق وأنها بدأت بالقبول بالمصطلح الفلسطيني كمفردات الهدنة والتهدئة، وذلك تحت ضربات المقاومة، وبخاصة صواريخ القسام المنطلقة من القطاع، ومعها العمليات النوعية لسائر فصائل المقاومة الفلسطينية حتى داخل العمق الإسرائيلي.

أمر آخر لا يمكن أن يتجاوزه أي باحث في شأن العمل السياسي الإسلامي في فلسطين. هذا الأمر هو العلاقة بين الحركة الإسلامية من جهة وبين السلطة الفلسطينية وفصيلها الرئيسي وعمودها الفقري فتح من جهة أخرى. وأعني هنا الثابت الذي رسمته الحركة الإسلامية لتلك العلاقة، بغض النظر عن موقف السلطة وسلوكها معها. فقد تعرضت الحركة مراراً لحملات من الاعتقال والملاحقة وإغلاق المؤسسات المدنية التابعة أو المؤيدة لها على يد

السلطة. إلا أن هذا لم يغير من ذلك الثابت الذي رسمته الحركة نفسها، والمتمثل في عدم الوقوع في صدام مع السلطة تحت أي ظرف أو مبرر. ذلك أن مثل هذا الصدام لن يخدم القضية بحال، ولن يكسب منه سوى الاحتلال الذي يراهن كثيراً على الاقتتال الفلسطيني الداخلي. فقد حددت الحركة مجال إطلاق نارها صوب جهةٍ واحدة من اللحظة الأولى وهي إسرائيل. لذا رفضت الاستجابة لكل العوامل الضاغطة التي كانت تدفع باتجاه الاشتباك مع السلطة، رغم كل ما حدث للحركة. وهو أمر يجب تسجيله وتخليده والاعتراف بدوره في الحفاظ على المجتمع الفلسطيني من الاحتراب وسفك الدماء. ونحن هنا لسنا في مجال تقييم أداء السلطة بهذا الخصوص للحديث عن العوامل التي كانت تغذي الاقتتال، أو تلك التي كانت تحول دون ذلك وتعمل على حماية النسيج المجتمعي للفلسطينيين. إنما الحديث هنا عن الحركة الإسلامية وما فعلته. والمراقب للتطورات يمكنه إدراك نجاح تلك السياسة التي انتهجتها الحركة. حيث أسهمت في استقطاب التعاطف الجماهيري نحوها، في وقت لم تحقق فيه إسرائيل أية منجزات للسلطة الفلسطينية مما جعل السلطة ذاتها تشكك بوعود إسرائيل وبالاتفاقيات التي أبرمتها معها، وهو ما انعكس إيجابياً على العلاقة مع الحركة الإسلامية، وإن كان ذلك قد جاء متأخراً بعض الوقت. لكن ينبغي التنويه هنا الى أن الحركة الإسلامية، وفي مرحلة متأخرة، وفي القطاع بالذات، قد قاومت محاولة اعتقال بعض رموزها وقادتها، كما حصل في محاولة السلطة لاعتقال الرنتيسي ولفرض الإقامة الجبرية على الشيخ أحمد ياسين. لكن هذا جاء في وقت متأخر زمانياً وبعد أن أصبحت حماس قوة عسكرية لا يستهان بها فأرادت أن يُحسب لها حساب وأن تكون لها هيبتها، ما دامت هي التي تدافع عن المواطنين بالدرجة الأولى في وجه الإجتياحات الإسرائيلية للقطاع، وهي التي تنتقم لمعاناة الفلسطينيين عبر عملياتها النوعية، فلا أقل من احترام قادتها السياسيين وسواهم والحفاظ على هيبتهم. وما دامت إسرائيل لا تستطيع الوصول إلى هؤلاء لاعتقالهم، فكيف ستسمح الحركة للسلطة بأن تقوم بذلك؟

لكن الحديث في علاقة الحركة مع السلطة وسائر الفصائل، لا ينبغي حصره في الجانب الأمني والصدامي وحده. فقد نجحت الحركة في عمل شبكة من العلاقات والاتصالات والتفاهمات مع السلطة والمنظمة والفصائل في الداخل والخارج. كما أن الحركة قد أظهرت وأعلنت قبولاً واضحاً لا لبس فيه بالتعددية والشراكة والتداول وسائر مفردات الديمقراطية في إطار المصالح العليا للشعب الفلسطيني. وهو الذي بلغ حد التنسيق والتشاور مع فصائل يسارية. وهو الأمر الذي يخلق طمأنة للجميع بأن الحركة الإسلامية لا تسعى لإلغاء الآخرين وفق النهج الإقصائي الذي تتبعه كثير من الأنظمة والأحزاب والحركات التي ترفض التعامل مع الآخرين. فالحركة الإسلامية في فلسطين، حركة منفتحة على الآخرين، لا تسعى لإلغاء أحد، بل وتمد يدها لكل أشكال التنسيق والعمل الجماعي لأجل فلسطين كما يبدو من أدبياتها وتصريحات قادتها السياسيين، بل وكما يظهر من مجمل سلوكها اليومي وتعاطيها مع الأحداث. وهذا بالتأكيد ليس من دون استثناءات. فحركة سياسية ذات امتداد شعبي وذات منطلقات دينية، سيكون فيها رأي آخر بالتأكيد. لكن العبرة هنا بالغالب وبالسياسة العامة والنهج العام المتبع في الحركة. والمرجع الذي يحتكم إليه الباحث هنا، هو التصريحات الصادرة عن قادة الحركة، والسلوك العام للحركة الذي يعبر عنها ويعطي الصورة الحقيقية والعملية عنها وعما تدّعيه من أفكار وتصورات ومفاهيم ومناهج.

يبقى من الضرورة الإشارة إلى أمرين لهما علاقة باتخاذ القرارات المصيرية داخل الحركة الإسلامية، وهما مسألة "الشعبوية" ومعها "الأيديولوجية الدينية" من جهة، ومسألة "الهاجس الأمني" من جهة أخرى. أما بخصوص العنصر الأول، فإن كون الحركة ذات امتداد شعبي وديني مع ما له من مزايا عديدة، يؤثر في قدرة الحركة نسبياً على اتخاذ قرارات مصيرية ربما قد لا يدرك مؤيدوها مغزاها وحكمتها، وهو ما يحد من قدرة الحركة على المناورة وربما يحول دون القدرة على اتخاذ قرارات سريعة في المنعطفات السياسية الحرجة لأنها بحاجة إلى تهيئة الجو العام لقبولها. وهذه ضريبة تدفعها كل الحركات ذات الامتداد الجماهيري. والشعبوية بحد ذاتها ليست كلها عيباً مطلقاً، إنما العيب في أن تنساق بعض الرموز القيادية المبدعة الخلاقة إلى أمر تعلم أنه ليس في صالحها تحت ضغط الشارع العام. والمشكلة هنا أن القيادة هي التي قد تكون شحنت الشارع باتجاه معين لغرض سياسي محدد، بل وربما سمحت بتجاوز الحد المعقول فيه لضمان تحقيق ذلك الغرض. ثم تأتي مرحلة أخرى مغايرة، فتجد القيادة نفسها محاصرة بآثار حملتها الأولى ولكن على خلاف ما تريد هذه المرة. وهذا يتطلب من الإسلاميين عدم المبالغة في التحريض باتجاه معين، وعدم جعل الأمور السياسية والمواقف تجاهها من نوع المطلق الديني الذي لا تجوز مخالفته. لأن الحركة الإسلامية التي تعلن ذلك، قد تجد نفسها في مرحلة لاحقة تتبنى موقفاً مغايراً، فكيف ستبرر ذلك، وكيف ستقنع مؤيديها على تغيير مواقفهم وترك ثوابتهم الدينية التي رسختها في أذهانهم لصالح الموقف الجديد؟ أما العنصر الثاني والمتمثل بالهاجس الأمني واستحقاقاته، فلا شك أنه يخلق عقبة للحركة الإسلامية، شأن سائر حركات وفصائل المقاومة التي تعمل تحت الاحتلال. وهو الأمر الذي يحول

ودرجة الإبداع فيها والتوافق عليها وعلى سرعة اتخاذها. وهذا ما يفسر حرص إسرائيل ومخابراتها على الاحتفاظ بعدد لا بأس به من الرموز الفاعلة في جميع فصائل العمل الوطني خلف قضبان السجون بل وأحياناً في زنازين العزل للحيلولة دون أي تواصل معهم، فضلاً عن الآثار النفسية لذلك العزل على المعتقل ذاته.

يبقى أن أشير إلى أمر آخر، يبدو غريباً بعض الشيء، ولا يفطن لعرضه الكثيرون. وذلك هو التوجه الديني الذي يبدأ يقتحم الفصائل والأطر الوطنية ذاتها، وهو ما بدأت ملامحه تظهر حتى على نوعية الخطاب الفصائلي، وبالتأكيد فإن هذا سيجد له أثراً في مواقف تلك الفصائل بشكل أو بآخر. حتى وإن كان ذلك الخطاب أحياناً من باب سحب البساط من تحت أقدام الحركة الإسلامية حتى لا تحتكر الإسلام وتمثيله لنفسها، فإنه يبقى انتصاراً للفكرة العامة التي يدعو إليها الإسلاميون وسيكون له آثار يكشف المستقبل عن حجمها وطبيعتها.

وهنالك أمر آخر يتعلق بنظرة الشارع الفلسطيني إلى صناع السياسة في البلد. حيث يتهمونهم عادة باستغلال المرحلية للقفز على الثوابت، فضلاً عن عدم ثقتهم بعموم ما يطرحونه من وعود لا تعدو مجرد كونها عبارات وخطابات فارغة من أي رصيد عملي. خاصة على ضوء التعنت الإسرائيلي الذي لم يحقق أية مكتسبات حتى لفريق أوسلو، مما قضى على مصداقية السلطة ورجالاتها. هذا العنصر جعل الشارع الفلسطيني يفقد الإيمان بوعود جميع السياسيين. وهو ما قد ينعكس على رجالات الحركة الإسلامية في حال فكرت بخوض نفس المشوار بالأسلوب ذاته.

لكن، قد يحسب إيجابياً للإسلاميين، أنهم لم يُتهموا بفساد مالي أو أخلاقي بشكل عام. وذلك بخلاف الأحاديث التي تعج بها التقارير والمجالس الخاصة والعامة حول فساد الكثير من رجالات السلطة ونهبهم للمال العام أو استغلال مراكزهم لكسب مصالح شخصية ضيقة. ثم يضاف إلى ذلك، الصراع الحاد داخل رموز السلطة على خلفية المراكز والمصالح، وهو ما تجلى واضحاً وبشكل محرج للشعب الفلسطيني فيما يتعلق بتشكيل الوزارة ورفض المجلس التشريعي لإعطائها الثقة أكثر من مرة، وما واكب ذلك من تصريحات جارحة أحياناً تمس بهيبة العمل السياسي والوطني وأهله. ويلحق بهذا المحسوبية والفئوية في التعيينات داخل جميع المؤسسات والوزارات دون أي استثناء. وهو الأمر الذي يطعن بمصداقية السلطة ويمكن استغلاله لصالح الإسلاميين. ولا شك بأن هذا كان سبباً رئيسياً من أسباب فوز الإسلاميين في الانتخابات المحلية التي حصلت أخيراً في عدد من البلدات. حيث أنهم ركزوا في حملتهم على الفساد العام داخل مؤسسات السلطة. لكن هذا لا يبقى لصالح الإسلاميين إلى الأبد، إلا إذا قدموا صورة عملية مغايرة للصورة المعهودة عن "المسئول" فضلاً عن أن يثبتوا ذلك في المؤسسات التابعة لهم. وإلا كانوا في نظر الناس سواء.

وفي الختام، فهنالك جملة من التغيرات الداخلية والخارجية والمحلية والإقليمية والدولية، المؤثرة على الحركة الإسلامية في فلسطين، والتي على الحركة أخذها بعين الاعتبار، بل وعلى جميع المعنيين التعاطي معها، وإلا كانوا جميعاً كمن يعمل في فضاء مجهول. من ذلك اتساع القاعدة الجماهيرية للإسلاميين، ليس على المستوى الشعبي فحسب، بل وفي معظم مرافق وشرائح المجتمع الفلسطيني. وهو ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار، ليس لدى الحركة عند رسم سياستها فحسب، بل ولدى جميع العاملين في الشأن الفلسطيني محلياً وإقليمياً ودولياً. خاصة وأن هذا الامتداد قد رافقه تصاعد قوة الحركة في المجال العسكري وغيره، حتى أصبحت رقماً استحال القضاء عليه، فاستحال تجاوزه. وهو التصور الذي استقرت عليه غالب مراكز البحث وضاع القرار، وبدأت ملامحه بالظهور من خلال الدعوة إلى إشراك الإسلاميين في العملية السياسية وفي أي حل للقضية الفلسطينية. لأن خلاف ذلك لن يكتب له النجاح. فقد اجتمعت سابقاً كل قوى الأرض ذات التأثير في شرم الشيخ لمحاربة ما أسماه المجتمعون بالإرهاب، وهم يقصدون بالدرجة الأولى حركتي حماس والجهاد الإسلامي. فأين ذهبت جهود المجتمعين؟ وهل ضعفت المقاومة من ذلك الحين إلى يومنا هذا أم أنها زادت تجذراً؟ إنه الدرس الذي بدأ الكثيرون باستيعابه. وهو ما يفسر حرص القوى ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، على إشراك الإسلاميين في الحياة السياسية، وفي رسم الحل السياسي الذي يقرر مستقبل القضية. بل وهو ما بدأ يشكل ضغطاً على الإسلاميين للدخول في هذا المعترك السياسي. ليس استجابة للواقع وللضغوط الإقليمية والدولية فحسب، بل واستجابة لضغط قاعدتها التي بدأت بالاتساع ولم تعد تقبل بالعزلة والانعزال. ولإعطاء مؤشر على اتساع هذه القاعدة، يكفي الإشارة إلى وجود آلاف المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ممن يمكن اعتبارهم رصيداً حيوياً للحركة على المستوى الفكري والسياسي وسواهما. وهو رصيد علني للحركة، وله مداد اجتماعي ملحوظ، ونسبة عالية منهم من ذوي الكفاءات والخبرات، وإن كان بعضهم يحمل محكوميات بعدة مؤبدات.

لذا، وفي النتيجة، فإن التعامل مع الحركة الإسلامية اليوم هو غير التعاطي معها حتى قبل عشر سنوات. خاصة إذا أضفنا إلى كل ذلك تجذر العلاقة لديها بين الداخل والخارج، وتجذر امتدادها في الخارج، وتجذر علاقتها مع مجموع فصائل العمل الفلسطيني، وتطور علاقتها مع العديد من القوى المؤثرة على الساحة، بما فيها عدد من دول الاتحاد الأوروبي، إلى حد تصريح "سولانا" بأن "حماس" لن تبقى في قائمة الإرهاب إلى الأبد على جد تعبيره، وهو الأمر الذي يخالف تصريحات سابقة للاتحاد.

ثم لا ننسى أن هذه السنوات قد أفرزت قيادات عديدة جديدة، وربما بمفاهيم ليس بالضرورة أن تكون مستنسخة عن القيادات السابقة، رغم وجود توافق كبير بينها، هذه القيادات باتت مطالبة ليس بالاستماع إلى قاعدتها المتسعة فحسب، بل هي مطالبة الآن بالاستماع الى عموم الناس وان تتعاطى مع مطالب الجماهير وأن تسعى لتحقيق طموحاتهم ليس في مجال المقاومة وحدها، بل وفي المجال السياسي، وفي شتى المجالات التي يمكن ان تسهم في رفع المعاناة عن الشعب.

ونحن يجب أن لا نغمض أعيننا عن التغيرات الدولية والإقليمية، ولا عن النتائج التي توصلت إليها أمريكا بالذات بخصوص سياستها في المنطقة. من ذلك تجربتهم في العراق والتي كلفتهم ولا زالت الكثير، ولم تستطع كل إجراءاتهم ضمان الأمن والاستقرار فيه.

ومن ذلك أيضا التغير على الجانب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي لا يستطيع أحد إنكاره بغض النظر عن حجم ذلك التغير. وهو الأمر الذي يحتاج إلى مزيد فحص وتحليل لمعرفة تداعياته على القضية، مقدمة لتحديد الموقف الصحيح تجاهه.

ثالثا
الحركات الإسلامية
السلطة الوطنية: والاحتلال الإسرائيلي

د. عبد الستار قاسم*

حركة المقاومة الإسلامية: التحرير أساس العلاقات الداخلية

برزت الحركة الإسلامية في تأثيرها على الساحة الداخلية الفلسطينية منذ الأيام الأولى لانتفاضة عام ١٩٨٧، واستمر بروزها في التصاعد حتى أصبحت فاعلا قويا قادرا على رسم سياسات أو إفشال سياسات، وعلى استقطاب الجمهور والتأثير على الرأي العام وتحديد الاتجاهات العامة حول مختلف القضايا. وقد أصبحت هذه الفاعلية جزءا من الوعي الرسمي وغير الرسمي الفلسطيني، وجزءا من الاعتبارات العالمية والدولية في تحديد مختلف التحركات السياسية والعسكرية الخاصة بالمنطقة.

ولا يشمل الحديث هنا كل الحركات أو الأحزاب الإسلامية وإنما يقتصر على حركتي حماس والجهاد فقط بسبب تأثيرهما الواضح وحضورهما الفاعل على الساحة. وهناك أحزاب وجماعات إسلامية مختلفة مثل جماعة الدعوة وحزب التحرير، لكنها لم تقتحم المسرح السياسي أو العسكري أو الاجتماعي حتى الآن، ونأت بنفسها عن التعامل اليومي مع هموم الناس ومتطلباتهم. وتأخذ حماس هنا الحيز الأوسع بسبب حجم الحركة العددي ووجودها المؤسسي وتنوع نشاطاتها واتساع نطاقها على مختلف صعد الحياة.

مخطط البحث

يدور هذا البحث حول مدى ونوع تفاعل الحركة الإسلامية مع الأطر الرسمية القائمة الآن في الضفة الغربية وغزة، أو بالتحديد مع السلطة الفلسطينية. وهو بحث تقويمي للعلاقات السائدة بين الأقطاب المؤثرة ويلقي ضوءا قويا على الوضع الفلسطيني العام من نواحي التكامل في الأدوار أو التنافس أو التصادم، الخ.

ولهذا يشتمل البحث:

أولا: تعريفات عناصر البحث الرئيسة مثل السلطة الفلسطينية وحماس والجهاد، الخ.

ثانيا: تعريف فكرة الوحدة الوطنية نظريا، وفحص هذه الوحدة عمليا على الساحة الفلسطينية، والبحث عن أسس إقامة هذه الوحدة بنجاح، إن لم تكن موجودة.

ثالثا: نظرة حماس إلى عملية التفاعل مع السلطة ومختلف الفصائل الفلسطينية. هذا يشمل:

أ- خلفية تاريخية؛

ب- فكر حماس المقاوم؛

ت- نظرة حماس إلى المشاركة بمختلف مستويات المشاركة؛

ث- الصدام المباشر والصدام غير المباشر؛

ج- بعض النواحي العملية في أداء حماس.

رابعا: خلاصة.

هذا ومن المهم التنويه أن نقاش المواضيع أعلاه لا يتم بمعزل عن رؤية السلطة لما يجب أن تكون عليه العلاقات والترتيبات الداخلية والعلاقات الفلسطينية الخارجية.

تعريفات:

السلطة الفلسطينية: هي السلطة القائمة حاليا والمنبثقة عن اتفاق أوسلو (غزة-أريحا أولا) الموقع في ١٣ أيلول ٢٠٠٤ وما بني عليه من اتفاقات مثل اتفاق طابا. هذه السلطة تشمل الرئاسة وما يتبعها من هيئات تنفيذية، وكذلك الهيئتين التشريعية والقضائية.

حماس: هي حركة المقاومة الإسلامية المسماة اختصارا حماس والمنبثقة عن حركة الإخوان المسلمين- فلسطين.

العلاقات مع السلطة: هي مختلف التجاذبات والتنافرات وما يقع بينها فيما يخص الأوضاع الداخلية الفلسطينية والالتزامات والمؤثرات والتفاعلات الخارجية.

والوقت لصالح العمل الجماعي والتعاون المتبادل. فبدل أن ينشغل الناس بالتنابز والتناحر والإسقاط والمنافسات الفئوية الضيقة، يكرسون جهودهم لعملية البناء التي تتطلب التضافر والانتماء للمجتمع الأوسع. مجتمع التنابز والفرقة عبارة عن مجتمع فوضوي فئوي تعصبي لا يقدر المصلحة العامة حق قدرها ولا يعطيها اهتماما بقدر ما يعطي للمصالح الخاصة سواء كانت حزبية أو عائلية أو قبلية.

تحرص الدول على الوحدة الوطنية ليس من منطلق الوصول إلى إجماع وطني أو بهدف إلغاء الاختلافات بين الأفراد والجماعات والأحزاب، وإنما بهدف التعاون في البناء والتنافس على الإنجاز. الوحدة الوطنية لا تلغي الآخر ولا تلغي التعددية، لكنها تقف في مواجهة النزعات الذاتية التي تعرقل مسيرة البناء، إسقاطا لآخرين أو لإثبات فشل رؤى أو سياسات معينة. وإذا كان لها أن ترتقي إلى إجماع أو شبهه فإنها تكون كذلك فقط في الحالات الطارئة التي تشهد خطرا داهما مثل غزو أجنبي للبلاد، أو مواجهة كوارث طبيعية مثل الزلازل، أو صد وباء مرضي. هنا تتوقف الاجتهادات العقائدية والأيديولوجية لصالح الآراء العلمية الاحترافية التي تتدبر التطورات حتى لا يقع الجميع فريسة الأخطار.

تدرك مختلف المستويات والأقطاب في فلسطين أهمية الوحدة الوطنية وتتحدث عنها بإسهاب. يتحدث الفلسطينيون، صغيرهم وكبيرهم، رجالهم ونساؤهم، حكامهم ومحكوموهم، عن إصرارهم على الوحدة الوطنية. أحيانا يقولون أنهم يحافظون على الوحدة الوطنية، وأحيانا أخرى يقولون أنه من المهم إقامة الوحدة الوطنية. وأحيانا يتحدثون عن وحدة وطنية ميدانية، بينما يتحدثون في مناسبات كثيرة أن الوحدة شاملة للميدان وغيره. يؤكد القادة السياسيون، من رئيس السلطة إلى قادة الفصائل، بأن الوحدة الوطنية عبارة عن هدف أحيانا، وأحيانا أخرى عبارة عن حقيقة واقعة. وهذا ما يؤكد عليه العديد من المتحدثين والكتاب والمعلقين والمحللين والخطباء الفلسطينيين.

ويردف الفلسطينيون بكافة شرائحهم بأن الوحدة الوطنية ضرورية وفي غاية الأهمية من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته وسياساته في مصادرة الأراضي وتهويد الأرض وبناء المستوطنات، الخ. إنهم يرددون بأن الوحدة الوطنية حجر الأساس في نجاح الشعب وحمايته من أخطار الصهاينة، وما يصفونه من مؤامرات خارجية تقف على رأسها قوى الظلم والطغيان. ويلاحظ هذا التردد عند كل أزمة تعصف بالعلاقات الداخلية الفلسطينية، إذ تتسابق الأطراف إلى التأكيد على تمسكها بالوحدة الوطنية وتغليب لغة الحوار والتفاهم على كل لغة أخرى. تصدر البيانات الأحادية والجماعية، داعية الشعب إلى التراصّ والوقوف صفا واحدا في مواجهة من يسمونهم بالمتربصين والمتآمرين وأعوان الاحتلال، الخ.

في خضم الإسهاب عن ذكر محاسن الوحدة الوطنية، لا يظهر حتى الآن من بين مختلف الأطراف الفلسطينية من قدم تعريفا لهذه الوحدة أو لمكوناتها وملامحها والمسالك التي من المفروض إتباعها من أجل تحقيقها. يتبين من الفحص الأولي أن الوحدة الوطنية كما هي مستعملة في الأوساط السياسية المتباينة أنها عبارة عن شعار يفتقر إلى التعريف المحدد والمرتكزات والمنطلقات والنهايات. إنها شعار له بريق وربما يستهوي النفوس والعقول، لكنه لم يخرج إلى دائرة التطبيق الفعلي بآليات واضحة نحو أهداف يتفق عليها الجميع.

الوطنية

هناك تعريفات كثيرة ومتنوعة لمفهوم الوطنية وبنوع الكتاب والمفكرين والشعوب. الاجتهادات حول المفهوم متعددة، إلا أنني أعتمد التعريف التالي للمفهوم: "الوطنية هي مشاعر حب الفرد أو الجماعة لوطنه/ا والتي تنعكس عمليا بالتزام أخلاقي في جهود دعوبة منفردة وجماعية نحو المحافظة على الوطن وصونه وإعماره وتقدمه بأبنائه في مختلف ميادين الحياة. إنها صورة حقيقية لانعكاس الخير الإنساني الإيثاري على أرض الواقع جغرافيا وإنسانيا وعبر مشترطة بنظريات وعقائد تحدد مسبقا منهجا لسلوك الإنسان"[1]

يفترض هذا التعريف أن الإنسان يتحمل مسؤولية تجاه موطنه، وهي مسؤولية أشبه ما تكون بالأمانة التي يقدم فيها المؤتمن خدمات دون أن ينتظر عوائد شخصية مباشرة. إنها تقوم على الإيثار، فإن أصابت المجتمع أو الجماعة بخير تكون قد أصابت الفرد أيضا. وهو يفترض أيضا البعد العملي من حيث أن الوطنية ليست مجرد شعار يتغنى به الفرد، وإنما عبارة عن سلوك عملي يعبر عن المشاعر الوطنية. أي أنه ليس من الوطنية الدعوة إلى اخضرار

---

[1] عبد الستار قاسم، **رسالة في الوحدة الوطنية**، ص ٣

الأرض وإنما يجب غرس الشجر إما مباشرة من قبل الشخص أو من قبل برامج عامة أو خاصة تقود إلى تحقيق الدعوة. وليس من الوطنية الدعوة إلى تحسين المستوى العلمي والغرق في ذات الوقت في عملية تعليمية تلقينية لا تقود إلى الإبداع، وليس من الوطنية الدعوة إلى مقاطعة العدو واستهلاك منتجات مصانعه التي يمكن الاستغناء عنها. أي أن الوطنية عبارة عن مشاعر تنعكس سلوكيا.

الوحدة الوطنية

بما أن الوطنية عبارة عن مشاعر وأعمال موجهة نحو هدف عملي متمثل بصون الوطن وإعماره فإن الوحدة الوطنية تجسد هذه العناصر في أبعاد جماعية واضحة المعالم. أي أنها وحدة مشاعر توجه (ولا توحد ضمن إطار واحد) الجهود نحو الحفاظ على الوطن وتقدم أبنائه في مختلف ميادين الحياة. إنها وحدة مشاعر لأن المشاعر جميعها منصبة نحو الوطن جغرافيا وإنسانيا، لكنها توجه العمل ولا توحده لأن الناس يختلفون بمقارباتهم العملية في التعبير عن المشاعر وفي طرق الوصول إلى الهدف. من المحتمل أن تكون هناك طرق متعددة للتعبير عن هذا الالتزام العاطفي من زاوية الأخلاق العملية. فهذه طريقة قد تكون من وجهة نظر أحد أفضل من طرق الآخرين، وهكذا. وكذلك الأمر بالنسبة لوسائل وأساليب تحقيق الأهداف.

يفترض هذا التعريف عددا من الأمور: أولها أنه لا بد من وجود هدف واضح لأن الوحدة الوطنية عبارة عن عمل جماعي إنساني واعي. من المفترض أن تتم صياغة هدف للمجتمع أو الجماعة التي تعيش على بقعة جغرافية واحدة أو تعرف انتماءها لبقعة جغرافية واحدة اسمها الوطن. وهذا وارد حقيقة لدى مختلف المجتمعات والدول التي تعبر عن أهدافها في مواثيقها أو دساتيرها أو أعرافها وتقاليدها. يختلف الناس في كثير من الأمور، لكنهم لا يستطيعون شق طريقهم بنجاح ما لم يكن لديهم اتفاق حول حد أدنى من الأهداف التي يريدون تحقيقها. وحتى أن الأمور تتجاوز الهدف لتشمل أحيانا بعض الوسائل والأساليب والمنصوص عليها أيضا في دساتير الدول ومواثيقها وعادات وأعراف المجتمعات.

ويفترض التعريف أن الوحدة الوطنية لا تلغي الاجتهادات في الأساليب والوسائل، لكنها تتطلب إجماعا، ليس بالضرورة مطلقا، حول الأهداف العليا التي يسعى الناس إلى تحقيقها من خلال وحدتهم. وربما إذا تطلب الأمر إجماعا فذلك يكون فقط في الحالات الطارئة التي لا تترك مكانا للاجتهاد مثل مقاومة وباء أو صد عدوان خارجي، ولا يلغي التعريف الأحزاب وتعدد وجهات النظر ولا العقائدية أو الأيديولوجية من حيث أن التعريف يفترض التكاملية أو التبادلية في الظروف العادية نحو تحقيق الهدف، والإجماعية تحت الظروف الطارئة؛ وينفي التصادمية والإلغائية على المستوى الوطني تحت كل الظروف.

ما هو معني بالتكاملية هو أن الجهود تكمل بعضها بعضاً في تعاون مستمر في حال التوافق المنهجي، وبالتبادلية هو أن الأطراف تحاول أن تحل مكان بعضها البعض في قيادة المجتمع ضمن نمط سلس وانسيابي. أما التصادمية فهي أعمال تستهلك فيه الأطراف جهود بعضها البعض مما يضعف الجميع، والإلغائية هي محاولة الأطراف القضاء على بعضها البعض بقصد التفرد.

مختصر الخلفية التاريخية لحماس

حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منبثقة عن حركة الإخوان المسلمين – فلسطين، والتي بدورها تعتبر جزءا لا يتجزأ من حركة الإخوان المسلمين العالمية. بدون الخوض في تفاصيل نشأة الإخوان وتفاصيل طرحهم الفكري، أبرز النقاط التالية بسبب علاقتها المباشرة بموضوع البحث:

أولا: حركة الإخوان المسلمين تتبنى الإسلام فكرا ومنهج حياة، وتعتبره صالحا لكل زمان ومكان. إنه شرع الله الذي يعلو على كل الشرائع الإنسانية الدنيوية. إنه الحل لهموم الإنسان ومشاكله، وهو المنهج الذي يقود إلى الرفعة والمنعة والتقدم، وينتهي بالمرء إلى جنة الخلود في الآخرة.

ثانيا: تتبنى الحركة منهج الدعوة التربوي الذي يركز على الفرد نحو تشكيل الجماعة. إنها تؤمن بالبناء الفردي التدريجي الذي يحول المجتمع أو أغلبه نحو الفكرة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية على منهاج النبوة. هذا نقيض الرؤية الثورية الجهادية لتغيير المجتمعات والتي من شأنها أن تريق الدماء وتحدث شروخا اجتماعية واقتصادية وفكرية.

ثالثا: بناء على البند أعلاه، تعمل الحركة على عدم الصدام مع السلطة القائمة، ولسان حالها يقول: "إن شدوا أرخينا، وإن أرخوا شددنا." حاولت الحركة أن تبقى في سلام ولو متوترا أحيانا مع الأنظمة العربية والإسلامية، وندر أن حاولت تحدي السلطة وإعلان العصيان أو المواجهة المسلحة. ربما حصل هذا في زمن عبد الناصر، وحصل في سوريا، لكن الحركة بقيت إجمالا ضمن القواعد العامة التي استدانتها لنفسها.

الطاقات والجهاد حيثما تعرض المسلمون وأرضهم لعدوان خارجي.

سادسا: الحركة ليست منغلقة على الآخرين ولديها الاستعداد للحوار والجدل والنقاش، لكنها في النهاية تجد التنسيق مع الآخرين صعبا إلا إذا كان لغاية محدودة ومؤقتة ولا يمس النواحي العقائدية.

المنطلقات الفكرية لحماس

تمشيا مع المنطلقات الأساسية لحركة الإخوان المسلمين المشار إليها أعلاه، صاغت حماس ميثاقا لها مع بداية انتفاضة عام ١٩٨٧ أبرزت فيه المبادئ والأسس التي تحكم عملها في فلسطين. فيما يلي أبرز هذه النقاط:

أولا: حركة حماس هي حركة مقاومة تسعى إلى تحرير فلسطين، وليست حزبا سياسيا يسعى إلى استلام الحكم. هذا يعني أن حركة حماس عبارة عن فرع خاص من حركة الإخوان المسلمين يختلف في خصوصيته عن فروع الإخوان المسلمين في الدول الأخرى بسبب الخصوصية الفلسطينية. وبهذا تكون الحركة عبارة عن تجربة خاصة في تاريخ الإخوان المسلمين. خرجت حركة حماس في طرحها المقاوم عن الطرح التربوي البحت لحركة الإخوان المسلمين. إنها تتمسك بالمنهج التربوي لكنها تتبنى المقاومة كوسيلة عمل رئيسة، ومن ناحية أخرى تمسكت بطرح الإخوان الخاص بضرورة الجهاد عندما تقع بلاد المسلمين تحت الاحتلال أو يتعرض المسلمون لعدوان.

ثانيا: تعتبر الحركة الجهاد في سبيل الله أو القتال من أجل التحرير، الركيزة الأساسية للعمل ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين. إنها لا تغلق الباب أمام استعادة الحقوق الفلسطينية سلميا، لكنها لا ترى أن العدو الصهيوني سيرد شيئا مما سلبه عن طيب خاطر أو بدون ثمن باهظ يدفعه العرب في المقابل. لكن الحركة لا تلقي بوسائل النضال الأخرى جانبا. فمثلا هي تعتمد التوعية والتربية، وكذلك النشرات والبيانات والمحاضرات والندوات. وهي لا تمانع في استقطاب الرأي العام العالمي والتأثير على مختلف الدول من أجل تأييد الحقوق الفلسطينية.

ثالثا: فلسطين الانتدابية كلها أرض إسلامية وهي أرض وقف إسلامي غير قابلة للمساومة أو التجزئة أو التنازل عنها كليا أو جزئيا. إنها كذلك منذ عهد عمر بن الخطاب. التنازل عن أي جزء من هذه الأرض حرام شرعا، وتحريرها واجب على كل المسلمين ذكورا وإناثا.

رابعا: منظمة التحرير الفلسطينية تضم إخوة ولهم التقدير، لكن العلمانية لا تشكل نقطة التقاء مع الإسلاميين. تبقى القنوات مع المنظمة مفتوحة من ناحية الحوار والنقاش والتعاون أحيانا فيما لا يخل بالقواعد العقائدية للحركة. ينطبق هذا على مختلف الفصائل الفلسطينية التي ناضلت وتناضل ضد الاحتلال الصهيوني.

خامسا: يشكل الفلسطينيون رأس حربة المقاومة ضد العدو الصهيوني، وعلى العرب والمسلمين في كل مكان أن يتبنوا الجهاد سواء بالإعداد أو الالتحاق لتحقيق هدف التحرير. ولهذا فإن الحركة تعمل على حشد العرب والمسلمين من أجل القيام بواجبهم الشرعي تجاه الأرض المقدسة.

فكر حماس المقاوم والحل السلمي

تعتبر حماس أن الحالة الفلسطينية خاصة بسبب وقوع فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، وأن الأولوية للمقاومة من أجل التحرير. إنها ترى أن تحقيق حياة مستقرة وحرة مستندة على المؤسسية والتعددية والبناء في مختلف مجالات الحياة لن يتحقق بوجود الاحتلال، وإذا شاء الشعب الفلسطيني أن ينجز تطلعاته المدنية فإن الخطوة الأولى تتمثل بمقاومة الاحتلال بهدف طرده[٢]. تشمل المقاومة عددا من الممارسات والإجراءات مثل المقاطعة والعصيان، لكن يبقى العمل المسلح في الدرجة الأولى لأن العدو لا يفهم إلا لغة القوة. لكن هذا لا يعني إغفال الساحة الفلسطينية الداخلية لحساب المقاومة، وإنما يتضمن البناء الداخلي في مختلف ميادين الحياة ليكون رديفا حيويا واستراتيجيا في الصراع ضد العدو. البيت القوي هو القادر على الوقوف بوجه التحديات والعدوان الخارجي. أي أن حماس تطرح عملية التوفيق بين البناء الوطني والاستمرار في المقاومة كعنصرين متكاملين في عملية التحرير.

---

[٢] إياد البرغوثي، **الحوار الإسلامي الوطني في قضايا العملية السلمية**، ط١ ص ٨٦-٨٧

في انتقادها لمنظمة التحرير الفلسطينية، تقول حماس أن طموح منظمة التحرير في البناء الوطني والاستقلال من خلال الاتفاقات مع العدو لن يتحقق، لأن العدو معني بتلبية متطلباته الأمنية التي تتناقض مع البناء الوطني الفلسطيني. أي أن إقامة الدولة التي تتحدث عنها منظمة التحرير ليست إلا مجرد أوهام تكذبها الوقائع على الأرض ولا تتمشى مع مخططات الطرف الآخر الذي يريد الأرض ولا يريد السكان. إسرائيل تبحث عن أجير أو وكيل أمني فلسطيني يقوم على الشؤون اليومية للفلسطينيين في الضفة القطاع، ويعمل على ملاحقة من يسمون بالإرهابيين الفلسطينيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.
المقاومة المسلحة، بالنسبة لحماس وللحركة الإسلامية عامة، عبارة عن الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تثمر، لأن العدو الذي يواجه الفلسطينيين ليس عدوا يتمتع بصفات تقليدية أو بمقومات مشابهة لتلك التي تميز بها الاستعمار التقليدي. إنه عدو إحلالي إلغائي يرى في الوجود الفلسطيني وربما في العربي، خطرا على استمرار وجوده. بهذا تتناقض حماس بالضرورة والممارسة مع الجانب الفلسطيني الذي يرى في الحلول السلمية منفذا نحو استرداد الحقوق الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تستند حماس في مقاربتها هذه على مرجعية دينية من القرآن والسنة، وعلى تقليد جهادي وفقهي. تنص الآية الكريمة: "وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ"[٣] وتقول أخرى: "فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ" [٤] وتضيف ثالثة: "أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ؛ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللّهُ" [٥]. وقد ورد عن الرسول ﷺ: "إذا ديست أرض المسلمين تخرج المرأة من دون إذن زوجها...." هذه آيات وأحاديث تقترن بآيات أخرى حول عداء اليهود غير الاعتيادي للمؤمنين. تقول إحدى الآيات عن اليهود بأنهم "أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ"[٦] بينما تقول أخرى بحقهم: "أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم" [٧]
من الناحية الجهادية التاريخية، ترى حماس أن مقاومتها للاحتلال الصهيوني عبارة عن امتداد لحلقات الجهاد الإسلامي ضد الغزاة والمعتدين والكفار. لم يتخلف الرسول ﷺ يوما عن الغزو ومقارعة أعداء الله، ولم يتباطأ المسلمون عن نصرة الحق أو في المحافظة على حقوقهم أو عن القيام بواجباتهم. والتاريخ يشهد منذ عهد عمر بن الخطاب مرورا بصلاح الدين الأيوبي أن فلسطين لا تتحرر إلا بالجهاد.
أما من الناحية الفقهية، فقد أشير أعلاه أن فلسطين تعتبر أرض وقف إسلامي فير قابلة للمساومة.

حماس والمشاركة في أعمال المنظمة والسلطة

المشاركة في منظمة التحرير

تقول حركة المقاومة الإسلامية أن منظمة التحرير الفلسطينية تجسد تطلعا فلسطينيا، وتضم في داخلها أبناء وأخوة وآباء يحاولون استرداد الحقوق الفلسطينية. حماس مع التحرير ومع الخطوات التي تقوم بها المنظمة نحو هذا الهدف، لكن الخلاف الكبير يبقى حول مسألة العلمانية التي تتبناها المنظمة. منظمة التحرير عبارة عن منظمة علمانية لا تنسجم مع العقيدة الإسلامية التي تتبناها حماس، وبالتالي لا بد من حل هذا الخلاف أولا إذا كان لفكرة الوحدة الوطنية أن تتجسد على مختلف الأصعدة.
تم طرح مشاركة حماس في منظمة التحرير الفلسطينية، وتردد أن الحركة طلبت ٤٠-٥٠% من مجموع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني. طلبت الحركة بداية أن يتم تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني من خلال الانتخابات حيثما أمكن، وإلا فإن معادلة التشكيل يجب أن تعكس حجم القوى السياسية على الساحة الفلسطينية. وطلبت أيضا إعادة تشكيل فكر منظمة التحرير الفلسطينية بطريقة تبتعد عن العلمانية لصالح الإسلام.[٨] في جدلها، رفضت

---

[٣] سورة البقرة آيه ١٩٠
[٤] سورة البقرة آيه ١٩٤
[٥] سورة الحج آيه ٣٩-٤٠
[٦] سورة المائدة آيه ٨٢
[٧] سورة البقرة آيه ١٠٠

طلبت الحصة، لكن مطلبها التالي كان تعديل ميثاق منظمة التحرير ليتلاءم مع العقيدة الإسلامية وطرح حماس السياسي الإسلامي. أي أن المسألة لا تتعلق بمجرد الحصول على حصة، وإنما بنظرة بعيدة نحو تحويل منظمة التحرير عن خطها المعهود ليصبح توجها إسلاميا منسجما مع طرح حماس.

طرح حماس العقائدي، يجعل من الصعب جدا توحيد مختلف الفصائل الفلسطينية تحت ظل المنظمة، في حين أن أسلوب عمل المنظمة القائم على التفرد يضع صعوبة مماثلة. الطرح العقائدي يستثني فصائل كثيرة مشاركة في المنظمة على الرغم من أنه لا يستثير الكثيرين من أبناء حركة فتح. هناك من هم من فتح من هم غير علمانيين وينادون بإسلامية المنظمة، غير أن القيادة تبنت أصلا فكرة التحرير وليس الانتماء الآيديولوجي.

على الصعيد الميداني، ترى حماس أن العضوية في منظمة التحرير الفلسطينية ليست شرطا مسبقا للعمل الفلسطيني المشترك. هناك فصائل فلسطينية كثيرة إسلامية وغير إسلامية ليست أعضاء في منظمة التحرير، لكنها عملت معا ميدانيا في مواقع كثيرة ومناسبات متعددة. الرؤى على الساحة الفلسطينية متنوعة ومن المفروض أن مجال العمل لا يضيق على أحد، وهذا ما ينسجم مع فكرة التعددية التي لا مفر تبقى حاضرة في كل المجتمعات. ولذلك تقول حماس أنها مستعدة للتعاون والتنسيق مع مختلف القوى فيما يتم الاتفاق عليه، ولعدم الصدام أو الاقتتال لما تظهر خلافات بشأنه. فهي تؤكد على أن العمل الوطني المشترك يقوم أساسا على فكرة التحرير وليس على منهج المساومة.

باختصار، ترى حماس أن العمل المشترك على صعيد منظمة التحرير يتطلب أمرين: التخلي عن العلمانية والاعتراف بثقل كل فصيل على الساحة الفلسطينية. أما على الصعيد الميداني فترى أن الالتقاء يقوم على مبدأ المقاومة.

حماس والسلطة الفلسطينية

نظرت حماس منذ البدء إلى اتفاقية أوسلو بسلبية، على اعتبار أنها تجسد تنازلات كثيرة عن حقوق فلسطينية أساسية. لقد وجهت انتقادات كثيرة لهذه الاتفاقية وللقائمين عليها. رأت حماس أن المنظمة قد خرجت عن ميثاقها الوطني وأن قيادتها قد أطاحت بكل شعاراتها وبفكرة التحرير التي استخدمتها لاستقطاب الناس حولها. اعتبرت الحركة الاتفاق خروجا عن المصلحة الوطنية الفلسطينية، وانتهاكا للفقه الإسلامي وإسلامية أرض فلسطين.

لكن حماس لم تفكر بالصدام مع التشكيل السياسي الفلسطيني الذي سيتمخض عن الاتفاق وإنما بإسقاطه بوسائل لا تؤدي إلى اقتتال داخلي فلسطيني. وقد ظهر ذلك منذ يوم توقيع الاتفاق عندما وافقت حماس أن يكون النصف الأول من يوم التوقيع لها لتحتج، وأن يكون النصف الثاني لفتح لكي تحتفل.

الصدام المباشر

منذ اللحظة الأولى لانعقاد مؤتمر مدريد رأت حماس أهمية عدم الاصطدام مع فتح أو منظمة التحرير أو مع السلطة الفلسطينية فيما بعد. وما أعنيه بالصدام هنا هو المواجهة المادية المباشرة التي تحمل في داخلها سفك الدماء أو الاعتراك الجسدي. الخلافات جذرية وعميقة فيما يخص القضية الفلسطينية، لكن حماس رأت أن خسارة الفلسطينيين في الصدام ستكون خسارة فوق خسارة. وهنا ألمس على النقاط التالية:

أ- الاغتيال: لم تلجأ حماس إلى الاغتيال واعتبرته أمرا مرفوضا على الرغم من أن رموز أوسلو قد خرجوا حديا عن تلك التشريعات الإسلامية التي تحكم الموقف الإسلامي من فلسطين ودولة الصهاينة.

ب- الاقتتال: رفضت حماس أيضا فكرة الاقتتال الداخلي وأن تكون هناك ميليشيا في مواجهة قوات فلسطينية على الرغم من أن حماس مقتنعة بأن السلاح الفلسطيني الرسمي هو سلاح مرخص إسرائيليا ولا يهدف إلى المقاومة وإنما يهدف أساسا إلى تمكين السلطة من ضبط الوضع الأمني المتعلق بالمتطلبات الأمنية الإسرائيلية.

ت- المظاهرات: أجازت حماس لنفسها مع بداية اتفاق أوسلو وتطبيق اتفاق القاهرة أن تخرج بمظاهرات تعبر فيها عن نفسها ومواقفها السياسية المختلفة. وقد حصل عام ١٩٩٤ أن قامت السلطة الفلسطينية بإطلاق النار على المتظاهرين الخارجين من مسجد فلسطين في غزة فقتلت عددا وأصابت المئات.

---

[٩] ميثاق حماس، ٢٧

على إثرها، أصبحت حماس حذرة في تحريك المظاهرات وفضلت أن تكون مظاهراتها مرخصة. عملت حماس على الرغم من الانتقادات التي وجهت لها على الحصول على إذن رسمي مكتوب أو غير مكتوب لإقامة مهرجاناتها أو الخروج في مسيرات تعبيرية. حتى وصل بها الأمر أنها استضافت متحدثين من السلطة لإلقاء كلمات في المناسبات الخاصة بها. وقد فقد أناس مثل كاتب هذه الورقة فرصتهم للتحدث في مناسبات حماس بسبب إمكانية التطرق لمواضيع قد تغضب السلطة الفلسطينية.
أي أن المهادنة أصبحت ركنا أساسيا في سياسة حماس، ليس موافقة منها على سياسة السلطة وإنما اتقاء لشر المواجهة والصدام. وفي هذا انسجمت حماس مع موقف الإخوان المسلمين التقليدي الذي يحاول عدم الوصول إلى الصدام مع السلطة الحاكمة والذي يصل أحيانا إلى درجة الخنوع.

المعتقلون

بدأ الموقف المهادن واضحا في قضية معتقلي حماس لدى السلطة الفلسطينية. لم تقم حماس بأي محاولة لتحرير هؤلاء المعتقلين بالقوة وفضلت أسلوب الحوار والمناشدة وإصدار بيانات التنديد. تملك حماس من القوة الجماهيرية والعسكرية، ما كان يمكنها من تحرير معتقليها بالقوة لكنها آثرت عدم القيام بذلك خاصة أن صداما مسلحا مع السلطة كان من المتوقع أن يتمخض.
ربما محاولة الصدام الوحيدة حصلت عند محاولة السلطة اعتقال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي رحمه الله. قام مسلحو حماس عندها بحراسة مقره واستعدوا لقتال السلطة إن هي أقدمت على اعتقاله بالقوة، عندها تراجعت السلطة عن أمر الاعتقال.

الصدامات الفردية

حصلت صدامات فردية بين عناصر من حماس وعناصر من السلطة الفلسطينية، وذهب فيها قتلى وسقط جرحى، لكن السياسة العامة قامت على تطويق الحدث، وإنهائه بالسرعة الممكنة وعقد لقاءات الصلح. كان يحاول البعض وخاصة من الشباب أن يصعّدوا التوتر لكن الأكثرية لم تكن تنجر وراء نداءات التصعيد.

البيانات

جرت العادة أن تعبر حماس عن مواقفها المتشددة لا مركزيا من خلال بيانات محلية أو محصورة بفئة معينة، مثل طلبة جامعة أو الحركة الإسلامية لقضاء معين. بيانات حماس العامة كانت تركز على سياسة الحركة ومواقفها وندر أن كانت تحمل بشدة على السلطة أو أن تنتقد عرفات مباشرة، أما البيانات غير العامة فكانت تسهب في الانتقاد.

الصدام عبر الاحتلال

بدل الاصطدام المباشر مع السلطة الفلسطينية من أجل إفشال اتفاقية أوسلو، عملت حماس على تحقيق هدفها من خلال مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. نصت الاتفاقيات على أن تقوم السلطة الفلسطينية بالسهر على متطلبات الأمن الإسرائيلي، وربطت إسرائيل عملية التقدم بالمفاوضات بمستوى التقدم الذي تحرزه السلطة في مواجهة ما تسميه بالإرهاب. حسب العقد الموقع، على السلطة الفلسطينية أن تلاحق الإرهاب وتقضي على البنى التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية بالأخص فصائل الحركة الإسلامية، وأن تتابع النشاطات الإرهابية وتعترضها وتفشلها وتزج المتعاملين بها والمشكوك بهم بأنهم يتعاملون بها في السجون، الخ. وأيضا تطلب الاتفاقات من السلطة عدم اعتراض أو مساءلة أو محاكمة المتعاونين مع إسرائيل أو حرمانهم من الوظائف والقيام بالنشاطات الاقتصادية.
نتج عن هذا أن قامت السلطة الفلسطينية، كما ذكرت، بزج المئات من فصائل المقاومة الإسلامية في السجون، وفي اعتراض العديد من محاولات النيل عسكريا من أهداف إسرائيلية، ولاحقت معامل صنع المتفجرات وتجهيز العبوات، الخ. لم تشأ حماس أو الجهاد مواجهة السلطة الفلسطينية مباشرة، وعملت الحركتان على إفشال مشروعها من خلال مهاجمة إسرائيل مباشرة، خاصة من خلال العمليات الاستشهادية. العمليات العسكرية ضد إسرائيل تؤدي إلى فشل إسرائيل أمنيا ومعها السلطة الفلسطينية، وما دام الأمن لم يتوفر، فإن إسرائيل لن تقبل بمتابعة المفاوضات وستبقى ضمن واقع المواجهة مع الشعب الفلسطيني. وهذا بالضبط ما أرادته حماس. الاتفاقيات بالنسبة لها لا تفضي إلى استقلال وتجعل من الفلسطينيين حراسا على أمن إسرائيل، ومن المصلحة القضاء عليها مع مواصلة الضغط العسكري والأمني على إسرائيل.

السلطة عمليات حماس وحرضت ضدها، لكن الحدث كان أقوى من الأدبيات. فقد كبحت العمليات العسكرية عملية التقدم بالمفاوضات ولو جزئياً، وعطلت مشروع الحل القائم على المفاوضات. وبهذا تكون حماس قد حققت إنجازا كبيرا على الرغم من الخسائر التي منيت بها على مختلف المستويات.

في هذه الأثناء، وضعت حماس السلطة في حرج كبير. من ناحية، استقطبت العمليات العسكرية الاستشهادية تأييدا واسعا في الشارع الفلسطيني، في حين لاقت سياسة السلطة في اعتقال عناصر حماس سخطاً ورفضا شعبيا حتى من داخل أوساط حركة فتح. في نفس الوقت، لم تعمل حماس على تحدي السلطة مما أضعف مبررات السلطة في ملاحقة عناصر حماس. هنا تمت محاصرة السلطة الفلسطينية من زاوية إيقاع الخسائر بالجانب الصهيوني ومن زاوية الرأي العام الذي وقف يدين الكثير من إجراءات السلطة. ومما ساعد حماس هو إساءة السلطة لنفسها من خلال الفساد المرعب الذي مارسته ضد الشعب الفلسطيني.

الحوار الفلسطيني

الحوار بين الناس عبارة عن ظاهرة إيجابية، ومن المفروض أن تسود في محاولاتهم لحل المشاكل أو للوصول إلى الرأي الأمثل بخصوص القضايا المطروحة. ومن الأولى أن يتبنى الفلسطينيون هذه الظاهرة بسبب قضاياهم المعقدة والتي تتطلب تضافر جهود كل الفصائل والجماعات والأشخاص. لقد غاب الحوار عن الساحة الفلسطينية فترات طويلة من الزمن وأخذ التفرد مجالا واسعا، ووضع الشعب الفلسطيني وقضيته في مآزق متواصل. وعلى الرغم من أن المستوى الشعبي لم يتفاعل مع هذا الحوار إلا أن المهتمين الذين أبدوا تفاؤلا وعبروا عن تمنياتهم بالنجاح. لم يفض الحوار حتى الآن عن نتائج تتناسب مع التمنيات، إلا أن الاستمرار فيه قد يؤدي إلى إيجابيات ولو متواضعة.

من الملاحظ تاريخيا أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة، واللتين يمثلهما السيد ياسر عرفات، لا تملك الرغبة في جمع الفلسطينيين، وهي عادة تلجأ إلى شعار الوحدة الوطنية والأخوة عندما ترى أن مصلحة القائد تقتضي ذلك. منذ عشرات السنين والفصائل الفلسطينية تحاول إقناع السيد عرفات بضرورة أن تكون القيادة جماعية وأن يكون هناك إشراف عام على الأموال الفلسطينية، إلا أنه رفض باستمرار، وكان يكتفي بتخصيص أموال للفصائل التي لا تتمرد على أسلوبه في الإدارة وعلى مبادراته السياسية. وإذا كانت تجري بعض الحوارات بين الحين والآخر بين الفصائل فذلك لأن القيادة كانت تمر بمآزق تتطلب حشد القوى. وعادة كانت القيادة تدير ظهرها بمجرد زوال الأسباب الطارئة.

إنه من المؤكد أن سلطة السيد عرفات لن يُسمح لها من قبل الاحتلال بالعودة إلى ممارسة نشاطاتها التي اعتاد عليها الشعب الفلسطيني إلا إذا أثبتت قدرتها على مواجهة المقاومين الفلسطينيين من مختلف التنظيمات والتي تعكس نواياها "الصادقة" حسب تقويم الأمريكيين والإسرائيليين. المفتاح إلى ذلك هو إقناع حماس بالعزوف عن القيام بعمليات مقاومة ولو مؤقتا وبصمتها عن إي عمليات اعتقال يمكن أن تقوم بها السلطة إلا من إصدار بيانات الشجب والاستنكار. التقدير هنا واضح وهو أنه إذا توقفت حماس عن العمل المقاوم، فإن الفئات الأخرى ستتوقف أيضا. هذا ما يصف الأرضية التي من المفروض أنها تحمل الحوار الفلسطيني. لقد صرح عدد من المسئولين الفلسطينيين أنهم يمهدون لحوار يجعل من الممكن الاستمرار بالمشروع الوطني الفلسطيني. هذا المشروع هو ذاك الذي بدأ بالتفاوض مع إسرائيل والذي أثقل السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالطلبات الإسرائيلية بخاصة الأمنية منها. ومن يريد أن يكمل المشوار الذي بدأ في مدريد، لا بد أنه سيعود إلى اعتقال فلسطينيين وخنق المقاومة الفلسطينية.

أما البعد الدولي فهو واضح في الحوار الذي جرى في القاهرة من حيث أن مصر سمحت لقادة حماس بدخول أراضيها، كما سمحت بحالات سابقة مشابهة، وتلقف الإسرائيليون والأمريكيون الخبر بشغف وفي انتظار النتائج. أمريكا تريد منطقة هادئة من أجل التفرغ للعدوان على العراق، وإسرائيل تريد هدوءا من أجل تحسين وضعها الأمني كما أرادتها من أجل انتخاباتها أيضا. أما السلطة الفلسطينية فقد خسرت الكثير على صعيد نهب أموال الشعب الفلسطيني وعلى صعيد تثبيت هيبتها. وربما ترى هي أيضا أن في الهدوء فرصة لإجراء الانتخابات التي يظن السيد عرفات أنه سيكسبها.

فهل ستقبل حماس بحوار يلبي المتطلبات الإسرائيلية والأمريكية؟ حماس لن تقبل من الناحية المبدئية التخلي عن العمل المقاوم لأن ذلك يخالف ميثاقها القائم على الجهاد ويؤثر سلبا على شعبيتها داخل فلسطين وخارجها. ربما تقبل حماس فكرة التوقف عن القيام بعمليات عسكرية لفترة محدودة وذلك من قبيل إعطاء السلطة فرصة لتحقيق ما وعدت الشعب الفلسطيني بتحقيقه. وحقيقة يسلب قبول حماس لفكرة التخلي عن المقاومة وجودها من مضمونه ويزيل مبرر بقائها. سبق أن توقفت حماس عن القيام بأعمال عسكرية وذلك من قبيل فتح المجال أمام السلطة إلا أن شهداء الأقصى الفتحاويين لم يتوقفوا واستمروا بعملياتهم.

لكن السؤال الأكبر الذي طالما طرحته حماس أمام السلطة يتعلق حول الموقف الإسرائيلي فيما إذا أوقفت عملياتها. هل تستطيع السلطة أو أمريكا إقناع إسرائيل بالتوقف عن عملياتها ضد المجاهدين والمقاومين والقادة الفلسطينيين؟ وهل تستطيع السلطة الدفاع عن الأمن الفلسطيني إذا سكتت باقي التنظيمات؟ ثبت مع الزمن أن السلطة لا تستطيع القيام بأي من هذين الأمرين. هي تريد الصمت الفلسطيني مقابل لا شيء.

أما فكرة الوحدة الوطنية فهي ليست لب الحوار. الوحدة الوطنية الفلسطينية على المستوى السياسي مستحيلة، ما دام عرفات على قمة هذا الشعب، ذلك لأنه لا يؤمن إلا بذاته وثبت أن كل دعواته للوحدة لم تكن إلا مجرد شعار استهلاكي. يتبلور على الساحة الفلسطينية أحيانا وحدة ميدانية، لكن القرار يبقى بيد شخص واحد يظن أنه يعرف كل شيء. ويبقى شعار الوحدة الوطنية مادة خطابية يصر عليها الخطباء وقادة الفصائل. تقول مصادر المعارضة أن كل القضايا التي تحظى بالاهتمام مطروحة على الطاولة، وأن فصائل المعارضة لا تقبل حصر الحوار بقضية أمن إسرائيل. هذا صحيح لكنه لا يغير من الحقيقة شيئا وهي أنه لو لم يكن الأمر خاصا بأمن إسرائيل لما حصل الحوار.

تردد حماس في جمع المعارضة

طرح الداعون إلى الحوار، فكرة ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد رددت مصادر المعارضة أنها تذهب إلى الحوار من هذا المنطلق وهي تصر على إصلاحات جذرية في منظمة التحرير. هذا ادعاء لا يعبر عن الحقيقة لأن المعارضة كانت دائما ترفض التنسيق فيما بينها وتستجيب لدعوة السلطة للحوار. بمعنى أن المعارضة لا تجتمع إلا على طاولة عرفات. وأيضا يصعب الأخذ بكلام المعارضة لأنها لا تصر على ترتيبات مسبقة من أجل فتح حوار. وهذا ما يجعل المراقب يقدر أن عرفات يستخدم المعارضة في الوقت الذي يراه مناسبا، وهي لا ترى ضيرا في ذلك.

سبق أن جرت محاولات كثيرة جدا داخل فلسطين وخارجها، من أجل لم شعث المعارضة وجمعها ضمن برنامج واحد، يشكل بديلا لبرنامج أوسلو إلا أنها فشلت. المعارضة تنتقد عرفات والسلطة وترفض أوسلو لكنها لم تقدم للشعب الفلسطيني عنوانا آخر ينافس السلطة الفلسطينية ويستقطب الناس حوله. كانت تجلس فصائل المعارضة من أجل إصدار بيان لكنها لم تكن تجلس لصياغة برنامجها الخاص، لتقول للشعب الفلسطيني أن أوسلو ليس الطريق الوحيد. حتى أن هذه الفصائل كانت ترفض أحيانا الاجتماع، لكنها كانت تسارع بتلبية دعوة رئيس السلطة للحوار كما حصل عام ١٩٩٦ وحصل عدة مرات في القاهرة.

ثم أن المعارضة تقبل بحوار تحت مظلة رئيس مخابرات عربي، متجاهلة بذلك سوء سمعة أجهزة المخابرات لدى الشعب العربي، وكراهية الشعب الفلسطيني لمختلف الأجهزة الأمنية. ولماذا تنسى فصائل المعارضة أن العرب حشدوا بالتعاون مع أمريكا أكثر من ثلاثين دولة في شرم الشيخ لمقاومة يحيى عياش رحمه الله؟ ألا كان يجدر بالفصائل أن تصر على رعاية مدنية للحوار بدل الرعاية الأمنية؟ الرعاية الأمنية مثيرة للشكوك والهواجس.

ذهبت فصائل المعارضة إلى الحوار بدون الشعب الفلسطيني، غير مختلفة في ذلك عن القادة العرب الذين لا يلتفتون إلى الشعوب. كان من الأولى أن تطرح المعارضة فكرة الحوار الجماهيري لكي تتفاعل مما يساعد في اتخاذ القرار السليم. ذهب المتحاورون إلى القاهرة غير عابئين برأي الناس، ودار الحوار دون اكتراث الجمهور. لقد تصرفت المعارضة كما تتصرف السلطة أو أي حكومة عربية. تنتقد المعارضة السلطة الفلسطينية في أنها لا تأخذ برأي الناس ولا تفتح الباب أمام الآراء المختلفة، لكنها هي ذاتها تناست أن هناك جماهير فلسطينية يجب أن يكون لها رأي في كل ما يتعلق بمستقبلها. لم نر دعوات فصائلية لعقد محاضرات وندوات ولخوض نقاش حول الموضوع، بل رأينا زحاما فصائليا للسفر إلى القاهرة أو لاستقبال مدير المخابرات المصرية في غزة.

أما الحوار فيمسني شخصيا كشخص ينوي ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة إن جرت. الحوار يؤثر سلبا على حملتي الانتخابية من حيث أنه يحسن صورة الطرف الآخر. إذا كان التيار الإسلامي وبعد كل هذه التجارب لا يمانع بمحاورة أشخاص منتدبين عن رئيس السلطة بدون أي شروط أو برنامج مسبق فمعنى ذلك أن الخير فيهم وفي

لكي ينجح الحوار

حتى ينجح الحوار الفلسطيني أمامنا التالي:

١- من المهم أن ينبع الحوار من إرادة شعبية وأن يجري وفق رغبات شعبية محددة علميا. من المفروض التوقف عن التعامل مع الشعب الفلسطيني بروح التهميش.

٢- أن يكون لدى السيد عرفات النية المبرهن عليها عمليا بإقامة قيادة جماعية مسئولة ويمكن محاسبتها ومقاضاتها، وأن يقبل برقابة صارمة على الأموال الفلسطينية وطرق صرفها، وأن يوافق على إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تصبح ممثلة للشعب الفلسطيني.

٣- أن يكون الحافز نحو الحوار فلسطينيا لأهداف فلسطينية.

٤- أن تذهب المعارضة إلى الحوار برؤية واضحة وليس بأفكار متناثرة وإلا ستبقى الحلقة مفرغة لا تجد من يملأها.

لكن الوحدة الوطنية الفلسطينية كانت دائما تجد تعبيرا لها في الميدان، أو على أرضية المواجهة مع العدو. صنع المواجهون والمجاهدون والمناضلون دائما وحدة هدف ووحدة مصير. ترك ثوار عام ١٩٣٦ القيادات السياسية والعشائرية خلفهم وعملوا على تصعيد العمل العسكري ضد البريطانيين والصهاينة. وتجاوز المناضلون في السبعينيات كل الخلافات الفصائلية والحزبية واستطاعوا أن يخوضوا مواجهات نضالية وسياسية فعالة ضد الاحتلال. وخلال الانتفاضة القائمة حاليا استطاع المقاومون من مختلف الفصائل بخاصة من فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية أن يصنعوا وحدة وطنية ميدانية مقاومة متجاوزين في ذلك كل الادعاءات السياسية والتشعبات الدبلوماسية. لكن هذه الوحدة تبقى أحادية الجانب وذات مدى زمني محدود، هذا إلا إذا بقيت المواجهة الساخنة مع العدو عبارة عن حالة يومية وتحولت إلى إستراتيجية. أي أنه لا مفر من أن تنعكس الوحدة الميدانية على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنظيمية وغيرها. من المفروض أن يأخذ المستوى السياسي دوره في صياغة أسس ووقائع الوحدة الوطنية والتي تعتبر في النهاية القلب الذي يحتضن إستراتيجية التحرير أو إقامة دولة حقيقية.

سبق أن هبّت على الفلسطينيين رياح الوحدة الوطنية، وتم الحديث عنها بحماس وحمية وأمل ولم تكن النتائج في النهاية كما كانت التوقعات. ثارت قضية الوحدة الوطنية عدة مرات في السبعينيات ولم يتحقق منها سوى عدة مقاعد يأخذها هذا الفصيل أو ذاك في مجالس وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية، ولم ترتق الأمور إلى مستوى القيادة الجماعية ولا إلى مستوى صرف الأموال ولا إلى مستوى سياسة أمنية فلسطينية تحمي الصفوف من العملاء والجواسيس. وثارت محاولات تحقيق وحدة وطنية خلال انتفاضة عام ١٩٨٧ ولم تنجح، وتكرر التأكيد على صيغة حوار وطني في التسعينيات ولم ينجح. بالتأكيد لا يريد الفلسطينيون تكرار تجارب لم يكن الهدف منها سوى إضاعة الوقت ولم تؤد إلا إلى مرارة عامة.

وحتى تكون هناك جدية نحو النجاح أرى، من خلال تجاربي ومعرفتي، أنه من المفروض التركيز على ما يلي:

١- يجب تشكيل لجنة متنوعة العضوية، مسئولة عن تلقي الأموال وصرفها. هذه أهم قضية على صعيد ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني. يجب أن لا تكون الأموال حكرا على شخص أو تنظيم أو الأمريكيين، ومن المفروض انتقالها إلى أيدي الشعب الفلسطيني لتسهل مراقبة الدخول والنفقات بخاصة فيما يتعلق بتوزيع الميزانية على القطاعات المختلفة. هناك خوف كبير الآن، بأن الأمريكيين هم الذين يقررون كيفية توزيع الميزانية فيركزون على القطاعات التي تخدم مصالحهم وليس على الأولويات الفلسطينية.

٢- لا بد من تشكيل قيادة جماعية لصناعة القرار الفلسطيني، ومن المفروض أن تتحرر حركة فتح من ممارساتها التاريخية وتدرك أن العمل الجماعي لمصلحة الجميع بما في ذلك مصلحتها هي. ومن المهم تشكيل مجلس قيادة من أعضاء لا يدينون لأحد بمال أو منصب أو وظيفة أو أي مصلحة شخصية أخرى. تعب الفلسطينيون من الذين يضعون أنفسهم عبيدا لمصالحهم الشخصية فيصمتون على ما يرون من تجاوزات ويدلون بأصواتهم تأييدا لها. ومن المهم أن يأخذ كل مجلس دوره بحريّة، وأن تلتزم كل مستويات القيادة بالقرارات الفلسطينية.

٣- من المطلوب تشكيل محكمة دستورية (أو ذات مرجعية عليا بسبب غياب السيادة) مسئولة عن متابعة القيادتين التنفيذية والتشريعية والتزامهما بما يتم إقراره، وعن الاطمئنان للجهاز القضائي، وأن تكون لديها صلاحية تحميل المسؤولية والعزل.
٤- يجب تحرير الوظائف العامة من الفساد بخاصة الواسطة والمحسوبية والفئوية واعتماد الكفاءة المهنية في إدارة المؤسسات العامة.
٥- إعداد برنامج وطني لملاحقة العملاء والجواسيس الذين ينخرون جسد الشعب ويفتون من عضده، وملاحقة الفاسدين الذين ينهبون أموال الناس ويدمرون عمل المؤسسات العامة.
٦- أن يصار إلى إصلاحات جذرية في المجالات الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية.

لا يكفي أبدا أن يُعرض على هذا الفصيل أو ذاك مناصب أو وظائف، وأن تتحول الوحدة الوطنية إلى مجرد خلاف على المقاعد والغنائم بين قوى سياسية. المحاولات الجارية الآن لا تأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار، وتطرح المسألة الوحدوية فقط ضمن اتفاقية أوسلو وما تمخض عنها من اتفاقيات فرعية. لا تسترشد المحاولة بالتجربة ولا تقدم جديدا سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا يثير حماس البعض نحو المشاركة، ولهذا ستبقى المؤسسات الفلسطينية ضمن الإطار القديم الذي يحرص على وجهات نظر خارجية أكثر مما يحرص على وجهات نظر داخلية.

منهجية العمل الميداني

من المحتمل أن منهجية العمل الميداني لحركة حماس، قد ساهمت إلى حد كبير في عدم التصادم الفلسطيني الداخلي، ذلك لأن الخلافات والاختلافات بين السلطة الفلسطينية والحركة الإسلامية قد تقلصت ميدانيا. هناك اختلافات هامة في الطرح الفكري وفي المقاربات النظرية نحو حل القضية الفلسطينية، لكنه من الصعب ملاحظة الأهمية الاختلافية بذات الدرجة من الناحية الميدانية. يرى المتابع أن الحركة الإسلامية، في طريقة عملها ووصولها إلى الجماهير، لم تختلف بصورة كبيرة عن التراث الفلسطيني الذي ميز الحقبة العرفاتية، مما قلل إلى حد كبير أسباب التصادم. صحيح أن الطرح النظري يشكل أرضية للتناقض الحاد، لكن العمل الميداني خفف كثيرا من تأثيره وسهل التعاون الميداني في عدد من الحالات. فيما يلي تفسير لهذه النقطة:

تأثرت الحركة الإسلامية وبالذات حركة حماس بعاملين أساسيين من الناحية الميدانية العملية طالما تم ترددهما على مسامع قياداتها، علّ في ذلك ما يثير الانتباه ويؤدي إلى التصحيح. يتمثل العامل الأول في التراث التنظيمي العرفاتي، ويتمثل الثاني في الفكر التنظيمي للإخوان المسلمين. بالنسبة للأول، حرصت حماس على منافسة حركة فتح من الناحية الجماهيرية، وعملت على استنساخ التراث العرفاتي في التنظيم من أجل استقطاب الناس وزيادة أعداد المنتمين للحركة والمتعاطفين معها. قام هذا التراث العرفاتي أساسا على بناء الأطر الجماهيرية والمؤسسات التنظيمية الخاصة، وعلى استعمال الأموال للاستقطاب، سواء من خلال الوظائف أو المساعدات، وعلى وسائل جماهيرية مثل المهرجانات والاحتفالات، وأساليب انفعالية وعاطفية مثل الشعارات البراقة والخطابات الرنانة والتصريحات النارية والاستعراض، واستخدام العمل النضالي والدماء النازفة من أجل إقناع الجماهير بصحة السياسة العامة التي تتبعها القيادة.

كل هذه الأعمال التي ينطوي عليها التراث العرفاتي تنطوي على ثغرات أمنية واسعة جعلت من التنظيمات الوطنية كفا مفتوحا أمام الإسرائيليين ومنذ بداية الثورة الفلسطينية. ولهذا استطاعت إسرائيل تنفيذ الكثير من الأعمال العسكرية ضد الفلسطينيين، وتمكنت من إحباط الكثير من المخططات العسكرية الفلسطينية ومن القبض على الخلايا قبل أن تنطلق.

عملت حماس على السير بذات الوسائل والأساليب فوقعت بذات الأخطاء ودفعت تضحيات باهظة جدا. مع الزمن، بدأت الحركة تدرك أن النهج العرفاتي ليس ذلك النهج المناسب للحالة الفلسطينية وأن عليها أن تعيد التفكير بالسياسة التنظيمية التي اتبعتها. لم يتمخض هذا التفكير عن خطوات عملية حتى الآن، لكنه من الممكن أن يثمر مستقبلا. وقد لاحظنا أن رئيس المكتب السياسي للحركة قد أصدر أوامره لحركة حماس في غزة أن تختار قائدها دون الإعلان عن الاسم. هذه خطوة ليست هامة من الناحية الأمنية الآن، لكنها تشير إلى تحول في طريقة التفكير.

أما من ناحية الفكر التنظيمي للإخوان المسلمين، فإنه من المعروف أنه فكر غير صدامي ولا يتطلب بالتالي الكثير من الحرص الأمني. لا يقوم الإخوان المسلمون على فكر المواجهة، وبالتالي لم تكلف معارضتهم للأنظمة العربية والإسلامية الكثير من التضحيات إلا لدى بعض الأنظمة. فمثلا، عارض الإخوان المسلمون النظام الأردني في كثير من الأمور لكنهم لم يزجوا بالسجون لفترات طويلة، وكذلك الأمر بالنسبة لبلدان أخرى. أي أن ابتعادهم عن العمل العسكري وتقويض الأنظمة بالقوة أبعد عنهم الكثير من الإجراءات القمعية.

بالقيام بالنشاطات الجماهيرية الإخوانية التقليدية، وأصبحت مؤسسات الإخوان المسلمين معروفة على أنها مؤسسات حماس. حتى أن الأفراد لم يعودوا يعرفون أنفسهم سياسيا بأنهم من الإخوان المسلمين وإنما من حماس.

للعمل السري أصوله وأساليبه وأنماطه، كما أن للعمل الجماهيري أنماطه. العمل الجماهيري والمقاومة المسلحة لا ينسجمان في ظل الظروف الأمنية السائدة في فلسطين. ربما يتناسبان وينسجمان في ظروف بلدان أخرى، لكن المحاذير والمخاطر الأمنية في فلسطين كثيرة ومتنوعة وخطيرة، وعلى المرء الذي يريد ممارسة المقاومة أن يتخذ احتياطات وتدابير مضادة لكي يبقى قادرا على القيام بما نذر نفسه له.

من المفهوم أن حركة الإخوان المسلمين تريد استقطاب الجماهير من أجل صناعة تيار إسلامي يستطيع الوصول إلى الحكم بسلاسة ودون إراقة دماء. لكن حماس تريد تحرير الوطن. هدف الإخوان يحتاج إلى منهج تربوي، وهدف حماس يتطلب منهجا عسكريا قتاليا. يتطلب الأول الانفتاح على الناس والعلنية، بينما يتطلب الثاني السرية والانتقائية. حاولت حماس أن تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، إلا أن المنافسة العرفاتية دفعت حماس إلى التخلي عن الدقة والحرص.

خلاصة

كملخص للنقاش أعلاه، أضع النقاط التالية:

أولا: وفقا للطرح النظري لفكرة الوحدة الوطنية المشار إليه بداية، لا أرى أن الساحة الفصائلية أو السلطة الفلسطينية تتجهان نحو تحقيق وحدة وطنية حقيقية. أعمال الطرفين لا تنسجم مع مفهوم الوحدة أو متطلباتها.

ثانيا: حماس تطرح فكرا وتتمسك به أما السلطة فتطرح قضايا عملية وفق ما يمكن وصفه بالضرورة او الواقعية. أي أن المنطلقات الأساسية نحو بناء العلاقات متباينة.

ثالثا: حماس تطرح التحرير كقاعدة للاجتماع، أما السلطة فتبحث عن دولة غير معرفة الحدود والصلاحيات.

رابعا: قيادة السلطة التي هي قيادة منظمة التحرير لم تعمل تاريخيا على احترام الفصائل أو إفساح المجال أمامها للعمل. إنها قيادة متفردة مستبدة عملت على شق الفصائل وقتالها أحيانا.

خامسا: يصعب جدا على حركة الإخوان المسلمين العمل جماعة مع الآخرين. وإذا تعاونت فإنها تتعاون في أقل الممكن ميدانيا وليس فكريا.

سادسا: انتهكت منظمة التحرير كل المواثيق الذاتية التي وضعتها لنفسها ووصلت إلى حد التعاون الأمني مع إسرائيل. هذا وحده كاف لتشتيت الساحة الفلسطينية.

سابعا: غيّب المثقفون أدوارهم وتخلوا عن التأثير المباشر على قوى العمل السياسي الفلسطيني. أعتقد أن حركة مثقفين تعتمد حرية الرأي والتعبير وتتفق على مبادئ أساسية لتنظيم العلاقات الداخلية الفلسطينية سيكون مثمرا.

رابعاً
قضية القدس
بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية

د. مهدي عبد الهادي*

على أبواب الألفية الثالثة، لا يزال التأريخ السياسي للقدس :الحجر والبشر فوق مساحة جغرافية وسط فلسطين، ينبض إرثاً حياً في فكر ووجدان الفلسطينيين والعرب، مسلمين ومسيحيين وأينما كانوا يقتبسون منه للعبرة والتعلم، أو الزهو والافتخار أو الهروب من قهر الزمان" الأمر الواقع "الذي أصبحوا فيه، أو بحثاً عن مصادر ومراجع للدفاع عن شرعية حقوقهم وتأكيد كيانهم العربي وهويته الوطنية، وقد يوجز هذا الإرث من خلال قراءة الحدث التاريخي وفهم دور الأطراف المختلفة في رسم جغرافية القدس، وقد يكون من مراجعة جغرافية القدس وتطور الأحداث عليها ما قد يساهم في فهم العلاقة الجدلية بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية.

إن خارطة القرن السابع الميلادي تتحدث عن "دخول" خليفة المسلمين الثاني الفاروق عمر بن الخطاب المدينة، مسلماً بقدسيتها، معاهداً أهلها ومشرّعاً لمستقبلها، وموقعاً أول وثيقة إسلامية في القدس موجهة إلى البطريرك صفرونيوس بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية عرفت بالعهدة العمرية، تنظيم وتشريع للعلاقات الإنسانية والدينية بين شرائح المجتمع وتمتد حتى بداية التاريخ السياسي لحروب الفرنجة، والتي عرفت خطأ باسم الحروب الصليبية حين أضافت مراسلات ومفاوضات صلاح الدين الأيوبي مع ملوك الفرنجة بُعداً إسلامياً آخر حين دخل القدس "محرراً" في ٢ تشرين أول (أكتوبر) ١١٨٧ وعودتها للحكم العربي، وقد يكون من المفيد مراجعة تاريخ وبصمات الحكم العثماني في المدينة، ومتابعة "حكمة" السلطان سليمان الكبير في بناء الأسوار المحيطة في القدس القديمة منذ عام ١٥٤٢م. وتأتي في هذا السياق مراسلات يوسف ضياء الدين الخالدي رئيس بلدية القدس عام ١٨٩٩ مع رئيس حاخامي فرنسا تسادوق كاهن، حيث عكست الوعي العربي لبدايات التوجه لدى الحركة الصهيونية لاستعمار فلسطين، وتأكيده له بأن "فلسطين آهلة بسكانها وعلى الصهيونية أن تبحث عن مكان آخر لتحقيق أهدافها السياسية". وعلى الرغم من "تطمينات" الحاخام الباريسي لتحويل التوجه الصهيوني في البحث عن "أرض أخرى"، إلا أن جغرافية فلسطين بدأت تشهد إقحام مسلسل المشروع الصهيوني . إلا أنه منذ عُقد المؤتمر الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، وعلى الرغم من الرسالة الجوابية من ثيودور هرتزل بأنه "يبحث عن مكان آخر" إلا أنه قاد أول بعثة صهيونية إلى فلسطين عام ١٩٠٤!! ويسجل المؤرخون الوعي العربي مرة أخرى حول هذه الأخطار في كتابات نجيب عازوري "يقظة الأمة العربية ١٩٠٥". وأيضاً المواقف السياسية للسلطان عبد الحميد في "جعل القدس سنجقاً مستقلاً عن ولاية دمشق ومتصرفيه ولها اتصال مباشر بالباب العالي". ومنع بيع الأراضي وبناء المستعمرات لليهود في فلسطين، وخاصة خلال أيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ونجاح الجمعيات العربية في التصدي لسياسات "التتريك" التي كان جمال باشا احد أقطابها (جمعية الاتحاد والترقي)، وتولي قيادة الجيش العثماني الرابع في سوريا ولبنان وفلسطين، إلا أن التاريخ الجغرافي والسياسي انتقل إلى حقبة جديدة بدأت في التحالف العربي-البريطاني وما عكسته مراسلات الشريف حسين مع مكماهون ١٩١٥ لتمهد إلى "دخول" الجنرال البريطاني أدموند أللنبي مدينة القدس في تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٧، وتأسيسه في القدس أول عاصمة إدارية وسياسية لحكومة الانتداب البريطاني، ومعلناً "الآن انتهت الحروب الصليبية"، وبدأت سلسلة التوصيات والمشاريع "التقسيم" فلسطين، فقد أوصت اللجنة الملكية البريطانية برئاسة اللورد بيل والتي كلفت بالتحقيق في أسباب الاضطرابات في فلسطين) ثورة ١٩٣٦ وبيان كيفية تنفيذ التزامات الدولة المنتدبة (بريطانيا) نحو العرب واليهود؛ بتقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية تضم إلى شرق الأردن والأخرى يهودية، وتبقى الأماكن المقدسة تحت الانتداب البريطاني، إلا إذا رغبت في إنهائه كل من عصبة الأمم والولايات المتحدة، وسجلت اللجنة بأن تقسيم فلسطين يخضع لشرط أساسي وهو "المحافظة على قداسة مدينتي القدس وبيت لحم وتأمين الوصول إليهما بحرية واطمئنان لمن يشاء من كافة أنحاء العالم"، أما حدودهما فتمتد من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم، وأن يهيأ لهذه المنطقة الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد إلى شمال الطريق العامة وإلى جنوب سكة الحديد، ويشمل مدينتي اللد والرملة وينتهي في يافا، واقترحت اللجنة أن يضم إلى هذه المنطقة مدينة الناصرة وبحيرة طبريا.

ثم جاءت خطة السير ويليام فيتز جيرالد، رئيس قضاة المحكمة العليا في فلسطين، لتنظيم وتخطيط لبلدية القدس عام ١٩٤٥ تدعى "خطة القصبة"، أي بلدة ذات مجلس بلدي يشكل "ببراءة خاصة" للمحافظة على وحدة المدينة:

- القدس غير قابلة للتقسيم بدائها، ولكن قدم خارطة لتقسيمات قطاعية على طول خطوط المنطقة الإدارية) الحي اليهودي يقع شمال غرب البلدة القديمة (والحي العربي يمتد من الشمال نحو الجنوب وتكون البلدة القديمة مركزاً له.

القدس؛ النكبة والتقسيم

مضت نكبة فلسطين الأولى عام ١٩٤٨، والولادة غير السعيدة للدولة العبرية، ورسمت خطوط التقسيم مشروع دولتين عربية وأخرى يهودية في قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧، وجاءت رغبة بل حكمة الإرادة الدولية في إخراج قضية القدس من دائرة الصراع العربي اليهودي ومن ثم الفلسطيني الإسرائيلي في وضع مدينة القدس في كيان خاص Corpus Separatum بإشراف دولي، على الرغم من الرفض الفلسطيني والعربي للتقسيم وأيضا التدويل، واستمرار المناورة الصهيونية في إعلان الموافقة المؤقتة على التقسيم، وبعد أن تم تحقيق هدف الاعتراف وإعلان الدولة العبرية، قادت الحركة الصهيونية عن موافقتهم وأعلنوا رفض التقسيم ورفض الإدارة الدولية للقدس.

هذا وجدير بالتسجيل أن الهيئة العامة للأمم المتحدة في تشرين ثاني عام ١٩٤٧ قي قرارها رقم ١٨١، دعت إلى إقامة منطقة "نظام دولي خاص" مع الاستغناء عن الممر المؤدي إلى الشاطئ، وإبقاء مدينة بيت لحم بالإضافة إلى ١٧ قرية فلسطينية كبيرة ومستوطنتين يهوديتين داخل المنطقة الجغرافية لمنطقة القدس.

واشتملت توصيات القرار على

- أن ينتخب يومها ١٠٥ آلاف فلسطيني و ١٠٠ ألف يهودي بلديتين منفصلتين تتمتعان بشبه حكم ذاتي.
- تضمن هيئة الأمم أن تكون المنطقة منزوعة السلاح ومحايدة ويقوم حاكم معين من قبل هيئة الأمم المتحدة بالإشراف على إنشاء قوة شرطة دولية تتولى مسؤولية الشؤون الخارجية وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.
- يتم إجراء استفتاء عام بعد ١٠ سنوات يقوم بعدها مجلس الوصاية بمراجعة الوضع بما في ذلك احتمال تقسيم القدس.

وفي الأول من نيسان ١٩٤٨ تم ارتكاب مجازر إسرائيلية في القرى الفلسطينية غرب المدينة، وفي ٩ نيسان كانت مجزرة دير ياسين، ثم تفريغ ٣٩ قرية عربية حول القدس ومصادرة ١٠ آلاف منزل وعقار، وفي ١٤ نيسان ١٩٤٨ غادرت القوات البريطانية فلسطين وكان ما تم مصادرته من ممتلكات عربية تقريبا ما مساحته ٨٥% من بلدية القدس وجاءت أقوال بن غوريون، أنه من نقطة دخولكم القدس وعبر قرية لفتا لا يوجد أي عربي، وأن اليهود يشكلون ١٠٠% في المنطقة الغربية، وأنه لا يرى المرء أي عربي وأضاف أنه لا يعتقد أن هذا الوضع سوف يتغير.

وعودة إلى جغرافية المدينة، وخاصة من حيث التنظيم والتخطيط، وخاصة في عهد الانتداب البريطاني والذي اعتمدت خطوطه العامة فيما بعد، يذكر أن المهندس البريطاني في بلدية القدس "هنري كندل" وضع خطة تطوير شاملة للمدينة عام ١٩٤٤، وكانت تعتبر محاولة تطوير عادلة ومعقولة لشطري المدينة الشرقي والغربي من البلدة القديمة وهدفت إلى إقامة منشآت حديثة على طول الخطوط الصناعية والمدنية، ولم يكتب للخطة التنفيذ إلا أنه وبعد عشرين عاماً، عاد المهندس البريطاني نفسه كندل ليقترح عام ١٩٦٤ خطة لإنقاذ القدس الشرقية وتبنتها الحكومة الأردنية عام ١٩٦٦.

طرحت الخطة "الجديدة والمعدّلة" توسيع حدود المدينة لتضم الأحياء والقرى على طول طريق (رام الله – نابلس)شمالاً (وطريق بيت لحم – الخليل) جنوباً، بالإضافة إلى برنامج تطوير حضري منفصل خاص بالتجمعات السكانية الواقعة بين بيت لحم ورام الله والبلدة القديمة، بالإضافة إلى مناطق صناعية وتجارية وخطط لإنشاء (٣٠) ألف وحدة سكنية مع وضع مطار قلنديا ضمن حدود البلدية.

تزامن تبني الأردن لخطة كندل مع بداية الغزو والاحتلال الإسرائيلي لبقية القدس وفلسطين حزيران ١٩٦٧، الأمر الذي أدى إلى التوقف الفوري والقهري لتنفيذ الخطة.

معركة تقسيم القدس ...

يحاول بعض المؤرخين تسجيل أدوار وبصمات القادة والعسكريين وخلافاتهم وبصماتهم في رسم جغرافية المدينة، وبالتحديد فكر وسياسة كل من الملك عبد الله وديفيد بن غوريون: لقد أعلن الملك عبد الله عن موقفه في رفض التدويل ثم السعي "لمصالحه عربيه- يهوديه" للصراع، مع تمسكه بالقسم العربي من المدينة حيث كانت تعليماته إلى قائد جيشه الجنرال البريطاني غلوب باشا وأوامره إلى الحاكم العسكري العربي الكولونيل عبد الله التل بالثبات في مواقعهم غداة وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩ والبقاء في القسم العربي من المدينة.

وفي الجانب الآخر كان ديفيد بن غوريون أول رئيس حكومة في إسرائيل يحث الحاكم العسكري موشيه دايان للسيطرة على القسم الآخر من المدينة وبين الطرفين العربي واليهودي جاء "إجتهاد" الوسيط الدولي الكونت برنادوت يقترح "إقامة اتحاد مكون من عضوين احدهما عربي والآخر يهودي تكون فيه الأماكن المقدسة والمباني الدينية مصونة والحقوق الحالية عليها مضمونه من جانب كل من عضوي الاتحاد ...وتُضم مدينه القدس إلى الإقليم العربي مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشؤونها البلدية ووضع تدابير لحماية الأماكن المقدسة." وانتهى المشروع باغتياله على أيدي مجموعه إرهابية من منظمة شتيرن اليهودية في ١٩٤٨/٩/١٧.

وفي أواخر تشرين ثاني ١٩٤٨، وقع موشي دايان وعبد الله التل "اتفاق كامل وحقيقي لوقف إطلاق النار" ورسما خريطة على نحو بدائي وعلى عجل "خريطة غريبة" لم يكن القصد منها أن تكون الكلمة النهائية بخصوص تقسيم أو اقتسام القدس؛ ولكن جاءت نصوص اتفاق الهدنة الذي وقع بين الأردن وإسرائيل في رودس في نيسان ١٩٤٩، تعتبر هذه الخطوط هي "النقطة المرجعية الوحيدة " في بيان قسمي مدينة القدس والتي استمرت حتى حزيران ١٩٦٧ .عكست الخطوط الكثيفة بقلم الرصاص على الورق واقعاً على الأرض :خلقت منطقة غير واضحة منزوعة السلاح بعمق ٨٠-٦٠ متر تتجه من الشمال إلى الجنوب عبر المدينة.

وقع حوالي ١٢٥ منزل داخل هذه المنطقة الغامضة التي تبلغ مساحتها ٨٥٠ دونم ومحاطة بحوالي (٥٥) موقع محصن، وفتحت نقطة عبور واحدة سميت بوابة مندلبوم لمهام فريق مراقبة الهدنة.

بنود الهدنة نصت على السماح بمرور قافلة تموين وموظفين من إسرائيل كل أسبوعين تأتي من القدس الغربية إلى" المنطقة المنزوعة السلاح "التي احتفظت بها إسرائيل في محيط مستشفى هداسا والجامعة العبرية وجبل سكوبس في القدس الشرقية. ثم أحيطت المنطقة المنزوعة السلاح بسياج من الجانبين حتى عام ١٩٦٢. كانت السيطرة العربية الأردنية على ١١,٤٨% من منطقة بلدية القدس قبل عام ١٩٤٨، في حين كانت سيطرة إسرائيل على ٤٨,١٢%.

احتفاظ إسرائيل بممر خاص بها لما يؤدي إلى جبل سكوبس وكان ذلك يعني احتفاظها بسيطرة فعليه على جميع" ممتلكاتها "قبل الحرب في المنطقة التي يسيطر عليها الأردن والتي تبلغ مساحتها ١١٦ دونم في حين فقدَ الفلسطينيون ممتلكاتهم في الجزء الغربي) الإسرائيلي (بشكل تام وكلي وفي الفترة من أيلول ١٩٤٨ وآب ١٩٤٩، انتقل حوالي (١٦) ألف يهودي إلى بيوت وممتلكات الفلسطينيين في القدس الغربية.

الاحتلال العسكري الإسرائيلي

مع الاحتلال الإسرائيلي في ٥ حزيران ١٩٦٧، أصبحت القدس الشرقية تخضع فعليا لاحتلال أجنبي حربي للمرة الأولى منذ عهد المماليك والحروب الصليبية في القرن الثاني عشر. وبقيت القدس تعتبر" محمية خاضعة للوصاية الدولية "تحت الانتداب البريطاني حسب شروط معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ حتى عام ١٩٦٧.

شرف الجنرال رحفعام زئيفي (صاحب نظرية الترنسفير) على لجنة لإعادة رسم حدود بلدية القدس، وكانت الإستراتيجية العسكرية لتوسيع حدود المدينة للسيطرة على الأودية والطرق وقمم التلال التي تشكل النقاط الدفاعية من الشرق والشمال وضم مطار قلنديا من الجهة الشمالية، ومن الناحية الأخرى، تغيير طبيعتها الديموغرافية وإغلاق الباب أمام تدخل المجتمع الدولي لحماية المدينة وسكانها وأماكنها المقدسة.

٢٨ حزيران ١٩٦٧، قررت الكنيست الإسرائيلية تعديل "القانون الأساسي" بشأن القدس لعام ١٩٥٠ الذي سبق وأعلن المدينة عاصمة لدولة إسرائيل فتقرر توسيع حدودها وضم ٧٠ كم^{٢} (ولتصبح مساحة بلدية القدس ١٠٨ كم^{٢})، وتم إلغاء بلدية القدس العربية وجرى استثناء القرى والأحياء القائمة والمشمولة في خطة كندل للقدس الشرقية عام ١٩٦٦.

في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ أعلن ليفي أشكول، رئيس الحكومة الإسرائيلية "سيادة إسرائيل على المدينة كلها"، وأنه

من مصادرة للأرض، وضم وتهويد واستيطان وحصار للقسم الشرقي من المدينة وعزله عن بقية الأراضي المحتلة، "ويناشد" كل المعنيين التمسك بقرارات المنظمة الدولية، بل بالتطبيق الأمين والحرفي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ على الرغم من الفجوات وتعدد الاجتهادات في تفسيره!

القدس القديمة

جاءت إقامة حي يهودي موسع داخل أسوار مدينة القدس القديمة على حساب ما يزيد على ٦٥٠٠ مواطن فلسطيني، كانوا قد طردوا أو نزحوا من المدينة خلال حزيران ١٩٦٧ ونيسان ١٩٦٨. لقد تم بناء الحي المفروض بشكل اصطناعي على أنقاض البيوت الفلسطينية المدمرة مع إعطاء شيء من الاعتبار لعمارة الحقبة المملوكية السائدة في البلدة القديمة) القرن ١٣-١٥ .(نتيجة لذلك، تتعارض مجمعات الشقق الحديثة، والمواقف، ومنصات مراقبة السياح ومحلات بيع الملابس في الحي اليهودي مع جماليات عمارة الأحياء الإسلامية والأرمنية والمسيحية. ومثل كل المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، فإن الحي اليهودي مربوط مباشرة مع البنية التحتية وخدمات القدس الغربية، بواسطة باب النبي داوود وباب المغاربة الذين يتم استخدامهما كمحطات للمواصلات العامة اليهودية ونقاط تفتيش. داخل أسوار المدينة، لا يوجد في الحي اليهودي نقاط تفتيش، باستثناء الجزء الشرقي، الذي يحاذي "حائط المبكى" (البراق الشريف). وفي هذا المكان توجد نقاط تفتيش أمنية تقيد حركة الفلسطينيين إلى أو عبر المكان المقدس وموقع الحي المغربي المهدم.

في نهاية القرن، بلغ عدد سكان الحي اليهودي ٢٩٠٠ نسمة، يصنفون كيهود أرثوذكس محافظين بنسبة ٧٠%، وحوالي ٢٥% ينتمون إلى التيار الديني - القومي الشائع في مستوطنات أخرى، مقابل حوالي ٥% فقط من الإسرائيليين العلمانيين. أما خارج حدود الحي الموسع، قام المستوطنون الذي ينتمون إلى بعض أكثر الحركات الإسرائيلية تطرفاً، منذ منتصف السبعينيات، بمصادرة واحتلال ما يقدر بحوالي ٧٨ عقار فلسطيني. ويحظون بالدعم القانوني والرعاية المالية من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومن بلدية القدس الغربية. ويعتبر رئيس بلدية القدس، (أيهود أولمرت)، مؤيدا منذ زمن طويل مصادرة الممتلكات في البلدة القديمة وحولها، في حين حصل رئيس الوزراء أرئيل شارون على عقار في قلب الحي الإسلامي والبلدة القديمة، واستمر في العمل كمناصر للحركات المتطرفة الصغيرة التي تقوم بأعمال المصادرة. واعتباراً من عام ٢٠٠١، كان ما لا يقل عن ١,٠٠٠ مستوطن يقيمون في الأحياء الإسلامية، والمسيحية والأرمنية، مع تمركز كبير في الحي الإسلامي قرب الحرم القدسي الشريف .

في عام ٢٠٠١، أصبح ٣,٨٠٠ يهودي مقيمين في البلدة القديمة يشكلون ١١% من إجمالي عدد السكان داخل الأسوار والبالغ ٣٤,٤٦٤ نسمة. ويشكل ٣٢,٢٣٢ مسلم (٦٧%) الغالبية العظمى، بينما عدد السكان المسيحيين مجتمعين، والبالغ ٧,٤٣٢ نسمة، يشكل نسبة ٢٢% الباقية يتألف السكان المسيحيين من ٥,٠٨٦ مسيحي من أصل فلسطيني و ٢,٣٤٦ أرمني.

ومن بين الأحياء الأربعة، يعتبر الحي الإسلامي أكبرها حجماً، حيث يضم ٣,٣٧٥ مسكناً من بين ٥,٦٩٩ وحدة سكنية موجودة في البلدية القديمة. كما يشكل هذا الحي، الذي يمتد على ٤٦١ دونما، أكثر من نصف مساحة البلدة القديمة (٩٠٠ دونما). ويتألف الحي المسيحي من ١,١٨٦ وحدة ويمتد على ١٩٢ دونما بينما يضم الحي الأرمني ٥٩٦ وحدة، تمتد على ١٢٥ دونما. ومع التوسع الذي طرأ على الحي اليهودي من خلال إجراءات المصادرة بين ١٩٦٨-١٩٦٧، أصبح هذا الحي يمتد على ١٢٢ دونما. باحتساب الكثافة السكانية للحي الإسلامي بعد استثناء مساحة الحرم القدسي الشريف البالغة ١٣٥ دونما، يتضح أن هذا الحي هو أكثر المناطق السكانية كثافة على وجه الأرض، حيث يصل المعدل إلى ٧٠ نسمة للدونم. في عام ٢٠٠١، بلغ المعدل للأحياء الأربعة مجتمعة ٣٦,٦ نسمة للدونم، بينما بلغ المعدل في الحي اليهودي الحديث حوالي نصف هذا الرقم، أي ١٨,٨ نسمة للدونم.

استناداً إلى مسح أجراه مجموعة من العلماء اليهود، والمسلمين والمسيحيين عام ٢٠٠٠، صدر كتاب مصور يضم ٣٢٦ أماكن مقدسة تقع داخل أو خارج أسوار البلدة القديمة؛ وتصنف كأماكن عبادة، ومدارس دينية، وأديرة، ومساكن، وقبور وملاجئ. من هذه المواقع، ١٠٨ تعتبر مقدسة بشكل رئيسي للمسلمين، و ١٥٤ للمسيحيين و ٦٤

لليهود .لقد أدى السعي الإسرائيلي للاستيطان داخل أسوار المدينة ورفضها السماح للفلسطينيين بالدخول إلى القدس بشكل عام، والبلدة القديمة بشكل خاص، إلى الحد بشكل متزايد من حرية غير اليهود في التمتع بحقوق العبادة الأساسية في ٢٦٢ موقع مقدس. وتعتبر سياسة منع المسلمين من الدخول إلى المواقع المقدسة في البلدة القديمة، بما في ذلك خلال شهر رمضان المبارك أو المسيحيين خلال صلاة عيد الفصح، خرقاً فاضحاً للقانون الدولي. ومنذ العام ١٩٨١، تم إدراج البلدة القديمة كتراث حضاري من قبل اليونسكو، التي دعت إسرائيل مراراً لوقف السياسات العنصرية المتعلقة بحرية الدخول إلى المدينة والعبادة. في عام ١٩٩٩، تبنت اليونسكو قراراً يطالب بإجراء تحقيق دولي في الخروقات الإسرائيلية لمعاهدتي جنيف ولاهاي بهذا الشأن. وعلى الرغم من ذلك، شرعت إسرائيل بتنفيذ خطة لتزويد الأحياء غير اليهودية في البلدة القديمة بنحو ٥٠٠ كاميرا أمنية مغلقة الدائرة. يعتبر نظام المراقبة المركب في الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية في المدينة - ظاهرياً "لحماية" المستوطنين المتطرفين المقيمين في هذه الأحياء - على أنه فقط تأكيد على التباين العرقي الملازم للاحتلال التوسعي الإسرائيلي للمدينة القديمة ويدحض الادعاءات الإسرائيلية حول القدس "الموحدة".

الزحف الاستيطاني

حددت التقديرات الإسرائيلية الرسمية عدد الفلسطينيين المقيمين في القدس ٢٢١,٩٠٠ ألف نسمة بحيث يشكلون ٣٢,٦% من إجمال سكان المدينة؛

- بين الأعوام ١٩٦٧-٢٠٠٠ حصل ٧٥-٨٠% من النمو السكاني اليهودي في القدس في "حلقة داخلية" مكونة من (١٠) نقاط من المستوطنات السكنية، تتكون من "مستعمرات / أحياء" استيطانية منفردة ومتصلة ببعضها، وتعتبر "أسوار يهودية واقية جديدة للقدس".
- تم إقامتها على مراحل وقد استندت إلى مرسوم بريطاني عنوانه "الأهداف والأراضي الميري لعام ١٩٤٣"
- ١٨٤,٥٨٩ ألف مستوطن في القدس الشرقية، حوالي نصف مجموع المستوطنين الذين يبلغون حوالي ٤١٥,٣٨٣ في الضفة والقدس الشرقية!

خطة التطوير المسماة E١

- مشروع حارحوما (جبل أبو غنيم) مكملاً للجزء الجنوبي من الجدار الاستيطاني الذي يشكل (الحلقة الداخلية)
- تشكل الخطة E١ مساحة ١٣ كم^{٢} وزادت مساحة موقع معاليه أدوميم إلى ٦٠ كم^{٢} (أكبر من مساحة تل أبيب)
- ربط معاليه أدوميم بمواقع (الحلقة الداخلية) وبناء ١٠ فنادق (٣الآلاف غرفه) ومحمية طبيعية وشبكة مواصلات
- بدأ تنفيذ هذه الخطة ١٩٩٩
- ٦١%من المساكن الواقعة ضمن المنطقة البلدية من القدس الشرقية وحدات استيطانية بينما ٤٨% من سكان القدس الشرقية مستوطنون إسرائيليون.

كامب ديفيد الأول ١٩٧٨ - مؤتمر القمة العربية، فاس ١٩٨٢

يمكن إيجاز الملف العربي التاريخي من خلال مراجعة أول تحول عربي في الخطاب السياسي تجاه قضية القدس، وكان ذلك في رسالة الرئيس أنور السادات إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢، خلال مباحثات كامب ديفيد، حيث طرح في الرسالة ولأول مرة موقفاً عربياً رسمياً تجاه قضية القدس من جميع جوانبها.

لقد أكد الرئيس أنور السادات على الموقف العربي والتمسك بالشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، حيث نصت رسالته على "أن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وأن الحقوق العربية القانونية والتاريخية في المدينة يجب أن تحترم وتستعاد".

وعلى الرغم من أن الموقف العربي كان رافضاً لاتفاقات كامب ديفيد وفرض عقوبات المقاطعة العربية على مصر وإخراجها من البيت العربي الرسمي(مؤتمرات القمة)، إلا أن الموقف العربي الرسمي حافظ في مضمونه وإطاره عما تضمنته رسالة الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر تجاه القدس، حيث أقرت القمة العربية في مؤتمر فاس بتاريخ ١٩٨٢/٩/٩، وثيقة الأمير (الملك) فهد والتي طالبت ب "ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان".

رسالة السادات إلى كارتر ، ١٧ أيلول ١٩٧٨

١. تعتبر القدس العربية جزءاً من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة.
٢. إن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.
٣. إن من حق السكان الفلسطينيين ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.
٤. أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم٢٤٢ ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس، وتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قانونية ويجب إبطال آثارها.
٥. يجب أن تتوفر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أي تمييز أو تفرقة.
٦. يجب وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين.
٧. يجب أن تقسم الوظائف الضرورية في المدينة ويمكن إقامة مجلس بلدي من كل من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف .وبهذه الطريقة، فإنه لن يتم تقسيم المدينة .

خطة السلام العربية / مؤتمر فاس ١٩٨٢

في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٨١م، أعلن (الملك) فهد بن عبد العزيز خطة السلام السعودية لتحقيق التسوية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والتي أقرتها القمة العربية في مؤتمر فاس في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ وأعلنها الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس ورئيس المؤتمر :

١. انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية.
٢. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧م في الأراضي العربية.
٣. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.
٤. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي الوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.
٥. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة شهور.
٦. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
٧. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

الإنتفاضة الأولى

هناك من يتحدث عن سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى منذ ١٩٨٧-١٩٩٠، وكيف حقق الفلسطينيون المقدسيون، "الانفصال" بينما حاولت إسرائيل "توحيد" شطري المدينة الغربية والشرقية، وكيف أعادت حجارة الانتفاضة رسم "الخط الأخضر" كخطوط حدود بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القدس، وتمكن المجتمع الفلسطيني من تأكيد هويته العربية، وممارسته جزءاً من كيانه السياسي والاجتماعي والثقافي بشكل شبه مستقل عن مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي متحدية العصى والرصاص والعقوبات الجماعية من إغلاق وإبعاد وقمع بوليسي وخاصة في البلدة القديمة.

القدس و"جسور" الطرف الثالث

واستضافت أكثر من عشرة عواصم اللقاءات كما ساهمت "طرف ثالث" في تفسير" المواقف "والاجتهاد في تطويرها وتعديلها قبل وخلال وبعد اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو ١٩٩٣ التي "رحلت" قضية القدس مع قضايا أخرى لمفاوضات الحل النهائي! وكانت أبرزها في القاهرة /ستوكهولم / لندن/ باريس/ مدريد// موسكو / واشنطن/ القدس المحتلة/ أوسلو!!

شمعون بيرس الى وزير الخارجيه النرويجي يوهان هولست

الخارجية
749

القدس 11 أكتوبر1993

ي الوزير هولست، أرجو أن أؤكد بأن المؤسسات الفلسطينية في
الشرقية وأن المصالح والمنافع للفلسطينيين في القدس الشرقية هي ذات
كبيرة وسيتم الحفاظ عليها .

عليه، فإن جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها
سادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والأماكن المقدسة المسيحية
لامية، تمارس مهمات حيوية للفلسطينيين .
الضروري القول بأننا لن نعيق نشاطها؛ وبالعكس، فإنه لا بد أن يتم
ع تحقيق هذه المهمة الضرورية.

شمعون بيرس
وزير خارجية إسرائيل

حب السيادة
ن يورغن هولست
خارجية النرويج

نتبس من كتاب محمود عباس)أبو مازن (طريق اوسلو، شركة
مطبوعات للتوزيع والنشر بيروت 1994 صفحه344

بعد عودته من الوطن المحتل1948
الجمعة ١٩٩٣/٤/٢٣

رساله من أسامه الباز

أنه" اسحاق رابين(YR) "

١.كان توجه اسحاق رابين (YR) ايجابيا ومتجاوبا بوجه عام، وهو يقدر الخطوه الفلسطينية ويدرك انما لم تكن خطوة سهلة

٢. -يدرك اسحاق رابين (YR) كذلك المخاطر الأمنيه التي يتعرض لها الوفد الفلسطيني وقد اعرب عن استعداد حكومته في الاسهام في تأمينهم بالاسلوب الذي لا يُحرج هؤلاء الاعضاء امام مواطنيهم ولا يجعلهم عرضه للاتهام بانهم يعيشون تحت حراسه إسرائيلية (مستعد ان يوفر لهم كل شئ ظاهر أو غير ظاهر بما في ذلك...

٣. -يتفق اسحاق رابين (YR) مع رؤيتنا القائله بأن من الضروري...

(الصفحة الثالثة)

لا يصح ان تثار بشأنه نقطتان:

الأولى :المصير النهائي للأرض المحتله (فكره الدولة)

الثانية :وضع القدس الشرقية (المطلوب الان السكوت)

ملاحظه :بالنسبة للانتخابات فانه لايمانع في التعجيل باجراءها وسلم بان سكان القدس الشرقيه سوف يشتركون في الانتخابات وما تبقى علينا هو التفاهم حول الصيغة التي يرضى بها الطرفان فيما يتعلق بالإبعاد" وعد اسحاق رابين (YR) "بالتفكير جدياً في زيادة عدد المبعدين القدامى اخرين

وثيقة رقم (15)مقتبس من كتاب محمد حسنين هيكل" :المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل -سلام الأوهام-أوسلو-ما قبلها وما بعدها"، دار الشروق، القاهره1996 (ملحق الوثائق وثيقه رقم ١٥)

للطرفين في تشجيع حج المسيحيين إلى الأراضي المقدسة، وتعهد الفاتيكان بعدم التدخل في النزاعات الزمنية خصوصاً على النزاعات في شأن الأراضي والحدود.

- في أكتوبر ١٩٩٨، قال وزير خارجية الفاتيكان الكاردينال جان لوي توران "إن أي حل منفرد ومفروض بالقوة لا يمكن أن يكون حلاً، وأن الفاتيكان يرى ضرورة أن تتمتع الأماكن المقدسة في القدس بالحماية بموجب وضع دولي خاص، وأن القدس محتلة بشكل غير شرعي من قبل إسرائيل"
- في ١٥ شباط (فبراير)٢٠٠٠، وقعت م.ت.ف. مع الفاتيكان "وثيقة" تنظم طبيعة العلاقات المشتركة، وشملت صراحة الجوانب السياسية والدينية والمدنية مع الدولة الفلسطينية وموقف الكنيسة الكاثوليكية بالنسبة لقضية القدس وبشكل خاص في الأماكن المقدسة ومفاوضات الحل النهائي وأيضاً تطوير العلاقات الإسلامية المسيحية في القدس وبقية الأراضي المقدسة.
- أصدرت بطريركية اللاتين الكاثوليكية في القدس بياناً عام ١٩٩٨، تؤكد فيه المطالبة بوضع خاص مضمون دولياً للأماكن المقدسة في القدس وأن الفاتيكان لم يتدخل بالوضع السياسي في المدينة وأن له دوراً في المفاوضات حول مستقبل المدينة المقدسة ووجوب الاعتراف بحقوق سكانها جميعاً ودعوة اليهود والمسيحيين والمسلمين إلى التعاون لكي تكون القدس مكاناً للقاء المصالحة ووجوب أن تبقى رمزاً علنياً للأخوة والسلام والتأكيد على الطابع المقدس والتراث العالمي للقدس والتوصل إلى سلام مستقل في القدس.

إعلان واشنطن بين الولاية الدينية والولاية السياسية

أولاً: البداية

جرى توقيع إعلان واشنطن في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤ من قبل الملك حسين واسحق رابين والرئيس الأمريكي وليام كلينتون وجاء فيه الإعلان عن "انتهاء حالة الحرب والعداء بين الأردن وإسرائيل". وجاء في الفقرة الثالثة من الإعلان النص التالي: "تحترم إسرائيل الدور الخاص الحالي للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعندما تبدأ المفاوضات حول الوضع الدائم، فإن إسرائيل سوف تعطي أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على العمل معا لتعزيز العلاقات بين الأديان التوحيدية الثلاثة".

ثانياً:الفصل بين السيادة والولاية الدينية

شرح شمعون بيرس الموقف الإسرائيلي بقوله :"لقد قلت أن القدس مغلقة سياسياً ومفتوحة دينيا وهذا يعني أنها ستبقى موحدة، وفقط كعاصمة لإسرائيل وليس عاصمتين، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية ولكن عندما يتعلق الأمر باحتياجات وحقوق المؤمنين الآخرين، فإننا منفتحون على الاقتراحات ..لقد توصلنا إلى اتفاقية مع الفاتيكان حول تسيير شؤونهم الدينية وبالتالي فأنا متأكد أنه يمكننا التوصل إلى اتفاق مع الأديان الأخرى"[١] .ويضيف بيرس: "إن المفاوضات حول القدس مستمرة لكي تبقى مغلقة سياسيا ومفتوحة على المستوى الديني".

ثالثاً: الموافقة الأمريكية

خاطب الرئيس الأمريكي وليام كلينتون حفل توقيع إعلان واشنطن بقوله :"يا صاحب الجلالة ...وفي هذا الإعلان الذي ستوقعونه، إن دوركم كحامي للأماكن المقدسة الإسلامية في القدس ومن بينها المسجد الأقصى، قد حُفظ لكم . وقد وافقت إسرائيل على إيلاء أولوية كبيرة لدور الأردن التاريخي حيال هذه الأماكن المقدسة في مفاوضات الوضع النهائي[٢] ."

رابعاً :الاعتراض والتحفظ

جاء في تصريح إعلامي فوري صادر عن مكتب الرئيس ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٥ تموز(يوليو)١٩٩٤:

---

[١] جيروزاليم بوست، ٢٣/٧/١٩٩٤ ص٢

[٢] نشرة الأنباء الأمريكية، ٢٧/٧/١٩٩٤ ص.١١ .

١. ليس من حق الحكومة الإسرائيلية أن تعطي أي دور أو تعهد حول القدس لأن إسرائيل دولة محتلة. ولذلك، ليس لإسرائيل أي حق أن تتصرف في هذا الموضوع وفقا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة والجامعة العربية والإفريقية وعدم الانحياز.
٢. هذا التصرف الإسرائيلي يشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي حيث اتفق أن الوضع النهائي للقدس وللأماكن المقدسة سيبحث مع الطرف الفلسطيني في المرحلة النهائية من المسار الفلسطيني- الإسرائيلي.
٣. إن هذا التصرف الإسرائيلي يحدد مسبقا مصير القدس وحصره فقط من إسرائيل بدور في الأماكن الإسلامية المقدسة.
٤. تحاول إسرائيل بهذا التصرف تجاهل حقيقة أن قضية القدس هي "قضية سياسية فلسطينية وعربية ومسيحية وإسلامية".
٥. إن قضية القدس هي قضية أرض محتلة وجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة .وهذا ما تم تأكيده مؤخرا بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٠٤ لعام ١٩٩٤، الذي صدر في آذار(مارس) ١٩٩٤، إثر المذبحة في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩٤.
٦. دعا المصدر الإعلامي الدول العربية والإسلامية والأسرة الدولية وخاصة الأردن "إلى ضرورة التنبه لخطورة موضوع القدس من جميع جوانبه".

وقال فيصل الحسيني (مسئول ملف القدس) أن الفلسطينيين "لا يعارضون المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية، وإنما يأملون بأن لا تمس بعض بنود الاتفاقية الحقوق الفلسطينية الثابتة في القدس" [٣]

خامسا :التفسير

١. لخص الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد موقف الحكومات العربية بقوله أنّ : "الفقرة الثالثة من إعلان واشنطن هي (مقررة لحق وليست منشأة له). وبالتالي، وعلى ضوء التوضيح الأردني، فإن الولاية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الأماكن المقدسة، واضحة."[٤]
٢. أعلن محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن الجدل الفلسطيني-الأردني الدائر حول مدينة القدس "لا مبرر له" .وأنه يمكن معالجة سوء التفاهم عبر الاتصالات الفلسطينية-الأردنية المباشرة، بعيدا عن وسائل الإعلام، وأن منظمة التحرير الفلسطينية اتفقت مع الأردن إثر قرار الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، أن تبقى الأردن مشرفة على الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية بما فيها القدس"[٥].
٣. يقول فيصل الحسيني (مسئول ملف القدس) أنه أطلع الجانب الأردني على الموقف الفلسطيني من الفقرة ٣ من إعلان واشنطن، وأن الجانب الأردني أكد "بأنه لا يوجد جدل حول السيادة الفلسطينية على القدس، ولكن الأردن يرغب في ممارسة دوره الذي يقوم به في القدس منذ فترة طويلة "[٦]

سادسا :النتيجة

أعلن الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد الأردني، في الدار البيضاء في المغرب يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، حيث كان يرأس الوفد الأردني في مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه يرغب في وضع حد لهذا الجدل – مع الفلسطينيين - والذي ليس ثمة ما يبرره، وأنه "عندما تؤدي المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى اتفاق حول الوضع النهائي لمدينة القدس، فإننا نلتزم نقل الوصاية الأردنية على هذه الأماكن إلى السلطة الفلسطينية[٧]"

معركة النفق ١٩٩٦

بوشر بهذه الحفريات سنة ١٩٧٠ وتوقفت سنة ١٩٧٤ ثم استؤنفت ثانية سنة ١٩٧٥ واستمرت حتى أواخر عام ١٩٨٨ رغم قرارات اليونسكو. وامتد النفق من أسفل المحكمة الشرعية (وهي من أقدم الأبنية التاريخية في القدس) ومر أسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم الشريف هي :باب السلسلة، وباب المطهرة، وباب القطانين، وباب الحديد، وباب علاء الدين البصيري (المسمى باب المجلس الإسلامي). ومر كذلك تحت مجموعة من الأبنية

---

[٣] جريدة الحياة، ٢٧ تشرين أول(أكتوبر) ١٩٩٤ ص.٥.
[٤] د سامي مسلم، النضال من أجل القدس، مطبوعات باسيا، ١٩٩٦ ص .١١٧.
[٥] جريدة الوطن الكويتية، ٥ آب(أغسطس) ١٩٩٤.
[٦] وفا في ٩ آب(أغسطس) ١٩٩٤ ص .٦

[illegible] .وتنتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الابنية منها: الجامع العثماني، ورباط كرد، والمدرسة الجوهرية، والمدرسة المنجكية (مقر المجلس الإسلامي)، والزاوية الوفائية، وبيت الشهابي .ويمر النفق بآثار أموية وبيزنطية عبارة عن جدران وأقواس حجرية .

وفي شهر آذار من عام ١٩٨٧ أعلن الإسرائيليون أنهم اكتشفوا القناة التي كان قد اكتشفها قبلهم الجنرال الألماني كونراد تشيك في القرن التاسع عشر بطول ٨٠ م .ولم يكتف الإسرائيليون بإيصال النفق بالقناة، بل قاموا بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧ وتحت حماية الجيش الإسرائيلي بحفريات جديدة عند ملتقى طريق باب الغوانمة مع طريق المجاهدين (أو طريق الآلام Via Delaroza) واستخدموا فيها آلات الحفر الميكانيكية بهدف حفر فتحة رأسية ليدخلوا منها إلى القناة الرومانية وإلى النفق، ولكن تصدى لهم المواطنون في القدس الشريف ومنعوهم من الاستمرار فاضطرت السلطات الإسرائيلية إلى إقفال الفتحة وإعادة الوضع السابق .

وكان الهدف من تنفيذ هذه الفتحة هو تهوية القناة والنفق من جهة ثانية غير المدخل، وإنشاء نقطة حراسة إسرائيلية جديدة، والوصول إلى البرك الرومانية بسهولة. ورغم إقفال هذه الفتحة، فقد صرح وزير الأديان الإسرائيلي زفولون هامر وكذلك رئيس بلدية القدس الإسرائيلي آنذاك تيدي كوليك بأن هذه الحفرية الأثرية سوف تُستأنف في الوقت المناسب. وهذا يدل على عدم الاكتراث والتحدي السافر لكل المثل الإنسانية والحضارية، وفعلاً استأنف الإسرائيليون محاولتهم لفتح باب ثان للنفق في زمن حكومة رابين، إلا أنهم توقفوا عن ذلك أمام الرفض الذي جابهوه من أهالي القدس .ثم أعادوا الكرة في عهد حكومة نتنياهو. وفي هذه المرة نجح الإسرائيليون بفتح باب ثان للنفق من جهة مدرسة الروضة على طريق المجاهدين بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٤. تم فتح الباب ليلاً تحت حراسة الجيش الإسرائيلي، وتم محاصرة المنطقة ومنع العرب من التجول فيها إلى أن اكتمل العمل، واستعملت المعدات الميكانيكية السريعة لإنجاز العمل في أقصر وقت. ويهدف الإسرائيليون بفتح الباب الثاني للنفق إلى تحسين تهوية وإضاءة النفق وتسهيل الصلاة في الداخل، وإقناع يهود العالم بالقدوم إلى القدس للصلاة داخل هذا النفق وفي موقع تحت المسجد الأقصى المبارك. وعليه فقد أصبح داخل النفق كنيساً يهودياً، سيحاول الإسرائيليون القفز منه إلى الأعلى مستقبلاً. وهذه هي الخطورة الكبيرة التي تكمن وراء بقاء هذا النفق مفتوحا ومستعملاً للصلاة. إن القديم في هذا النفق هو جزء القناة القديمة بطول ثمانين متراً، وتبدأ من باب الغوانمة وتصطدم ببركتين صخريتين موجودتين داخل دير راهبات صهيون. أما باقي النفق من مدخله في ساحة المغاربة وإلى باب الغوانمة بطول حوالي ٤٥٠ متراً، فهو "نفق جديد" تم إنشاؤه رغم قرارات واعتراضات اليونسكو والمقاومة الفلسطينية[٨]!

كامب ديفيد الثانية - تموز ٢٠٠٠

بعد سبع سنوات من المفاوضات، فوجئ وصدم الفلسطينيون بالأفكار الإسرائيلية، ورفضوها فور سماعها والتي طرحها ايهود باراك، رئيس الحكومة الإسرائيلية كخطوط أساسية للاتفاقية المقترحة لإنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، وخاصة ما ورد حول قضية القدس وذلك بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٠" ستكون العاصمة مدينة القدس التي ستشمل أبو ديس والعيزرية، وسيادة معينة في الأحياء البعيدة، وممر سيادي إلى منطقة المسجد الحرام، وفي الأحياء الداخلية، مثل حي الثوري ستمنح سيادة رمزية، أما باقي الأحياء الداخلية فستتم إدارتها تحت "إدارة حي"، تحت السيادة الإسرائيلية، وبالخضوع لبلدية "أورشليم"، وستكون هناك صلة لهذه الأحياء مع بلدية القدس في مجال التعليم على سبيل المثال. أما في البلدة القديمة، فسيتم فرض نظام خاص، ربما نظام منفصل وسيتم تخصيص مجال محدد لعرفات تحت السيطرة الفلسطينية في الحي الإسلامي المتاخم لمنطقة المسجد الحرام، أما منطقة المسجد الحرام نفسها فستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وسيمنح حق الصلاة لليهود ويمنح الفلسطينيون هناك حق "الحراسة" شريطة أن يلتزموا بعدم القيام بأية حفريات هناك. وفيما يتعلق بالمستوطنين: دمج ٨٠% منهم في كتل استيطانية في خطوط حدودية معقولة، ويتم ضمها إلى إسرائيل للأبد كجزء من عملية ترسيم الحدود الدائمة، هذا إضافة إلى ترتيبات أمنية في غور الأردن والضفة الغربية[٩]

---

[٨] د.السيد علاء الجوادي، القدس، أصالة الهوية ومحاولة التخريب، معهد الدراسات العربية الإسلامية-لندن صفحه ١٨٥-١٩٦

[٩] المحامي غلعاد شير، تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية في كامب دافيد ٢ .الترجمة العربية، إصدار دار الجليل، عمان ٢٠٠٢ ص٢٨٢-٢٨٣.

موجز مقترحات الرئيس كلينتون

- يمكن حل قضية القدس بجعل الأحياء العربية فلسطينية والأحياء اليهودية إسرائيلية
- يمكن بذل جهد من أجل التواصل الديموغرافي بين هذه الأحياء
- بالنسبة لمنطقة جبل الهيكل/الحرم الشريف، فالنقطة الرئيسة هي احترام جميع الأديان
- هناك خياران وكلاهما تحت رقابة دولية :

الأول: اقتراح سيادة فلسطينية على سطح جبل الهيكل /الحرم الشريف، وسيادة إسرائيلية على حائط المبكى (حائط البراق) بما فيه"الحوض المقدس" والذي هو جزء منه، وعلى الطرفين الإلتزام بعدم إجراء حفريات تحت ساحة جبل الهيكل / الحرم الشريف خلف حائط المبكى (حائط البراق) .

الثاني: يقترح سيادة فلسطينية على سطح جبل الهيكل/ الحرم الشريف وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي بالإضافة إلى سيادة إجرائية (تنفيذية) على الحفريات تحت وخلف جبل الهيكل / الحرم الشريف والحائط الغربي و أنه لا بد من إتمام الاتفاق المسبق لإجراء الحفريات اللازمة .

من الانتفاضة الثانية إلى الحصار

- في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، قام أرئيل شارون زعيم حزب الليكود "بزيارة" استفزازية إلى الحرم القدسي الشريف تحت حراسة الآلاف من قوات الأمن التي انتشرت داخل وحول المدينة المقدسة، واصطدمت باحتجاج ومعارضة الفلسطينيين، الأمر الذي تطور إلى بداية فصل آخر من فصول المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته وخاصة في القدس، وعرف هذا الفصل بانتفاضة عام ٢٠٠٠ أو "انتفاضة الأقصى"
- وبتولي أرئيل شارون رئاسة الحكومة في إسرائيل، أدت الممارسات العسكرية والاستيطانية والحكومية الإسرائيلية إلى "نكبة فلسطينية ثانية" تجاوزت في آلامها ومآسيها وخسائرها نكبة عام ١٩٤٨.
- أعادت الآلة العسكرية الإسرائيلية احتلال جميع المدن والقرى وتصفية مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- ٤٢% من أراضي الضفة الغربية (باستثناء القدس ومنطقة الأراضي الحرام والبحر الميت) تحت سيطرة فعلية للمستوطنات التي بلغت (١٤٢) مستوطنة تضم حوالي ٤١٥,٣٨٣مستوطن منهم ٢٢٣,١١٩ في الضفة الغربية و ١٤٨,٥٨٩ في القدس الشرقية و ٧,٥٩٥ في قطاع غزه، وخلال عام واحد من حزيران ٢٠٠٣ إلى حزيران ٢٠٠٤، زاد عدد المستوطنين ٥,٣٢% حوالي ١٢,٣٠٦ مستوطن أي أصبح المجموع ٢٤٥,٠٠٠ مستوطن.
- لقي أكثر من ٣٥٧٧ فلسطيني حتفه وجرح حوالي ٢٨,٤٥٧ فلسطيني، وتم إغلاق معظم المؤسسات الوطنية وخاصة في القدس.
- شرعت إسرائيل في إقامة" جدار "بارتفاع ٨ أمتار ويمتد بطول ٨٣٢ كيلومترا، ويمثل ضعف طول" الخط الأخضر "وسوف يضم "عمليا" حوالي (٤٧,٦%) (من الأراضي المحتلة ويحاصر حوالي (١٠½%) أي ٢٤٩,٠٠٠ من مواطني الضفة الغربية بين الجدار والخط الأخضر، كما سيحرم حوالي ٣٢٩,٠٠٠ (١٣,٨%) من الفلسطينيين من أراضيهم .الأمر الذي أدانته محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٢٠٠٤/٧/٩، واعتبرته اعتداءً ومخالفاً للقوانين الدولية ويجب إزالته.
- وفي القدس؛ شرعت إسرائيل في تشييد" جدار "على حدود مدينة القدس الشرقية، في الجنوب والشمال والشرق وأيضاً داخل حدود البلدية ومحاصرة الأحياء الفلسطينية.
- في الجنوب :أقامت جدار بطول ١٤ كيلومتراً لعزلها عن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ومخيمات الدهيشة وعايدة وبيت جبرين. في الشمال؛ أقامت جدار بطول ٨ كيلومتراً كما صادرت حوالي (٨٠٠) دونماً .في الشرق؛ أقامت جدار بطول ٢ كيلومتراً من مخطط لجدار بطول (١٨) كيلو متراً.
- ستصبح مناطق بيرنبالا، الجديرة، الجيب، بيت حنينا القديمة،" غيتو "مغلقة ومحاصرة .وبالإضافة إلى عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية ومحاصرتها فإن حوالي٥ % من أراضي الضفة الغربية في وحول القدس سوف تضم فعلياً لإسرائيل في حين سيتم حرمان حوالي ١٥,٠٠٠ مقدسي في منطقة قلنديا وكفر عقب من مواطنتهم المقدسية.

-ي- -ر -جين سسر، عمان ١٠٠١
-ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥
-مركز الدراسات العربي -الأوروبي: مستقبل القدس، أعمال المؤتمر الدولي السابع في الدار البيضاء ١٩٩٥/٢/٢٥
-أرشيف الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية-القدس

- **Armstrong, Karen**. Jerusalem-One City, Three Faiths. New York: Alfred Knopf, ١٩٩٦.
- **Dumper, Michael**. The Politics of Jerusalem since ١٩٦٧. New York: Columbia University Press, ١٩٩٦.
- **Musallam, Sami**. The Struggle over Jerusalem – A Program of Action for Peace, Jerusalem: PASSIA, ١٩٩٦.
- **Klein, Menachem**. Jerusalem. The Contested City. London: Hurst &Company, ٢٠٠١.
- **Agha, Hussein**, Feldman. Shai, Khalidi Ahmed and Schiff, Zeev. Track – II Diplomacy, Lessons from The Middle East. Cambridge, MA: The Mit Press, ٢٠٠٣.
- **Savir, Uri**. The Process [١٠٠١ Days that Changed the Middle East] New York: Random House, ١٩٩٨.
- **Abdul-Hadi**, Mahdi. Documents on Jerusalem. PASSIA, ١٩٩٦

خامسا
القدس من وجهة نظر مسيحية*

المنسنيور مارون اللحام*.

الرد على الدكتور مهدي أمرٌ صعب لسببين:
أوّلاً: لأن الدكتور مهدي صاحب فكر سليم وموضوعي مستقلّ وواضح.
ثانيًا: لأنه ابن القدس ويعرف عن القدس ما لا يعرفه غيره، فهو لا يعيش في القدس، بل يعيش القدس.
ومع هذه الصعوبة المزدوجة، سأحاول الرد، قبل أن أتطرّق إلى عرض وجهة النظر المسيحية وهي وجهة نظر، لا أقول توازي أو تشابه، بل تتداخل في وجهة النظر الإسلامية، فتغنتي بها وتُغنيها. ألم يقل الخليفة عليّ ابن أبي طالب كرّم الله وجهه: "من شاور الناس شاركهم في عقولهم؟".

أعود الى ورقة الدكتور مهدي، وهي بحر. هنالك أربع نقاط:
أوّلاً: الإرث التاريخي والسياسي للقدس. لا شك أنه، كما ذكرت الورقة، إرث فيه الكثير الكثير من المعاناة والألم والقهر والغبن والذلّ بمختلف أشكاله. يقال أن القدس حوصرت أو هدمت عشرين مرّة منذ أن وُجدت. وإن كانت لائحة الدكتور مهدي تبدأ بالفتح الإسلامي في القرن السابع، فإنه يمكن الذهاب، تاريخيًّا، الى ما قبل ذلك. فقد عرفت القدس احتلالاً فارسيا عنيفًا (بداية القرن السادس) وسيطرة بيزنطية فكرية ولاهوتية على حساب سكانها الأصليين (ابتداءً من القرن الرابع)، مما ساهم في تحوّل الكثير منهم إلى الإسلام في القرن السابع وما تلاه.
ثانيًا. من الواضح أنه لا يمكن كتابة التاريخ بشكل موضوعي تام. ذلك أن أحداث التاريخ يكتبها أشخاصٌ عاشوا هذه الأحداث، أو تشكّل هذه الأحداث جزءًا لا يتجزّأ من وجدانهم. وإن كان هذا الأمر صحيحًا بشكل عام، فإنه ينطبق بشكل خاص على كتابة تاريخ القدس. من الصعب جدًّا مسيحيًّا وإسلاميًّا، كتابة تاريخ موضوعي منة بالمنة عن القدس. فللوجدان دور وللإنتماء دور وللعاطفة دور. أردتُ فقط التنويه الى هذا الأمر فقط بغية المحافظة، قدر الإمكان، على النزاهة العلمية.
ثالثا. يشترك الفلسطيني المسيحي مع أخيه الفلسطيني المسلم في العامل النفسي الذي ذكره الدكتور مهدي: الخوف من فصل الولاية الدينية عن المدنية عن السياسية على مستقبلهم (ولو بمنظور مختلف)، وفي التساؤلات حول المواطنة المقدسية وخطط وبرامج التنظيم البلدي والخدمات والجنسية... المسيحي الفلسطيني والمسلم الفلسطيني هنا في نفس القارب، وهذا برهان قاطع أن أساس القضية الفلسطينية سياسي لا ديني، لكن هذا بحثٌ آخر.
رابعًا. فيما يخص دور "الآخر" في السيناريوهات التفاوضية. طرحت الورقة ثلاثة تساؤلات حول الاتفاقية المبرمة بين الفاتيكان وإسرائيل عام ١٩٩٣. أودّ أن أعطي بعض الخطوط الجوابية.

- **التساؤل الأول**: هل الوثيقة انتصار إسرائيلي أم تنحصر أهميتها في قبول الفاتيكان بما يدعي "سلطة الأمر الواقع؟ لا شك أن الفاتيكان اعترف بوجود إسرائيل كأمر واقع، وفتح باب التفاوض مع إسرائيل بعد أن فتحته دول عربية، وخصوصًا بعد أن فتحه الفلسطينيون. لكن يمكن القول أنه، عمليا، يشكّل انتصارًا معنويا لإسرائيل، وسياسيًا، نوعًا ما، لأن إسرائيل ما زالت تتنكّر للكثير من بنود هذه الاتفاقية، ولا يوجد رادع يمنعها من ذلك. ملاحظة أخيرة، لم يتم بعد اعتماد هذه الوثيقة في الكنيست الإسرائيلي.
- **التساؤل الثاني**: الولاية الدينية والولاية السياسية. لا شك أن وجهة النظر المسيحية تختلف عن وجهة النظر الإسلامية في موضوع الربط بين الولايتين، وسأتطرق إلى هذه النقطة في بداية عرضي لوجهة النظر المسيحية. لكن الكنيسة الفلسطينية تعتقد أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي المرجعية للمحافظة على استمرار التلاحم الإسلامي/ المسيحي كعماد للسيادة الفلسطينية.
- **التساؤل الثالث**: تأثير الآخر على مضمون المفاوضات حول القدس. هذا ما نأمله، وهذا ما يأمله ويطالب به الفاتيكان، لأن موقف الفاتيكان من القدس واضح ومشرّف فلسطينيًّا، وسآتي على ذكر ذلك في ورقتي. لكن هذا ما تتحفظ عليه إسرائيل كما تتحفظ على أية مشاركة أو تأثير في المفاوضات النهائية، خصوصًا حول القدس، عدا بالطبع، التأثير الأمريكي المعروف.

---

* تعقيب على ورقة الدكتور مهدي عبد الهادي، القدس والمقدسات ومشاريع التسوية

١. الإيمان المسيحي والالتزام السياسي

أبدأ بهذا التنويه، ولو كان مطوّلاً، لأن الفكرة السائدة عن الإيمان المسيحي هي أنه إيمان "روحاني"، قليل الاهتمام بأمور الحياة الدنيا، يفصل بين الدين والدولة، لا سيما إن قورن بالديانتين الموحّدتين، اليهودية والإسلام، حيث يشكل عالم السياسة جزءًا لا يتجزأ من العقيدة الدينية. هذا أمر صحيح إلى حدٍّ ما، إن تمّ فهمه بالشكل الصحيح. من المفاهيم المغلوطة حول هذا الموضوع، وأكتفي فقط بسردها:

- القول أن الإيمان طائفة (روم، لاتين، سريان...) أو طقس (بيزنطي، أرمني، ماروني..)
- القول أن الإيمان المسيحي في فلسطين في وضع أقلية، وعليه أن يتدبّر أموره كما يستطيع. من هنا يُترك الاهتمام بالشؤون العامة للأكثرية.
- القول أن الإيمان المسيحي مستورد من الغرب ويحمل تبعات الغرب (سياسة، استعمار/ هيمنة اقتصادية، ثقافة، علمنة...)
- القول أن الإيمان المسيحي يحمل ميلاً إلى عقدة الاستعلاء (أفضل من غيره ماديا وثقافيا وتنظيميا) أو بالعكس عقدة الخوف والضعف (تردد، انغلاق، ذوبان، انعزال).

أما المبادئ السليمة التي يقوم عليها الالتزام المسيحي بالحياة العامة فهي (وهنا أيضا أكتفي بخطوط عامة):

- الهدف من العمل السياسي هو خدمة الصالح العام، وذلك من خلال ضمان الكرامة الكاملة للإنسان كفرد وكجماعة (شعب).
- العمل السياسي خدمة لا يجوز لأحد أن يتهرّب منها، بحيث يعيش على حساب غيره وعلى جهد غيره ومعاناة غيره. وفي نفس الوقت لا يجوز لأحد أن يحتكر هذه الخدمة.
- لا يحوي الإنجيل المقدّس نظامًا سياسيًّا مفصّلاً كما هو الحال في الإسلام واليهودية، لكن فيه مبادئ توضح ما يجب العمل به دون أن يفرضه فرضًا. فالسياسة عالم له قوانينه وأنظمته وأسلوب عمله، ومن يلتزم به يجب أن يدخل في هذه الديناميكية.
- العمل السياسي هو عمل جميع المؤمنين، لكن بدرجات متفاوتة.
- الكنيسة ككنيسة لا تدخل صفوف المعركة السياسية، لكنها تندّد بالاعتداءات وتنادي بالحقوق، وتدعو مؤمنيها إلى خوض المعركة السياسية، لأنهم مواطنون، ولأن مكانهم المحتوم هو بجانب باقي المواطنين حيث يجب أن يتصرّفوا بوحي من إيمانهم.

كلمة أخيرة قبل التطرق إلى النقطة الثانية في حديثنا، وهي كيف نفهم جملة السيد المسيح المشهورة: "أدّوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". ليس معنى ذلك: اهتمّوا بأمور الله واتركوا شؤون العالم الزائلة، بل معناه أن لا يتمّ استغلال الله (الإيمان) لمآرب سياسية، ولا استغلال السياسة (قيصر) لفرض الإيمان. المقصود هنا اذًا هو التمييز لا الفصل، لا سيما وأن هناك مجالات عمل مشتركة بين ما هو لله وما هو لقيصر (كرامة الإنسان، الحرية، العدل، السلام...).

٢. مكانة الأماكن المقدسة - الروحية والسياسية - لدى المسيحيين.

لماذا الكلام عن الأماكن المقدسة قبل الكلام عن القدس؟ لأن الأرض المقدسة (أعني بذلك فلسطين التاريخية) مقدّسة بأكملها في الإيمان المسيحي. فالسيد المسيح تنقّل فيها شمالاً وجنوبًا، شرقًا وغربًا. جاء في الكتاب المقدس أن "المسيح كان يطوف المدن والقرى يبشّر بملكوت الله ويشفي من كل مرض وعلّة". وقد تطوّر في علم السنّة المسيحي لاهوت خاص بالأرض، وبجغرافيا الخلاص، أي البقعة المحدّدة من الأرض التي اختارها الله لتكون مكان التقائه ببني البشر وتنزيل وحيه. سأتكلم عن المعنى الروحي للأماكن المقدسة بالنسبة للمسيحيين، ثم عن المعنى السياسي.

٢ .١. المعنى الروحي. المكان المقدس مكان له علاقة بالله أو بالدين بشكل عام. هو مكانٌ يحاول الإنسان من خلاله أن يقوّي علاقته بالله تعالى. وفلسطين، وقلبها مدينة القدس، مقدّسة لليهودي وللمسلم وللمسيحي على السواء، وسبب كونها مقدسة عند المسيحي هو أنّ لها علاقة خاصة بشخص السيد المسيح. ففي القدس عاش المسيح حقبة أساسيّة من عمره، وفيها علّم وفيها صُلب وفيها قام بين الموت. وفي بيت لحم ولد، وفي الناصرة

عاش وترعرع. وتكاد لا توجد مدينة في فلسطين إلاّ وللمسيح فيها ذكريات (طبريا، كفرناحوم، أريحا، نابلس، الطيبة...)

لم ينقطع الوجود المسيحي في فلسطين عبر التاريخ. في القدس انعقد أول مجمع مسكوني، وقد ترأسه الرسل بأنفسهم. كما أن ليتورجية القدس (أي طقس الصلاة الخاص بمدينة القدس) كان مرجعًا لباقي الطقوس في العالم المسيحي. وقد أصبحت فلسطين، بعد ارتداد الإمبراطور قسطنطين، في القرن الرابع، مركز إشعاع روحي كبير للمؤمنين القاطنين فيها ولمؤمني العالم الذين كانوا يقصدونها بقصد الحجّ والتبريك.
والمسيحيون الذين نتكلم عنهم هم مسيحيو البلاد أوّلاً، ومسيحيو العالم بدون تمييز. ذلك ان العلاقة الروحية التي تجمع بينهم قوية وعميقة. والقدس مدينة مقدسة للعائلات المسيحية الأربعة الكبرى: الأرثوذكسية والكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية (السريان والأقباط والأرمن) والبروتستانتية. وللمسيحيين المحليين الشرف وعليهم المسئولية في استقبال مسيحيي العالم كله وفي خدمتهم في بحثهم عن الله في الأماكن المقدّسة.
يمثّل مسيحيّو الأرض المقدسة أكثر من ثقافة وشعب ولغة وطقس، بسبب اختلاف الشعوب التي مرّت على الأراضي المقدسة والتي تركت أثرًا فيها. كما أنهم يعلمون أن وجودهم التاريخي في الأرض المقدسة لم ينقطع أبدًا كما ذكرنا، وأنهم عانوا الكثير من الآلام حتى يبقوا مخلصين لإيمانهم ولأماكنهم المقدسة. وهم فخورين بهذا التاريخ الطويل ويعتمدون عليه ليطالبوا بحقهم التاريخي في هذه الأرض.
يعود ارتباط المسيحيين التاريخي بالأماكن المقدسة إلى الزمن الذي عاش فيه السيد المسيح والرسل. ومنذ القرون الأولى للعهد المسيحي نرى الحجّاج يشهدون في كتاباتهم علاقة حميمة تجمع بين المؤمنين و"أماكنهم" المقدسة. تقول اثيريا (وهي حاجّة اسبانيّة من القرن الثالث): "يعيش المؤمنون أحداث الأسبوع المقدس في الأماكن التي تمّت فيها. فهم يذهبون من كنيسة القيامة إلى كنيسة جبل صهيون، ومن العيزرية إلى جبل الزيتون" . كما أن القديس كيرلس، أسقف المدينة المقدسة (القرن الرابع) كان يدعو الأماكن المقدسة "الشهود الأبدية لسرّ الخلاص".
أمّا الرباط مع الإيمان فانه أقوى وأعمق. " فنحن نرى حتى نؤمن أفضل ونؤمن حتى نرى أفضل" . الإيمان والرؤيا (أي النظر) يختصران ما يمكن أن يقال عن الأماكن المقدسة التي هي أمرٌ جوهري لإيمان المسيحيين وفكرهم. وبالفعل:

- لا يوجد في المسيحية إيمان مجرّد. الإيمان متجسد بالضرورة. وأول مكان تجسد فيه الإيمان المسيحي هو الإطار الحضاري للأرض المقدسة.
- تحفظ الأماكن ذكرى الحدث. لا شك أن المكان ثانوي مقارنة بأهمية الحدث، بيد أنه يشهد على تاريخيّة الحدث ويبرهن أن الإيمان مبني على حقائق تاريخية. لذا لا يفصل المسيحيون بين الخلاص وبين الأماكن التي تمّ فيها الخلاص.
- تشكّل الأماكن المقدسة أساسًا لما يمكن أن ندعوه "جغرافيا الخلاص"، مقارنة بتاريخ الخلاص. فبينما يُبنى تاريخ الخلاص على أزمنة يتدخّل الله فيها في تاريخ البشر، ترتكز جغرافيا الخلاص على أماكن اختارها الله ليلتقي فيها بالبشر.
- تشكّل الأماكن المقدسة البُعد الملموس للإيمان. فالله، من جهة، يخاطب البشر بعلامات ملموسة، منها الأماكن المقدسة، ومن جهة أخرى فإن موضوع الإيمان المسيحي هو شخص واقعي ملموس - يسوع المسيح - الذي لم يمرّ بأرضنا كشهب دون أن يترك أثرًا. وإن كان هدف التربية على الإيمان أن تضع الإنسان في حالة اتصال بالله تعالى، فإن أهمية الأماكن المقدسة في هذا المجال تبدو أكثر وضوحا.

الرباط الإيماني الذي ذكرناه، مضافا إلى الوجود التاريخي المستمر، يشكّلان أساس الحق التاريخي لمسيحيي الأرض المقدسة على الأماكن المقدسة.

٢. ٢. المعنى السياسي

يبدو لأول وهلة وكأن الكلام عن حقّ سياسي لمسيحيي الأرض المقدسة على أماكنهم أمرٌ يحتاج إلى شجاعة كبيرة. فالظروف التاريخية الماضية والظروف الحالية المعقدة تجعل الكلام عن الحق المسيحي السياسي أمراً مستغربًا، لاسيما وأن العلاقة بين الدين والسياسة في المسيحية أضعف منها في الإسلام وفي اليهودية كما ذكرنا. ومع الأخذ بعين الاعتبار في كل ما ذكر، نريد التركيز على نقاط ثلاثة في هذا المجال:

- عاشت الأراضي المقدسة حُكمًا سياسيًّا مسيحيًّا في العصر البيزنطي (القرن ٥ - ٧) والذي انتهى بالفتح العربي (٦٣٨ م). كما عرفت عهدا دينيًّا مسيحيًّا من نوع آخر أثناء حكم الفرنج (١٠٩٩ - ١٢٩١ م).

- أن يهمّش المسيحيين في الأراضي المقدسة، وأن يسمح لتاريخ المنطقة أن يتطور بمعزل عنهم، أو حتى ضدهم.
- أن يعامل المسيحيين بناءً على عددهم. وهذا أمر مرفوض لأن الحق المشروع يُبنى على كرامة الشخص الإنساني لا على الإحصائيات.
- أن يعيد مآسي التاريخ الذي يعلمنا - والله يعلم إن كانت القدس والأرض المقدسة مدرسة تاريخ! - أنّه كلّ مرة حاول دين أو قوة سياسية أن تستأثر بالأماكن المقدسة، انتهى الأمر إلى العنف والحروب وإراقة الدماء. فالقدس مدينة الله. ومن أراد أن يعيش في القدس عليه أن يتسامى إلى مستوى الله. وهذا يعني عمليا احترام كرامة كل إنسان يعيش فيها، والاعتراف بجميع حقوقه، حتى السياسية منها.

مختصر الأمر، يعتقد مسيحيو الأرض المقدسة أن حقهم السياسي في بلدهم لا يختلف عن حق المواطنين المسلمين واليهود. فهم ليسوا " طرفا ثالثا" في موضوع القدس، بل طرف أساسي، كما أنهم ليسوا أقلية تخضع ل "حماية" أو "تسامح" من قِبل طرف آخر، أو تحت "رحمة" الآخر القوي. هذه رسالة واضحة يرسلها مسيحيو الأرض المقدس إلى أي طرف يميل إلى اعتبارهم "أقليّة" ويعلن عن استعداده للمحافظة على "امتيازاتهم". هم لا يطلبون أي امتياز بل يطلبون حقوقهم كاملة، ويعتبرون أن هذه الحقوق واضحة وغير قابلة للتأويل. والمقصود بهذه الحقوق أكثر من تأمين حرية العبادة. المقصود اعتبارهم جزءًا أساسيا من النسيج الإنساني والاجتماعي والسياسي في الأرض المقدسة، ولهم كلمتهم في مستقبل الوطن السياسي.

٣. موقف الكنيسة الكاثوليكية الجامعة والكنيسة الفلسطينية المحلية من القدس

أقتبس موقف الكنيسة الكاثوليكية من محاضرة ألقاها في القدس الكاردينال جان لويس توران، وزير خارجية الفاتيكان آنذاك، سنة ١٩٩٨، بمناسبة افتتاح أوّل مؤتمر رؤساء وممثلي المجالس الأسقفية عن القدس. وكونه وزير خارجية، فإن كلامه يعكس بشكل قاطع موقف الفاتيكان الرسمي. يقول الكاردينال في بداية حديثه: "منذ طُرحت قضية القدس، كانت وظلّت دومًا موضوع اهتمام الكرسي الرسولي ومن أوّل اهتماماته على الساحة الدولية". وقد جمع المطران أدمون فرحات في كتاب مفصّل جميع الوثائق الفاتيكانية حول موضوع القدس. هنالك صراع، لا بل صراعات في القدس وبسبب القدس، وذلك بسبب طابعها الفريد الذي يعترف به الجميع. فهي فريدة في حدّ ذاتها، ومن حيث الصراعات القائمة فيها وبسببها.

ومن النقاط الأساسية في موقف الكنيسة الكاثوليكية من موضوع القدس هو رفض التمييز الدارج أحيانًا بين "قضيّة الأماكن المقدسة وقضية القدس". لأن الأماكن المقدّسة تأخذ معناها من علاقتها الحميمة بكامل بيئتها، ليس فقط من حيث المكان، بل وبصورة خاصة لأنها مدينة، ولما فيها من تراث معماريّ، وفوق كلّ شئ لما فيها من جماعات ومؤسّسات بشرية.

أما فحوى الموقف السياسي للكنيسة الكاثوليكية حول القدس، فتتضمنه هذه الفقرة المهمة من مداخلة الكاردينال توران: "في الأحداث الأخيرة، ولاسيما أحداث الخمسين سنة الأخيرة، برز البُعد السياسي للقدس، ضمن مجموعة معقدة من الأوضاع مرتبطة بموضوع السيطرة على الأرض وبالأعمال التي تمّت بغية اكتساب هذه السيطرة. ولا يمكن للباباوات في الزمن الحاضر كما وفي الماضي أن يُهملوا هذا الجانب من القضية في خطاباتهم أو في أية وثيقة أخرى صادرة عن الكرسي الرسولي. فهذا الجانب دائمًا حاضرٌ في كلامهم. والهدف من ذلك هو أوّلاً الحيلولة دون أن تصبح المدينة المقدسة ساحة حرب، وثانيا التأكيد على أنه لا يجوز أن تكون، كما هو الحال الآن، موضوع ظلم دولي صريح. فالوضع الحالي فرضته القوّة، وما زال قائمًا بالقوّة. وقد تكلم الكرسي الرسولي على هذا الأمر وسيواصل الكلام بوضوح في ما يجب الكلام فيه، من غير مجاملة أو تخفيف في العبارات. وموقفه هو موقف الأغلبية في الأسرة الدولية، وخاصة كما وردت في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع. فمنذ عام ١٩٦٧، احتلّ جزء من المدينة احتلالاً عسكريا ثم ضُمّ. وتقع في هذا الجزء المحتل معظم الأماكن المقدسة للديانات الموحدة الثلاث. القدس الشرقية محتلة بطريقة غير شرعية. لذا من الخطأ القول أن الكرسي الرسولي يهتم فقط بالبُعد الديني للمدينة أو بأبعادها الأخرى، ويهمل بُعد الأرض أو البُعد السياسي لها. الكرسي الرسولي مهتمٌ بهذا البُعد أيضًا، وله الحق وعليه الواجب في ذلك، لاسيما ما دامت القضية من غير حلّ،

وما دامت سبب نزاع وظلم وانتهاك لحقوق الإنسان، وسبب حدّ من حرية العبادة والضمير وخوف وقضية أمن للأشخاص. لا شك أن اهتمام الكرسي الرسولي الأوّل هو بالأمور الدينية، ويلي ذلك اهتمامه بالأبعاد الأخرى، السياسية والاقتصادية، بسبب انعكاساتها الأدبية. صحيح أن الكرسي الرسولي لا يتدخّل في الخلافات حول الحدود بين الدول ولا يتحيّز لطرف دون الآخر ولا يفرض حلولاً مفصّلة، لكن له الحق وعليه الواجب في تذكير الأطراف المتنازعة بواجب البحث عن الحلول بالطرق السلمية، مع احترام مبادئ العدل والمساواة في إطار القوانين الدولية".

في موضوع القدس، كلا البُعدين الديني والسياسي، أي بُعد الأرض، مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطًا وثيقًا، بالرغم من اختلافهما من حيث المضمون الأساسي، ومن حيث طريقة المعالجة والبحث عن الحلول.

ماذا يطلب الكرسي الرسولي للقدس؟

- يطلب أوّلاً، والكلام دومًا لوزير خارجية الفاتيكان، أن تُحترم القدس كما هي بخصوصيّتها، أو كما يجب أن تكون، والآن هي ليست كذلك إذا نظرنا إلى وضعها الحالي. القدس كنز للبشرية بأسرها. ومع النظر إلى وضع الصراع القائم والصريح، وإلى ما يحدث فيها من تغيرات سريعة، فأي حلّ من جانب واحد أو أي حل مفروض بالقوّة ليس الحلّ، ولا يمكن أن يكون هو الحل.

يرى الكرسي الرسولي أن أي استئثار بالمدينة المقدسة – سياسيًا كان أم دينيا – يناقض طبيعة المدينة والمنطق الخاص بها. أكرّر: كلّ مواطن يعيش في القدس وكلّ حاج أو زائر يمرّ فيها، يجب أن يقبل بروح الحوار والتعايش والاحترام الذي تفرضه المدينة. من جهة ثانية، لا يجوز أن يعتمد الاستئثار بالمدينة على معطيات تاريخية أو على العدد. وعلاوة على ذلك، أقول أن لا شئ يمنع من أن تكون القدس، في وحدتها وفرادتها، الرمز والمركز القومي للشعبين اللذين يطالبان بها عاصمة لهما. ولكن، إن كانت القدس مقدّسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين، فإنها مقدّسة أيضًا عند كثيرين غيرهم، يؤمّونها من مختلف بقاع العالم ويعتبرونها عاصمتهم الروحية ويحجّون إليها ليصلّوا ويلتقوا فيها إخوانهم في الإيمان. القدس كنز حضاري للجميع، حتى لمن يقصدها كمجرّد سائح.

ونتيجة لما تقدّم، يرى الكرسي الرسولي أنه لا بدّ من حلّ عملي وواقعي لمشاكل القدس، لجميع مشاكل القدس: وتُعالج كلّ مشكلة بحسب مكوّناتها الخاصة. فهنالك أوّلاً المشكلة السياسية للإسرائيليين والفلسطينيين، وهي مشكلة عملية جدا. ولا مجال هنا لذكر مختلف الاتفاقيات والمشاريع التي كتبت وأقرّت للوصول إلى سلام نهائي وشامل. نأمل أن تساعد الرغبة في الحوار والسلام في وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ.

وفي هذا الإطار الحساس والمعقد، توضع مسألة القدس دومًا في النهاية. نعلم أن حساسية الموضوع وصعوبته تؤدي إلى تأجيل البحث فيه إلى النهاية. لكننا نعلم جميعا، ويعلم الإسرائيليون والفلسطينيون قبل غيرهم، أنه لا مستقبل للسلام والتعايش في الأرض المقدس وفي الشرق الأوسط، إلاّ إذا وُجدَ حلّ لقضية القدس السياسية. يقول قداسة البابا: "أنا مقتنع أن الفشل في إيجاد حل مناسب لقضية القدس، وأن تأجيل البحث في القضية، يزيد من صعوبة إيجاد الحلّ السلمي والعادل للشرق الأوسط بأكمله" (سنة الخلاص عام ١٩٨٤).

ماذا يقصد الكرسي الرسولي ب "الحلّ المناسب"؟ يقصد أوّلاً أن الوضع الحالي هو وضع صراع. ويقصد أن على الإسرائيليين والفلسطينيين، بتعاون كل من يستطيعون مدّ يد المساعدة، أن يصلوا إلى اتفاق يضمن بشكل ما تطلعاتهم المشروعة والمعقولة، ويحترم مبادئ العدل.

بالنسبة للكرسي الرسولي، لا يكفي حلّ مسألة الأرض في موضوع القدس، لأن القدس مدينة لا مثيل لها في مدن العالم. فهي جزء من تراث البشرية جمعاء. وقد أظهر العالم اهتمامه بها من خلال قرارات الأمم المتحدة في محاولة للحفاظ على هذا التراث.

فيما يختصّ بالقدس، ما زال الكرسي الرسولي يطلب أن يكون للمدينة وضع خاص يحميها وله ضمانات دولية. ماذا يعني ذلك؟ يرى الكرسي الرسولي أنه:

- يجب حماية الميزات التاريخية والمادية والدينية والحضارية للمدينة. وقد حان الوقت أيضًا للكلام عن ترميم وحماية ما بقي قائمًا منها.
- يجب أن تتمتع الجماعات الدينية الثلاث الموجودة في المدينة بالمساواة في الحقوق والمعاملة، وذلك ضمن إطار من حرية النشاطات الروحية والحضارية والمدنية والاقتصادية.
- يجب المحافظة على الأماكن المقدّسة الموجودة في المدينة، وعلى حق حرية الدين والعبادة فيها، وحرية

بمعالمها المقدسة وبجماعاتها المؤمنة ومدارسها ومستشفياتها ونشاطاتها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية.

- إن الإسرائيليين والفلسطينيين، في بحثهم عن الحل السياسي لنزاعهم على القدس، لا يمكنهم أن ينسوا أن للمدينة المقدسة أبعادًا أخرى بالإضافة إلى مصالحهم القومية المشروعة. فيجب أن يأخذوا هذه الأبعاد بعين الاعتبار في مساعيهم وفي التوصل إلى حلّ دائم لمشكلة الأرض وللمشكلة السياسية. وفي نفس الوقت، لا يمكن أن يتغاضوا عن الأخذ بعين الاعتبار الجهود والمطالب المشروعة لجميع الأطراف المعنية. ويجب ألا يشعر الإسرائيليون والفلسطينيون أن هذه المطالب والاهتمامات تحدّ من صلاحياتهم أو حقوقهم، بل هي مصدر كرامة وطمأنينة لهم.
- ضروري جدًا أن يولي أطراف المفاوضات الاهتمام المناسب لطابع القدسية والشمولية للمدينة. وهذا يعني أن أي حلّ ممكن يجب أن يجد تأييدًا من قبل الديانات الموحدة الثلاث على المستوى المحلي والدولي. يؤمن الكرسي الرسولي بضرورة توسيع رقعة التمثيل في المباحثات للتأكد من عدم إهمال أي بُعد من أبعاد القضية، وللتأكيد أن الأسرة الدولية مسئولة عن الطابع الفريد والوحيد لهذه المدينة التي لا مثيل لها.

هذا عن موقف الكنيسة الكاثوليكية الجامعة. والآن ماذا عن موقف كنيسة القدس المحلية؟ لا شك أن الموقفين متكاملان. فموقف كنيسة القدس لا يغاير موقف الكنيسة الجامعة، لكنه يضيف بعض الاعتبارات والتوضيحات المحلية، والتي يراها ويعيشها ويشعر بها سكان القدس المحليون، مسيحيون كانوا أم غير مسيحيين.

- مكانة القدس وأهميتها في سلام مستقبلي. للقدس مكانة فريدة، وهي القلب والمثال للمنطقة وللعالم. أراد الله لها أن تكون مدينة الملتقى بينه وبين الإنسانية، ومكان مصالحة الناس مع ربهم، ومصالحة الناس، أفرادًا وشعوبًا، فيما بينهم. فهي رمزٌ للأخوّة الشاملة والسلام بين الشعوب. ولهذا، فعلى كل مؤمن صادق من الديانات الثلاث في هذه المدينة أن يجتهد لكي تكون هذه المدينة كما أراد الله لها أن تكون، مدينة الملتقى معه عزّ وجل، ومكانًا لمصالحة القلوب والأذهان وتنقيتها.
- كيف يمكن حل قضية القدس؟ كل حل هو المساواة بين المواطنين في جميع الحقوق والواجبات، فلا يكون أحدٌ سيّدًا على أحد، ولا أحدٌ خاضعًا لأحد، ولا يحتاج فيها أحد إلى حماية أحد، بل الجميع متساوون والقوانين نفسها تحميهم جميعًا بالتساوي. في القدس شعبان هما الفلسطينيون والإسرائيليون، وثلاث ديانات هي اليهودية والإسلام والمسيحية. للقدس طابع فريد يميّزها عن جميع مدن العالم، ولهذا لا يمكن أن تُشبه في وضعها السياسي أية مدينة أو عاصمة في العالم. وعلى الشعبين المعنيين، الفلسطيني والإسرائيلي، بالتعاون مع الديانات المعنية: اليهودية والمسيحية والإسلام، أن يحدّدوا صورة هذا الوضع الخاص، وأن يحكموها بحسبه. ومن واجب الأسرة الدولية، بل والإنسانية جمعاء، أن تساعد لتوصل الشعبين إلى إيجاد صورة هذا الوضع الخاص. وإن اعتراف الأسرة الدولية بهذا الوضع الخاص ذي الطابع المحلي هو كفيل لاستقراره وبقائه.

وفي إطار هذا الوضع الخاص، يمكن أن تكون القدس عاصمة للشعبين المعنيين، ولدولتين، فتصبح هكذا مهدًا ورمزًا للاعتراف المتبادل والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وسوف تكون أيضًا رمزًا ومصدرًا للسلام لجميع شعوب المنطقة والعالم.

- موقف كنيسة القدس من القدس هو عمليا شبيه بوقف الكرسي الرسولي، مع توضيح إضافي فيما يختص بالسيادة. بما أن مسيحيي كنيسة القدس هم جزء من سكان المدينة، ومواطنون فيها، وإذن جزءٌ من الصراع، وبما أن المؤمنين هم الكنيسة، تقول الكنيسة المحليّة أن الشعبين المعنيين، الإسرائيلي والفلسطيني، يجب أن يكونا متساويين في كل شئ، بما في ذلك السيادة، وقد بنت جميع كنائس القدس موقفها الموحد من القدس في المذكّرة المشتركة التي نشرتها في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، بعنوان "المفهوم المسيحي للقدس".
- توضيح أخير. ما المقصود عمليًا ب "وضع خاص تحميه ضمانات دولية؟" المقصود هو تأمين الحقوق الأساسية لأتباع الأديان التوحيدية الثلاث والتي تتلخص بحرية العبادة وحرية الوصول إلى أماكن العبادة دون حواجز وتصاريح، وأن تكون القدس مدينة مفتوحة للجميع، بما فيهم أهل البلاد من جميع المناطق، وأخيرًا إلى احترام ما يسمّى "بالستاتوكوو" أي الوضع الراهن للأماكن المقدسة والذي يعود إلى العهد العثماني والمعترف به دوليًا، وهو الذي ينظم العلاقات بين المسيحيين في إدارة أماكنهم المقدسة المشتركة.

الضمانات الدولية لا تعني "تدويل القدس" ولا تعني جعل القدس "جسمًا منفصلاً"، ولا يعني وجود قوات دولية تحمي المدينة القديمة أو تديرها أن تحمي طرفًا من طرف آخر. بل يعني وجود هيئة دولية تضمن تطبيق أية اتفاقيات يمكن التوصل إليها، لأن الخبرة علمتنا أن "لا تواريخ مقدّسة ولا مواثيق مقدّسة". المقصود أن يكون العالم شاهدًا على الاتفاقيات وضامنًا لها، مع احترام خصوصيات كل طرف في حقوقه الدينية الأساسية والمدنية. الضمانات الدولية لازمة لكافة الاتفاقات التي ستُبرم، وعلى رأسها قضية القدس، وذلك كي تُحترم وتنفّذ، فلا تبق حبرًا على ورق. ولادة الدولة الفلسطينية نفسها بحاجة إلى ضمانات دولية تعترف بها قانونيا وتحميها.

خاتمة

القدس بركة الله لبني البشر. القدس التي سار فيها الأنبياء وعلّموا وبشروا، والتي عبروا منها إلى السماء، دعوتها وسبب وجودها هو أن تكون مكانًا لتلاقي الشعوب وللصلاة، وعلامة وأداة للسلام والمصالحة. فكلّ مؤمن في الأرض المقدسة هو حامل لرسالة خطيرة وأساسية، وعليه أن يتحمّل مسؤوليتها. يجب أن ينسى الماضي وينظر إلى المستقبل ويقبل الدعوة إلى محاسبة الذات، لأن الله الواحد يحبهم ويدعوهم إلى مشاركته في تحقيق مشيئته على بني البشر.

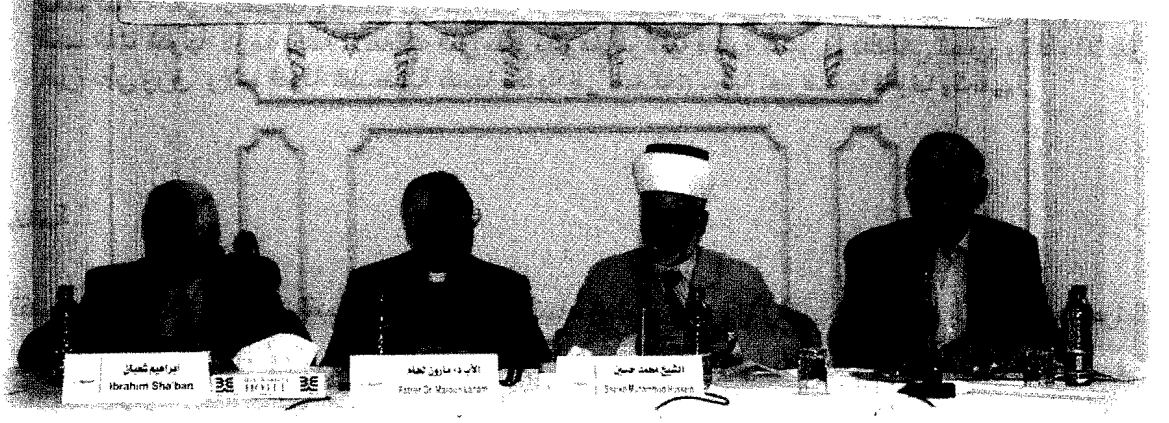
ابراهيم شعبان
Ibrahim Sha'ban
الأب د. مارون لحام
Father Dr. Marun Lahham
الشيخ محمد حسين
Sheikh Muhammad Hussein

غزالة عر
izalah Arar
ميسون الرمحي
Maysoon Al-Ramahi
الشيخ جميل حمامي
Sheikh Jamil Hamami
عفت الجعبري
Ja'bari

سادسا

قضية القدس بين الإرث التاريخي*
والجغرافيا السياسية

المحامي إبراهيم شعبان*

مقدمة

بداية لا بد من الاعتراف بالجهد الكبير الذي بذله الباحث الدكتور في ورقته المقدمة للمؤتمر. وهو جهد متميز وموثق أحيانا وموصول ومتسلسل ومثمر وشامل حول قضية القدس التي هي لب القضايا ومحور الأمور كلها في فلسطين على الأقل، وبدونها لن يتحقق أي حل عادل.

ولن أكيل المديح هنا للباحث فلديه ما يكفيه من السمعة العلمية والبحثية ، ولن انتقص حقه في الإطراء على ما كتب ووثق ودون، ولكن في الوقت ذاته سأبين وجهة نظر سقطت هنا أو هناك، أو أمر على ما مّر عليه الباحث مرور الكرام، أو أمر كان يجب التوسع فيه أو الوقوف عنده أكثر. ولن أمارس دور المنقذ أو المنتقد بل دور الفاحص والمتمعن ، وإن غلب على هذا الفحص أو التدقيق البعد القانوني .فلكل شيخ طريقة والإختلاف بالرأي لا يفسد للود قضية .

اشتملت الورقة على قسمين: الأول بين الإرث التاريخي السياسي، والثاني مسلسل البعد السياسي والخرائط، وتخللهما حديث عن "القدس رمز غير قابل للقسمة".ورغم أهمية ما ورد في القسمين إلا أنهما متصلين ببعضهما ولا يمكن الفكاك بينهما وهما تكرار لبعضهما مع اختلاف في التسمية والعنوان . وقد أقحم بينهما قضية أن القدس رمز غير قابل للقسمة وأنها مدينة تاريخية ومقدسة وسياسية ومركزية وحدودية وأن الناس مشغولون بقضية مواطنتهم وخطط التنظيم البلدي والخدمات الصحية والجنسية والسيناريوهات التفاوضية. والشعور أن المواضيع هذه لم تستقطب اهتمام الباحث وتركيزه لذا جاءت خالية من التعمق وسيطر عليها الطابع الوصفي المجرد دون وصف للحلول أو التعمق فيها بل دون ذكرها أحيانا أخرى.

الناحية الشكلية: العنوان

عنوان الورقة كما استلمتها "قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية" بينما العنوان للورقة ذاتها في برنامج المؤتمر يشير إلى "القدس والمقدسات ومشاريع التسوية " وهذا أمر يثير الحيرة والارتباك، وأي عنوان نعتمد .وإن كنت أرى أن العنوان الثاني اقرب إلى مضمون الورقة من العنوان الأول ،إلا أن الاختيار يبقى للباحث أولا وأخيرا.

كما إنني أرى أن العنوان الثاني يحتاج إلى تعديل بحيث يقتصر على "القدس ومشاريع التسوية" ،وبالتالي تحذف منه كلمة "المقدسات". ذلك أن المقدسات جزء من القدس وهي الكل. والكل وهو القدس يشمل الجزء وهي المقدسات، وما دام الفرع يتبع الأصل دلالة وحكما، وإذا سقط الأصل سقط الفرع. فمن الواجب سقوط كلمة المقدسات من العنوان والإكتفاء بالقدس لأنها تشمل الكثير من المواقع ومنها المقدسات. أضف أن مشاريع التسوية لا تتناول فقط المقدسات بل تتناول مدينة القدس بمقدساتها وغير مقدساتها وهي تشمل الاثنين معا ولا يمكن الفصل بينهما.

وإذا قال البعض، أنه يجب أن لا نهدر جهدا كبيرا وراء العنوان، فهذا قول غير موفق. فالعنوان هو المظلة للمضمون، بل هو يحدد عناصره من حيث ما ينضوي تحته وما لا ينضوي تحته من عناصر الموضوع. لذا يجب أن يختار العنوان بعناية فائقة وحرص بالغ.

التقسيمات

جاءت الورقة خالية من التقسيمات المعهودة كالفصول والمباحث والمطالب وهذا حقه في أن لا يتبع نهجا شكليا وأن لا يغرق فيه. ولكن أن يأتي البحث أو الورقة دونما عناوين رئيسة سوى عنوانين هما: الإرث التاريخي والسياسي؛ ومسلسل البعد السياسي والخرائط وهما غير متصلان، فإن هذا الأمر أدخلني في حيرة وتساؤلات:

---

* تعقيب على ورقة الدكتور مهدي عبد الهادي، القدس والمقدسات ومشاريع التسوية

مواجهة الحاضر أو الاصطدام به أو تقرير موقف بشأنه. وهذه الشجاعة لمستها في معرفة الباحث بشكل شخصي ولكنني افتقدتها في سطوره وهو المتمرس البارع . كما أن الترتيب التاريخي لسرد الأحداث لم يكن متسلسلا وفق حدوثها أو وقوعها.

المقدمة والخاتمة

افتقدت الورقة مقدمة للتعريف بالمشكلة وكيفية حلها ومنهج البحث وبالتالي خلت من أي مدخل للقضية لتجعل الكلام سلسا وسائغا، ولتمهد لأية حلول للقضية وللمشكلة. كما خلت من خاتمة تتضمن خلاصة الحديث في قضية من أهم القضايا، ناهيك أن الورقة خلت من أية توصيات حول الحلول السياسية يوصي بها الباحث ، وبخاصة أن له شأن وارتباط روحي والتصاق ورؤيا بالقدس وحلولها. ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن عشرات الحلول والتوجهات صدرت عن السياسيين ورجال الدين والقانونيين وكانت هذه الحلول نقيض بعضها ومن أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ولا نبالغ أن الباحث ساهم بشكل أو بآخر في رسم هذه الحلول وهو مرجع فيها. لذا كانت الغرابة أن يكون البحث وصفيا مجردا في هذه النقاط الهامة في وقت نحن أحوج ما نكون لرسم توصيات وسياسات في عروس المدائن وبخاصة أن الباحث يشعر أن مدينة الإسراء والمعراج قد سقطت من الأجندة والأولويات.

كما أن التداخل كان واضحا بين الجزء الأول والثاني من الورقة أي بين عناصر الإرث التاريخي والسياسي وعناصر مسلسل البعد السياسي بالخرائط، وبه تكرار ولا يوجد فرق حقيقي بينهما سوى في ذكر أمر هنا أو ذكره هناك وهذا لا يقدم ولا يؤخر.

فضلا عن عدم وجود خرائط أصلا، أو على الأقل لا توجد خرائط مع الورقة التي استلمتها للتعقيب عليها. وأحيانا توجد مراجع وأحيانا أخرى لا توجد مراجع مما يؤدي إلى الإرتباك والسؤال لم هذا الإختلاف في معالجة ذات الحالة؟ أضف أن هذه المراجع غير مرتبة .

الناحية الموضوعية؛ تحديد مدينة القدس

تجاهل الباحث تجاهلا تاما تعريف وتحديد مدينة القدس. فهو لم يتطرق في ورقته للإشارة عن أي قدس يتحدث. وبالتأكيد فقد كان الباحث واعيا ومدركا لهذه القضية وحساسيتها، لذا فضل عدم التطرق لهذا الموضوع، وإن اكتفى بالإشارة إليه تلميحا وليس تصريحا في ثنايا ورقته.فهو يذكر لماما شطري المدينة ويصف الجزء الشرقي من المدينة المقدسة ويبين مساحته ويذكر خط وقف إطلاق النار بين الشطرين. وتفاصيل للأراضي المضمومة ووصفا لها. وفي تقديري المتواضع أن الباحث كان يجب أن يستهل بحثه بالتعريف بمدينة القدس، ورغم صعوبة التحديد، أو عدم الرغبة في ذلك، إلا أن هذا يشكل مدخلا صحيحا للمشكلة وإبرازا لتعقيداتها. بل إن عدم التحديد يقود إلى الغموض والدعة والبعد عن الحكم الصحيح.

تاريخ مدينة القدس

بدأ الباحث تاريخ مدينة القدس في القرن السابع الميلادي، وتحديدا منذ العهدة العمرية وأسقط ما قبل ذلك بجرة قلم. وهو أمر تاريخي غير صحيح ولا يخدم القضية ولا العلم ولا السياسة ولا الدين. فكيف له أن يسقط الكنعانيين واليبوسيين والحثيين وملوكهم وأسماءهم التي اشتق اسم القدس منهم، وأسقط كل القبائل العربية التي كانت تسيطر وتسكن وتقيم في المدينة طيلة الزمن الغابر حتى حينما حكمها الرومان والفرس والمصريون القدماء واليونانيون.ولا بد من التذكير إن اختلاف الحكام وأسرهم، لا يعني بالضرورة اختلاف المحكوم ولا زوال السيادة بمجرد اختلاف أسرة الحاكم،بمعنى آخر أنه منذ الفتح العربي الإسلامي سنة ٦٣٦ ميلادية وفق ١٥ هجرية تعاقب وتتابع على حكم القدس العربية حكام عرب ومسلمون من خلفاء راشدين إلى أمويين إلى عباسيين إلى طولونيين إلى إخشيديين إلى فاطميين إلى سلاجقة إلى مماليك إلى أتراك، إلا أن الشعب بقي هو صاحب السيادة مهما تعاقب عليه من حكام.

وأسقط الباحث حكم اليهود العابر والعارض والمشتت والمتفرق والزائل والغازي لمدينة القدس. وهو أمر شديد الأهمية لبيان مدى الفرق بين الحكم العربي والإسلامي المستقر والهادىء والباني والحضاري والمستمر وغير

المقاوم والمستند على رضاء الناس على اختلاف أعراقهم وبين غيرهم من اليهود والصليبيين وحكمهم المشتت الدامي وغير المستقر والمقاوم والمنازع. وهذا أمر شديد الأهمية على المشروعية والسيادة .

قضية السيادة

يلحظ القارئ للورقة أن البعد السياسي والتاريخي هما المسيطران على ورقة الباحث، إلا أنها خلت من موضوع على درجة بالغة الأهمية، وأثار جدلا شديدا منذ زمن بعيد، واختيرت الألفاظ والحيل للقفز عن السيادة، هذا الموضوع الحيوي والحساس. موضوع ظهرت فيه نظريات وكتبت عنه كتب كثيرة ومقالات عدة، وجندت من اجله الجند والمال والمؤتمرات. ففي العصر الحديث لم يثر موضوع جدلا ونقاشا حادا وخلافا بقدر ما أثار موضوع السيادة من قضايا واختلافات واحتكاكات. وكان على الباحث أن يشير بكلمات قليلة لهذا الموضوع، وهو المتمكن منه والعارف به، وان يسميه باسمه الحقيقي ألا وهو السيادة وليس الولاية.فهذا الموضوع له إفرازات سيادية بالغة الأهمية. ببساطة شديدة فإن السيادة تقتضي أن تطبق قانون صاحبها داخل الإقليم ولصاحب السيادة أن يقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الأقاليم الأخرى.

وابتعاد الباحث عن هذا الموضوع الحيوي والجوهري، جعل التسويات السياسية تبدو باهتة بعيدة مع أنها كانت محل جدل وخلاف ساخن وما زالت. فمن قائل بسيادة إلهية إلى سيادة فوقية وأخرى تحتية وتجزئات ما أنزل الله بها من سلطان وأصبحت نكاتا للتندر.وهذا جعل القارىء يخلط بين مفاهيم غير متطابقة بل قد تكون متنافرة أحيانا، مثل السيادة والسلطة والطاعة والولاء.

الحرية الدينية

أشار الباحث في بحثه القيم إلى حائط البراق وملكيته للمسلمين خاصة، ولكنه لم يشر إلى اللجنة الثلاثية لعصبة الأمم لعام ١٩٣٠، وعضويتها وتوصياتها التي ترجمتها دولة الإنتداب البريطاني إلى تشريع ملزم صدر عنها في ١٩ أيار١٩٣١.وذكر المحاكم البريطانية إن صدر بالإعتراف بالملكية الخاصة للمسلمين بحائط البراق فالمحاكم لا تخلق قانونا ولا حقوقا بل التشريع هو، وهو الأولى بالذكر لأنه هو الذي أسس وقنن ذلك.

ولو لجأ الباحث إلى القانون الدولي العام ولمواثيق حقوق الإنسان لوجد ملاذا هاما لقضية حائط البراق ألا وهو قضية الحرية الدينية. وقد أشارت إليها لجنة عصبة الأمم ذاتها. فرغم أنها حكمت بالملكية الخالصة للوقف الإسلامي بحائط البراق، إلا أنها أقرت بالوقت ذاته بالحرية الدينية لليهود بالصلاة أمام حائط البراق بل والولوج إليه. بل إنني أعتقد أن في قضية الحرية الدينية وأعمالها بشكل صحيح بلسما وحلا لكثير من المشاكل العالقة، بدل الدخول في قضايا صعبة ومعقدة كالتدويل والمثال البلجيكي والأيرلندي. فضلا أن بعضها قد أثبت فشله في التطبيق.

ويجب أن لا يغيب عن البال أن أي حل يتكون من عناصر عدة منها السياسية والقانونية والقوة العسكرية وغير العسكرية والجغرافية والمالية والاقتصادية والدينية وغيرها من العناصر. وفي العصر الحديث يعتبر البعد القانوني رغم عدم تقيد إسرائيل به من أهم الأبعاد ويجب أن لا نهمله البتة. وكان على الباحث فيما أرى أن يفرد مساحة وأهمية أوسع واكبر لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس سواء التي صدرت عن مجلس الأمن أم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أم عن اليونسكو أم عن اللجنة الخاصة لحقوق الشعب الفلسطينية الثابتة والتي لا يجوز التنازل عنها.

وما دام الأمر كذلك، وما دام المحتل لا يملك ذرة واحدة من ذرات السيادة، فالموضوع يتعلق بالحرية الدينية لليهود لا أكثر ولا أقل. بكلام آخر ليس لليهود أو للإسرائيليين أي حق عيني مثل حق ملكية أو حق التصرف أو حق الاستعمال في حائط البراق، ولكن بالمقابل لهم حق الوصول لهذا الحائط وإقامة صلواتهم بجانبه. وعليه المشكلة تقع في إطار الحرية الدينية فقط والتي رسمت حلولها اللجنة الثلاثية لعصبة الأمم وترجمتها بريطانيا في إطار تشريع ملزم.

موضوع العاصمة الأبدية

يكرر الإسرائيليون صباح مساء أن القدس عاصمتهم الأبدية وأن ذلك كان طوال حقب التاريخ وأنهم كانوا يتخذون القدس عاصمة لهم على مر العصور. هذه المقولة الخرافية التي لها بعض المصدقين في الخارج، كنت أتمنى أن أرى معالجة لها في ورقة الباحث.ولكنه فضل تجاهلها تماما مع أن الموضوع ثري وغني بالوقائع والحجج، بما يكفل نفي تلك المقولة جملة وتفصيلا. ولو صدقت هذه المقولة لكانت القدس تعج بالسفارات والممثليات الدبلوماسية وهي الآن تخلو منها رفضا لهذا الوضع الشاذ، ولا يوجد احد يذكر أو يعترف بكون القدس عاصمة

الشرعية الدولية

خلت ورقة الباحث من إشارات معمقة للشرعية الدولية، رغم أنها المرجعية الأساسية للقدس وغيرها من مواضيع القضية الفلسطينية. وبدونها تغدو المرجعية محل شك وضعف مهما كانت تلك المرجعية. فلا يمكن للفلسطينيين أن تأخذ المرجعية الأمريكية مرجعا، وبذات القدر لا يمكن الإعتماد أو تبني المرجعية الإسرائيلية. وفي ذات السياق لا يعقل ان يتبنى الإسرائيليون المرجعية الفلسطينية أو المرجعية العربية. بينما لا يستطيع أحد أن ينكر قواعد القانون الدولي ومبادئه ولا مواثيق حقوق الإنسان.

ولم يكن من المعقول ولا من المطلوب أن يقدم الباحث شرحا وافيا وتفصيليا لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الإجتماعي ومحكمة العدل الدولية واليونسكو ومنظمة العمل الدولية، ودور كل منها وكيفية تشكيلها وقراراته الخاصة بالقضية الفلسطينية. لكن أن يتم تجاهل معظم القرارات الهامة الصادرة عنها والتي تشكل مصدر المشروعية الأول والأوحد والأهم فأمر غير مقبول. كيف يمكن مثلا للباحث أن يسقط الرأي الإفتائي لمحكمة العدل الدولية الأخير، والذي يشكل بيانا مرجعيا وافيا لكل جوانب النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

خاتمة

قدمت ورقة الدكتور مهدي عبد الهادي مهما كان عنوانها معطيات ومعلومات في غاية الأهمية والعلمية، وعرضت مدينة القدس من زوايا عدة وللخلافات الحادة بشأنها وفراغ المرجعية بشكل أو بآخر.

إلا أن الباحث أسقط أمورا وانتقى أمورا، وصمت عن أمور وأبرز أمورا أخرى. فهذه لا تنتقص من القيمة العلمية لهذه الورقة رغم تمني المعقب أن تكون الورقة شاملة لقضايا على جانب عظيم من الأهمية . فمدينة القدس يجب أن يتم الاستعداد لها والاصطفاف لقضيتها. فهي قضية القضايا ومفتاح السلام والحرب للمنطقة بأسرها وللعرب والمسلمين وللعالم أجمع.

سابعاً
العلاقات الإسلامية ـ المسيحية
وقضايا التعايش والحوار

د. مصطفى أبو صوي*

مقدمه

لعل السياق الزماني في عنوان المؤتمر (فلسطين المعاصرة)، يفترض الحديث مباشرة عن حاضر العلاقات الإسلامية-المسيحية إجتماعيا وسياسيا، والاقتراب من سنة ٢٠٠٤، بصورة أو بأخرى، وحصر الحديث في الإطار الفلسطيني! ولكني أرى أن استبعاد الأساس القرآني والنموذج المفصل في السنة النبوية، والقفز على التاريخ موقف إختزالي لا يساعد على فهم موقف المسلمين المعاصرين في أي مكان، فقد ظل النص المقدس منطلقهم، وظلت التجربة التاريخية منذ الخلافة الراشدة ترشدهم إلى يومنا هذا.

ومما لا شك فيه أن هنالك، بالإضافة إلى ما هو مقدس وعالمي (النظرة الإسلامية للإنسان والكون والحياة)، موروث ثقافي ذو طابع محلي تنقله الذاكرة الجمعية عبر قنوات متعددة. وفي حين أن العلماء المسلمين يجتهدون في العودة إلى الأصول الثابتة لهذا الدين في تبني المواقف عامة، نجد أن كثيرا من الناس يعبّرون عن مواقف جذورها التراث المحلي والذي هو بالفعل خليط من الجهتين، ينتقي من الإسلام شيئا ظل على صفائه، ويضيف عليه من الموضوعات ويخلطه بالإسرائيليات ويغلفه بالأساطير، ثم يضفي عليه مما تسرب على فضائنا من التيارات الفكرية الوافدة عليه من الخارج بمفرداتها في السياسة والإقتصاد والإجتماع، فيلقحه بماء التغريب، فتتولد من كل هذا نغولة فكرية، لا يعرف نسبها!

وهذا لا يعني أننا ندعو إلى العزلة والانقطاع وبناء الحواجز بيننا وبين "الآخر". ولكن هنالك فرق جوهري بين الاختيار عن إرادة ووعي بما يتناسب مع قيم الرؤية الإسلامية، وبين إلغاء الذات والإرتماء معرفيا في حضن الغير، لا نرد يد لامس! فلا بد من الندية بين مثقفينا ومثقفيهم، ولا بد من التخلص من عقدة النقص تجاه الوافد من الخارج، ولا بد من الوقوف بثبات أمام الضغوطات الخارجية التي تفرض نظما وقيما لا مصالحة معها. وهنا يجب التنبيه إلى إمكانية التقاطع بين النموذج الإسلامي وغيره، وأن هنالك قيما مشتركة كثيرة مع الغير، ولكن الفوارق والخصوصيات موجودة ولها حضور قوي ومؤثر في الوعي الإسلامي. هذا مع التنبيه إلى أن المعرفة العلمية تراكمية، بمعنى أنها إرث للإنسانية وروافدها الحضارية متعددة، ولا يمكن أن تنتج بصورة حصرية داخل حدود جغرافية معينة بمعزل عن الحضارات الأخرى، ولا يمكن منعها من عبور نفس الحدود وفي أي اتجاه، على الرغم من محاولات احتكار العلم لأغراض تجارية أو أمنية! ولذلك أنبه مرة أخرى إلى أننا لا نرفض العلم ولكننا نرفض أن يكون المثقف الغربي هو المصدر المطلق لما يصلح لأهل الكرة الأرضية من قيم بلا منازع، فهذا الموقف يعكس رؤية داروينية-إجتماعية، تعتبر أن سكان دول الجنوب (العالم الثالث!) عاجزون بالطبع عن إصلاح أنفسهم، وهي نظرة عنصرية وتشكل امتدادا للمركزية الأوروبية التي أدت في الماضي والحاضر إلى الاستعمار المباشر.

وكذلك فاستعادة الثقة بالنفس لا تعني العيش في الماضي، ولا استنساخ ظواهر ونظم ومفردات تعبر عن الحالة الحضارية التي كانت سائدة قبل أربعة عشر قرنا مما تركه الإسلام لاجتهادات الناس في شؤون الدنيا. فمن السذاجة، على سبيل المثال، اعتبار الأشكال الإدارية التي سادت حينئذ صالحة لكل زمان ومكان، فشكل الحكومة يتبع وظيفتها والتي بدورها تعكس تطور وتعقيدات الحياة المعاصرة.

والحديث عن الإسلام هو غير الحديث عن المسلمين، ويشكل الأول المثال والثاني الواقع الذي قد يقترب أو يبتعد عن المثال. والابتعاد عن المثال يتناسب طرديا مع حدوث الإشكالات بين المسلمين أنفسهم، وبين المسلمين وغيرهم. فإذا ما كانت هنالك إشكالية، والمثال المتعلق بها محكم- قطعي الثبوت قطعي الدلالة- لا يتبادر إليه شك، فالإشكالية تتعلق بخلل في التطبيق أو عدم التطبيق أساسا! فمن الممكن أن يخطئ المسلم وهو يجتهد في وضع تصور للعلاقة، ومن الممكن أيضا أن يقع الظلم على الكتابي عمليا، وبفعل يخالف التصور الإسلامي مطلقا. ولا يمكن أن يكون هنالك تاريخ لأمة يمتد عبر أربعة عشر قرن، وعدد أفرادها يقترب من المليارين، ناهيك عن المليارات الذين عاشوا وماتوا في السابق، وأن تكون بلا أخطاء! وهذا الكلام ينطبق على أبناء كل حضارة وكل

والعنف له بداية ونهاية، والقول بدوائر العنف يضفي نوعا من الضبابية التي تخفي وراءها المسئول عن بداية العنف، وكل بداية إرهاب، وأما رد الفعل فقد يكون إرهابا أو مقاومة مشروعة والتي من الأفضل لها أن تكون لاعنفية.

وهذه الورقة تشكل محاولة جادة لعرض قضايا العلاقات الإسلامية-المسيحية من خلال نظرة الإسلام للمسيحية على وجه الخصوص، مع وجود تقاطع مع النظرة لليهودية، ومن يدخل في حكم أهل الكتاب. وواقعية الطرح تستلزم تعريف الآخر بالمثال الذي أنت عليه، وإلا كان الحديث إختزاليا وضربا من التمرس في العلاقات العامة. والسؤال الأساسي المطروح هو هل هنالك تعارض بين إسلامنا ومتطلبات العيش المشترك؟ إننا نرى أن الوفاء للرؤية الإسلامية والإلتزام بها وتنزيلها على أرض الواقع لا يتعارض مع الإعتراف بالآخر والعيش المشترك معه جنبا إلى جنب. بل الرؤية الإسلامية تراه إنسانا مكرما (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...)[1] ومواطنا له جذور وتاريخ، حقوقه ليست متعلقة بعدد أفراده، فهي ربانية المصدر، تكاد مقولة "له ما لنا وعليه ما علينا" تعكس كل الصورة إلا ما يتعلق بالخصوصيات الدينية.

وهنا يجب التنبيه إلى أنني أتحدث عن "الآخر" على مستويين، الأول على المستوى الحضاري، والثاني على المستوى الديني. فعلى المستوى الأول أعتبر أن المسلم والمسيحي العربي ينتميان إلى نفس المنظومة الحضارية، وعلى المستوى الثاني هنالك فروق عقدية أساسية، ومع ذلك فإنني أعتبر أن الكتابي هو "آخر" ولكنها "آخرية مخففة"[2] والسبب في ذلك المكانة التي أولاها الإسلام لأهل الكتاب.

ومع كل الأمور المشتركة بين المسلمين والمسيحيين، وتاريخ تعايش بعمر الإسلام، وحمل هم قضايانا كالقضية الفلسطينية، والتي يعلم عدالتها الضحية والجلاد ومن يدعي الحياد، إلا أن هنالك قضايا خلاف جوهرية تتعلق بأمور العقيدة سنبيّنها لاحقا. ومع أن القرآن الكريم بين أوجه الخلاف العقدي لم يعتبرها سببا مانعا للعيش المشترك في ظل نظام حكم يستمد قيمه من الإسلام الذي جاء ليؤكد على نفس رسالة التوحيد التي أوحي بها مرة بعد مرة، منذ أن تلقى آدم عليه السلام تلك "الكلمات "فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"[3] ومرورا بأنبياء بني إسرائيل وحتى وصلت هذه الأمانة إلى رسول الله محمد ﷺ ومن ثم إلى أمته. وكان يمكن ألا نتعرض للخلافات العقدية، إلا أن هنالك مواقف تعتبرها عائقا في وجه العيش المشترك.

والأصل أن تؤدي الأمانة العلمية والصراحة في الطرح إلى الثقة المتبادلة، وهي حجر الأساس في بناء علاقة سليمة، ومع ذلك فإن الصراحة قد تكون مؤلمة، ولهذا أعتذر، وأجدني هنا أقتبس كلام الإمام محمد أبو زهرة، من مقدمة كتابه "محاضرات في النصرانية" حيث يقول:

> "وإذا كان من إخواننا وعشرائنا من تململ من محاضراتنا، أو تبرم من مخالفتنا لما يؤمن به، فإنّا علم الله ما قصدنا بكلامنا إحراجا ولا إيلاما..."[4]

ومن هنا، فإن عرض مواقف العقيدة الإسلامية من أساسيات اللاهوت المسيحي، إنما يبين الخلفية التي ينطلق منها المسلم في تعامله مع الآخر والواقع المعاصر، ويجيب على أسئلة يطرحها المسيحيون، ويشرح قضايا يعترضون عليها. وإذا ما فرغنا من تحديد ما هو قطعي ومحكم بالنسبة للمسلم، عرفنا أين نتوجه في العلاقة المستقبلية حوارا ومعاشا، وبالتالي ما يمكن أن يدرج على بساط البحث وما لا يمكن، حتى لا يتحول فضاء الحوار إلى أرضية للمجاملات أو ساحة لمعركة فكرية.

وقد وجدت أن بعض الكتابات المسيحية الحديثة في فلسطين قد تطرقت إلى أصول العقيدة الإسلامية واعتبرت بعضها من معوقات العيش المشترك. وحتى لا يظل الكلام في دائرة العموميات نقتصر هنا على مثالين مع وجود

---

[1] سورة الإسراء آيه ٧٠

[2] Mustafa Abu Sway, *Towards a Theology of Soft Otherness* (www.fau.edu/~mabusway)

[3] سورة البقرة آيه٣٧

[4] محمد أبو زهرة، محاضرات في النصرانية (دار الفكر العربي، ١٩٦٦) ط٣، ص٤

أكثر من ذلك، الأول مما كتبه الأب الدكتور مارون لحام في مقال نشرته "باسيا" ضمن كتاب حول العلاقات الإسلامية-المسيحية حيث عدد عدة أمور اعتبرها "تنكد التعايش المسيحي الإسلامي في فلسطين اليوم" ومن هذه الأمور كون "الدين عند الله الإسلام"![٥]

وورد المثال الثاني في نفس الكتاب في مقال للإرشمندريت د. عطا الله حنا تحدث فيه عن العقيدة تحت عنوان فرعي هو "العلاقة بين الإسلام والمسيحية" وبنفس روح المثال السابق، ولكن مع تفصيل أكثر، حيث تحدث عن ضرورة

> "إيجاد الاحترام المتبادل لعقائد الطرف الآخر ولتعاليمه الأخلاقية حتى وإن اختلفت، وهذا الاحترام إذا قبلناه ووضعناه في أساس علاقاتنا يفرض علينا سلوكا جديدا يمنعنا من الإستمرار في خطأ أساسي وقعنا فيه في العصور السابقة ولا يزال يفسد أذهاننا ويلوث بيئتنا الإجتماعية وعلاقاتنا المتبادلة، ألا وهو التكفير المتبادل، فإن اعترف كل منا في حق الآخر أن يكون مختلفا فلا يجوز للمسلمين أن يتهموا المسيحيين بالتثليث بدل التوحيد ولا يجوز للمسيحيين أن يدعوا الإسلام بدعة وهرطقة كونهم لا يؤمنون بالمسيح كمخلص.
> ... فبدل أن يقول كل منا أن دينه هو الصحيح والآخر على ضلال مبين نقول أن المسيحية والإسلام طريقان متنوعان يقودان كلاهما إلى الإله الواحد الأحد، النظرة القديمة ينتج عنها احتقار الآخر ورذله واعتباره كافرا..."[٦]

إذاً، يرى المؤلفان أن منبع الإشكالية في العلاقة الإسلامية- المسيحية عقدي، وهما علمان من أعلام الكنائس في فلسطين في قضايا الحوار ويتبوءان مراكز مرموقة، أكاديميا بالنسبة للأول في الكنيسة الكاثوليكية، وسياسيا بالنسبة للثاني في الكنيسة الأرثوذكسية. وبناء على هذين المثالين أرى أنه يتوجب على العلماء المسلمين الذين يتناولون موضوع العلاقة الإسلامية-المسيحية، ويشاركون في اللقاءات بين الجهتين، شرح العقيدة الإسلامية بصورة شمولية بحيث لا يكفي ولا يصح الإقتصار على القضايا المتفق عليها، إذ مجرد ذكر "المتفق عليها" يعني أن هنالك ما لا نتفق عليه. وهذا لا يسوغ ذكر الأمور الخلافية كل وقت وكل حين، ولكن إذا لم تطرح بصورة موضوعية ومنهجية في مؤتمر علمي بين النخبة المثقفة فمتى وأين تطرح؟ فلا يصح الحديث عن حالة العلاقة بيننا بمعزل عن الأطروحات العقدية والفقهية، وكأن العلاقات منقطعة عن الرؤى المعرفية. وكلنا يعلم أن مجتمعاتنا متدينة أصلا، وهنالك صحوة إسلامية جديدة، ويتبع هذا وذاك حضور قوي للدين في كل مجالات الحياة، فلا يصح الطرح الإختزالي أو خطاب المجاملات.

وسأفترض في هذا البحث أن المشكلة معرفية، مع أن الأدبيات الإسلامية في هذا الموضوع لم تترك شاردة ولا واردة! وأما الاحتمال الآخر، أي أن المشكلة ليست معرفية، وأن المطالب جاءت عن وعي مسبق، فإنها تدفع بالحوار إلى موضوعات العقيدة واللاهوت بعيدا عن القضايا المعيشية.

وقد تكون لخلفيات بعض المشاركين المسلمين في قنوات الحوار المختلفة علاقة مباشرة في بث المعلومات أو المواقف المغلوطة عن الإسلام، أو في فسح المجال أمام مثل هذه المطالب. وهذا لا يستبعد، إذا تم التركيز كثيرا، بسبب الإحتلال الصهيوني، على الوحدة بين المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين وبمفردات خطاب فصلديني (علماني!)[٧] لا يراعي الخصوصية الدينية لكل منا، مع أن الذين يحافظون على الخصوصية الدينية ليسوا أقل مطالبة بالحقوق الفلسطينية، بل الذي يحافظ على الأولى أولى بالحفاظ على الثانية. وعلى الصعيد الداخلي فإنه لا يوجد ارتباط عضوي ما بين الحفاظ على الخصوصية الدينية وبين إشكاليات التعايش، بل على العكس من ذلك، فإن فصلدينية الخطاب، في المحصلة النهائية، وبال على المجتمع ككل، بمسلميه ومسيحييه. ومع أن الحوار مع المسيحيين أو غيرهم ليس حكرا على علماء الشريعة المتخصصين، والذين ليس لأحد منهم العصمة، إلا أنه بات من الواضح ان كثيرا من الذين يتحدثون باسم الإسلام في أطر الحوار معروفون بانتماءاتهم الفكرية وولاءاتهم

---

[٥] مارون لحام، "واقع العلاقة الإسلامية المسيحية في فلسطين"، جميل حمامي (محرر): حول واقع العلاقة الإسلامية المسيحية في فلسطين (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية: القدس، ١٩٩٩) ص: ٢٨

[٦] المصدر السابق، عطا الله حنا، واقع العلاقة الإسلامية المسيحية في فلسطين، ص٤٨-٥٠

[٧] إن ترجمة كلمة secularism إلى "علمانية" هي ترجمة مغلوطة، فالجذر ع-ل-م لا علاقة له بجذر المصطلح المترجم ولا بدلالاته اللغوية، فكما أنه يوجد فرق بين secularism و science (علم) في اللغات الأوروبية على مستوى الجذر والمعنى، فكذلك يجب أن يكون الحال في اللغة العربية، ومن هنا قمت بترجمة secularism إلى "فصلدينية" فهي في إحدى صورها تنادي بفصل الدين عن

الأخيرة، والتي برزت في أكثر من دولة عربية وإسلامية، جاءت كرد فعل للإتهامات بالتطرف والأصولية والإرهاب، وخصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر المؤسفة في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلاصة القول أنه نتج عن مثل هذا التنوع خليط عجيب من الأطروحات والمواقف، وكم هائل من المعلومات اختلط فيها الحابل بالنابل.

وقد انتبه الدكتور حمزة ذيب إلى وضع شروط للمحاور الإسلامية لمهمة الحوار والتي اعتبرها جليلة، فكان أول شرط "أن يكون متضلعاً في علوم الشريعة الإسلامية" والشرط الرابع "أن يكون قويا في دينه ملتزما بشرع الله الحنيف" والشرط السابع " أن يعرف بالمحافظة والإلتزام بثوابت الدين الحنيف وقضايا أمته المعاصرة". وأما بقية الشروط فتتعلق بشخصية المحاور ومعرفته بالتاريخ وثقافة العصر والقدرة على المواءمة بين الأصالة والمعاصرة.[٨]

وشرط الجاهزية العلمية والمعرفة بالإسلام ووضوح الرؤية ظاهر في قوله تعالى:

"قُلْ هَـــذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللّهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"[٩]

الحرية الدينية:

إن مما لا شك فيه أن الحرية الدينية تقع في أوائل المطالب والحقوق وهي مقدمة العيش المشترك. والمؤكد هو أن العيش المشترك لا يعني التنازل عن المعتقدات، فلكل من المسلم وغير المسلم أن يؤمن بما تمليه عليه عقيدته بمفرداتها، وهذا مما أكده القرآن الكريم في أكثر من موضع:

"لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْد من الغي..." [١٠]

"وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ"[١١]

"وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ" [١٢]

"وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ..."[١٣]

" لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ"[١٤]

ولو كان هنالك إكراه، لا سمح الله، لما عاش المسيحيون واليهود مع المسلمين جنبا إلى جنب حتى يومنا هذا، ولاختفى هؤلاء من الفضاء الإسلامي منذ زمن بعيد، وما عرف التاريخ الإسلامي محاكم تفتيش، ولا استأصل شأفة الآخر من دولته كما حدث لليهود والمسلمين في إسبانيا على يد فرديناند وإيزابيلا. وهذه الآيات السابقة تؤصل للمجتمع التعددية وإمكانية العيش المشترك مع وجود الاختلاف العقدي بين أبناء المجتمع الواحد. ومن المعلوم للقاصي والداني أن أهل الكتاب شاركوا في بناء الحضارة الإسلامية، وقد كان لهم دور ريادي في حركة الترجمة والتي تعتبر رافدا للحركة العلمية، بل شرطا مسبقا لها، في عصور العلم الذهبية. وقد كان منهم العلماء وموظفو الدولة الكبار من وزراء وسفراء، في مجتمع كان ولا يزال يحث جميع أفراده على المشاركة بما ينفع الناس. ومن نماذج العيش المشترك التي لم يخل منها التاريخ الإسلامي، يشهد النموذج الأندلسي ما قبل ١٤٩٢، لإمكانية العيش المشترك بين اليهود والمسيحيين والمسلمين وبصورة رائعة تعبر عن التكافل والتضامن. وأما في فلسطين، فقد شكلت العهدة العمرية، والتي لها أكثر من متن في كتب التاريخ وبفروق جوهرية،[١٥] حدثا فريدا من نوعه في تاريخ العلاقة بين الأديان، ولا زالت إيحاءاتها السياسية ماثلة أمامنا. ولعل من أهم ما فعله الخليفة

---

[٨] حمزة ذيب، "هل هنالك من ضرورة للحوار الإسلامي-المسيحي؟"، جريدة القدس، ص٢٣، ٢٨- ٨- ٢٠٠٤

[٩] سورة يوسف آيه ١٠٨

[١٠] سورة البقرة آيه ٢٥٦

[١١] سورة يونس آيه ٩٩

[١٢] سورة هود آيه ١١٨

[١٣] سورة الكهف آيه ٢٩

[١٤] سورة الكافرون آيه ٦

[١٥] أنظر موسى البسيط، العهدة العمرية بين القبول والرد (القدس:٢٠٠١)، والدكتور البسيط أستاذ علم الحديث في جامعة القدس.

العادل، عمر بن الخطاب ﷺ، هو الإمتناع عن الصلاة في كنيسة القيامة حفاظا على خصوصيتها، ويا ليت هذا النموذج هو الذي يطبق على المسجد الأقصى والإبراهيمي وغيرهما اليوم. ولا يفكر أحد بإمكانية السلام مع هذا الوضع إلا ساذج، وكما عنون هانس كونج، اللاهوتي الكاثوليكي المعروف، لخاتمة كتاب "المسيحية وديانات العالم" بالعنوان التالي: "لا سلام عالمي دون سلام ديني"[١٦].

وقد وجدت أن بعض المستشرقين، مثل ومونتغمري وات، ينسب عدم الإضطهاد والبحبوحة التي تمتع بها أهل الكتاب تاريخيا في الدولة الإسلامية إلى الخليفة بشكل شخصي حتى لا يؤثر عنه الظلم[١٧]، لا أن تلك الحالة تعكس الرؤية الإسلامية، وأنه من واجب الخليفة أن يعامل أهل الكتاب بما يمليه عليه القرآن والسنة. بل إن القرآن الكريم قد ذهب إلى أبعد من هذا إذ مهد لمجتمع التعددية العرقية والثقافية، قال تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ" [١٨]

واعتبار التنوع العرقي واختلاف اللغات آيات من عند الله ﷻ يدعو إلى الإحتفاء بهذا التنوع ويحرم التمييز بناء عليه. وقد جاءت السنة النبوية لتؤكد هذه المعاني، ففي مسند الإمام أحمد أن رسول الله ﷺ قال: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى..."[١٩]

ومن المهم أيضا التأكيد على أن العيش المشترك ليس رهينة أي فكر وافد أو نموذج مستورد! فإذا كان الغرب قد وصل إلى حيث هو حضاريا عن طريق فصل الدين عن الدولة، لفسح المجال أمام الحركة العلمية في أوروبا، أو تحييد الدين واختزاله وحصر دوره في حياة الفرد الروحية، وترك الحياة العامة للعقل المحض أو هوى النفس، فإن الحضارة الإسلامية لم تعرف مثل هذا الفصل ولا السياق التاريخي الذي أدى إليه، ووصلت إلى ما وصلت إليه برؤية وروح ونظام وقوة دفع مبعثها جميعا الدين الإسلامي نفسه، فتحرك المسلمون في دائرة الشهود الحضاري وتحرك العالم معهم.

يظل الناتج الآخر للفصلدينية، وهو منظومة قيم لا دينية، هو الثمن الباهظ الذي تدفعه هذه المجتمعات، والقيم الجديدة نسبية متغيرة لا تبقي ولا تذر! وأصبحت القضية قانونية أو ممنوعية الفعل، بدلا من الحلال والحرام، ويكفي في هذا وجود أغلبية في المجالس النيابية فيصبح الحلال حراما، والحرام حلالا. فقد حلت مركزية الإنسان محل مركزية الله ﷻ منذ عصر التنوير الأوروبي والذي أعلن موت الإله على لسان نيتشه في كتابه "هكذا تكلم زرادشت"، وسادت الفصلدينية كأنموذج لصياغة كل رؤية وقانون وقيمة.
وأضرب مثالا على أثر الفصلدينية وهو التغير في مفهوم الأسرة والتي أصبحت مكونة من أي شخصين بغض النظر عن جنسهما، ذكر وأنثى، ذكرين، أو أنثيين! وقد أصبح بالإمكان قانونيا الزواج بين الشاذين من مثيلي الجنس، في مكاتب تسجيل الزواج الحكومية، ولهم نفس الحقوق كالأسرة الطبيعية. وقد طال هذا التغيير المؤسسات الدينية فأصبح الكنيس اليهودي الإصلاحي وبعض الكنائس البروتستنتية يعقدون قران ذكرين أو أنثيين. وقد قمت في الأصل بكتابة بعض التفاصيل لمواقف المؤسسات الدينية تجاه هذه المسألة، ولكني تركتها مخافة أن يتسبب ذلك في خلق صور نمطية جديدة أو تعزيز القديمة منها. والقصد من الحديث عن هذا المثال تبيان أن الفصلدينية أدت في نهاية المطاف إلى تغير في عقلية الناس ومنهم رجال الدين الذين بدلا من الوقوف أمام هذا التيار استسلموا له وأضفوا عليه المشروعية.

ومن هنا فإنني أدرك تماما تبعات زحزحة الوعي الديني على منظومة الأخلاق، وهكذا تتقدم الرموز المادية وعلى رأسها الرموز الجنسية بحيث أصبح لها حضور قوي، لا أقول في الفضائيات فحسب، بل في الفضاءات كلها بلا

---

[١٦] السيد محمد الشاهد، التوحيد والنبوة والقرآن في حوار المسيحية والإسلام (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤) ص١٦.

[١٧] W. Montgomery Watt, *Muslim Intellectual: A Study of Al-Ghazzali* (Edinburgh: The Edinburgh University Press, ١٩٦٣) p. ٨.

[١٨] سورة الروم آيه ٢٢

علاقه الذمة:

إن لعلاقات الإنسان مجالات عدة أعلاها علاقة الإنسان بالله ﷻ، وعلاقته بنفسه وعلاقته بأخيه الإنسان، ومن ثم علاقته بالبيئة وبالكون إستخلافا واستعمارا وارتفاقا. وهذه المجالات ليست منقطعة عن بعضها البعض، بل إن العلاقة مع الله، ضمن النظرة الإسلامية للإنسان والكون والحياة، هي التي تحدد طبيعة العلاقة مع كل ما عداه.

ومن هنا، فقد رسم القرآن الكريم والسنة النبوية[٢٠] صورة للعلاقة مع المسيحيين كأهل كتاب وكذميين، ومن الواضح أن العلاقة على مستوى العقيدة فيها اعتراف وإنكار، فعلى سبيل المثال هنالك إيمان بنبوة المسيح ﷺ وإنكار لألوهيته. وحددت الشريعة الإسلامية ضوابط للعلاقات الإجتماعية وما يترتب عليها مثل الرضاعة والزواج، وهم في هذا لهم ما لليهود تماما وعليهم ما عليهم، ومع أن الفقه اليهودي (الهلاخاه) قريب إلى الفقه الإسلامي في بعض القضايا (حرمة لحم الخنزير مثلا) إلا أن الخطاب القرآني قرب النصارى وأبعد اليهود على المستوى السياسي والمعنوي: "لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ"[٢١]

ويبقى السؤال: هل هذا الخطاب متعلق بحقبة تاريخية معينة، وهي سنوات البعثة، أم أن هذا الخطاب يدخل في باب "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"؟. وقد كانت الدولة الإسلامية حصنا يحمي المسلمين واليهود والمسيحيين من أن يعتدى عليهم من الخارج، وضابطا من الداخل، وخصوصا في المحافظة على الطابع الأخلاقي للحياة العامة التي تحكمها الشريعة الإسلامية. وقد ساد الأنموذج الذمي في العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب أولا، ثم ظهر نظام الملة زمن الحكم العثماني في فترة متأخرة. ويرى بعض المفكرين المسلمين المعاصرين مثل زعيم حزب النهضة التونسي الغنوشي في "حقوق المواطنة في الدولة الإسلامية" أن مفهوم المواطنة يحل محل نظام الذمة، ويشاركه في ذلك فهمي هويدي في كتاب "مواطنون لا ذميون". ومع أن القرآن الكريم استخدم لفظ "ذمة" مرتين كما في الآيات التالية: "كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ (٨) اشْتَرَوْاْ بِآيَاتِ اللّهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاء مَا كَانُواْ يَعْمَلُون (٩) لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ"[٢٢]

إلا أن ربط المصطلح بأهل الكتاب المعاهدين ورد في أحاديث رسول الله ﷺ التي يؤكد فيها على حقوقهم كما في الأحاديث التالية: "من آذى ذميا فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله"[٢٣] ، عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: "من قتل نفسا معاهدا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما."[٢٤]

والذمة تأتي بمعنى العهد والأمان والضمان والحرمة والحق، وقد بينت الأحاديث حرمة إيذاء الذمي، وهذا ينطبق على الجوانب المادية والمعنوية. والقرآن الكريم يجعل العلاقة مع الذمي على مستوى "البر": "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"[٢٥]

وكل من يعرف لغة الضاد، يعرف أيضا أن "البر" ارتبط بالمعاملة الحسنة للوالدين ولا يوجد علاقة أفضل منها للوالدين وإلا لأمر القرآن بها. ولهذا فإن تكون العلاقة مع الذمي مرتبطة بنفس مفردات العلاقة مع الوالدين، هو غاية في التكريم. ولذلك فإن الحساسية المفرطة تجاه التسمية بالذمي غير مبررة، وفي بعض الحالات، كبعض

---

[٢٠] مع أن السنة النبوية تتضمن أفعال وأقوال وإقرار رسول الله (ﷺ) لأحداث تاريخية وقعت في الزمان والمكان، إلا أن للسنة بعد تشريعي يجعلها مثالا يحتذى به.

[٢١] سورة المائدة آيه ٨٢

[٢٢] سورة التوبة الآيات ٨-١٠

[٢٣] رواه الطبراني بإسناد حسن.

[٢٤] رواه البخاري، كتاب الديات. برقم ٦٤٠٣

[٢٥] سورة الممتحنة آيه :٨

مواقع شبكة المعلومات التي تدعي أنها تتابع الظاهرة "الذمية" في العالم الإسلامي، فإنها تنطوي على سوء نية مبيتة والهدف من وجودها هو تشويه سمعة المسلمين وتعزيز الصورة النمطية السلبية عنهم، وبث المعلومات المغلوطة عن الإسلام، ودفع غير المسلمين في الغرب على وجه الخصوص حتى يعانوا من الرهب أو الخواف الإسلامي لإيجاد حالة من الريبة التي تمنع العلاقة الصحية بين الإسلام والغرب، وحتى لا يستقر حال للمسلمين في الغرب.

ويبقى هنالك بعد آخر في العلاقة مع الكتابيين، وهو العهد الذي بيننا وبين رسول الله ﷺ، إذ ظل يوصي بهم خيرا، وهذه قضية تدين خاصة بالمسلم ليس له أن يكون في حل منها، ولكن لا مشاحة في الأسماء، فله أن يعبر عنها بالصورة التي ترضيهم ولا بأس في ذلك، فعن ابن عمر أنه قال: "كان آخر ما تكلم به النبي ﷺ احفظوني في ذمتي".

وأما بالنسبة **للجزية**، فإنني سأختصر القول فيها باقتراح عملي، وبناء على موقف الخليفة العادل عمر بن الخطاب، الذي لم ير بأسا في تغيير إسمها ولم يأخذها من الكتابي الذي يعجز عن دفعها، بل وجعل لهذا الكتابي معاشا حينما يفتقر، تماما كنظام التأمين الوطني الذي لا يفرق بين الناس حين يدفع لهم ما يكفيهم بناء على حاجتهم بغض النظر عن الدين أو العرق...الخ. وهذا هو سؤالي الموجه للعلماء المسلمين ليدرسوه وهو يعتمد على كون المسلم والكتابي يدفعان الضرائب، ومنها ضريبة الدخل، وهذه لا يدفعها من لا يعمل (وقد لا يدفعها أصحاب الأجور المتدنية) ولا دخل آخر له، سواء كان مسلما أم كتابيا، وإذا تحدثنا عن مسلم وكتابي لديهما نفس الدخل والأموال الموفرة التي هي أكبر من نصاب الزكاة، فإن المسلم يدفع أكثر من الكتابي، فهو بالإضافة إلى ضريبة الدخل يدفع الزكاة، فسؤالي هو: هل يمكن استرجاع ما يوازي الزكاة من ضريبة الدخل إذا أدى الزكاة إلى صندوق تقيمه الدولة وتشرف عليه؟

المستأمن:

والمستأمن هو الأجنبي، أي ليس من أبناء البلد، والذي لا يحمل جنسية الدولة الإسلامية، ويريد أن يعيش فيها بصورة مؤقتة، وقد يكون مسيحيا أو يهوديا. وبلغة العصر، هو الذي يحصل على تأشيرة (فيزا) للدخول والإقامة. هذا الإنسان محمي حتى لو كان أصلا من قوم بينهم وبين المسلمين عداوة، وإنما تنوب مؤسسات الدولة، مثل السفارات، عن المسلمين في إعطاء التأشيرة، أي عقد الأمان، وليس للمسلمين أن يخلوا بمثل هذا العقد، فلا يحق لهم أن يؤذوه بأي صورة من الصور (كالإختطاف مثلا)، حتى ولو كانت سياسة دولته تؤذي المسلمين. ويجب اعتبار أن حالة العداء مؤقتة، وأن ليس كل المواطنين في الدول الغربية يدعمون السياسات الخارجية العدائية لدولهم، وقد رأينا الملايين من الناس في الغرب يخرجون في مظاهرات احتجاجا على تلك السياسات.

إن معاملة هؤلاء بالحسنى تؤتي ثمارها ولو بعد حين، فقد يصبح الأجنبي سفيرا للنوايا الحسنة نيابة عن المسلمين من تلقاء نفسه، وقد رأينا منهم من يدافع عن قضايانا السياسية ويدافع عن الإسلام، بل ويحمي المسلمين في بلاده حينما تطلب الأمر ذلك، وهو ليس مسلما. والأصل أن أي مسلم بإمكانه أن يعطي الأمان كما ورد في إجارة أم هانئ لمشرك. وهذه القضايا تحكمها اليوم إتفاقات وقوانين دولية، وليت القوانين الدولية تطبق على جميع الدول، وتساوي بينها، وهذا لا يتسنى إلا بإصلاح المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وبجعلها ديمقراطية حقا، وذلك بإلغاء إمتيازات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وإلغاء حق النقض "الفيتو" والعمل على إيجاد نظام يحترم التعددية الثقافية في العالم ويضع آليات لتطبيق القرارات بدون تمييز.

العلاقة على مستوى العقيدة

الإيمان بأن المسيح ﷺ رسول الله:

إن الإسلام هو خاتم الرسالات السماوية وقد جاء مؤكدا على رسالة التوحيد التي حملها كل الأنبياء والرسل: "وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ ... "[٢٦] و"مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ..."[٢٧]؛ والإيمان بجميع الرسل، وبضمنهم المسيح ﷺ، جزء من عقيدة المسلم: "قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى

---

[٢٦] سورة النحل آيه ٣٦

[٢٧] سورة فصلت آية ٤٣

البخاري، عن ابي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ (أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد)، ومن أحب الأحاديث إليّ حديث يبين تكامل العلاقة بين الأنبياء، أي بين ما أتوا به من نفس مشكاة الوحي، وهو أيضا حديث رواه البخاري، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ (إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ قَالَ فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ)

وهذا الحديث يبين عمل الأنبياء وجهدهم التراكمي المبارك في تحضير البشرية للرسالة الخاتم المكملة لكل الرسالات السابقة، ومن الملاحظ أن عمل كل الأنبياء كان في نفس المشروع، البيت الواحد حسب الحديث، والذي كمل بالإسلام. وقد ذكر القرآن الكريم مسألة إكمال الدين، قال تعالى: "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً..." [٢٩]

الإسلام دين الأنبياء:

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الإسلام هو دين الأنبياء من قبل، وقد ورد في القرآن الكريم عدة آيات تبين هذه الرابطة القديمة، أي إسلام الأنبياء، وكذلك إسلام ذرياتهم وأقوامهم الذين اتبعوا الوحي الذي أنزل إليهم قبل أن يصيبه التغيير: "إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء..."[٣٠]

إسلام نوح عليه السلام "فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٧٢) فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ ..."[٣١]

إسلام إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب عليهم السلام: "وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ (١٣٠) إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٣١) وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٣٢) أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَـهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" [٣٢] و"مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"[٣٣]

إسلام سليمان عليه السلام وملكة سبأ: ﴿فَلَمَّا جَاءتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ (٤٢) وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ (٤٣)قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٤)﴾ [٣٤]

---

[٢٨] سورة البقرة آيه ١٣٦
[٢٩] سورة المائدة آيه ٣
[٣٠] سورة المائدة آيه ٤٤
[٣١] سورة يونس آيه ٧١ - ٧٢
[٣٢] سورة البقرة آيه ١٣٠-١٣٣
[٣٣] سورة آل عمران: ٦٧
[٣٤] سورة النمل: ٤٢-٤٤

إسلام موسى عليه السلام: "وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ" [35]

إن الدين عند الله الإسلام

وبعد بيان أن دين الأنبياء جميعا هو الإسلام، كما ورد في القرآن، وأكده الحديث الشريف، يعتبر بيان أن الدين عند الله الإسلام منسجما مع ما سبقه من المقدمات، وهو يشكل وحدة الدين الحقيقية، وقد تنزل بهذا القرآن الكريم:

"إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ"[36] "وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ" [37] و "..الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً ..." [38] و "فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ..."[39]

مريم (عليها السلام) والكلمة الآية:

وكذلك، فإن القرآن قد بين أن المسيح عليه السلام هو كلمة الله إلى مريم (عليها السلام) التي اصطفاها على نساء العالمين، وهي المرأة الوحيدة التي ذكر اسمها في القرآن وسميت سورة باسمها، وهذا تكريم من الله ﷻ لها ولابنها (عليهما السلام)، الذي كان آية من آيات الله ﷻ خلقا وابتداء وتثبيتا ورفعا: "وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ (٤٢) يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ (٤٣) ذَلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ (٤٤) إِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ " [40]

"الوهية" المسيح و"بنوته" لله:

وقد وضح القرآن الكريم أن ولادة المسيح عليه السلام بلا أب ليست سببا للقول ببنوته لله ﷻ وأن القول ببنوته لله أو بألوهيته كفر بواح: "وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ"[41] و "لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ..."[42] ، وقد ضرب القرآن الكريم آدم عليه السلام مثلا، فخلقه آية ولم يكن له أب ولم تكن له أم "إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ" [43]

ويقارن القرآن الكريم بين خلق البشرية كلها وخلق الكون، حتى يتواضع الإنسان، فقد يغيب عنه أنه يتعامل مع قدرة الله الخلق البارئ المصور: " لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ"[44]

---

[35] سورة يونس آيه ٨٤
[36] سورة آل عمران آيه ١٩
[37] سورة آل عمران آيه ٨٥
[38] سورة المائدة آيه ٣
[39] سورة الأنعام آيه ١٢٥
[40] سورة آل عمران الآيات ٤٢-٤٥
[41] سورة التوبة آيه ٣٠
[42] سورة المائدة آيه ٥
[43] آل عمران آيه ٥٩

يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد له ما في السماوات وما في الأرض وكفى بالله وكيلاً (١٧١)لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً" [٤٥]

وحكم القرآن بالكفر على القائل بالثالوث:

"لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم " [٤٦]

بين "الصلب" والرفع:

"وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقيناً (١٥٧)بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيما..."[٤٧]

الإنجيل:

وقد أوحى الله ﷻ إلى المسيح ﷺ كتابا هو الإنجيل:

"ثم قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى ابن مريم وآتيناه الإنجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها فآتينا الذين آمنوا منهم أجرهم وكثير منهم فاسقون"[٤٨]

والإيمان بالإنجيل واجب، وهو واحد لا غير، وهو غير الأناجيل الأربعة (متى، مرقس، لوقا، يوحنا) التي اختارها مجمع نيقية عام ٣٢٥ للميلاد، وقد لفت نظري خطاب بعض المفكرين المسلمين في تعاملهم مع إنجيل برنابا، وكأنه هو الإنجيل الأصلي، والحقيقة أنه يحتوي على مخالفات عقدية أيضا! وعلى كل فإن علاقة القرآن الكريم بما سبقه من الكتب تبينها الآية التالية: "وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون"[٤٩]

وقد شرح إبن كثير معنى "ومهيمنا" فقال أن القرآن الكريم:

"أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها وأشملها وأعظمها وأكملها حيث جمع فيه محاسن ما قبله وزاده من الكمالات ما ليس في غيره فلهذا جعله شاهدا وأمينا وحاكما عليها كلها وتكفل تعالى حفظه بنفسه الكريمة فقال تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"[٥٠]

---

[٤٥] سورة النساء الآيات ١٧١-١٧٢

[٤٦] سورة المائدة آيه ٧٣

[٤٧] سورة النساء الآيات ١٥٧-١٥٨

[٤٨] سورة الحديد آيه ٢٧

[٤٩] سورة المائدة آيه ٤٨

[٥٠] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨) ج٢، ص٦٢-٦٣

الحوار الديني:

إن الحوار الديني، على الرغم من الشكوك التي تثار حوله، واجب على العلماء المسلمين على وجه التحديد، إذ يشترط العلم في المحاور كما تقدم، ويضاف إلى ذلك التحلي بأدب الحوار كما تبين الآيات التالية: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" [٥١]

"وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" [٥٢] و "ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ"[٥٣]

وتظل هنالك إشكالية أن زمام المبادرة قلما يأتي من المسلمين، وأن هنالك قلة من المؤسسات الإسلامية التي ترعى الحوار، وهذا يعكس حالة الشك أو اعتبار هذه القناة غير مجدية.

حوار الحضارات:

إن الأصل في العلاقة مع الشعوب الأخرى هو السلم، وغير ذلك هو حالة استثنائية، وليس في صالح البشرية استنزاف مواردها في الحروب. ويدرك كل عاقل أن الواجب الأخلاقي يكمن في إعلان الحرب على الفقر والمرض والأمية. وقد بين القرآن الكريم أن التعارف بين الشعوب هدف يجب أن نسعى إليه: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" [٥٤]

والتعارف ليس مسألة شكلية، بل يتطلب التعاون في مجالات الخير. ومن هنا فإن تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب أو دار عهد بصورة مطلقة، هو بناء معرفي لاحق. نعم، إذا اعتدت دولة أجنبية على الدولة الإسلامية تكون تلك الدولة في حالة حرب، ولكن لا يمكن اعتبار كل أرض لا يحكمها الإسلام دار حرب. فبالإضافة إلى العلماء الذين قسموا العالم بناء على معيار العقيدة، فقد نقل فهمي هويدي معيارا غير العقيدة الإسلامية في تصنيف دار الإسلام، فعن كتاب وهبة الزحيلي "العلاقات الدولية في الإسلام" نقل اعتبار الأحناف توفر عنصر "الأمان" هو الفيصل، فإذا توفر فيها الأمن للمسلم فهي دار إسلام، وإن لم يأمن فهي دار حرب.[٥٥] وبالإضافة إلى تصنيف دار عهد، فإن هنالك من صنف غير دار الإسلام، حين تضع الحرب أوزارها، كدار دعوة، ولعلي أضيف "دار حوار" كأنموذج يناسب السياق الموجود اليوم.

ولهذا السبب، فإن أطروحة صراع الحضارات التي جاء بها صامويل هانتنجتون مرفوضة. وللأسف الشديد، قام بعض المسلمين بتدوير أطروحة هانتنجتون وقدموها على أنها مقبولة، وهذا يخالف ما جاء به الإسلام ويدل على إشكالية قبول صحة كل ما يجيء به المثقف الغربي وسذاجة من يجعل من نفسه ببغاء معرفيا يردد أقوال غيره دون أن يفهمها، وإنما هي أطروحات نهاية الحرب الباردة والتي تبحث عن عدو بديل. فأما الصراع فلا، وأما التحدي فنعم، فلا تزال رؤية تنافس أخرى، ولا زال في تطلع المسلمين إلى الشهود الحضاري عزم وإرادة، ومن هنا لا نرى تماهيا كاملا مع الأطروحات الوافدة ولا زال لمفردات النظرة الإسلامية للإنسان والكون والحياة القوة على دحض أطروحة أخرى، هي أطروحة فرنسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ.

وهنا يجب الفصل بين مسيانية السياسة الخارجية الأمريكية، ومن خلفها من المحافظين الجدد وارتباطهم بالمسيحية المتصهينة، وبين المسيحيين العرب الذين لا علاقة لهم بكل هذا. وكذلك يجب عدم تعميم هذا الموقف على جميع

---

[٥١] سورة آل عمران آيه ٦٤
[٥٢] سورة العنكبوت آيه ٤٦
[٥٣] سورة النحل آيه ١٢٥
[٥٤] سورة الحجرات آيه ١٣

تسميتها بالصليبية. وقد أجريت بحثا على شبكة المعلومات لمعرفة عدد المرات التي استخدمت فيها "الحروب الصليبية" في مقابل "حروب الفرنجة" بالعربية والإنجليزية، فوجدت أن هنالك ٣,٣٦٠ موقعا استخدم "الحروب الصليبية" في مقابل ٣٢٧ مرة "حروب الفرنجة"، وفي اللغة الإنجليزية أكثر من نصف مليون موقع استخدم Crusades في مقابل ٧٤,٣٠٠ مرة Wars of the Franks. وهي بالضبط مثل اصطلاح "الحجاب"، فالتسمية الصحيحة في القرآن الكريم لغطاء الرأس هو "الخمار"، ولكن اشتهرت التسمية الأولى وطارت في الآفاق، وقد يعمل أصحاب التوجهات السليمة دهرا في تصليح الأمور، ثم يأتي إنسان له مكانة مرموقة مثل الرئيس الأمريكي جورج بوش فيستخدم مصطلح الحرب الصليبية، فيثير حفيظة المسلمين، ويستدعي تاريخا أسودا وكأن الحاضر لا يكفي. ويبدو لي أن جزءا من الحل على الأقل يكمن في تقديم الفاتيكان إعتذاراً للمسلمين عن تلك الحروب التي بادر إليها البابا أوربان الثاني، وقد سبق للفاتيكان الاعتذار للكنيسة الأرثوذكسية، ولليهود خلال الزيارة بمناسبة الألفية الجديدة للقدس، وذلك عن صمت الفاتيكان إبان المذابح النازية.

العيش المشترك:

"لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ(٩)" [٥٦]

فالخلاف العقدي مع أهل الكتاب لا يؤثر على إمكانية العيش المشترك، وقد انعكس الأنموذج المثال على واقع العلاقات الإسلامية-المسيحية تاريخياً في أكثر من مكان وزمان، وكان لهذه العلاقات أكثر من صورة أهمها بالنسبة لفلسطين العهدة العمرية، وهي تحقق الأدب الإسلامي في التعامل مع أهل الكتاب.

وقد كان دخول المسلمين لبيت المقدس بصورة لم تشهده هذه المدينة إلا في ظل الحكم الإسلامي، فلا دماء ولا انتهاك للحرمات. وهذا الموقف، للمقارنة، هو على العكس تماما من حمام الدم الذي وقع على يد الفرنجة، وهم الذين في طريقهم إلى الأرض المقدسة قام بعضهم بذبح الجماعات اليهودية التي سكنت في وادي الراين انتقاما لموت المسيح، كما ذكرت كارين آرمسترونج. وقد بينت أنهم كانوا يعتقدون أنهم، أي المسيحيين الفرنجة، شعب الله المختار وأنه يقودهم إلى الأرض المقدسة كما قاد بني إسرائيل من قبل، ولذلك حينما دخلوا بيت المقدس في صيف ١٠٩٩ إرتكبوا مجزرة ذبحوا فيه سكان المدينة من اليهود والمسلمين بحماسة يوشع (بن نون حينما ذبح أهل أريحا عن بكرة أبيهم وقتل حيواناتهم ودمرها بصورة تامة، ولم يبق على أحد سوى العاهرة التي ساعدتهم في دخولها ومن استحيت!)، وببشاعة هزت معاصريهم.[٥٧] ويبدو أن بعض علماء الآثار الإسرائيليين يرفض هذه الأسطورة التوراتية ويعتبر أن زمن تدمير أريحا هو غير الزمن الذي دخل فيه يوشع بن نون الأرض المقدسة، ولكنني أستطيع أن أتصور أثر هذه الأسطورة على من يعتقد بها!

وظل الأنموذج الإسلامي هو السائد في تاريخ المنطقة حتى مطلع القرن العشرين، فيما عدا زمن حروب الفرنجة. ومع أننا نتحدث هنا عن النظام السيادي الذي يمكن للأنموذج الإسلامي التنزل على أرض الواقع، إلا أن الظروف الموضوعية التي تحول دون تطبيقه لم تستطع اقتلاع هذا الأنموذج من النظام المعرفي الإسلامي، ولا أن تغيّبه عن وعي المسلمين.

وقد تبدل الحال السياسي في فلسطين، ومهد الاحتلال البريطاني، المسمى بالإنتداب، وسياسته الخارجية المتمثلة في وعد بلفور المشئوم، لقيام دولة قومية لليهود على أرض فلسطين، ووقع أهل فلسطين من المسلمين والمسيحيين تحت نير الاحتلال على دفعتين، الأولى عام ١٩٤٨ والثانية عام ١٩٦٧. ومع ذلك فقد ظل الخطاب الإسلامي السائد يعتبر الظروف الموضوعية طارئة، فجاءت أطروحاته منسجمة مع المرجعية المعرفية الإسلامية، أساس

---

[٥٦] سورة الممتحنة الآيات ٨-٩

[٥٧] Karen Armstrong, *A History of God* (New York: Ballantine Books, ١٩٩٤) p. ١٩٧.

النظرة الإسلامية للإنسان والكون والحياة، والتي تمت بلورتها في زمن السيادة الإسلامية والتي استمرت في وجودها حتى نهاية الخلافة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين. وقد أباح غيابها فرض أنظمة معرفية وافدة ترجمت إلى دول قطرية ورؤى قومية وفصلدينية الفضاءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى حالة من التشرذم أفسحت المجال أمام تغيير مكانة الدين الإسلامي، أو بالأحرى تحييده واختزاله في كثير من الأحيان إلى الأحوال الشخصية، وحتى هذه الأخيرة لم تسلم من محاولات التغيير. ولهذا فإن مقولة "الإسلام مصدر التشريع" أو أن "دين الدولة هو الإسلام" في الدساتير المعاصرة لا تحمل على محمل الجد، وهو خطاب في أغلبه ذر للرماد في العيون.

وقد غفل الباحثون في هذا المضمار عن الجانب السيادي في تشكيل الوعي المسلم، والذي يعني أن الخطاب الإسلامي، والذي لا يمكن أن يتبدل على المستوى العقدي، ظل حتى الآن يدفع باتجاه تغيير حال الأمة الإسلامية لعدم وجود إمكانية للمصالحة مع الرؤى التي ثبت تاريخيا ومعرفيا أنها تفرض نفسها كبديل للأنموذج المعرفي الإسلامي، وبالتالي تحرم المسلمين من حرية الاختيار وتمنعهم من العيش بحسب القيم الموجودة في الشريعة الإسلامية، وهذا يظهر زيف الدعوات التي تنادي بالحرية والتعددية الثقافية والاعتراف بالآخر، والتي سرعان ما تستثني الإسلام والمسلمين. وبات من الواضح أن هنالك عولمة للقيم، ومنها القيم المادية الاستهلاكية، وبما لا يتفق مع وجود رؤية إسلامية مطبقة على أرض الواقع، وأصبح الحديث عن المصالحة مع الوافد في هذا المجال هو تنازل يفت في عضد كل بناء معرفي إسلامي متكامل، ويؤدي إلى الجمع بين المتناقضات التي ستتدافع حتما وفي هذا هدر لطاقات الأمة ومضيعة للوقت.

وفصلدينية الخطاب والفضاءات العامة، أي فصل الدين عن الدولة، يؤدي إلى انحسار الدين إلى الحياة الخاصة، وهذا الوضع يحرم المجتمع من الآثار الطيبة للأخلاق، وقد يستغرب البعض إذا ما قلنا أن الحداثة في حد ذاتها هي السبب في إيجاد الظاهرة الدينية المتطرفة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين والهندوس...الخ، والمزج بين المنتمين لهذه الظاهرة والحكم وبال على الغير وعلى أنفسهم في المحصلة النهائية. وقضايا العيش المشترك في فلسطين تتضمن قضايا كثيرة في السياسة

21-22 September 2004
د. احمد الخالدي
Dr. Ahmad Al-Khaldi
د. اسماعيل نواهضة
Dr. Ismail Nawahdah
علي السفاريني
Ali Safarini

PASSIA
الإسلام في فلسطين المعاصرة
21-22 September 2004
عايشة نازار
Ayesh Nazar
الشيخ جمال بواهنة
Jamal Bawatneh

ثامنا
المؤسسات النسائية
واقع، علاقات، تحديات، مستقبل

عفت صدقي الجعبري*

تمهيد

على مدار التطور التاريخي للسياق العربي والإسلامي، احتلت المرأة أدواراً مهمة على كافة الأصعدة ابتداءً من بداية الدعوة الإسلامية أيام النبي ﷺ، جملة من الشخصيات البارزات احتلن مناصب حساسة وذات أهمية في تقرير مصير المجتمع الذي تعيش فيه المرأة وبذلك نستشف من المكانة الرفيعة التي أتاحها الإسلام للمرأة، للتعبير عن ذاتها ودورها في اتخاذ القرار والمشاركة تأكيداً على أهمية دور المرأة في بناء مجتمعها.

ومنذ بداية القرن الماضي، والمرأة الفلسطينية تشارك وتحمل الهم الوطني، فقد تجاوز نضالها وجهادها جميع المجالات وظهر حضورها في كل المواقع وأدت دوراً سياسياً بارزاً بجانب الرجل ارتقت بذلك لتصبح نموذجاً نسائياً يحتذى به في العالم.

ومع تفجر الانتفاضة الأولى والثانية برز دور المرأة الفلسطينية في مواجهة الأعداء، فقد كانت ولا زالت جزءاً لا يتجزأ من المعركة، وما زالت حتى هذه اللحظة تقدم لوطنها، وجرحها ما زال ينزف، فهي المجاهدة في ساحة الوغى، وهي المربية التي ساهمت في تربية هذا الجيل المسلم دافعة به إلى الجهاد والبذل والعطاء ثم صبراً واحتساباً عند فقدان الأحبة، وهي القائدة التي تقود المسيرات والإضرابات والإعتصامات وهي التي تؤوي الهارب من اليهود، وتدافع عن أي شاب يكون في مأزق من جنود الاحتلال. وهي التي تقود المؤسسات الاجتماعية والخيرية وتمسح دمعة اليتيم وتواسي المنكوب والفقير، وتقف بجانب الأسير ووالدة الشهيد، فهي عنوان الجهاد والإباء وعنوان الصبر والثبات، تعيش مع الأحداث يوماً بيوم وساعة بساعة. فهذه الأحداث السياسية أكسبتها قوة ومقدرة على العطاء، فهي لا يمكن أن تعزل نفسها ولو للحظة، فالحقائق السياسية في فلسطين في ظل الوضع السيئ نتيجة العدوان الهمجي المستمر، والذي طال البشر والحجر ولم يترك حتى الشجر، جعل من المرأة الفلسطينية زوجة أو أماً لشهيد أو زوجة أو أماً لمعتقل ففي كل بيت شهيد أو جريح مريض أو محتاج، أمام هذه الحقائق التاريخية والوطنية، كان لا بد من التعرف على عمل المرأة الفلسطينية الاجتماعي الذي تقوم به المرأة عبر المراكز والمؤسسات والجمعيات الخيرية، فقد صعدت أعمال الإغاثة ورعاية الأيتام والمنكوبين ومساعدة ذوي الشهداء والمعتقلين مع مقاومة الاحتلال.

وقد تلازم العمل السياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني وذلك لطبيعة المجتمع الفلسطيني، القائم على المؤسسات في ظل احتلال إسرائيلي غاشم وفي ظل غياب دولة فلسطينية قامت الجمعيات الخيرية لتسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية في تلك المرحلة نتيجة ازدياد الحاجة إلى الخدمات، فكان العمل السياسي يتوارى خلف العمل الاجتماعي.

لقد نشط العمل التطوعي الخدماتي من تأهيل للنساء ورعاية للأيتام، والأطفال وإغاثة للأسر المنكوبة جنباً إلى جنب مع مقاومة الاحتلال وقيادة المظاهرات والإضرابات والإعتصامات، تشير الدراسات إلى أن المرأة الفلسطينية بدأ نشاطها الملحوظ في العفولة عام ١٨٩٣ حيث خرجت النساء الفلسطينية في مظاهرة حاشدة احتجاجاً على إنشاء أول مستعمرة يهودية، وفي عام ١٩٢٩ استشهدت تسع نساء برصاص الجيش البريطاني، وقد تخصصت بعض الجمعيات النسائية في فلسطين برعاية أسر الشهداء وتقديم الخدمات للمعتقلين من إعداد الملابس الصيفية والشتوية مثل الجرزات الصوفية والشالات وغير ذلك من المأكولات والتكفل بمصاريف المعتقلين (الكانتين) داخل السجون.

تعتبر مشاركة النساء في المؤسسات الأهلية التطوعية، هي الأقدم والأوسع والأكثر تنوعاً وفعالية، فقد وجدت النساء الفلسطينيات متنفساً حقيقياً في هذه الجمعيات، حيث أعطتها الفرصة لإثبات وجودها في المجتمع بفعالية كبيرة على الرغم من الصعوبات التي تواجهها من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي كان يقوم بكثير من الأحيان بإغلاق المؤسسة بذريعة الحجج الأمنية.

المؤسسات الإسلامية بين الواقع والتطور التاريخي

تعد التجربة المؤسساتية للتيار الإسلامي حديثة العهد بمعنى حديثة التأسيس، والمؤسسة بالمفهوم السوسيولوجي إضافة إلى وضوح الرؤيا والأهداف في السياق التاريخي الفلسطيني. فبالرغم من أن الحركات الإسلامية قد

أساس جديد مع إعطاء ملاحظة حول أهمية المبادرات البناءة والهادفة دائماً بالرقي بالمجتمع والمرأة ومكانتها ودورها. ونلاحظ أن معظم الجمعيات والمؤسسات المركزية تركزت في الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٩٦-٢٠٠٠ مثل:

- **جمعية الهدى** التي تأسست عام ١٩٩٦، حيث تتوجه أهدافها نحو توعية المرأة وإبراز دورها والدفاع عن حقها.
- **مركز جذور للثقافة والفنون** في نابلس، والذي تأسس عام ١٩٩٧ ومن أهدافه الاهتمام بالمرأة في المجال الثقافي لتغيير واقع المرأة نحو الأفضل والعودة بها إلى الجذور الحضارية رداً على الوافدات الغربية.
- **جمعية الخنساء الإسلامية** تأسست عام ١٩٩٧، ومن أهدافها الاهتمام بالمرأة في شتى المجالات الثقافية والفكرية والتعليمية بشقيها المهني والأكاديمي والاهتمام بالأطفال في مختلف النواحي التعليمية والفكرية والترفيهية، والعمل على إبراز طاقاتهم الإبداعية.
- **جمعية النقاء الإسلامية** والتي تأسست في بيت لحم عام ١٩٩٨، من قبل عدد من الأسيرات وزوجات الأسرى، تتوجه بخدماتها نحو الأسرى والمعتقلين والشهداء وأسرهم.
- أما **جمعيات الشابات المسلمات** في قطاع غزة فقد سبقت الجمعيات بفترة زمنية فقد تأسست عام ١٩٨١ بأهداف تتوجه نحو المرأة المسلمة وتوعيتها ورعايتها وحفظها من الانحراف، وتأهيلها من حيث توفير فرص التعليم المهني كالخياطة والصوف والتريكو وأشغال الإبرة والسيراميك وغيرها، بالإضافة إلى حفظ القرآن الكريم ولها عدة فروع منتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة ويصل عددها إلى ١٧ فرعاً.

في هذه الفترة تأسس حزب الخلاص الوطني الإسلامي في قطاع غزة عام ١٩٩٦ في فترة سياسية حرجة (اتفاقية أوسلو وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية) فكان التوجه للمشاركة السياسية مطلباً ملحاً عند الكثير من أبناء الحركة الإسلامية، كحركة ممتدة فاعلة ومؤثرة في الشارع الفلسطيني، لإعلان مواقفه الرسمية من الاتفاقيات السلمية ولإبراز دوره في جميع القضايا الاجتماعية والثقافية، ولتفعيل دور المرأة الفلسطينية المحوري في صناعة التاريخ والمستقبل الفلسطيني. وتعزيز دورها السياسي آخذاً بعين الاعتبار مشاركة المرأة فعلياً في الحزب فكان حزب الخلاص يمثل نقلة جديدة في حياة المرأة الفلسطينية في الحركة الإسلامية ولأول مرة تشترك المرأة في أحزاب سياسية لتقوم بعمل سياسي مباشر حيث أعطى المرأة داخل الحزب نسبة لا تقل عن ١٥% من عدد أعضاء هيئات الحزب ٨ عضوات من مجمل ٥٢ عضوا في المكتب السياسي. وهذه من التجارب النادرة على صعيد الفصائل السياسية الفلسطينية، فبالرغم من أن الفصائل الفلسطينية اليسارية منها أو القومية أنصفت المرأة في خطابها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، إلا أن هذه المقولات لم تتعدى طاولة القرار السياسي، وإن استطاعت بعض الكوادر النسائية اختراق ساحة العمل السياسي لكفاءتهن وتمرسهن على ذلك إلا أن تمثيلهن لم يكن بالمستوى المطلوب.

ارتقى اهتمام حزب الخلاص بالمرأة إلى تأسيس دائرة مستقلة للمرأة داخل الحزب (دائرة العمل النسائي) تشارك الحزب في كل أنشطته المركزية إلى أن لها أنشطة مستقلة، أهمها المؤتمرات المركزية حيث كان المؤتمر الأول عام ١٩٩٨ بعنوان (المرأة بين الأصالة والمعاصرة)، والمؤتمر الخامس حول قانون العقوبات بتاريخ ١٥ /٢٠٠٣/٧/، بالإضافة إلى تأسيس الملتقى النسوي، والأنشطة والفعاليات المختلفة مثل أسبوع الأسير ومشروع التضامن مع أهالي الأسرى والمعتقلين وغيرها.

إن تطور الفكر الإسلامي المعاصر تمخض عنه أيضاً تجربة أم الفحم السياسية التي انطلقت في سنوات السبعين من القرن الماضي، حيث بدأت مظاهر العودة في الدين الإسلامي تبرز لدى بعض الشخصيات العاملة، مثل العمال الذين اختلطوا بإخوانهم في العمل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخروج بعض الشابات والشباب المتعلم من الطلاب الثانويين إلى جامعات الضفة الغربية، والالتحاق بكلية الشريعة في مدينة الخليل وكلية الشريعة وأصول الدين في مدينة القدس.

بدأ العمل الاجتماعي النسائي في مدينة أم الفحم، مع بداية عمل الرجال بسيطاً متواضعاً، تمثل بدروس الوعظ والإرشاد للنساء في المساجد، خلال هذه الفترة ازداد توجه الطالبات إلى كليات الضفة الغربية والقدس لدراسة الشريعة الإسلامية حيث اعتبرت هذه الكوكبة الطليعة الأولى المتعلمة للعلم الشرعي من صفوة الأخوات

المسلمات في الحركة الإسلامية، هذه المجموعة من الفتيات عدن ليتسلمن زمام العمل الإسلامي. كانت هذه الكوكبة النسائية تتقدم نحو بناء قواعد أولية مثل دار القرآن الكريم وإنشاء شبكة من رياض الأطفال يتولى أمر التعليم فيها صفوة من الأخوات، ويتابع الأمر بشكل مباشر من قبل ممثلات عن الدعوة الإسلامية.

اتسم العمل الإسلامي مبكراً، بمراعاة الوضعية الخاصة للقطاع النسائي لذلك عاش العمل الإسلامي النسائي على مدار سنواته الأولى حاله من الانسيابية المتسمة تارة بعفوية العمل الإسلامي المعهود في بدايات كل عمل وتارة بنوع فطري مصداقاً لقوله تعالى (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا)[1] ولقول رسول الله ﷺ "{يولد الناس على الفطرة} بين هاتين العفويتين؛ تم تحقيق نوع من المزاوجة وارتقى العمل إلى نوع من الترتيب والتنظيم، لتظهر حالة جديدة من العمل النسائي المتسم بقدر من التنظيم، شهد هذا التنظيم والترتيب سلسلة من النشاطات والفعاليات والذي أخذ بعداً جماهيرياً واسعاً، بالإضافة إلى العمل الجامعي والعمل الطلابي بمختلف مستوياته، هذه النشاطات والفعاليات تطورت وامتدت ووصلت بالحركة إلى ضرورة تأسيس مراكز وجمعيات تحتضن نشاطات المرأة، فكان تأسيس مركز البيارق للأخوات الذي يعتبر مثالاً يحتذى به في النشاط النسائي في مدينة أم الفحم، حيث يقوم هذا المركز بعدة نشاطات مختلفة مثل النشاطات الثقافية والنشاطات التربوية، بجانب التركيز على القضايا الاجتماعية والترفيهية لهن والذي يتخلله الرحلات والزيارات المنزلية للمرأة والذي يعكس مدى التكافل والتشابك في المجتمع التي تسعى له المؤسسة من أجل تحقيقه. بالإضافة إلى تأسيس جمعية سند القطرية للأمومة والطفولة التي تأسست عام ١٩٩٩، والتي تتجه بأهدافها نحو الأسرة في الداخل الفلسطيني للمحافظة على تكامل الأسرة ودعم مكانة المرأة العربية وتثقيفها بجانب الاهتمام بتقديم الاستشارة القانونية والخدمات النفسية والاجتماعية والتربوية.

المؤسسات النسائية رؤية تحليلية

إن بداية العمل الاجتماعي قد نشط في قطاع غزة في مرحلة مبكرة من القرن الماضي وباقتراب الحيز والمكان الجغرافي إلى الأراضي المصرية كان لابد من التأثير الفكري للحركات والمفكرين الإسلاميين المتواجدين في مصر على قيادات وكوادر إسلامية في قطاع غزة ولهذا السبب وجدنا تميزاً واضحاً في جمعية الشابات المسلمات في قطاع غزة عن نظيراتها في الضفة الغربية وفي الداخل عام ١٩٤٨، وقد نستدل على ذلك من خلال البرامج ونوعية النشاطات والخدمات التي تقدمها تلك الجمعية، وبحكم أقدميتها من حيث التأسيس عام ١٩٨٢، فقد استطاعت بناء منظومة مركزية تتفرع في جميع أنحاء قطاع غزة عبر نظام مركزي يتفرع إلى ١٧ فرعاً، فحجم النشاط الذي تقوم به على صعيد المرأة والطفل والمجتمع بشكل عام وطبيعة الخدمات الاجتماعية والمكتبات ومراكز الدراسة والمراكز المهنية والثقافية، إلى جانب الحضانات والروضات ومحو الأمية وتخسيس الوزن .... الخ، هذا يعكس مستوىً عالٍ من التنسيق والأداء.

من حيث طابع المؤسسات في الضفة الغربية فقد تميزت بمشاريع استثمارية وتنموية تهدف إلى مساعدة المرأة من ناحية مادية عبر أعمال يدوية (تطريز، خياطة، نسيج) أو مأكولات تدفع أجوراً للنساء اللواتي بحاجة إلى تحسين دخلهن ومستوى معيشتهن الاقتصادية والاجتماعية مثل جمعية الخنساء في البيرة.

بالإضافة إلى أن هناك بعض المؤسسات تركز في عملها على قضايا تنموية وثقافية وتوعوية، تهدف من ورائها مخاطبة الاتجاه العصري حول المرأة الهادف إلى تطوير وتمكن المرأة من حقوقها الشرعية والاجتماعية والقانونية، مثل مؤسسة جذور في نابلس التي تتميز بطبيعة الخدمات والدورات وورشات العمل والندوات على وجه التحديد التي تلامس وتعالج احتياجات المجتمع الفلسطيني، في ضوء حالة الاختراق الثقافي والغزو الفكري الذي يتعرض له المجتمع الفلسطيني، وتتقاطع معها مؤسسة البيارق وجمعية الخنساء في هذا الجانب فالتركيز هنا يتم عن طريق قضايا اجتماعية وثقافية تعبر عن خطاب فكري مناهض للتيار الفكري زمن العولمة، بمناقشة أثر الفضائيات على المجتمع والعنف داخل المدارس ودور الشباب، وبرامج ومشاريع لتأهيل القيادات الشابة وما إلى ذلك من ورشات عمل وندوات تصب جميعها في نفس الهدف إضافة إلى الاعتماد على جوانب مرئية في تلك الورشات، حيث يتم عرض أفلام وثائقية أو مصورة حول القضية المراد معالجتها.

أما فيما يتعلق بتجربة أم الفحم المتمثلة بالبيارق وجمعية سند فإننا نميل بالقول إلى طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية داخل الأرض المحتلة، طبيعة النظام السياسي في الدولة العبرية والذي يتقاطع بصورة جزئية مع الديمقراطية (رغم عنصريته)، وبالمساحة التي يتيحها للمرأة داخل المجتمع وبحكم القرب المكاني والزماني لأهل أم الفحم فقد تأثروا بتلك التجربة في مؤسسات إسلامية تهدف إلى تفعيل دور المرأة وإشراكها في النشاطات التي تلامس القضايا الاجتماعية والسياسية في أم الفحم، ويلاحظ أن هناك خطاباً جديداً للمرأة متلائم مع القضايا المطروحة فقد تم عقد عدة مؤتمرات في جمعية سند حول قضايا المرأة كان المؤتمر الثالث بعنوان [illegible] الاجتماعية المفروضة على المرأة في ظل عدو يتربص بهن، إلا أننا

من باقي المؤسسات فانبرعم من طابعها الإسلامي كباقي المؤسسات إلا أنها تميزت عن الجميع باعتبارها فكرة جديدة تلامس حاجة مجتمعية، حيث تعتبر نفسها مؤسسة جاءت لخدمة أطفال ونساء وزوجات الأسرى والشهداء تلك الفئة التي قدمت أبنائها شهداء وجرحى في سبيل الجهاد الفلسطيني فكان لابد من الاهتمام بعائلة الشهيد أو الأسير وإعطائه مردوداً بسيطاً عن الدور الذي قدمته كثقافة ومقاومة تعطي حائزاً والتفافاً جماهيرياً حول هذه المؤسسة.

أما فيما يتعلق بالفئة المستهدفة وهي المرأة والطفل والشرائح الفقيرة، بينما نرى أن المرأة هي المستهدفة باعتبارها نصف الأمة؛ المربية والقادرة والواعية والفاعلة ونصفها الآخر هو الطفل جيل المستقبل وعماد الأمة فإذا صلحت الأم صلحت الأسرة وإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، هذه هي المنظومة الفكرية والأخلاقية القائمة على فلسفة عمل المؤسسات سابقة الذكر والتي تلامس بجوهرها البعد التربوي والتوعوي لها بين الفئتين من جسم الأمة.

المؤسسات النسائية علاقات

من خلال النظر إلى المؤسسات النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل عام ١٩٤٨، من حيث البرامج والأهداف والأنشطة والمشاريع، نستطيع القول أن هناك عدم تواصل وتشبيك بين المؤسسات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الخط الأخضر وافتقارهم إلى مرجعية واحدة تستند إليها الحركات النسائية في حل هموم ومشاكل المرأة، وقد لا ينظر لقضية المرأة على أنها قضية مجتمعية، بل ينظر إليها بشكل شمولي إنما تنفرد كل مؤسسة برؤيتها وتطلعها للموضوع، على سبيل المثال هناك مواضيع معلقة داخل المجتمع الفلسطيني مثل قضية الأحوال الشخصية على اعتبار تطويرها وليس تغييرها علما بأن مركز جذور للثقافة والفنون، قام بتاريخ ٢٤ شباط عام ٢٠٠٠ بعقد مؤتمر بعنوان (المرأة الفلسطينية وتحديات الأسرة المعاصرة)، أقيم على أرض جامعة النجاح الوطنية في إشارة واضحة إلى التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة في ظل التطورات الهائلة التي يعيشها العالم اليوم، ما أريد الإشارة إليه هو أن هذه التجربة كانت رائدة، ارتقت بالمستوى الثقافي والقانوني، والمساهمة في تنمية المجتمع وتعميق مفهوم الدين المرتقي بالمرأة إلى درجة الاستخلاف والحوار ولكن تطلعنا إلى أن تكون هذه التجربة ضمن سياق شامل مبرمج وموحد يغطي أرجاء الوطن من حيث الاستفادة من التقنية الحديثة بنقل وقائع المؤتمرات وورش العمل للمشاركة عن بعد، بالإضافة إلى مؤتمرات حزب الخلاص الرائدة في هذا المجال أيضا. فالمطلوب العمل على مد الجسور بين المؤسسات لتمتين واستقرار العلاقات والعمل على تطوير وتبادل الأفكار لاستكمال ما هو مطلوب في ظل العقبات والمشاكل المتجددة نتيجة الاحتلال والأوضاع السائدة. هذا بالإضافة لعدم التنسيق مع الجمعيات في الخط الموازي للتفاعل والاستفادة من تجارب الغير، هذا على المستوى الداخلي وكذلك الخارجي لا يوجد اتصال وعلاقات بين المؤسسات النسائية داخل فلسطين وخارجها .

المؤسسات النسائية والتحديات

- لاشك أن التحديات التي تواجه المرأة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام تعكس سلبا على المؤسسات النسائية من حيث الأداء والتفاعل والعطاء من أكبر هذه المشاكل الاحتلال الإسرائيلي، فهو يمثل التحدي الأكبر من حيث سياسته القائمة على العنصرية وهدم ثقافة الآخر، والذي تجلي في ممارسته اللاإنسانية وللأخلاقية والتي تمثلت بإغلاق أكثر من ٣٥ مؤسسة خيرية بالإضافة إلى اعتقال المسئولين عن هذه المؤسسات.

افتقار المؤسسات إلى كوادر نسائية مؤهلة تمتلك قدرات للعمل على التطوير والمتابعة والمواجه والتواصل، لقد شهد القرن الماضي ثورة علمية وانفجارا في المعرفة مما أثر على جميع جوانب الحياة، وحتى نواكب هذه المعرفة وهذا العلم لابد من متابعة هذه التطورات، والاستفادة منها وذلك عبر البرامج التدريبية الواسعة والهادفة ضمن خطة وطنية شاملة، وهذا يحتاج إلى إنشاء مراكز ومؤسسات متخصصة في تأهيل الكوادر على نطاق واسع حتى لا يبقى عمل المرأة الاجتماعي محصورا على نخب نسائية سياسية واجتماعية، علما بأن العمل الاجتماعي التطوعي في حياة الإنسان المسلم يعتبر واجبا دينيا يغفل عنه

الكثيرون، من حيث أنه يمثل عبادة واستجابة لنداء الله ﷻ، قال تعالى: "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ" [٢]

- ثقافة المجتمع المبنية على العادات والتقاليد والموروثات الخاطئة فهذه الثقافة لا تحمل في مضمونها البعد الحضاري لعمل المرأة التطوعي، حيث تراعي العادات والتقاليد أكثر من تمسكها بالقواعد الإسلامية والأحكام الشرعية من حيث اعتبار هذه العمل فرض كفاية. وفي التاريخ الإسلامي مشاهد كثيرة لخروج المرأة للعمل الخيري التطوعي، فهذه أم المؤمنين زينب بنت جحش رضى الله عنها كانت تعمل بيدها لتتصدق بثمنه على الفقراء والمساكين، والتي قالت فيها عائشة "لم أرى امرأة قط خيرا في الدين من زينب بنت جحش وأشد ابتذالا لنفسها في العمل الذي تصدق به وتقرب به إلى الله تعالى"، وعن سعد بن سهل ﷺ قال: جاءت امرأة ببردة قال:"أتدرون ما البردة؟ فقيل له: نعم هي الشملة منسوجة في حاشيتها، قالت: يا رسول الله إني نسجت هذه بيدي أكسوكها. فأخذها النبي ﷺ محتاجا إليها وإنها إزاره، وفي مجال التمريض ومداواة الجرحى كانت لرفيدة الأسلمية خيمة نصبتها لمداواة المرضى والجرحى فتكون بذلك أول مديرة مستشفى ميداني في التاريخ الإسلامي.
- الدعم المالي

ويقصد به الدعم الجماهيري والذي ينصب معظمه في لجان الزكاة وكفالة الأيتام، ولا يمتد بشكل ملحوظ إلى المتطلبات الأخرى مثل قضايا المرأة، التعليم، الصحة، والثقافة فيما يتعلق بالأمية الثقافية الفقهية القانونية والأمية الأبجدية. بينما نجد أن هناك دعم كبير لبعض المؤسسات النسائية ولكن هذا الدعم استنزف معظمه في برامج ومشاريع تابعة لأولويات الداعمين.

المؤسسات " مستقبل"

من خلال الاطلاع على الأنشطة والبرامج عبر الجمعيات والمؤسسات والمراكز الفتية، نستشف أن هناك تغيير في نمطية العمل، حيث نجد برامج طموحة تلائم طبيعة المرحلة والتطلعات المستقبلية، ونجد أن هذه الجمعيات انتقلت بأفكارها وخطابها من مرحلة الرد إلى مرحلة المشاركة الفاعلة على كافة الأصعدة وخاصة على المستوى الفكري والثقافي المستمد من الأصول الحضارية. ولكن للوصول إلى المستوى المنشود المرتقي إلى مستوى التحدي يجب تكثيف الجهود والمتابعة والتخطيط الجماعي.

heikh Dr. Ekrima Sabri
سماحة الشيخ دعكرمه صـ

Fr. Dr. Maroun Laham
الأب د. مارون لحام

Iffat Al-Ja` bari
عفت الجعبري

Dr. Mahdi Abdul Hadi
د. مهدي عبد الهادي

Dr. Mustafa Abu Sway
د. مصطفى أبو صوي

Maysoon Al-Ramahi
ميسون الرمحي

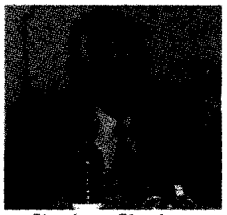

Ibrahim Sha`ban
إبراهيم شعبان

Sheikh Muhammad Hussein
الشيخ محمد حسين

Sheikh Jamal Bawatneh
الشيخ جمال بواطنه

Sheikh Jamil Hamami
الشيخ جميل حمامي

Dr. Andrew Rigby
د.أندرو رجبي

Dr. Nasser Al-Din Al-Sha`ir
د. ناصر الدين الشاعر

Ibrahim Sarsour
إبراهيم عبد الله صرصور

Abdul Malek Dahamsheh
عبدالمالك دهامشه

'Ayshah Wazwaz
عائشة وزوز

Dr. Ali Al-Khashshan
د. علي خشان

Dr. Abd Al-Sattar Qassim
د. عبد الستار قاسم

Ghazalah `Arar
غزاله عرار

Dr. Ahmad Al-Khalidi
د. أحمد الخالدي

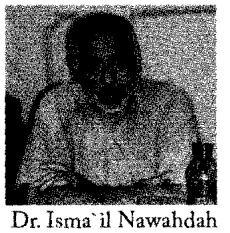

Dr. Isma`il Nawahdah
د. اسماعيل نواهضه

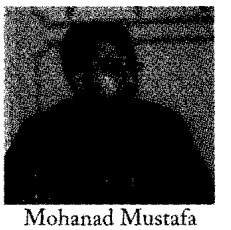

Mohanad Mustafa
مهند مصطفى

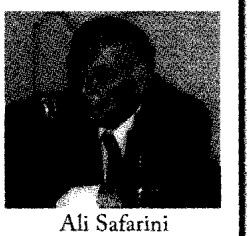

Ali Safarini
علي السفاريني

تاسعا
الإسلام وقضايا المرأة الفلسطينية
حقوق المرأة

ميسون الرمحي*

مقدمة

حقيقي أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء الأمم والمجتمعات، وهي البوصلة التي تحدد إلى حد بعيد البعد الحضاري والثقافي لهذه المجتمعات، ولعل مدى التأثير والإبداع الذي تمتلكه المرأة يعتبر أهم عنصر في الأسرة من حيث التعاطي والتأثير والتأثر، مما جعلها في لب البؤرة للمنظومة الإسلامية. إن المرأة في المنظومة الفكرية والثقافية الإسلامية ليست بحاجة إلى فلسفة خاصة، وإنما هي محتواة في دائرة الفلسفة العامة، والتي تشمل الفرد والمجتمع، فالمنهج الإسلامي قائم على (الأفراد) والمؤسسة الأسرية، والتي هي اللبنات الأساسية في بناء المجتمعات والأمم والحضارات، وبما أن هذه المؤسسة بداية تقوم على عنصرين أساسين هما الرجل والمرأة، من هنا فإن الله سبحانه وتعالى أعطى لكل من هذين العنصرين من الأهمية بمكان بحيث أنهما المحور والركيزة الأساسية للخطاب الإلهي، فهما يمثلان طرفي المعادلة الرئيسية المتوازنة والمتوازية بما فيها من متفاعلات ونواتج من حيث التكليف والعمل والإنتاج وهذا يبدو جلياً في الخطاب الرباني "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا"[٣]

من هذه الرؤيا لمن خلق الذكر والأنثى وضع الإسلام القواعد والأسس جميعها بما يحقق لهذين العنصرين الحياة المثلى والنموذجية، دون إهمال لعنصر على حساب الأخر بل وضع لكل منهما ما ينسجم مع مؤهلاته وبنائه المادي والروحي من أجل الوصول بهما إلى أسمى درجات التكاملية، للوصول إلى حياة أفضل ومجتمع أسمى وسعادة حقيقية ليس.فيها تمايزا لأحد منهما على الأخر إلا بالتقوى من أجل إقامة الحياة البشرية. "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" [٤]

من هذه النظرة الشمولية المتكاملة للجنس البشري بشقيه الذكري والأنثوي وهو ما يكنى بالنوع الاجتماعي - الجندر -في الدراسات الحديثة، تتحدد الملامح الإستراتيجية لدور المرأة والرجل ولكني هنا أتناول دور المرأة تحديداً من خلال إستراتيجية تقوم على قاعدتين شرعيتين هما

١) قول الله تعالى "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ "[٥]

٢) حديث الحبيب محمد صلوات الله وسلامه عليه "النساء شقائق الرجال" .

من هذه القواعد الواضحة والتي لا تحتاج إلى الكثير من الذكاء والتأويل، يتضح أن المرأة حاضرة في كافة المجالات الحياتية اليومية والتاريخية بما فيها من نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية وفكرية وتنفيذية. فهذه الآية تعطي بوضوح ولاية المؤمنين للمؤمنات وولاية المؤمنات للمؤمنين دون التميز بينهما في كافة ما تحويه هذه الآية من معاني وثوابت تحدد واحدة من أهم القواعد الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الإنسانية. ومن هنا فإن المحاور التي سأتحدث عنها بالتفصيل من خلال ورقتي هذه فهي :

١- **المحور الأول:**
موقع المرأة في الحياة الإنسانية في ظل المنظومة الإسلامية من خلال
١. الدور الاجتماعي
٢. الدور الاقتصادي
٣. الدور السياسي
٤. المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات

---

* رئيسة مؤسسة المنتدى للدراسات النسائية، البيرة

وحال.

٤- المحور الرابع:

قضايا معاصرة تتعلق بالمرأة بشكل عام بما فيها خصوصية وضع المرأة الفلسطينية وموقف الإسلام فيها مثل

١- المساواة .
٢- المرأة والعلم
٣- المرأة والعمل
٤- المرأة والمقاومة
٥- المرأة والمشاركة السياسية .

٥- المحور الخامس:

عرض الإشكالات التي تواجه المرأة بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص وكيفية التعاطي معها من خلال الفكر والمنهج الإسلامي.

١- مشكلة الاحتلال الإسرائيلي.
٢- المشاكل الأسرية (العنف ضد المرأة، سفاح القربى والقتل على خلفية الشرف).
٣- وجود المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار (ورأي في الكوتا)

المحور الأول: المرأة من خلال المنظومة الإسلامية

يعتبر الإسلام ثورة حقيقية لصالح المرأة في نظر كثير من علماء الاجتماع والإنسانية، أما نحن، فنعتبر أن الإسلام جاء لصالح البشرية جمعاء ذكورها وإناثها، مسلميها وغيرهم، ومن هنا فإن التشريع الرباني حينما حدد طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة انطلق بها من مرجعية إلهية وليست مرجعية بشرية بحيث حدد لكل منهما الدور الذي يتناسب مع طبيعة تكوينه واحتياجاته وفطرته. ومن هنا فالإسلام ينظر للمرأة على أنها محتواة في الفلسفة العامة لمنظومته وليست بحاجة إلى فلسفة خاصة بها، فقد أقر الله ﷻ لكل منهما حقوقه والتي ليس لأحد فيها فضل، بل الفضل والمنة لله، ومن هنا فإننا نرى أن الإسلام وضع معالم واضحة لعلاقة كل من الذكر والأنثى دون الحاجة إلى صراع أو تصادم. فالمرأة كائن إنساني، له روح إنسانية من نفس النوع الذي منه روح الرجل. وقد تعرض القرآن الكريم لموضوعات المرأة في كثير من السور فيها:

١- سورة البقرة ٢- سورة النساء الكبرى ٣- سورة المائدة ٤- سورة النور ٥- سورة الأحزاب ٦- سورة المجادلة ٧- سورة الممتحنة ٨- سورة التحريم ٩- سورة النساء الصغرى المشهورة بسورة الطلاق .

وقد حدد المنهج الإسلامي أسس معاملة المرأة بثلاثة أمور هي:

١) إن الإسلام وضع المرأة في مكانها الطبيعي، من حيث إنسانيتها، وعدم اختلافها عن الرجل إطلاقا في المنزلة الإنسانية الكريمة. ذلك لأن كونها أنثى لا يغير شيئاً من كونها إنساناً مماثلاً للرجل، بكل ما له من كرامة واعتبار.

٢) إن الإسلام لم يغفل الطبيعة الأساسية الخالدة للمرأة، التي لا يغير من جوهرها اختلاف البيئات والأزمان، فقرر لها من المعاملة والحقوق والواجبات، ما يتفق مع طبيعتها ووظيفتها الهامة في الحياة، ولم يتجاهل متطلبات أنوثتها، وأمومتها، والدور الكريم الخالد الذي تضطلع به في تكوين الأسرة، وهي الخلية الاجتماعية في كل مجتمع مسلم.

٣) إن ما منحه الإسلام للمرأة منذ أربعة عشر قرناً، لم يكن نتيجة مؤثرات خارجية من أي جانب، أو نتيجة ثورة اجتماعية، أو حروب، أو أعمال جديدة مارستها المرأة لم تكن قد مارستها من قبل، بل كان ذلك تدبيراً إلهياً يتمثل فيه علم الخالق بمخلوقاته، ورحمته بهم ورعايته لهم.

فما هو الموقف الحقيقي للإسلام من المرأة ؟

من البدهيات الإسلامية، التي لا تحتاج إلى ذكر ولا تكرار، أن المرأة في الإسلام كائن إنساني، له روح إنسانية، من نفس النوع الذي منه روح الرجل. قال تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء" [٦]، فهي إذن المساواة الكاملة في الكيان البشري، تترتب عليها

[٦] سورة النساء آيه ١

كل الحقوق المتصلة بهذا الكيان، فحرمة الدم، والمال، والعرض، والكرامة، كلها مشتركة، لا تمييز فيها بين جنس وجنس. والأوامر والتشريعات عامة للجميع، والجزاء في الآخرة واحد للجنسين، قال تعالى "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ" [٧] وتحقيق الكيان البشري، وما يستلزمه وما يقتضيه من مساواة، في الحياة على هذه الأرض، متاح للجنسين في شريعة الإسلام، كالأهلية للملك والتصرف فيه بجميع أنواع التصرف، من رهن وإجازة، وبيع وشراء. قال تعالى "لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا" [٨] ويبلغ من تقدير الإسلام لمقومات الكيان البشري، أن اعتبر العلم والتعليم ضرورة بشرية.

ومن هنا، فالإسلام أول نظام في التاريخ، نظر إلى المرأة على أنها كائن إنساني، لا يستكمل مقومات بشريته حتى يتعلم، شأنها شان الرجل سواء بسواء، فجعل العلم عليها فريضة، كما هو على الرجل. ولكن الإسلام بعدما قرر المساواة الكاملة في الإنسانية، والمساواة في جميع الحقوق التي تتصل مباشرة بالكيان البشري المشترك بين الجميع يفرق بين الرجل والمرأة في بعض الحقوق، وبعض الواجبات، ومن هنا تثار الضجة حول ذلك.

وقبل الدخول في تفصيل هذه المواضع، التي يفرق الإسلام فيها بين الرجل والمرأة، ينبغي أولاً أن نرد المسألة إلى جوهرها الحقيقي، وأصولها الفسيولوجية والبيولوجية والسيكولوجية، هل هما جنس واحد أو جنسان؟ وهل هي وظيفة واحدة أم وظيفتان؟

تلك عقدة الموضوع: فإذا أرادت نساء المؤتمرات وكتابها، ودعاة الإصلاح فيها، أن يقولوا: ليس بين الرجل والمرأة خلاف في التكوين الجسدي والكيان الوجداني، ووظائف الحياة البيولوجية، فما عساه أن يردّ به عليهم؟ وإن أقروا بوجود هذا الخلاف، فهناك إذن أساس صالح لمناقشة الموضوع.

وتبعا لهذا الاختلاف الحاسم في المهمة والأهداف اختلفت طبيعة الرجل والمرأة ليواجه كل منهما مطالبه الأساسية، وقد زودته الحياة بكل التيسيرات الممكنة، ومنحته التكيف الملائم لوظيفته. لذلك لا أدري كيف تستساغ هذه الثرثرة عن المساواة الآلية بين الجنسين! إن المساواة في الإنسانية أمر طبيعي ومطلب معقول، فالمرأة والرجل هما شقا الإنسانية.أما المساواة في وظائف الحياة وطرائقها، فكيف يمكن تنفيذها؟ ولو أرادتها كل نساء الأرض، وعقدت من أجلها المؤتمرات، وأصدرت القرارات.

وهل في وسع هذه أن تبدل طبائع الأشياء، فتجعل الرجل يشارك المرأة في الحمل، والولادة والإرضاع؟ وهل يمكن أن تكون هناك وظيفة بيولوجية، من غير تكييف نفسي وجسدي خاص؟ وهل اختصاص أحد الجنسين بالحمل والرضاعة، لا يستتبع أن تكون مشاعر هذا الجنس وعواطفه وأفكاره مهيأة بطريقة خاصة لاستقبال هذا الحادث الضخم، والتمشي مع مطالبة الدائمة .

ولذا فإن الأمومة بكل ما تحويه من مشاعر نبيلة وأعمال رفيعة، وصبر على الجهد المتواصل، ودقة متناهية في الملاحظة والأداء، هي التكيف النفسي والعصبي والفكري، الذي يلائم التكييف الجسدي للحمل والإرضاع، وكلاهما متمم للآخر، متناسق معه بحيث يكون شذوذاً عجيباً، أن يوجد إحداهما في غيبة من الآخر.

مواطن المساواة بين الرجل والمرأة

وفيما يلي أستعرض بعضا من مواطن المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام:

١- المساواة في الإنسانية: فالمرأة والرجل خلقا من نفس واحدة، ومر الرجل والمرأة بمراحل متماثلة من النمو نطفة، ثم علقه، ثم مضغة، ثم عظاما .. الخ. قال تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء" [٩]، وقال رسول الله ﷺ: "إنما النساء شقائق الرجال" .

٢- المساواة في الخلقة: جاء الإسلام ليقرر أن نفس الرجل والمرأة سواء بسواء يسمو بها إيمان وخلق، ويضعها كفر وانحراف، قال تعالى "وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا[٧] فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا [٨] قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا [٩] وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا[١٠]"[١٠]

---

[٧] سورة آل عمران آية ١٩٥

والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا"[11] فهذه الآية تبين مدى المساواة في العقيدة والتكاليف الشرعية وما إلى ذلك.

٤-المساواة في التربية والتهذيب والتوجيه الأخلاقي، وطهارة القلب والقصد واللسان والجوارح. قال تعالى "إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"[12] وهي مسئولة كالرجل، عن الإخلاص والإيمان، والنفاق والرياء، والحسد والنميمة والغيبة وما إلى ذلك ...

وجاء الإسلام يخص على تربية البنات وتهذيبهن، كما حض على تربية البنين قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ"[13] وقال رسول الله ﷺ: "من عال ثلاث بنات، فأدبهن ورحمهن وأحسن إليهن فله الجنة".

٥- المساواة في الكرامة الإنسانية: حيث قرر الإسلام المساواة في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة فحرم وأد البنات، كما حرم قتل البنين خوف الفقر، فقال تعالى: "وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ(٩)"[14]

وقال تعالى: "وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ"[15].

وقد قرر الفقهاء أن الرجل يقتل بالمرأة إذا قتلها عمدا دون شبهة، كما يقتل بالرجل على مثل ذلك. وقذف المرأة بالزنى يعرض قاذفها للعقوبة كقذفه للرجل، قال تعالى: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"[16]

٦-المساواة في العلم واجب عيناً أو كفاية: جاء الإسلام على تعليم المرأة وتعليم الرجل سواء بسواء. فهي مكلفة بالإيمان بالله تعالى، وما جاء من عند الله ومكلفة بطاعة الله ولا يكون ذلك منها إلا بالعلم. قال رسول الله ﷺ: "طلب العلم فريضة على كل مسلم". إن كلمة (مسلم) هنا يراد بها من اتصف بالإسلام، سواء أكان ذكراً أم أنثى "

وقال الرسول ﷺ "أيما رجل كانت عنده وليدة فعلمها وأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران".

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ "قالت النساء للنبي ﷺ غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن يوماً لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن، فكان فيما قال لهن (ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار، قالت امرأة: واثنين؟ فقال واثنين).

٧-المساواة في العقوبات: فهي كالرجل يطبّق عليه حد السرقة والزنى والقذف ويطبق عليها القصاص، والتعزير. قال تعالى "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ"[17].

---

[11] سورة الأحزاب آيه ٣٥
[12] سورة الممتحنة آيه ١٢
[13] سورة التحريم آيه ٦
[14] سورة التكوير آيه ٨-٩
[15] سورة الإسراء آيه ٣١
[16] سورة النور آيه ٤

٨- المساواة في العمل للإسلام: والعيش له بما يتفق مع خلقها ووظيفتها في الحياة، فنجد أن أول امرأة أسلمت خديجة أم المؤمنين، وأول من استشهد من المسلمين ياسر وزوجته سمية ﷺ.

٩-المساواة في الأحكام والعقود: والتصرفات القولية والمالية، من التبرع والهبة والوصية وما إلى ذلك .

هذا بالإضافة إلى أن الإسلام، دفع عن المرأة اللعنة، التي كان يلصقها بها رجال الديانات السابقة، الذين يجعلون سبب عقوبة آدم ﷺ بالخروج من الجنة ناشئاً من المرأة وحدها. بل هذه الزلة في نظر الإسلام لاصقة بهما معا، قال تعالى: "فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فيه"[١٨]

والإسلام قد حارب التشاؤم والحزن من مجيء الأنثى في الولادة، قال تعالى: "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ(٥٩)"[١٩]

وقد أمر الرسول ﷺ بالمساواة في العطية بين الأبناء والبنات .فقال الرسول ﷺ " إعدلوا بين أولادكم في العطية".

ولذا وضع الإسلام المرأة في مجالها الصحيح وذلك من خلال:

١- المجال الإنساني، فاعترف بإنسانيتها كاملة كالرجل.

٢- المجال الاجتماعي، حيث ضمن لها ذلك، كالتعليم وغيره.

٣- المجال الحقوقي، فقد أعطاها الأهلية المالية الكاملة في جميع تصرفاتها حين تبلغ سن الرشد.

المحور الثاني :شبهات حول موقف الإسلام من المرأة في القضايا التالية

نطرح في هذا المحور بعض الشبهات القديمة الحديثة حول موقف الإسلام من المرأة في قضايا محددة، والتي يعتبر البعض أنها تميز ضد المرأة وتكرس من دونيتها ونحن هنا نستعرضها لدحض تلك الإفتراءات

١- القوامة:

وأما القوامة فقد قال تعالى: "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ" [٢٠] . فإنما جعلها للرجل بنص القرآن لأمرين: أحدهما وهبي، والآخر كسبي .

الأول: ما فضله الله به من التبصر في العواقب، والنظر في الأمور بعقلانية اكثر من المرأة التي جهزها بجهاز عاطفي دقاق من أجل الأمومة .

والثاني: أن الرجل هو الذي ينفق الكثير على تأسيس الأسرة، فلو انهدمت ستنهدم على أم رأسه، لهذا سيفكر ألف مرة قبل أن يتخذ قرار تفكيكها .

٢- المناصب القضائية والسياسية:

وأما مناصب القضاء والسياسة، فقد أجاز الإمام أبو حنيفة أن تتولى القضاء فيما تجوز شهادتها فيه، أي في غير الأمور الجنائية، وأجاز الإمامان الطبري وابن حزم أن تتولى القضاء في الأموال وفي الجنايات وغيرها. وجواز ذلك لا يعني وجوبه ولزومه، بل ينظر للأمر في ضوء مصلحة المرأة، ومصلحة الأسرة، ومصلحة المجتمع، ومصلحة الإسلام، وقد يؤدي ذلك إلى اختيار بعض النساء المتميزات في سن معينة، للقضاء في أمور معينة وفي ظروف معينة. وأما منعها من تولي منصب "الخلافة" أو رئاسة الدولة وما في حكمها، فلأن طاقة المرأة غالبا لا تحتمل الصراع الذي تقتضيه تلك المسؤولية الجسيمة. وإنما قلنا: "غالبا"، لأنه قد يوجد من النساء من يكن أقدر من بعض الرجال، مثل "ملكة سبأ"، التي قص الله علينا قصتها في القرآن في سورة النمل، وقد قادت قومها إلى خيري الدنيا والآخرة، وحتى أسلمت مع سليمان لله رب العالمين. ولكن الأحكام لا تبنى على النادر، بل على الأعم الأغلب، ولهذا قال علماؤنا: النادر لا حكم له ؟.وأما أن تكون مديرة أو عميدة، أو رئيسة مؤسسة، أو عضوا في مجلس نيابي، أو وزيرة، أو نحو ذلك، فلا حرج إذا اقتضته المصلحة.

٣-الميراث:

أما التفاوت في الميراث بين الرجل والمرأة، والذي جاء فيه قوله تعالى " يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ"،[٢١] فالواضح أنه نتيجة للتفاوت بينهما في الأعباء والتكاليف المالية المفروضة على كل منهما شرعاً، فلو افترضنا أن مات الأب، وترك وراءه ابنا وبنتا، فالابن يتزوج فيدفع مهرا، ثم تتزوج البنت ويلزم

---

[١٧] سورة النور آيه ٢

تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ليست مطردة، ففي بعض الأحيان يكون نصيب الأنثى مثل نصيب الذكر، كما في حال ميراث الأبوين من أولادهما ممن له ولد، كما قال تعالى: "وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ" [٢٣] وذلك لأن حاجة الأبوين في الغالب واحدة .
وهذا التساوي يوجد في عدة حالات في الميراث معروفة لأهل الاختصاص. بل هناك حالات يكون نصيب الأنثى فيها أعلى من نصيب الذكر، كما إذا ماتت امرأة وتركت زوجها وأمها وأخوين شقيقين، وأختها لأم، فإن للأخت للأم السدس كاملا، وللأخوين الذكرين الشقيقين السدس بينهما لكل واحد منهما نصف السدس.
وكذا لو ماتت المرأة وتركت زوجها وأختها شقيقتها، وأخا لأب، فإن الزوج يأخذ النصف والأخت الشقيقة تأخذ النصف الباقي بعد الزوج، والأخ لأب لا يرث شيئا لأنه عصبة لم يبق له شيء، فلو كان مكانه أخت فلها السدس يعال لها به، وعند ابن عباس ومن وافقه "لو ماتت امرأة وتركت زوجا وأبوين فللزوج النصف، وللأم الثلث، وللأب السدس، أخذا بظاهر قوله تعالى " فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث" أي ثلث التركة كلها. وقال ابن مسعود: ما كان الله ليراني أفضل أما على أب، وهو قول عمر وعثمان وزيد بن ثابت من الصحابة، والحسن وابن سيرين والنخعي من التابعين، وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم .

٤- الدية:

وأما الدية فليس فيها حديث متفق على صحته، ولا إجماع مستيقن، كل ما ورد في دية المرأة حديثان: أصحهما ما رواه النسائي والدار قطني من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذا إسناد متكلم فيه، لا تقوم بمثله الحجة في هذا الأمر الخطير. وقد قال البخاري: إن جريح لم يسمع من عمرو بن شعيب والثاني: عن معاذ مرفوعا" دية المرأة نصف دية الرجل"، قال البيهيقي " إسناده لا يثبت ويترك، وبقي الحديث الصحيح "لم يصح سندها متصلا ولو صحت لكانت اجتهادا يؤخذ منه ويترك، وبقي الحديث الصحيح " في النفس مائة من الإبل "

وإذا لم يصح حديث في القضية يحتج به، فكذلك لم يثبت فيها إجماع، على ما في الإجماع من كلام. بل ذهب ابن عليه والأصم – من فقهاء السلف – إلى التسوية بين الرجل والمرأة في الدية، وهو الذي يتفق مع عموم النصوص القرآنية والنبوية الصحيحة وإطلاقها ولو ذهب إلى ذلك ذاهب اليوم، ما كان عليه من حرج، فالفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان، فكيف إذا كانت تتمشى مع النصوص الجزئية والمقاصد الكلية للشريعة ؟ وهو ما ذهب إليه شيخنا الشيخ محمود شلتوت في كتابه "الإسلام عقيدة وشريعة"، قال رحمه الله تحت عنوان "دية الرجل والمرأة سواء"، "إذا كانت إنسانية المرأة من إنسانية الرجل، ودمها من دمه، والرجل من المرأة والمرأة من الرجل، كان " القصاص " هو الحكم بينهما في الاعتداء على النفس، وكانت جهنم والخلود فيها، وغضب الله ولعنته، هو الجزاء الأخروي في قتل المرأة كما هو الجزاء الأخروي في قتل الرجل فإن الآية في قتل المرأة خطأ، هي الآية في قتل الرجل خطأ.

ونحن ما دمنا نستقي الأحكام أولا من القرآن، فعبارة القرآن في الدية، عامة مطلقة، لم تخص الرجل بشيء منها عن المرأة، "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله"، وهو واضح في أنه لا فرق في وجوب الدية بالقتل الخطأ بين الذكر والأنثى.
نعم .. اختلف العلماء في مقدار الدية، أهو واحد في الرجل والمرأة، أو ديتها على النصف من دية الرجل ؟، وقد ذكر الإمام الرازي الرأيين في تفسيره الكبير فقال: مذهب الفقهاء أن دية المرأة نصف دية الرجل، وقال الأصم وابن عليه: ديتها مثل دية الرجل .
وحجة الأكثر من الفقهاء أن علياً، وعمر، وابن مسعود قضوا بذلك، وان المرأة في الميراث والشهادة على النصف من الرجل فيهما، فكذلك تكون على النصف في الدية. وحجة الأصم قوله تعالى "وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ" [٢٤] وأجمعوا على أن هذه الآية دخل فيها حكم الرجل والمرأة، فوجب أن يكون الحكم فيهما ثابتا بالسوية.

---

[٢٢] سورة الطلاق آيه ٧
[٢٣] سورة النساء آيه ١١
[٢٤] سورة النساء آيه ٩٢

٥- شهادة المرأة وشهادة الرجل:

جاء في القرآن في آية المداينة التي أمر الله فيها بكتابة الدين والاحتياط له "وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ "[٢٥]، وبهذا جعل القرآن شهادة الرجل تساوي امرأتين كما قرر جمهور الفقهاء أن شهادة النساء لا تقبل في الحدود والقصاص.

والحمد لله أن هذا التفاوت ليس لنقص إنسانية المرأة أو كرامتها، بل لأنها بفطرتها واختصاصها لا تشتغل عادة بالأمور المالية والمعاملات المدنية. وإنما يشغلها ما يشغل النساء عادة من شؤون البيت إن كانت زوجة، والأولاد إن كانت أما، والتفكير في الزواج إن كانت أيما ؟، ومن ثم تكون ذاكرتها أضعف في شئون المعاملات. لهذا أمر الله تعالى أصحاب الدين إذا أرادوا الاستيثاق لديونهم، أن يشهدوا عليها رجلين أو رجلا وامرأتين .وعلل القرآن ذلك بقوله "أن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى" .

ومثل ذلك ما ذهب إليه كثير من الفقهاء الذين لم يعتبروا شهادة النساء في الحدود والقصاص. بعدا بالمرأة عن مجالات الاحتكاك، ومواطن الجرائم، والعدوان على النفس والأعراض والأموال، فهي إن شهدت هذه الجرائم – كثيرا ما تغمض عينيها، وتهرب صائحة مولولة، ويصعب عليها أن تصف هذه الجرائم بدقة ووضوح، لأن أعصابها لا تحمل التدقيق في مثل هذه الحال. ولهذا يرى هؤلاء الفقهاء أنفسهم الأخذ بشهادة المرأة – ولو منفردة – فيما هو من شأنها واختصاصها، كشهادتها في الرضاع والبكارة والثيوبة والحيض والولادة، ونحو ذلك مما كان يختص بمعرفة النساء في العصور السابقة. على أن هذا الحكم غير مجتمع عليه، فمذهب عطاء – من أئمة التابعين – الأخذ بشهادة النساء ومن الفقهاء من يرى الأخذ بشهادة النساء في الجنايات في المجتمعات التي لا تكون فيها الرجال عادة مثل حمامات النساء، والأعراس، وغير ذلك مما اعتاد الناس أن يجعلوا فيه للنساء أماكن خاصة، فإذا اعتدت إحداهن على أخرى بقتل أو جرح أو كسر، وشهد عليه شهود منهن، فهل تهدر شهادتين بمجرد أنهن إناث ؟ أو تطلب شهادة الرجال في مجتمع لا يحضرون فيه عادة ؟ الصحيح أن تعتبر شهادتين ما دمن عادلات ضابطات واعيات، وقال شيخنا العلامة الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق تعليق على قوله تعالى "فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ" أن هذا ليس وارد في مقال الشهادة التي يقضي بها القاضي ويحكم، وإنما هو وارد في مقام الإرشاد إلى طريق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ" إلى أن قال "وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى"[٢٦]...، فالمقام مقام استيثاق على الحقوق، لا مقام قضاء بها.

والآية ترشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما. وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن رجل، لا يثبت بها الحق، ولا يحكم بها القاضي، فإن أقصى ما يطلبه القضاء، هو **"البينة"** .

وقد حقق العلامة ابن القيم أن **البينة** في الشرع أعم من الشهادة، وان كل ما تبين به الحق ويظهره، هو بينة بالقرائن القطعية، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمأن إليها. واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد، ليس لضعف عقلها الذي يتبع نقص في إنسانيتها ويكون أثرا له، وإنما هو لأن المرأة كما قال الأستاذ الشيخ محمد عبده – " ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المقاوضات، ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي شغلها، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل، ومن طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويمارسونها، ويكثر اشتغالهم بها .والآية جاءت على ما كان مألوفا في شأن المرأة، ولا يزال أكثر النساء كذلك، لا يشهدن مجالس المداينات ولا يشتغلن بأسواق المبايعات، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافي هذا الأصل الذي تقضي به طبيعتها في الحياة. وإذا كانت الآية ترشد إلى أكمل وجوه الاستيثاق، وكان المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبايعات وحضور مجالس المداينات، وكان لهم الحق في الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه .

وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [٢٧] أربع شهادات من الرجل يعقبها استمطار لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويقابلها ويبطل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبها استمطار غضب الله إن كان من الصادقين

المحور الثالث: قدرة الإسلام على التعاطي مع المستجدات والتباينات والخلفيات والإشكالات المجتمعية لكل زمان ومكان وحال

ومن جوانب التيسير اللازمة والمهمة: مراعاة تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد، وعدم الجمود على المسطور في الكتب من أقوال كانت تمثل زمنها. وهذا ما نبه عليه المحققون، وقامت على صحته الأدلة الشرعية. ولعل أشهر من كتب في ذلك، وذاعت عبارته في الآفاق، هو الإمام ابن قيم الجوزية، في كتابه الشهير (إعلام الموقعين) الذي عقد لذلك فصلا ممتعا، بدأه بقوله "هذا فصل عظيم النفع جدا،وقع – بسبب الجهل به- غلط عظيم على الشريعة، أوجب من الحرج والمشقة والتكليف مالا سبيل إليه، ما يعلم أن الشريعة الباهرة – التي في أعلى رتب المصالح – لا تأتي به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد، في المعاش والمعاد وهي عدل كلها، ورحمة كلها ومصالح كلها، وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدالة إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل "

ومما ذكره هنا عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيميه: إنه مر على جماعة من التتار في دمشق، وهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم بعض أصحابه فقال الشيخ رحمه الله: "دعهم فإنما حرم الله الخمر، لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء تصدهم الخمر عن سفك الدماء، ونهب الأموال"، ونلاحظ في كلام الإمام ابن تيمية هنا أمرين، كلاهما غاية في الأهمية:

الأول: تغير فتواه بتغير حال المفتى في أمرهم.

الثاني: مراعاة مقاصد الشريعة في التحريم والتحليل، وعدم الوقوف عند ظواهر النصوص وحدها، فهو سكت عن المنكر، مخافة منكر اكبر منه.

وما أحوج الذين يدعون الانتساب إليه وإلى مدرسته في عصرنا إلى أن يحفظوا كلمته هنا ويعوها، حتى لا يجمدوا على الظواهر، ويغفلوا المقاصد والأسرار. وقد قالوا عن الإمام أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني، صاحب (الرسالة) المشهورة في الفقه المالكي، واحد أعلام العلم والعمل في عصره: أنه اتخذ كلبا لحراسة داره، وقد كانت في طرف المدينة، فلما أنكر عليه بعض الناس ذلك قائلا له؛ كيف تتخذ كلبا للحراسة، ومالك قد كرهه؟!فقال: لو كان مالك في زماننا لاتخذ أسدا ضاريا!

الاجتهاد لعصرنا فريضة وضرورة

وحياتنا المعاصرة – بما فيها من تعقيدات ومشكلات لا تتناهى، كثير منها لم يخطر ببال السابقين من علمائنا – تحتاج من فقيه اليوم أن يقابلها باجتهاد جديد، بعضه: انتقائي، وذلك فيما اختلف فيه علماؤنا من قبل، واختيار بعض الأقوال الملائمة منه، في ضوء الأدلة والاعتبارات الشرعية. وبعضه إنشائي إبداعي، وذلك في المسائل الجديدة التي لم يعرفها الفقه القديم، وما أكثرها في زماننا ! فلا بد أن يكون الفقه مادة حية مرنة، تتسع لكل حاجات العصر، وتغيرات الحياة المتجددة.. وإذا كانت الشريعة – بنصوصها المحكمة، وقواعدها الكلية، وأحكامها القطعية – ثابتة لا تتغير، فإن الفقه – الذي يعكس فهمنا البشري لها، واستنباطنا الأحكام من أدلتها التفصيلية- يتغير بتغيرنا نحن البشر؛ زمانا ومكانا وحالا. ويجب أن يظهر هذا التغير إذا عرضناه في صورة تأليف أو تقنين أو فتوى أو قضاء. ففرق ما بين الشريعة والفقه: أن الشريعة وحي الله، والفقه عمل العقل الإسلامي في ضوء الوحي، وإن كانت الشريعة توجد داخل الفقه في مجموعة، فليست الشريعة شيئا معلقا في الهواء، وإذا كان كثير من الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه: أبي يوسف ومحمد قيل فيه: إنه اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان، وأن الإمام لو رأى ما رأياه لقال بما قالاه - مع قربي الزمن بينهما - فكيف وبيننا وبينهم عصور الاجتهاد قرون وقرون ؟!

---

[٢٧] سورة النور آيه ٦- ٩

وكذلك كان للشافعي مذهبان: قديم قبل وصوله إلى مصر، وجديد بعد استقراره في مصر، وقد رأى فيها ما لم يكن رأى، وسمع ما لم يكن سمع، بالإضافة إلى نضج السن والتجربة، فغير اجتهاده في كثير من الأمور. وأصبح مألوفا أن يقال: قال الشافعي في القديم، وقال في الجديد .

هذا وقد ظلت الحياة في عصورهم ساكنة لا يكاد يتغير لاحقها عن سابقها، إلا قليلا، فكيف وعصرنا الحديث قد تغيرت فيه شؤون الحياة عما كانت عليه، تغييراً كبيراً بل هائلا وسريعا، امتد طولا وعرضا وعمقا، وشمل شؤون الفرد والأسرة والمجتمع والعلم، في أموره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والدستورية وعلاقاته الدولية. ولو افترضنا أحدا من أهل القرون الماضية – بل من أهل القرن الماضي فقط – بعث من قبره، ورأى ما نحن عليه اليوم، لأنكر كل شيء في حياة الناس ولاتهم نفسه بالجنون، أو اتهم الناس كلهم بالجنون. وهذا التغير الجذري يقتضي فقها جديدا، واجتهادا جديدا، يتحرك بحركة الحياة ولكن لا ينزلق معها .... بل يضبطها بشرع الله وحكمه، "وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ"[٢٨]

توافر معلومات لم تتوافر لمن قبلها

ومن أسباب تغير الفتوى في زمننا، توفر معلومات لنا لم تتوافر لعلمائنا السابقين، فهم بنوا حكمهم على ما كان لديهم من علم. ونحن نعتقد أنهم لو توافر لهم ما توافر لنا من معلومات لغيروا رأيهم وأفتوا بما يفتى به الآن. كما أننا لو كنا مكانهم، وعشنا في زمانهم، لحكمنا بما حكموا، فليس من السهل أن يتجاوز الإنسان مكانه وزمانه

رعاية المقاصد وتغير الفتوى

وهنا ملاحظة مهمة، وهي ارتباط رعاية العلل والمقاصد – التي شرعت لها الحكام – بما قرره علماء الأمة منذ عصر الصحابة، من وجوب تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والعرف والحال. بل بدأ هذا منذ عهد النبي ﷺ. ولهذا كان النبي ﷺ يقبل من بعض أصحابه ما لا يقبل من البعض الآخر، ويسامح أهل البادية فيما لا يسامح أهل الحضر، كالأعرابي الذي بال في المسجد.

ولهذا فرض زكاة الفطر من الأطعمة، لأنها كانت أيسر على المعطي، وأنفع للآخذ، ولو كلفهم بدفع النقود لكلفهم عسرا. حتى إنه أجاز لأهل البوادي أن يدفعوا هذه الصدقة من الأقط، وهو اللبن المجفف المنزوع زبده، لأنه المتيسر لهم. وكان يأمرهم بإخراجها بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العيد، لسهولة ذلك عليهم ومعرفتهم بالمحتاجين وقربهم منهم، لقلة العدد، وبساطة المجتمع. وفي عهد الأئمة أجاز بعضهم إخراجها من منتصف رمضان أو من أول رمضان، كما أجازوا إخراجها من غالب قوت البلد أو من غالب قوت الشخص، وإن لم يكن من الأطعمة المنصوص عليها. بل أجاز عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة وأصحابه وآخرون إخراج قيمة الطعام من النقود، بل رجح بعضهم ذلك إذا كان أنفع للفقراء. وحجتهم أن النبي ﷺ أمر بإغنائهم عن السؤال في يوم العيد والإغناء يتحقق بإعطاء القيمة كما يتحقق بإعطاء الطعام. وربما كان الإغناء بالقيمة أولى وأوفى

وفي بعض الأحوال في عصرنا كالمدن الكبرى مثل القاهرة واستانبول وغيرهما يكون إخراج الحبوب كالقمح والشعير، منافيا لمقصد الشارع تماما، لأنه لا ينتفع به ولا يتحقق به إغناء في ذلك اليوم، ويضطر إلى بيعه بأبخس الأثمان، إن وجد من يشتريه منه ! مع ما فيه من حرج على المعطي أيضا. ولقد كان العلامة ابن القيم موفقا في عبارته، حين جعل الذي يتغير بتغير موجباته هو (الفتوى) وليس حكم الشرع، فالحكم لا يتغير، وإنما الفتوى – وهي تنزيل الحكم على الواقعة – هي التي تتغير. وهذه الصياغة أدق وأولى من صياغة (مجلة الحكام) الشهيرة التي قالت في إحدى موادها: " لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان". وقد بين شيخنا العلامة د.يوسف القرضاوي في بعض كتبه: أن على هذه العبارة ملاحظتين أساسيتين:

أولاهما: إطلاق كلمة (الأحكام) بما يشمل النصية والاجتهادية، والقطعية والظنية. مع أن من المقطوع به أن هناك أحكاما لا تتغير ولا تتبدل، وهي الأحكام النصية القطعية في ثبوتها ودلالتها.

والثانية: أن تغير الأحكام ليس لتغير الزمان فقط، بل لتغير المكان والحال أيضا، كما ذكر ابن القيم.

واستعمال عبارة ابن القيم (تغير الفتوى) هنا أرشد وأصوب .

ولهذا اشترط الأصوليون في المجتهد: أن يكون عالما بمدارك الأحكام ومقاصد الشريعة، وأن يكون أيضا عالما بمصالح الناس في عصره. وهذا حق، فإن من حصل كثيرا من العلم ووسائل الاجتهاد، ولكنه يعيش في برج عاجي، أو في صومعة منعزلة، غافلا عن مصالح المجتمع ومفاسده، وما يدور في العقول من أفكار، وفي الأنفس من نوازع، وفي الحياة من وقائع وتيارات ... مثل هذا على علمه – لا يعد من أهل الاجتهاد والفتوى والحكم في شريعة الإسلام .

الاقوال المروية وخصوصا فيما عدا العبادات – أي في الشؤون المدنية والأسرية والمالية والتجارية والإدارية والسياسية والجنائية والدولية ونحوها – حتى يتكون لنا فقه معاصر جديد، مبنى على دراسة عميقة، قائمة على الموازنة والترجيح. أما الاعتراض على أن باب الاجتهاد قد أغلق بعد القرن الرابع أو الثالث أو الثاني فهو اعتراض مردود، لأن الذي فتح باب الاجتهاد للأمة هو رسول الله ﷺ فلا يملك أحد بعد ذلك سده كائنا من كان

المحور الرابع: قضايا معاصرة تتعلق بالمرأة بشكل عام بما فيها خصوصية وضع المرأة وموقف الإسلام منها.

هناك العديد من القضايا المطروحة الآن على الساحة الفلسطينية والتي تساهم فيها النسويات - وهن دعاة حقوق المرأة من منظور تغريبي بحت – وهذه القضايا والتي وللأسف الشديد أصبحت أمريكا والدول الأوربية تحاول وبشتى الوسائل إملائها على دول المنطقة بأكملها وخصوصا مجتمعنا الفلسطيني حيث كانت بعض الدول المانحة تشترط نسبة التمويل لكثير من المراكز النسوية وغيرها من المنظمات غير الحكومية والتي أنشئت بعد مجيء السلطة الفلسطينية وأخذت تطرح كثيرا من القضايا المستجلبة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية وحقوق المرأة والبعيدة كل البعد عن قيمنا وعقيدتنا وعادتنا وتقاليدنا الصالحة ومن هذه القضايا

أولاً: المساواة

قبل الخوض في تفاصيل هذه القضية أود أن أطرح بعض التساؤلات والتي تساهم في إلقاء الضوء على الموضوع ولها علاقة مباشرة

١- هل يوجد فرد أو مجتمع على وجه الأرض ليس له مرجعية يأخذ منها معتقداته وتشريعاته سواء كانت هذه المرجعية ربانية أو وضعية ؟

٢- هل تباين التخصصات والتمايز بين الأفراد في المجتمع الواحد رجالا كانوا أو نساء يعني انتقاص أهليتهم أو كرامتهم أو تكريس دونية أحدهم ؟

٣- هل جميع الأفراد متساوون في طاقاتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم العقلية والجسدية والنفسية والإدارية ؟

٤- هل يوجد دولة أو مؤسسة يقودها رئيسان أو ملكان؟ أو حتى سفينة أو طائرة ؟

٥- هل استطاع مجتمع على وجه البسيطة قديما أو حديثا تحقيق مساواة تماثلية لجميع أفراده في كافة المجالات ؟

٦- ما المقصود بالمساواة؟ هل هي تساوي في الحقوق والواجبات؟ أم أن يكون الرجل والمرأة صورة طبق الأصل عن بعضهما ؟

في نظري أن المساواة الفعلية هي: علاقة تقوم على وضع الإنسان المناسب ذكرا كان أو أنثى -الموضع والمكان الذي يستطيع من خلاله القيام بمهامه ووظيفته بما ينسجم مع طاقاته ومؤهلاته وإمكاناته وقدراته، بحيث يحقق إنتاجية أفضل، وإتقان وحفظ الوقت والجهد، وزيادة الأرباح. وهذه المرتكزات هي الأساس في عملية التنمية والتي هي سمة من سمات العصر الحديث ومتطلباته. من هنا فإننا نرى ومن خلال المحور الأول أن الإسلام ساوى مساواة تامة بين الذكر والأنثى في كل من:

١ – الإنسانية: فهي والرجل من نفس واحدة قال تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِـدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء"[٢٩]

٢- الأهلية للتدين: فهي مساوية للرجل تماما ومطالبة بعقيدة دينية صحيحة واحدة مثله. وملزمة بتكاليف الشريعة الواحدة وأساس التساوي هو العمل الصالح والصادر عن كلا الجنسين، والتساوي في التكاليف الشرعية أو في الحقوق والواجبات فيما يمس عالم الآخرة قال تعالى "وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتَ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَـئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيرًا" [٣٠]

٣- الأهلية الاقتصادية: مساواة تامة كالرجل، فلها ذمتها وأهليتها المالية لأن مناط التكليف هو العقل وهي عاقلة رشيدة كالرجل، فذمتها المالية مستقلة عن ذمة الزوج أو الأسرة، فتمتلك ما تشاء وتتصرف كما تشاء سواء كان مصدر هذا المال العمل أو الأرض أو الهبة أو الميراث" للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان أو الأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا " .

---

[٢٩] سورة النساء آيه ٤

[٣٠] سورة النساء آيه ١٢٤

٤- مساواة كاملة فيما يتعلق بشؤون الحياة المادية والعلاقات الزوجية والقيام بأعباء المعيشة وقد صرح القرآن الكريم بذلك في قول الحق سبحانه وتعالى: "وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ" [٣١].

٥- الأهلية الاجتماعية: إذا بلغت سن الرشد وحسن التصرف زالت عنها ولاية وليّها أو الوصي عليها، شريطة اجتماع الوعي والعفة والرأي، فهي مؤهلة للتصرف تصرفا كاملاً في شؤونها الشخصية والمالية، فلا بد في زواجها من رضاها، ولا تجبر على الزواج بمن لا تحب ولا تريد يقول ابن القيم رحمه الله "إن كان لا يحق لوليها إخراج مالها دون رضاها فكيف له إخراج نفسها منها دون رضاها " أي تزويجها بمن لم تختاره .

٦- كرامة المرأة كالرجل: الله ﷻ كرم كل إنسان بقوله "ولقد كرمنا بني آدم " والمرأة مكرمة أما وزوجة وبنتا وأختا.

أمّا: " وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا" [٣٢] وقد قدمت على الأب في التكريم وبمراتب ثلاث " جاء رجل إلى الرسول ﷺ وسأله من أحق الناس بحسن صحابتي ؟قال: أمك قال ثم من ؟ قال أمك قال ثم من؟ قال أمك قال ثم من ؟ قال أبوك.

أختا وبنتا: "من كانت له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو بنتان أو أختان فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهن فله الجنة" .

زوجة: قال تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً"[٣٣] وقول الرسول ﷺ "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي" .

٧- أهليتها للتعلم والتعليم: قال ﷺ "طلب العلم فريضة على كل مسلم" .

٨- المرأة مثل الرجل في الحقوق والواجبات: فليست أدنى من الرجل لا في عقلها ولا دينها ولا أهليتها، ولا في تكاليف شرع الله ودينه فهما في الحقوق والواجبات سواء.

الفوارق بين الرجل والمرأة أتت تباعا للمهمة المنوطة بكل منهما، وتوزيع للأدوار تبعا لتحقيق المساواة التكاملية، أما ظاهرة انطلاق المرأة إلى تحقيق المساواة المطلقة بالرجل وظاهرة الحرية الواسعة والغير مقننة بضوابط وشروط لكل من الرجل والمرأة فلن تجلب لها إلا التعب والضنك، ولنا فيما تعاني المرأة منه في المجتمعات اللاتي ساوت بينها وبين الرجل مساواة تامة خير دليل على عدم جدوى تلك المساواة، فقد دللت الإحصائيات في تلك الدول على زيادة حالات الاغتصاب والزواج الغير شرعي والمبكر وزيادة جرائم القتل وتزويد المجتمعات الإنسانية بأطفال غير شرعيين وغيرها الكثير مما لا مجال لسرده.

امتيازات المرأة :

١- خفف الإسلام عنها، فأعفاها من بعض الفرائض كقضاء الصلاة.
٢- الأعباء المالية كالمهر والنفقة وإعالة الأسرة.
٣- من رئاسة الدولة العليا.
٤- من الجهاد كفريضة عين وسوف أفصل لاحقا.

ثانيا: المرأة والسياسة

أما اشتغال المرأة بالحكم والسياسة فإن فيه رأيان، أن القيام بمثل هذا من الوظائف وخاصة ما كان منها متصلاً بسلطة الحكم كرياسة الدولة، والوزارة، فإن الشريعة لا تبيحه للمرأة، استناداً إلى قول الرسول ﷺ "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة". وقد قال الرسول ﷺ هذا الحديث حين أبلغ بأن الفرس ولوا للرئاسة عليهم إحدى بنات كسرى بعد موته. "ويعد هذا نهيا عن مجاراة الفرس في إسناد شيء من الأمور العامة إلى المرأة. لأن في أمور الولاية العامة من طلب الرأي وثبات العزم ما تضعف عنه النساء، ومن الظهور في مباشرة الأمور ما هو عليهن محظور". ونشرت بمجلة رسالة الإسلام لعام ١٩٥٢ فتوى للجنة الفتوى بالجامع الأزهر خلاصتها: أنه ليس للمرأة حق الأشغال بالسياسة أو عضوي المجالس النيابية.

وجهة نظر أخرى في اشتغال المرأة بالسياسة؛ مضمونها أن الإسلام يقف من اشتغال المرأة بالسياسة موقف النفور الشديد، لا لعدم أهلية المرأة بل الأضرار الاجتماعية التي تنشأ عنه، وللمخالفات الصريحة لآداب الإسلام وأخلاقه، وللجناية البالغة على سلامة الأسرة وتماسكها

خاصا برياسة الدولة.

والخلاصة أن المرأة لها حق الاشتغال بالسياسة، وعضوية المجالس النيابية، غير أن المجتمع لم يتهيأ بعد لأن تزاول المرأة فيه تلك الحقوق مزاولة فعليه لسببين:

١- أن الأخلاق لم ترتفع بعد إلى ذلك المستوى الذي ينشده الإسلام، بحيث يغدو مستطاعا أن تزاول المرأة حقوقها السياسية، مع المحافظة على تعاليم الإسلام وآدابه.

٢- أن الإسلام لا يبيح الاختلاط بين الرجل والمرأة، اللهم إلا في أضيق الحدود في مواطن العبادة، وأماكن العلم، وميادين الجهاد.

ويقول فضيلة المرحوم الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق: "يباح للمرأة إبداء الرأي في الأمور العامة على وجه يتفق مع آداب الإسلام، أما أن تتولى المرأة مناصب الولاية العامة فهذا أمر قد عارضته النصوص الإسلامية"، وإذا كان بعض الناس قد تألوا هذه النصوص فإن جمهرة العلماء يؤيدون إعمال ظاهرها، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ". وبالتالي فإن بعض هؤلاء "النساء" لو أرجح في ميزان الكفاية والمقدرة السياسية والإدارية من كثير من حكام العرب والمسلمين "الذكور" ولا أقول "الرجال".

رأي العلامة الدكتور يوسف القرضاوي:-

إن علماء الأمة قد اتفقوا على منع المرأة من الولاية الكبرى أو الإمامة العظمى، وهي التي ورد في شأنها الحديث، ودل عليها سبب وروده، كما دل عليها لفظه "ولوا أمرهم" وفي رواية "تملكهم امرأة" فهذا إنما ينطبق على المرأة إذا أصبحت ملكة أو رئيسة دولة ذات إرادة نافذة في قومها، لا يرد لها حكم، ولا يبرم دونها أمر، وبذلك يكونون قد ولوها أمرهم حقيقة، أي أن أمرهم العام قد أصبح بيدها وتحت تصرفها، ورهن إشارتها. أما ما عدا الإمامة والخلافة وما في معناها من رئاسة الدولة، فهو مما اختلف فيه، فيمكن بهذا أن تكون وزيرة وأن تكون قاضية، ويمكن أن تكون محتسبة احتساباً عاماً. وقد ولي عمر بن الخطاب ﷺ الشفاء بنت عبد الله العدوية على السوق تحتسب وتراقب، وهو ضرب من الولاية العامة.

إن المجتمع المعاصر في ظل النظم الديمقراطية حين يولي المرأة منصباً عاماً كالوزارة أو الإدارة أو النيابة أو نحو ذلك، فلا يعني هذا أنه ولاها أمره بالفعل، وقلدها المسؤولية عنه كاملة. فالواقع المشاهد أن المسؤولية جماعية والولاية مشتركة، تقوم بأعبائها مجموعة من المؤسسات والأجهزة، والمرأة إنما تحمل جزءاً منها مع من يحملها.

وبهذا نعلم أن حكم "تاتشر" في بريطانيا أو "أنديرا" في الهند، أو "جولدامائير" في فلسطين المحتلة، ليس هو – عند التحقيق والتأمل – حكم امرأة في شعب، بل هو حكم المؤسسات والأنظمة المحكمة، وإن كان فوق القمة امرأة ! إن الذي يحكم هو مجلس الوزراء بصفته الجماعية وليست رئيسة مجلس الوزراء. فليست هي الحاكمة المطلقة التي لا يعصى لها أمر، ولا يرفض لها طلب، فهي إنما تترأس حزباً يعارضه غيره، وقد تجري هي انتخابات فتسقط فيها بجدارة، كما حدث لأنديرا في الهند، وهي في حزبها لا تملك إلا صوتها، فإذا عارضتها الأغلبية غدا رأيها كرأي أي إنسان في عرض الطريق.

ثالثا: المرأة والجهاد (المقاومة)

مشاركة المرأة في الجهاد: ثبت أن النساء كن يخرجن بإذن رسول الله ﷺ مع الجيش لخدمة الرجال، وتمريض الجرحى، والقيام بأعمال الإسعاف، فيقول الإمام الشيخ محمد عبده "إن تمريض المرضى ومداواة الجرحى كانت تقوم به النساء في عصر النبي ﷺ وعصر الخلفاء ﷺ، بخروج النساء مع الغزاة في سبيل الله، وقد ترجم له البخاري بقوله: باب غزو النساء وقتالهن، وجاء فيه عن الربيع بنت معوذ قالت: "كنا نغزو مع رسول الله ﷺ: نسقي القوم، ونخدمهم، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة". وعن أم عطية الأنصارية قالت: "غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أخلفهم في رحالهم، وأصنع لهم الطعام وأداوي الجرحى".

وعن أنس قال: "كان رسول الله ﷺ بغزوة، وأم سليم ونسوة معها من الأنصار يسقين الماء ويداوين الجرحى" وما كان رسول الله ﷺ يقوم بغزوة إلا ومعه نساء. وقد قال الفقهاء: إن الجهاد فرض كفاية، ولا يحب على أصحاب الأعذار لأعذارهم، ولا يجب على المرأة لأنها مشغولة بحق زوجها، وحق العبد مقدم على حق الله، ويدل هذا على: "أن الزوج إذا أذن لامرأته أن تخرج مجاهدة، أو أخذها معه في الجهاد، لا يكون عليه ولا عليها من بأس في ذلك، وكان لها ثواب المجاهدين في سبيل الله، لأن الإسلام ألقى فريضة الجهاد على الرجل، وجعله عبئاً عليه دونها. وكان النبي ﷺ يقرع بين نسائه إذا أراد السفر لغزو أو حج. ويدل هذا أيضاً على أن المرأة إذا لم

تكن ذات زوج تشتغل بحقه فهي والرجل في وجوب الجهاد سواء، وهذا كله إذا لم يهجم العدو، فإذا هجم العدو وجب على الجميع أن يخرجوا للدفاع عن الحوزة.

المرأة تحمل السلاح في الحرب "يوم حنين": بعد فتح مكة في رمضان المبارك – في السنة الثامنة للهجرة – تطايرت بقايا من الوثنية التي وجدت في قبيلة هوزان في حنين وقبيلة ثقيف بالطائف مأوى لها وملاذاً. ولم يتمهل الرسول، فصلى العيد في مكة وخرج إلى حنين أول شوال من سنة الفتح في عشرة آلاف من أصحابه الذين شهدوا معه فتح مكة، ومنهم ألفان من أهل مكة الذين أسلموا يوم الفتح. وقد أعجبت المسلمين كثرتهم وكادت مأساة أحد أن تتكرر، فعندما وصل الرسول وصحبه إلى وادي تهامة كان المشركون من هوزان قد سبقوهم وباغتوا المسلمين، فولى المسلمون راجعين لا يلوى أحد على أحد، وأنزل الله سكينته على رسوله وعلى القلة المؤمنة الصابرة التي ثبتت معه في اللحظة الحرجة. ويلتفت ﷺ فيلمح بين هؤلاء المستبسلين الصحابية "أم سليم بنت ملحان" متقلة بجنين تحمله وقد حزمت وسطها ببرد تتقي الإجهاض ومعها خنجر مشهر، فيقول عليه الصلاة والسلام "أم سليم" ؟ وتجيب: نعم بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! اقتل الذين ينهزمون عنك فإنهم لذلك أهل. قال الرسول: ألا يكفي الله يا أم سليم ؟ ويسألها زوجها أبو طلحة عن الخنجر الذي معها، فتجيب: "خنجر اتخذته، إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه" ولم ينكر رسول الله ﷺ عليها ذلك، ولم يضع النصر من هؤلاء المؤمنين كما ضاع يوم أحد، فقد تدارك الرسول القائد الموقف، فأمر عمه العباس بن عبد المطلب ليستنفر المنهزمين للجهاد مع نبيهم، وعاد المسلمون، والتحم الفريقان، وكان النصر للمؤمنين بفضل الله .

وقد ذكرهم القرآن الكريم بهذا اليوم في امتحان غزوة تبوك في العام التالي للفتح حيث قال تعالى:"لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ(٢٦) ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَذَلِكَ جَزَاء الْكَافِرِينَ (٢٧) ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَن يَشَاء وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"[٣٤]

وهناك نماذج مشرقة لبطولات المرأة المسلمة:

١- صفية بنت عبد المطلب تقتل رجلا من المشركين في غزوة بني قريظة.
٢- كعيبه بنت سعد الأسلمية في غزوة بدر.
٣- السيدة أمية بنت قيس في غزوة خيبر.

ولا مجال هنا للاستفاضة بالتفاصيل

رابعاً: المرأة والعلم

موقف الإسلام من علم المرأة

طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة: لقد أمرنا الله عز وجل بالعلم وحثنا عليه منذ أول كلمة نزلت على الرسول الكريم من كلمات وحي الله عز وجل في قوله تعالى: "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (٢) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ(٣) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٤) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٥) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" [٣٥]

ولا يمكن المساواة بين العالم والجاهل في المنزلة والمكانة. يقول الله تعالى: " قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ" [٣٦] ومن توجيهات القرآن الكريم لرسول ﷺ فضلاً عن غيره – أمره بأن يقول " وقل ربي زدني علما"

واعتبر رسولنا الكريم ﷺ طلب العلم فريضة وركنا من الإيمان بالله، شان المرأة في ذلك شأن الرجل سواء بسواء، ففي الحديث الشريف عن انس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ "طلب العلم فريضة على كل مسلم " ولفظ المسلم في الحديث عام يشمل الذكر والمرأة فللمرأة حقها الكامل في التعلم والتعليم، ويقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه: "من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض، حتى الحيتان في الماء"، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر" .

الإسلاميه العلميه الصحيحة بقدر ما تملك من ثقافات في مختلف نواحي الحياة. وقال عمر بن عبد العزيز: "ما قرن شيء بشيء أحسن من حلم إلى علم". وقال معاذ بن جبل ﷺ: "تعلموا العلم، فإن تعليمه لله خشية، وطلبه عبادة، والبحث عنه جهاد ومذكراته تسبيح، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة" .

سعت المرأة المسلمة إلى العلم منذ بداية عصر النبوة، وروي أن النساء كن يحتشدن لسماع النبي ﷺ ويحضرن الصلاة الجامعة معه من أجل التعلم. ونظراً لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من الصلاة في المسجد، من أجل عدم الاختلاط والتزاحم، فقد خصص النبي ﷺ لهن باباً يسمى حتى الآن في مسجد الرسول "باب النساء". وفي حديث البخاري عن الرسول الله ﷺ أنه قال: " نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين" .

***لا تظلموا الإسلام**

إن تخلف المرأة علمياً في الجيل الماضي لم يكن الأصل فيه محاربه الإسلام لتعليم المرأة، وإنما كان مظهراً من مظاهر الجهل وسوء فهم حقيقة الإسلام الذي جاء أصلاً لينير العقول، ويهذب النفوس، ويخرج الناس من ظلمات الجهل إلى نور الإيمان والعلم. وصدق الله عز وجل حيث يقول "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ"[٣٧] وقد بين الله لنا الآيات لعلنا نتفكر :"كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ"[٣٨].

***ما يجب أن تتعلمه المرأة**

لقد كان من الأهداف الكبرى للرسالة المحمدية، على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات أن يعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم حيث يقول الله تعالى: "هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ"[٣٩]

وقال تعالى " لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ"[٤٠]

والمعرفة نوعان، نوع من صنع الله عز وجل، وهو الشطر الإيماني للمعرفة، ونوع من كسب الإنسان عن طريق العقل، وهو الشطر المادي للمعرفة، فأما النوع الذي من صنع الله فهو ما أوحى به الله عز وجل إلى رسوله الكريم، عليه الصلاة والسلام، وهي المبادئ الخاصة بالعقيدة والأخلاق والتشريع، والقوانين التي ينتظم بها المجتمع أفراداً وجماعات، وهي علوم الدين، وجوهر كل ذلك هو التوحيد.

وأما النوع الذي هو كسب الإنسان عن طريق العقل فمعرفته تتأتى عن استنتاج العقل من نتائج وسائل المعرفة، وهي الملاحظة والتجربة والاستقراء، وهذا النوع من المعرفة هو مظهر الحضارة المادية، وهو علوم الدنيا، كالطب والهندسة والزراعة. لذلك يجب على المرأة المسلمة، وعلى كل إنسان مسلم أن يجمع بين نوعي المعرفة في توازن واعتدال.

***فرض عين وفرض كفاية**

يقول الإمام الشيخ محمد عبده :

"إن ما يجب على المرأة المسلمة أن تتعلمه من عقائد دينها وآدابه وعبادته محدود، ولكن ما يطلب منها أن تتعلمه لنظام بيتها وتربية أولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا – كأحكام المعاملات –يجب ألا يكون محدوداً .

ما تتعلمه المرأة نوعان

فرض عين: وهو الذي تتعلم به أسس وقواعد العبادات والعقائد والسلوك الإسلامي العام، وأسس تربية الأولاد وتدبير المنزل.

---

[٣٧] سورة الأنعام آيه ٥٠

[٣٨] سورة البقرة آيه ٢١٩

[٣٩] سورة الجمعة آيه ٢

[٤٠] سورة آل عمران ١٦٤

فرض كفاية: وهو نوع التعليم الذي تحتاج إليه الأمة من طبيبات لأمراض النساء والأطفال، وحكيمات وممرضات، ومدرسات لتعليم البنات، إلى غير ذلك من أنواع التعليم الذي يلزم للمرأة.

وتقول باحثة البادية "ملك حفني ناصف" في محاضرة ألقتها ونشرتها مجلة المنار "إن الأم مهما تعلمت، وبأي حرفة اشتغلت، فلن ينسيها ذلك أطفالها، أو يفقدها عاطفة الشفقة والأمومة، بل العكس، إنها كلما تنورت أدركت مسئوليتها"، و "العلم منير العقل على أي حال، سواء عمل به أو لم يعمل، ولو لم يكن للعلم لذة في ذاته لما اشتغل بتحصيله الملوك وهم واثقون أنهم لن يكونوا مهندسين ولا أطباء.

على المرأة أن تتعلم ما يؤهلها لوظيفة الزوجة والأم :

لا شك أن الطبيعة إذ فرقت بين الرجل والمرأة، أرادت أن يكون للرجل اختصاص في الحياة غير اختصاص المرأة، وما اختلاف التكوين الجسماني لهما إلا ليتجه كل منهما إلى ما اعد له، ولذا فمن الأسلم والأليق بفطرة الحياة أن تثقف المرأة في مهمتها التي أعدتها لها الطبيعة. فيجب أن توزع المعارف والعلوم على الذكر والأنثى بحسب الاستعداد الخلقي الذي حددت به الطبيعة لكل منهما مهمته في الحياة. على المرأة أن تتعلم من المعارف ما يجعل سلوكها سياسة تربوية مرتبة للإيحاء بأقوم مناهج الفكر والخلق. إن الأنوثة ليست مجرد أعضاء تختلف بها المرأة عن الرجل فحسب، إنما هي ذلك قوانين روحية، ومواهب واستعدادات تتباين بها من إنسانيته، ومزاجها النفسي من مزاجه النفسي، لتؤدي للحياة أثمن واجل الوظائف، وظائف الزوجية والأمومة.

أما أن تلحق الفتاة بكليات الهندسة والزراعة والفلك والحقوق والفلسفة وما شابهما، فلن تجنى منه إلا أنها خرجت من نطاق الأنوثة التي خصتها بها الطبيعة إلى استرجال هي أول من ينكره، ولن نستطيع أن نعي ذلك إلا إذا بلغنا من الإدراك ما نفقة به الأهداف التي أرادها الخالق سبحانه وتعالى بخلق الأنثى، وزودها من أجلها فيما زودها به من خصائص نفسية وإنسانية. إن شيئا من تلك العلوم ليس محرما على البنت في الإسلام، ولكن المصلحة أن تدرس ما يعود عليها بالمنفعة في مهمتها الأصلية.

٤- المرأة والعمل

إن العمل في ذاته مشروع غير محرم على المرأة ما دام في غير معصية، بشرط ألا يستغرق وقتها وفكرها ووجدانها، وبما لا يخرجها عن خصائصها ومقتضيات مهمتها الفطرية، وبما لا يخرجها عن مهمتها كزوجة، وعن واجبها كأم تحضن أطفالها، ولا يبعدها عن هذا الميدان، فيصح لها أن تعمل – ولكن في حدود الضرورة وفي إطارها.

وكانت النساء في صدر الإسلام يعملن حيث تقتضي الضرورة منهن العمل، فالمسألة ليست تقرير الحق في ذاته، فالحق مقرر أصلاً،بل هو واجب عليها وتكليف لها، وإنما المسألة هي: هل تقتصر المرأة على عملها ووظيفتها الأساسية داخل البيت بحكم طبيعة تكوينها، أو تخرج للعمل خارج البيت ؟

لقد تكلمنا عن حقوق المرأة في مختلف الاتجاهات: من حقوق مالية، وحقوق متعلقة بالأحوال الشخصية، وحقوق طبيعية. فإذا ذهبنا إلى الطبيعة وجدنا أن المرأة مؤهلة بفطرتها لكثير من الحقوق العامة، فمن حقها أن تكون زوجة، أماً،وربة بيت، وليس لكائن ما أن يمنعها هذا الحق، وعلى المجتمع أن ييسره لها ويتخذ كل الضمانات لحمايته. وهذا الحق هو في الوقت نفسه تكليف لها أن تحقق الغرض الذي قدرت وخلقت له. فهو حق لها من وجه، وواجب عليها من وجه آخر، لا يجوز لها أن تتخلى عنه، ولا يجوز لأي عقل عاقل أن يضيف إلى هذين الوجهين وجها ثالثاً، هو حقها في أن تخرج من بيتها لتشتغل بأي عمل مناسب للكسب الدائم الشريف والاحتراف الرتيب.

إن الإسلام دين الفطرة، وهو دين واقعي يضع الأمور في حدودها الطبيعية، ويقف الموقف الوسط، فالله عز وجل الذي خلق الإنسان –ذكر وأنثى – يعلم أن هناك ظروفاً قد تضطر المرأة للخروج للعمل، فهو يسمح للمرأة أن تخرج للعمل للضرورة، على أن الضرورة تقدر بقدرها. وهذه الضرورة؛ إما ضرورة تقتضيها حاجة المجتمع من ناحية .وإما ضرورة تقتضيها حاجة امرأة من ناحية أخرى.

إن الأصل الأصيل في مهمة المرأة أن تقوم برعاية بيتها وزوجها، وتربية أولادها خلقياً وصحياً لتعد جيلاً طيباً يسعد أمته.ويقول ﷺ مادحا نساء قريش، ومشيداً بمهمتهن الأصلية: "خير نساء، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده". والمعنى أنها شديد العطف والحنو على الأولاد، عطفاً يؤدي إلى العناية بهم، وتنشئهم على الأخلاق السامية المستمدة من مبادئ الدين الحنيف. إن أعظم عمل للمرأة يكون في رعايتها لزوجها وأولادها، والخدمة في بيتها، وتربية أولادها، لتنشئ جيلاً من الأبناء والبنات شملته الرعاية الكاملة، وحنان الأمومة الكامل، وعطف الأبوة الشامل. ومع ذلك فإن الإسلام لم يفرض على المرأة أن تظل حبيسة البيت لا تخرج منه، بل أباح لها الخروج للصلاة، وطلب العلم، وقضاء الحاجات، وكل غرض ديني أو دنيوي مشروع، فقد قال عليه الصلاة والسلام لزوجه سودة: "قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن". كما أن هناك

الإطار الذي يسمح فيه للمرأة بالخروج للعمل:

وتحدد الآية الكريمة الإطار الذي يسمح فيه للمرأة بالخروج للعمل وهو:

أولاً: أن يكون هناك ضرورة وعلة تلجأ المرأة فيها إلى الخروج للعمل.

ثانياً :أن ظروف المرأة التي اضطرتها للخروج للعمل يجب ألا تنسيها أنها امرأة، وتدخل في زحام الرجال، ويجب ألا تخرجها عن نوعيتها بحيث تحسب نفسها رجلاً، بل تأخذ الضرورة بقدرها ما أمكن، وتؤدي مهمتها،"لا نسقي حتى يصدر الرعاء" وذلك حتى لا تحتكا بالرجال عند مزاحمتهم على الماء.

ثالثاً: يجب أن يسيطر على أفراد المجتمع النخوة والفطرة السليمة، وان يقفوا موقف الرجولة والشهامة والمروءة بإعانة المرأة التي اضطرتها الظروف للخروج للعمل على أداء مهمتها، حتى تسرع بالعودة إلى بيتها.

رابعاً: في خروج المرأة للعمل يُلزمها الشارع أن تكون على هيئة من الوقار والاحتشام، والالتزام بالحجاب، فتكون نظرة المجتمع إليها أنها ما دامت قد خرجت لضرورة وهي محتشمة فهي امرأة محافظة على كرامتها، امرأة محافظة على عرضها وشرفها وامرأة تستحق من أفراد المجتمع الاحترام والتقدير.

خامساً:إن المرأة حين تخرج للعمل مضطرة عليها أن تعمل على إنهاء الضرورة ما أمكنها، حتى لا تضطر للاستمرار في الخروج، وبحيث لا تمدد الضرورة، بل تعمل على إنهائها بأسرع ما يمكن.

سادساً: يجب أن يكون إنهاء ضرورة الخروج للعمل بحل إسلامي محض.

ومن هنا نرى أن الإسلام يرخص للمرأة الخروج من البيت للعمل عند وجود ضرورة ملحه إلى ذلك، وبشرط مراعاة حدود التستر والتزام الحياء، وعلى أن تقدر الضرورة بقدرها، وعلى أن تعمل المرأة على إنهاء تلك الضرورة في أسرع وقت ممكن. لا أن يكون الأصل في المجتمع أن تخرج المرأة للعمل كما نرى في دول الغرب والدول الأخرى فإن هذا السلوك لا يقره الإسلام، لأنه يخرج بالمرأة عن وظيفتها الأولى، وينشئ من المفاسد النفسية والاجتماعية والخلقية أكثر مما ينتج من الخير.

المحور الخامس: إشكالات المرأة الفلسطينية المعاصرة وموقف الإسلام منها

أولاً: الاحتلال الإسرائيلي

لا شك أن المشكلة الأكبر والأخطر التي تواجه الشعب الفلسطيني قاطبة بشقيه الذكري والأنثوي ولكن لعل انعكاسات ذلك على المرأة الفلسطينية أكثر منه على الرجال من خلال:

١- تدهور الوضع السياسي والاقتصادي: والناتج من سياسة التدمير والإغلاق والحصار للشعب الفلسطيني ضمن إستراتيجية ممنهجة من الاحتلال، لتدمير الإنسان أولاً وقبل كل شيء وتدمير كل ما من شأنه أن يستغل ويستثمر من أجل حياة كريمة له، ولعل انعكاس هذه الإستراتيجية القمعية بشكل مباشر على الرجال أكثر منه على النساء، وذلك يجعل شريحة كبيرة من الرجال تعكس ذلك سلبا على النساء خصوصا الزوجات، فيما يمارس من عنف ضد المرأة والاضطهاد، أو يضطر أحيانا أن يلقي عليها أعباء اقتصادية إضافية مما يؤدي إلى خروج شريحة كبيرة من النساء إلى العمل بالخارج للمساهمة في الأعباء الأسرية علما بأن ذلك يؤثر بشكل سلبي على الرسالة الخالدة للمرأة وهي رسالة الأمومة.

٢- استشهاد الزوج أو اعتقاله: وأيضا ينعكس هذا بشكل سلبي كبير على المرأة ويعرضها لضغوطات وأعباء نفسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، مما يضطر المرأة إلى الخروج للعمل إن كانت مؤهلة لذلك، وإن لم تكن تعمل قبل ذلك وهذا يؤدي إلى ازدواجية في دور المرأة وما يتبع ذلك من هموم وأعباء نفسية، قد تؤدي إلى تردي الوضع الصحي والنفسي لها. أما إن كانت المرأة غير مؤهلة للعمل فإن ذلك يؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي وما يتبع ذلك من السلوكيات التي قد تمارسها المرأة مما لا يتفق مع كرامتها وتضحياتها.

موقف الإسلام: الإسلام يرفض العنف بكافة أشكاله سواء ما يقع على المجتمعات البشرية كافة أو على أحد الأفراد في المجتمع خاصة أو على المرأة "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ"[٤١].

والأصل في معالجة هذه المشكلة هو:

أولا:في مقاومة الاحتلال والذي هو واجب الأمة الإسلامية بشكل عام وليس واجب فلسطيني خاص.

---

[٤١] سورة الأنبياء آيه ١٠٧

ثانيا: في تكافل المجتمعات الإسلامية والتي هي الآن وللأسف الشديد أصبحت تخشى أن تتهم بالإرهاب إذا دعمت وساندت الشعب الفلسطيني.
ثالثا: تكافل المجتمع الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي والنفسي والاجتماعي.
رابعا: تقوى الله وإتباع منهج الحبيب محمد ﷺ والقائل " ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم"، والقائل "استوصوا بالنساء خيرا".

ثانيا: مشكلات الأسَر المعاصرة

مثل العنف الأسري وما يتضمنه من (عنف ضد النساء وتميز ضدهن وقتل على خلفية الشرف .....)، لا شك أن هناك عنف يمارس في الأسر الفلسطينية ضد النساء ابتداء من عدم قبول المولودة الأنثى " وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ"[٤٢] انتهاء بممارسات شاذة يقوم بها البعض (رجالا ونساء) ضد المرأة، ومع أن هذه الممارسات ليست من الظواهر في مجتمعنا الفلسطيني، لكن الأصل أن الإسلام حاربها ومنع حدوثها لما لها من أثر سلبي على استقرار الأسرة،ويساهم في تصدعها، ولا يخفى على أحد أن الأسر هي اللبنات الأساسية في تكوين المجتمعات الإنسانية، وتقاس قوة ومتانة وأخلاق المجتمعات بمدى قوة وتماسك أخلاقيات الأسرة، فما سبب هذه الإشكالات:

أولا: عدم وضوح مفهوم الأسرة ومعالم تكوينها وحقوق وواجبات كل فرد فيها من منظور إسلامي لدى الكثير من أبناء شعبنا.

ثانيا: البيئة العالمية؛ والتي تحاول أن تفرض على مجتمعنا ونظامنا الأسري سلوكيات وقوانين ضد قيمنا وتقاليدنا وتعاليمنا الدينية الأصيلة، والتي تحاول من خلالها فرض الهيمنة وأمركة القوانين، وللأسف الشديد أن هذه الإستراتيجية التدميرية والقادمة مع رياح التغريب، والممولة بمبالغ طائلة من دول مانحة تشترط الكيفية التي يجب أن يتم صرف هذه المبالغ بها قد ساهمت بشكل كبير في تصدع وتصادم داخل الأسرة الواحدة إما بقصد أو عن جهل أو احتجاجا على ظلم، ومن ضمن هذه البرامج والتي أدت إلى بروز تيار نسوي - وإن كان لا يمثل إلا شريحة قليلة جدا من مجتمعنا الفلسطيني - حاول استجلاب أفكار هدامه لا تصب إلا في مصلحة أعداء الأمة أدت إلى صراع في الشارع الفلسطيني، وهو كل ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية والأسرة وآليات تنفيذها عبر البرلمان الصوري وعبر منظمات ومؤسسات نسوية وغير نسوية تمرر سياسة الآخر الأجنبي.

ثالثا: البيئة المحلية وتشمل عدة أسباب:

- أسباب ذاتية لدى كل من الرجل والمرأة ترجع إلى تنشئة مجتمعية وأسرية خاطئة.
- تدخل بعض الأقارب والجيران وعدم وجود وعي لدى الزوجين لوضع حد لكل هذه التداخلات (سواء أهل الزوج أو أهل الزوجة).
- جهل المرأة والأمية.
- أطماع الرجل وانخداع المرأة.
- الفقر الذي تتعرض له الأسرة فيؤدي إلى انحراف أفرادها.
- الغنى الذي يصل له الرجل فيهمل زوجته وأولاده وينحرف.
- افتقاد أحد الزوجين أو كليهما لمعرفة آداب الإسلام وشرائعه المختلفة المتعلقة بحقوق الأسرة وواجباتها.

معالجة الإسلام لهذه المشكلات:

استطاع المنهج الإسلامي التصدي لكل هذه الإشكالات عن طريق إيجاد السد المنيع الذي يقف في وجهها سواء كانت عالمية أو محلية أو ذاتية من خلال تحديد مفهوم المنظومة الأسرية الصحيحة والتي من شأنها تشكيل اللبنات الأساسية الصالحة التي تغذي المجتمع بأفراد أسوياء أصحاء لديهم القدرة سواء كأفراد أو أسر على التصدي لكل ما ذكرت وذلك من خلال :

١- معرفة خصائص ونظام الأسرة المسلمة

- توعية جميع أفراد الأسرة ابتداء من الزوجين ثم الأولاد وإشعارهم بأن الخير العميم والسعادة الغامرة هي في الحفاظ على وجود الأسرة المسلمة فهي إن صلحت صلح المجتمع وإن فسدت فسد المجتمع.
- سماحة الإسلام وواقعيته واعتداله ووسطيته وسموه ورفعته في تنظيم الأسرة واحاطتها بسياج متين ومنيع يحميها من التردي أو التصدع أو الانهيار

بالانحراف عن منهجها الإلهي الذي أراده الله من اجل خيرها وإسعادها وحمايتها من الانقسام والتشتت والانهيار.

- ❖ أسرة ملتزمة بنظام الشريعة الإلهي وبالأخلاق والآداب الإسلامية فتعمل من أجل خيري الدنيا والآخرة وتكدح وتجهد نفسها لتعيش مع المجتمع على نحو حذر وأسلوب مرن، لتحقق لنفسها سعادة الدنيا، وعز الآخرة.
- ❖ منهجها وسطي بين الخير والعزم والتسامح واللين والود والالتزام والاحترام المتبادل، كل منهما للآخر وتقدير المخاطر والحفاظ على مرضاة الله.

٢- دور الإعلام سواء المحلي أو الإقليمي في استضافة أهل العلم والاختصاص من الشخصيات الإسلامية الواعية للإشكالات المعاصرة التي تحيط بالمجتمع والإنسان، لتنوير الأفراد والمجتمعات بالتعاليم الصحيحة للمنهج الإسلامي وليس أولئك الذين يروجون للعادات والتقاليد ضد المرأة وقضاياها بسبب التشدد أو عدم القدرة على الاجتهاد والفتوى.

٣- سن التشريعات والقوانين على المستوى المجتمعي والتي من شأنها إحقاق الحقوق الشرعية للمرأة وإيجاد آليات لتنفيذ هذه القوانين مثل الحق في الميراث، اختيار الزوج ...

قضية خاصة: القتل على خلفية الشرف وهي ولله الحمد ليست ظاهرة مجتمعية ولكن هناك حالات يمكن التعاطي معها من خلال تطبيق شرع الله، حيث لا يحق لأي فرد كان من الأقارب أخذ القانون بيده، وحيث أن الشريعة الإسلامية تتعامل مع القضية بحساسية كبيرة حتى في زمن الرسول ﷺ، ولا يستطيع أحد إقامة حد الزنا غير جهة القضاء المخولة بذلك ويجب أن يطبق الحد على كل من الرجل والمرأة على حد سواء وقد ذهب بعض الفقهاء في زماننا هذا أنه في ظل غياب تطبيق حدود الله وفي ظل غياب الوقاية المجتمعية من الوقوع في الزنا بسبب عدم تحكيم شرع الله في سائر أمور ديننا ودنيانا، إلا أن التوبة النصوح الصادقة هي الحل لمشكلة من يقع في هذه الجريمة النكراء وأن الأسرة الصالحة هي الملاذ الآمن والصحيح لمنع حدوث مثل هذه الآفات المجتمعية .

المشكلة الثالثة :وجود المرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرار (الكوتا)

رأينا من المحور الرابع أن الإسلام لم يمنع المرأة من المشاركة في إبداء رأيها فيما يخص المجتمع الإسلامي في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان لها حضور مجتمعي، وقد كان للرسول ﷺ مع النساء شأن في مشورتهن والأخذ برأيهن والعمل به إن كان هو الصائب، ومنه موقف الرسول ﷺ مع أم سلمة في صلح الحديبية ... وكما أن الرسول ﷺ بايع الرجال كما النساء. وكذلك موقف الخلفاء كموقف عمر بن الخطاب الخليفة العادل مع المرأة في المسجد، حين اعترضت على رأيه من أجل تحديد مهور النساء بقولها "وإن أتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوه " فما كان منه إلا أن تراجع قائلا أصابت امرأة وأخطأ عمر وموقفه بتعين الشفاء بنت عبد الله مسئولة عن الحسبة وهي بمثابة وزارة المالية في زمننا هذا. وموقف الصحابة كموقف عبد الرحمن بن عوف مع النساء في أخذ البيعة لثاني الخلفاء الراشدين .

ولكن للأسف الشديد، فإن شريحة من نساء فلسطين يرغبن اليوم في الوصول إلى مراكز صنع القرار عن طريق التزكية (الكوتا) دون بذل عناء أو جهد من أجل إثبات وجودهن عن طريق الإقناع بأهمية دورهن وكفائتهن واقتدارهن على إدارة المعطيات المتوفرة من اجل إيجاد وعي مجتمعي يساهم في دعمهن للوصول إلى تلك المراكز من جانب. ومن جانب آخر عدم الانخراط في خدمة المجتمع الفلسطيني وتبني قضاياه المصيرية وهمومه والتعاطي معه بفوقية بل وباستجلاب تشريعات وقوانين لا تتلاقى مع تطلعاته، ولا تحقق حد أدنى من طموحاته، بل أحيانا على العكس تسعى لتمرير سياسة الآخر الأجنبي والذي يعتبر من أعداء قضيته ويساهم في ضياع حقوقه وهن بذلك يعززن سياسة الرفض المجتمعي لهن ولغيرهن. عدا عن أنهن يردن أن يكن مثل مارجرت تاتشر دون سلوك نفس الطريق الذي أدى إلى وصولها لهذا المنصب. كما أنهن لم يقمن بتحقيق أي نجاح أو إنجاز مجتمعي من خلال القيام بالمسئوليات الملقاة على عاتقهن خير قيام ابتداء من بناء الأسر الصالحة مرورا بالانخراط الإيجابي والفاعل في بناء المجتمعات انتهاء بالوصول إلى مراكز صنع القرارات على صعيد المجتمع المحلي. حتى أنهن وللأسف لا يجدن الإصغاء لبعضهن البعض وقد أبديت هذه الملاحظات في اعتراضي على أسلوب الكوتا من خلال العديد من التجمعات والفعاليات النسوية وحتى هذا الوقت لا توجد أجندة واضحة لدى الحركة النسائية الفلسطينية تحدد المعالم الرئيسية لتطلعات المرأة الفلسطينية من جانب، ولإيجاد حد أدنى من القضايا المشتركة التي تهم النساء من كافة الأطر والتنظيمات والأحزاب في

الشارع الفلسطيني من جانب آخر. ولذلك فإن حل المشكلة يكمن في استنهاض الأمة من خلال تاريخها ومخزونها الثقافي والحضاري النابع من ثوابت عقيدتها المتأصل في سلوك أفرادها ومجتمعاتها ابتداء من نبي الهدى والرحمة محمد ﷺ مرورا بتاريخها الناصع وصولا إلى العلماء والفقهاء المعاصرين الذين أخذوا على عاتقهم إعادة الصورة الناصعة المشرقة لكل من دور المرأة والرجل في المجتمع الإسلامي والإنساني وقد بدأ هذا يشكل تيارات تغيير ضد عصر الظلم والاضطهاد الذي عايشه المسلمون لردح من الزمن، ووالله ما ظلمت المرأة وهضمت حقوقها في أي وقت أو مكان إلا كان السبب نتيجة ضعف المسلمين والنابع من ضعف الدين وتغيب لمنهج الحق .

الخاتمة :

من هنا نرى أن الإسلام بتشريعاته الربانية السمحة وبقدرته على التفاعل مع الحضارات الإنسانية الأخرى وهضمها ووضعها في بوتقته الخاصة، مع الإبقاء على بصماته المميزة دون الحاجة إلى صراع الحضارات كما يريده الغرب، وبما يمتاز به من مقومات تجعل منه صالح ومصلح لكل زمان ومكان دون إرغام للآخر على اعتناقه مما يوفر المناخ الملائم والصحي للمجتمعات الإنسانية قاطبة وللإسلامية خاصة بعنصريها الرئيسين الذكر والأنثى .

٤. ـــــ محمد سليمان عبدالله، النورية العامة للمرأة في الفقه الإسلامي، دار النفائس
٥. د.يوسف القرضاوي، فتاوى معاصرة (الجزء الأول والجزء الثاني)، المكتب الإسلامي
٦. أ.د. وهبي الزحيلي، الأسرة المسلمة في العالم المعاصرة، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر –دمشق
٧. البهي الخولي، الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، دار البشير للثقافة والعلوم

عاشرا
العولمة وقضايا المرأة

غزالة عرار*

تمهيد

تعنى هذه الورقة في هذا المؤتمر بثلاثة موضوعات متداخلة، الإسلام، فلسطين والعولمة والعنصر الأساسي فيها هو المرأة، وقد برز الحديث في هذه الموضوعات خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي بشكل ملحوظ في النقاشات والأبحاث في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام، ولكن يوجد أحيانا عدم وضوح في الرؤية والمفهوم لهذه الموضوعات. قد تكون الكتابات في هذه المواضيع أحياناً منحازة لحزب ما أو جماعة أو لمدرسة فكرية أو أخرى وهذا في التحليل، وهو أمر طبيعي موضوعي في البحوث العلمية والنقاشات.

ستوضح هذه الورقة بعض التعريفات والقضايا، ما هو الإسلام، فلسطين والإسلام فيها وخصوصا في العقود الأخيرة من القرن السابق، ما أثر الإسلام على أهل فلسطين، وخصوصا المرأة وقضاياها، هل هناك قانون إسلامي يحمي المرأة وحقوقها هل هناك نقابات وجمعيات تقف إلى جانب المرأة الفلسطينية ودور المرأة الفلسطينية في بناء المجتمع.

وسأتطرق إلى بروز ظاهرة العولمة، وتاريخها وما هي تبعات العولمة على المرأة خاصة والمجتمع بشكل عام، ما هو دور المرأة في العولمة وانتشارها بين دول العالم وهل دخلت العولمة إلى فلسطين وأثرت في المرأة، ما آثار ذلك على المرأة والتطرق إلى الإيجابي والسلبي منها،

وأخيرا ما هو المطلوب من المرأة الفلسطينية في ظل انتشار العولمة، وهل صحيح أن العولمة قامت بخدمة حماتها أو خذلتهم ؟؟

أصبحت الأسرة عموما والمرأة خصوصا محورين أساسين في عمل التجمعات والفعاليات الاجتماعية العالمية، والكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتي ترفع لواء الحرية والمساواة وحقوق الإنسان ... وأصبح شغل هذه المنظمات محصورا في عولمة الحضارة الغربية ممثلة في الحياة الاجتماعية لدول العالم، وذلك من خلال وضع قوانين للإباحية والرذيلة، وتعميم الشذوذ باسم حقوق الإنسان والحرية الشخصية، والدعوة إلى تقويض دعائم الأسرة وعاداتها وتقاليدها وثقافتها لأنها تقف حجر عثرة أمام التقدم والرفاهية، ويدعون من خلال ذلك لتحرير المرأة وتمردها على كل ما هو موجود متحدين بذلك الثقافات والأديان والحضارات والفطرة التي جبلت عليها.

وهم يحاولون فرض ذلك بالقوة ولهم أدواتهم في ذلك منها :

١- وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة ونذكر مثالا الفيديو كليب

والفيديو كليب بتركيزه على هذا الجانب وحده (جسد المرأة) يسهم في تصعيد السعار الجنسي(في مجتمع فيه أزمة زواج)، ولكن من المعروف أن تصعيد السعار الجنسي مرتبط تماما بتصعيد الشهوات الاستهلاكية، وهذا ما أدركته تماما صناعة الإعلانات التلفزيونية والتي تلجأ تماما بتصعيد الشهوات الاستهلاكية، تلجأ إلى الجنس لبيع السلع، فالسعار الجنسي يفصل الفرد عن مجتمعه وأسرته، وعن أي منظومة قيمية اجتماعية، فيحاول تحقيق ذاته من خلال منظومة المتعة الفردية والمنفعة الشخصية، والتي تترجم نفسها عادة إلى استهلاك السلع والمزيد من السلع (في مجتمع تعيش غالبيته إما تحت خط الفقر أو فوقه بضعة سنتيمترات وجنيهات خاصة بعد ارتفاع سعر الدولار). إن الفيديو كليب يختزل الأنثى(والإنسان ككل) إلى بعد واحد هو جسده، فيصبح الجسد هو المصدر الوحيد لهوايته، وهي هوية ذات بعد واحد لا أبعاد لها ولا تنوع فيها (ومن هنا التكرار المميت في الفيديو كليبس)، رغم جاذبيتها الجنسية التي لا يمكن إنكارها!(لماذا لم تتحرك حركات تحرير المرأة لامتهان الأنثى بهذه الطريقة؟)، والإنسان الجسماني الاستهلاكي المنشغل بتحقيق متعته الشخصية يدور في دائرة ضيقة للغاية خارج أي منظومات قيمية اجتماعية أو أخلاقية، ولذا نجد أن ولاءاته للمجتمع وللأسرة تتآكل بالتدريج، كما أن انتماء مثل هذا الشخص لوطنه ضعيف للغاية إن لم يكن منعدما، والآن انظر لخلفية الفيديو كليب، ستجد أنها لا أرض لها ولا وطن، فأحيانا الخلفية هندية، وأحيانا أخرى أمريكية، وثالثة أوروبية، والبنات في معظم الأحيان شقراوات، وحتى لو كن من بنات البلد فما يرتدينه (أو لا يرتدينه) من ملابس لا علاقة له بما نعرفه في حياتنا. كما أن أبطال الفيديو كليب عادة يركبون سيارات فارهة وأحيانا يظهرون في قصور، وكل هذا بطبيعة الحال يصعد الشهوة الاستهلاكية ويضعف الانتماء.

المحرمة شرعاً، ومنها السماح بحرية الجنس والتنفير من الزواج المبكر، والعمل على نشر وسائل منع الحمل والحد من خصوبة الرجال وتحديد النسل، والسماح بالإجهاض المأمون والتركيز على التعليم المختلط بين الجنسين وتطويره، وكذلك التركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين بسن مبكرة. وسلب ولاية الآباء على الأبناء وذلك من خلال تمكين الطفل من الحصول على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وقوامة الرجال على النساء، وفي هذه المؤتمرات دُعي إلى تحديد النسل وتخفيض المرأة لمستوى خصوبتها، وأيضا الإقرار بالأشكال المختلفة للأسرة والمتعددة مثل زواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة والإقرار بالعلاقات الجنسية خارج نطاق الأسرة، وتقديم الدعم للزناة والزانيات من خلال توفير المال وتوفير السكن المناسب لهم .

وفي هذه المؤتمرات طولب بتحسين مراكز النساء الاجتماعية والاقتصادية، ووضع استراتيجيات للقضاء على العقبات الدستورية والقانونية والإدارية والثقافية والسلوكية الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون مساواة الرجل بالمرأة وذلك بالمفهوم الغربي .

وقد برزت قصة الجندر في الآونة الأخيرة؟ فما هي أبعاد قضية جندرة قضايا المرأة التي تتحدث عنها بعض التنظيمات الممولة في العالمين العربي والإسلامي؟ وهل يمكن للدولة أو المؤسسات الوطنية تحديد آليات للحصانة؟ وما هي البدائل المطروحة على مستوى الواقع؟

هذه كلمة من الكلمات المفخخة في داخل الساحة العربية، كلمة الجندر من ضمن الكلمات المستخدمة لتوصيف العلاقات بين الرجال والنساء طبقاً للأدوار التي يقومون بها، وهي كلمة طبقاً تذكير الشيء ليس طبقاً لذكورته، وتأنيث الشيء ليس طبقاً لأنوثته، وإنما طبقاً لما يراه المجتمع من دور أنثوي أو دور ذكوري، ولا تُوجد في اللغة العربية كلمة بالمقابل، وقد حاول المجتهدون الآن أن يختاروا كلمة جنوسة نوع اجتماعي، بدل من جندر لترويجها في العالم العربي والإسلامي، وهناك كلمات متضاربة ويختلفون بشأنها، ولكن الجندر تكريس مفهوم التماثل التام بين الجنسين.. من حيث العمل، وإلغاء الفوارق بين الذكر والأنثى، بين الرجل والمرأة بما يستلزم إلغاء الفوارق الفسيولوجية أو السيكولوجية. وإدماج العبارات المتعلقة بنوع الجنس (الجندر) في التشريعات والبرامج والمشاريع المتصلة بالمستوطنات البشرية عن طريق التحليل الذي يراعي نوع الجنس

وفي مؤتمر آخر دعي إلى المطالبة بإنشاء محاكم أسرية من أجل محاكمة الزوج بتهمة اغتصاب الزوجة وإباحة الشذوذ الجنسي (اللواط والسحاق) ومراجعة القوانين التي تعتبر الشذوذ الجنسي جريمة .

أما من النواحي الاقتصادية فقد دعت العولمة إلى التقليل من عمل المرأة داخل المنزل، واعتبار ذلك عملاً ليس له مقابل، ومن ثم فهو من أسباب فقر المرأة والدعوة إلى خروج المرأة للعمل المختلط. والدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بالعمل (نوعية العمل ووقته) .

وقد دعت العولمة الحكومات للقيام بإصلاحات تشريعية وإدارية لتمكين المرأة من الحصول الكامل على الموارد الاقتصادية كحقها في الميراث بالتساوي مع الرجل، وليس كما في الشريعة الإسلامية. وتيسير حصول المرأة على الانتخابات (القروض الربوية) من أجل مشاريعها الصغيرة.

إن العولمة الثقافية تنطوي على نوع من الهيمنة والتنميط المتزايد للسلوك البشري، والإجبار على تبني نموذج ثقافي بعينه عن طريق تقنين القيم والمنظومة الثقافية الأمريكية والغربية في ظل مواثيق دولية مثل: وثيقة مؤتمر السكان التي تحمل قيم الثقافة الغربية في مسألة الجنس والأسرة، فبدلاً من أن يكون الجنس المشروع من خلال الزواج، يسمونه الجنس المأمون أي تقنين العلاقة غير الشرعية بين الرجل والمرأة في الحدود التي لا تؤدي إلا إلى الأمراض، وكذلك بالنسبة للأسرة فبدلاً من أن تقوم على الزواج فإنها تقوم على علاقة بين رجل وامرأة وبين رجل وآخر، وهذه القيم صيغت في مؤتمر السكان وباسم الأمم المتحدة وبضغوط من المجتمع الغربي، وتفرض هذه القيم على المجتمعات الأخرى وتصور على أنها قيم عالمية، وهناك ظواهر دخيلة على المجتمع العربي منها الزواج العرفي والتفكك الأسري وحالات الاغتصاب والخطف وزيادة نسبة أطفال الشوارع ومجهولي النسب نتيجة العلاقات غير السوية، وارتداء الفتيات الزي المجسم لمفاتنهن. إن للعولمة آثارا سلبية على المجتمعات من كل النواحي الاقتصادية والسياسة والثقافية والاجتماعية بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، وسيتم توضيح جزء منها لأن له علاقة بالمرأة :

١- تحول الدول الفقيرة إلى سوق للاستهلاك التجاري والإعلامي الثقافي، والدليل على ذلك زيادة اعتماد هذه الدول على البرامج الإخبارية والمسلسلات والإعلانات الغربية وعلى الأخص الأمريكية، هذا فضلا عما ترتب على تلك الهيمنة الاتصالية التي تمارسها دول المركز المتحكمة في العولمة على

دول الأطراف، وما قد يحمله تدفق الثقافة المركزية الغربية من معلومات بلا ضوابط حيناً في إطار تنافسي تجاري بحت حيناً آخر.

٢- شيوع نوع من الفوضى الفكرية التي تتسرب إلى أذهان الشباب والعامة، نتيجة هذا الكم غير المقنن من المواد الإعلامية.

٣- تحول بعض أمثلة الفساد إلى رموز اجتماعية عامة ذات دلالات واضحة.

٤- تغريب وعي الشعوب وتخريب شخصيتها الحقيقية وطمس خصائصها الأصلية.

٥- فقدان الثقة في الشخصية الأصلية والتقاليد المحلية والبعد عن الدين الذي هو مصدر السلطات (مواجهة الذات) وبالتالي ضياع الانتماء، مما أدى إلى ضعف مواجهة الشخصية .

٦- تهميش المنظمات المحلية وفرض النموذج الغربي في المواثيق العالمية، فالقرارات والوثائق التي تصدرها المؤتمرات الدولية تستقي توجهاتها من قيم العالم الغربي وتوجهاته التي تستمد روحها من ثقافتهم فهي تخترق الجدار الوطني لقيم الشعوب وثقافتهم.

٧- الترويج لأنماط معينة في العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية السائدة في الغرب.

تتضمن الأبحاث المتزايدة حول أسواق العمل كمؤسسات تراعي أبعاد النوع الاجتماعي الاعتراف بأن ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل لا يعني آليا تمكين النساء اقتصاديا أو تشجيع التعديلات المؤسساتية الداعمة لإلغاء التمييز الوظيفي والفروقات في الأجور على أساس الجنس فهناك حاجة تفوق التدخلات على المستوى الجزئي، وهذا معاكس لما هو في الإسلام إذ أنه يمنح المرأة حرية العمل والتجارة كما الرجل ولها مالها الخاص بها.

وتقتضي معالجة أكثر فعالية للواقع القائل بأن الأسواق منظمة بطرق مختلفة، وأن المرأة تحتل فيها مراكز مغايرة بالنسبة لها، كما أن فهم تأثيرات تحرير التجارة المتصلة بالنوع الاجتماعي يعني أيضا تحليل كلا من النشاطات التجارية وغير التجارية منها، ومعالجة كافة النواحي التي تؤثر على رفاهية النساء .

في السبعينات صدر عن هيئة الأمم المتحدة قرارات عمل المرأة، وفي هذه الفترة كان عمل المرأة بأجر أقل من الرجل، إلا أنه كان هجرة من الريف إلى المدن وكانت تقوم بالأعمال نساء عازبات يتمتعن ببعض المهارات، وكانت ظروف العمل غير مضمونة ومتدنية مقارنة بخيارات العمل العائلي دون مقابل أو العمل غير المنتظم ذو الدرجة المتدنية أو العمل في القطاع غير المهيكل، وقد أدى هذا الاتجاه في العمل إلى صياغة مصطلح (تأنيث العمل) الذي يعني زيادة مشاركة قوة العمل النسائية في إطار سوق العمل مما لا يظهر انخفاضا في الذكور فحسب، بل أدخلت الإناث إلى بعض الوظائف التي كانت تقتصر تقليديا على الذكور ويقتضي مصطلح التأنيث على مفهوم المرونة التي تتطلبها مقتضيات العولمة.

لقد حصلت تغيرات في هيكل قطاع الصناعات التحويلية مع تحول واضح نحو قطاع الخدمات، حيث تتواجد النساء تقليديا بوفرة، وفي حين يعنى هذا زيادة عمالة النساء في مجال الخدمات الاجتماعية والعلمية والتعليمية، وفي السياحة وفي القطاعات الفرعية الخاصة بالمعلومات والاتصالات، وتشير الأدلة إلى تمركز العمالة النسائية في وظائف تتطلب مهارات متدنية وتتركز أكثر في العمل الجزئي، فعلى سبيل المثال تميل العمالة النسائية في قطاعات الخدمات الفرعية غير التقليدية إلى التمركز حول عمليات معالجة المعطيات التي تتطلب مهارات متدنية، بينما تكون أقل تواجدا في مجالات البرمجة والتصميم، وهذا يعني أن عمل المرأة يتمركز في وظائف لا تتطلب عموما خبرة وبذلك تصبح فرص الارتقاء ضئيلة ومحدودة إلى وظائف أفضل مكانة، وهنا توضيح بأن الإسلام راعى طبيعة جسم المرأة في العمل ولم يرهقها، إذ تستطيع العمل في المجالات الخدماتية وغيرها دون الإرهاق وسمح لها بالترقي في وظائفها وإدارة شؤون أعمالها كافة .

المرأة الفلسطينية والحركات النسائية ومرحلة التحرر

إن العدوان الإسرائيلي وما خلفه من تدمير وقتل واعتقال وإعاقات وغيرها الكثير (أي وضع فلسطين بشكل عام)، يستدعي الخروج من نمط التفكير التقليدي للانطلاق إلى تفعيل الدور النسائي، فهي لا تستطيع أن تواكب كل ما هو جديد لأن لها دورها في هذه المرحلة من حياة الشعب الفلسطيني، وهو دور مشرف فيما تتسارع وتتصارع النساء في العالم على ما هو غير ذات قيمة أو معنى .

في نهاية عام ١٩٧٨ اتجهت الفصائل الفلسطينية والوطنية نحو تجسيد برنامجها الاجتماعي عبر تشكيل منظمات قطاعية تحمل البرنامج السياسي للفصيل الأم، وبرنامجه الديمقراطي والاجتماعي على صعيد القطاع، وقد توجهت القوى والفصائل نحو هذه السياسة لتعزيز نفوذها الجماهيري على المستوى القطاعي (نساء، طلاب، عمال، مهنيين) ولإيجاد صلة منظمة مع الجمهور المؤيد لسياستها عبر آليات مرنة وسهلة الالتزام، فبادرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى تأسيس اتحاد لجان العمل النسائي، وحزب الشعب أسس اتحاد لجان المرأة العاملة، والجبهة الشعبية أسست اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وكذلك قامت حركة التحرير الوطني

إن قضية تمويل مراكز وتنظيمات نسوية تعنى بالمرأة ومشاكل المرأة، هو تحول إلى أساليب إجرائية يرونها نافعة وربما تُدّر عليهم مصالح أكثر ويصلون إلى ما يريدونه بصورة أسرع، من أن الأمور بقيت قضية صراع فكري وغزو ثقافي وغيرها، وقد أثبتت كثير من الدراسات أنها أثبتت فشلها أيضاً في اختراق العالم الثالث. وهذا هو الأخطر، أن هذا الاندفاع بدأ.. أو بلغ أوجه بعد حرب الخليج الثانية، أي بعد بداية العملية السلمية، مع بداية الموجة التطبيعية، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالعملية السلمية وبعملية التطبيع، وأبرز مثال على ذلك أن المؤسسة النرويجية التي بدأت عملها على المسح السكاني للضفة الغربية في بداية التسعينات، يعني قبل دخول العراق إلى الكويت، وأنهت عملها بعد انتهاء حرب الخليج في آخر التسعين هي المؤسسة التي خرّجت المطبعين والمفاوضين وأنصار السلام على الساحة الفلسطينية، والنرويج الدولة التي استضافت اتفاقيات أوسلو بمرها وحلوها.

بالنسبة للتمويل الأجنبي فهو استعمار ليّن، أي مجتمعاتنا جميعاً تعرضت لمرحلة ما بعد الاستعمار، ومحاولة تحقيق الاستقلال السياسي الكامل والتنمية الاقتصادية في مرحلة الخمسينات والستينات، وثم انتقلت بعد هذا إلى مرحلة الاعتماد على الخارج في الاستثمار وفي التجارة، ويلزم مرحلة ثانية من التنمية بعد فشل التنمية الذاتية المستقلة، وهذه اقترن بها ليس فقط تمويلات وتدفقات أموال على مستويات مختلفة للحكومات، ولكن تطورت، وهذا هو الذي نتحدث عنه الآن نوع آخر من التمويل الأجنبي خلال.. تنامى خلال الربع قرن الأخير منذ عام ٧٥، والذي مبعثه المؤسسات الدولية التي تعمل أولها دور دولي هام جداً الآن من خلال تعاملها مع منظمات وهيئات ما يسمى المجتمع المدني، أي المنظمات غير الحكومية بمستوياتها المختلفة. في هذه المؤسسات التي هي بالأصل مؤسسات وطنية، ألا يؤثر هذا على جوهر السيادة الوطنية فيها، عندما تسعى المؤسسات الممولة إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر بتغيير أجندة العمل في تلك المؤسسة الوطنية؟

وهذا سؤال مهم في موضوعنا، إذ أن هذا الموضوع له ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: أن أي مانح حتى في العطاء العادي مادام معطي فإن له اليد العليا، والممنوح والمعطى له والمستعطي لابد أن تكون يده هي اليد السفلى مهما كانت الأجندة الموجودة للمانح، سواءً كان يمنح لأنه يريد الآخرة أو يمنح لأنه يتبع خطوات الأمم المتحدة.

البعد الثاني: بأن الجهات المانحة هي ذات بعدين، جهة: دولة تمنح، أو منظمة أو مؤسسة لديها خلفية وأجندة ومرسوم لها خطة وسياسة وأشخاص، هؤلاء أفراد يملكون في داخل أذهانهم تصورات معينة للمجتمع المعطى له، طبقاً لخبراتهم وتجاربهم ينفذون هذه الخبرة، وقد يمارسون التعالي، ويمارسون الاحتقار للمجتمعات التي يعملون فيها، ويمارسون تسيير الأشخاص، لأنهم يظنون أنهم لا يفهمون ما يريدونه لبلدانهم، وفي أحيان كثيرة يكون هذا صحيح، يحصل أنه في داخل هذه المجتمعات، يؤسس مراكز ويؤسس جمعيات ويؤسس تنظيمات، أشخاص فقط يبحثون عن الرزق وليس لهم قضية، وليست لهم مسألة مهمة، ولا يوجد لديهم حصانة تمنع أي نوع من الاختراق في سلوكياتهم، فتكون النتيجة أن يسيرهم هؤلاء الذين أتوا، لديهم المال لكنهم يجدوا أن من يتلقى هذه الأموال لا يعرف كيف يفعل أو يتصرف بها، فيملون عليه إرادة لم تكن في الأساس موجودة في الأجندة الرئيسية للتمويل.

البعد الثالث: إن العالم الثالث، والذي يسمى أحياناً العالم النامي، وتسمى المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات العربية. ونذكر حالة في هذا المجال وهي ـ التمويل للتنظيمات والمراكز الخاصة بقضايا المرأة في دول ـ .. هذه ظاهرة مرتبطة بالمرحلة الحالية من تطور قضية المرأة والتي تسمى قضية المرأة في مرحلة العولمة، أو عولمة قضية المرأة وأهم سماتها وخصائصها أنها مقترنة بالعمل الدولي، بعمل المؤسسة الدولية العالمية وهي الأمم المتحدة والذي من المفترض أنها تمثل كل الثقافات وكل الشعوب، وكان دورها من ٧٥ حتى الآن في هذا المجال وبالتدريج حتى مؤتمرات دولية وأنشطة وتقنين أمور متصلة بأوضاع المرأة، يجب على الدول جميعها في العالم أن تنفذها، والتي تجسدت ترجمتها في اتفاقية عدم التمييز أو مكافحة التمييز ضد تقارير.. تسمى تقارير للجهات الممولة. وهذه التقارير ليست عن وضع المرأة، مسح سكاني للحي الفلاني، مسح حاجات اقتصادية للقرية الفلانية، دراسة الظروف المعيشية للحي الفلاني. مثال صارخ ظهر عندما بدأت موجة الانتخابات.. الترشيحات النسائية للانتخابات النيابية في العالم العربي، عملية الترشيحات النسائية عمرها أكثر من نصف قرن والمرأة تحاول دخول المجال السياسي في العالم العربي، لماذا اكتشفنا في التسعينات أننا بحاجة إلى مدربات مستوردات من بريطانيا ومن أميركا؟ هذا حصل في عدة أقطار عربية إذ جاءت هذه المدربات لتعليم النساء، كيف يحجزن الميكروفونات والسيارات وكيف يوظفن مديراً للحملة الانتخابية، وكيف يكون ديكور الديمقراطية

بالضبط، والحقيقة أن بعضا من هؤلاء المدربات خضن التجربة مرة واحدة وفشلن، وجئن لتعليم فشلهن للمرأة العربية والفلسطينية خاصة وهي أنجح في أمورها العامة أكثر منهن .

هذا ديكور يطرح قضية خطيرة وهي، أن ينظمن استطلاعا لسكان الحي اللواتي يردن أن يترشحن على هذا الاستطلاع فينتقل الدور من انتخابي إلى دور استخباراتي، أما الديكور الآخر فهو عملية تفريغ محتوى.. تفريغ العمل السياسي من محتواه الحقيقي، تفريغ العمل السياسي من كونه عمل في صميم الشعب، في صميم المجتمع لإحداث التغيير في سلوك الحكومات المرفوض، من هذا الدور التثويري التغييري، البنائي في عملية التنمية، في عملية إستراتيجية، في العملية مقاومة الاحتلال الصهيوني، تفريغه من كل هذه المحتويات إلى مسألة ديكوراتية خدماتية، زائد أن هؤلاء النسوة يصبحن مرتبطات ارتباطا وثيقا بالجهات التي جاءت لتدريبهن، لأنه يتم اختيار نساء جاهلات في العمل السياسي، ولأن المرأة المسيسة متعودة على العمل السياسي لا تقبل بهذا التدريب التافه. فهؤلاء يركزن في عملهن على الضعيفات من النساء العربيات والجاهلات واللواتي ثقافتهن بالنسبة للغرب محدودة، فهن يرين أن كل ما هو جديد أفضل مما هي عليه من تقاليد، فتأخذ بما يطلب منها وهذا فيه اختراق للحياة السياسية للمرأة، وتشويه لصورة القيم والعادات في مجتمعنا .

والسؤال الذي يطرح نفسه في نهاية هذه الورقة: هل العولمة تخدم حماتها ؟ إن العولمة في سرعة انتشارها واتخاذ الوسائل الكثيرة والسريعة لنشرها، أدت إلى حدوث أخطاء كثيرة من أجل العمل لصالح حماتها مثل أمريكا، فهي تورطت في العراق وأفغانستان دون دراسة للعواقب، فتنصيب أمريكا لكرازاي في أفغانستان جعلته لا يستطيع العمل حتى في كابول العاصمة نفسها، وكذلك غرقها في بحر العراق والتي جوبهت به وعلى جميع الأصعدة، فهي غير مقبولة في أرض ليست لها، ولا يعوزنا في هذا المقام إلا العودة للعالم الإسلامي ابن خلدون في مقدمته إلى القول بأن الدول لها أعمار مقدرة، وكذلك إذا زادت السيطرة عن الحد المطلوب من الأراضي، فإن في هذا إضعاف للدولة، لأنها تحتاج إلى جيوش كثيرة لحماية هذه الأراضي، وهنا تورطت العولمة وحماتها، حين أعلن كولن باول في زيارته الأخيرة لمصر (شهر تموز) عن تراجعه بخصوص القرارات الصادرة بحق السودان وتأجيلها .

وأخيراً إن الإسلام في فلسطين متمرس مع النضال الوطني، في حماية هذه الأرض وحماية المرأة والطفل وصون حقوقها وواجباتها كاملة، دون اللجوء لايجابيات أو سلبيات العولمة، ففيه منهاج خاص بالمرأة لا ظلم فيه ولا استعباد.

إن العولمة لن تقدر على ممارسة دورها وخصوصا في المدركات والمعتقدات والأفكار والتذوق حتى ... ونرى أن التنوع الثقافي ما زال قائما، ومشاعر وتوجهات وسلوك الناس لم تتغير بتغير الأذواق.

وواقع العولمة اليوم هو واقع ينحصر فيه الصراع بين الرأسمالية والإسلام، فبعد انتهاء الحرب العالمية الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وأصبح الاتجاه الدولي نحو أحادية القطب أي نحو أمركة العالم، والترويج لنظام عالمي جديد وذلك لسهولة انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى، ولكن هذا خداع تحاول به الدول المتقدمة أن تخدع الدول النامية بتطبيق الأساليب التي من شأنها أن تحقق لها مزيداً من الثروة والهيمنة والسيطرة، وأن المعركة بين العولمة والإسلام مفروضة من الاقتصاد المفتوح الذي تدعو له وفتح أسواق العالم أمام المنتجات الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص وما يتبعها من سيطرة على الشعوب والمرأة خاصة .

فالعولمة تواجه الإسلام وما تستنزفه من خيرات العرب في دول الخليج، وكذلك ضرب العراق مرات ومرات والحظر على الدول التي ذكرنا سابقا مثل ليبيا والسودان وسوريا وإيران وتخبي الكثير الكثير للإسلام والمسلمين. وطالما أن العولمة بدأت بالانتشار على هذا الأساس وكان لها سلبياتها كما ذكرنا سابقا من جميع النواحي، فهي مرفوضة من الشعوب ومن الدول لأنها تقضي على الدولة القومية وتجعل من الحكام منفذين لها ولسياسة أمريكا في الدول وهذا يتعارض ومصالح الشعوب، فالعولمة تريد السيطرة على العالم عن طريق قولبته في قالب الدول الكبرى وتحويله إلى عالم تسوده نظرة أحادية البعد هي سيادة النظرة الأمريكية، وتقليص العلاقة بين المثقف وبين الخبرة المباشرة بعمله وبالحياة من حوله، وتحاول رسم العالم بصورة واقعية، موحدة لنمط من القيم يعتبره أصحابه قمة ما بلغته حضارة الإنسان، ونهاية التاريخ في صناعة أفضل نمط حضاري، وكما ذكرنا سابقا فهي تهز قدرة السلطات التقليدية في المجتمع مثل الدولة والرموز الدينية والأب، وفيها اعتداء على العادات والتقاليد، وهي تجعل المرأة ورقة في يدها من أجل تدمير الشعوب، إذ تسعى لتهميش الثقافة عموماً، وعجز النظام التربوي في المدرسة والبيت عن تعميق القيم واستمرارها، وفيها تحول من الاهتمام بالأمور العامة إلى التكالب على الأمور الحياتية وازدياد التكتلات ذات المصلحة الخاصة على الرغم من تنافي بعضها مع القيم والعادات الإسلامية، وفيها ازدياد لمعدلات العنف والجريمة والتي هي آفات اجتماعية حسب الثقافة الإسلامية، والتي تجعل من المجتمع ضعيفا بين المجتمعات الأخرى.

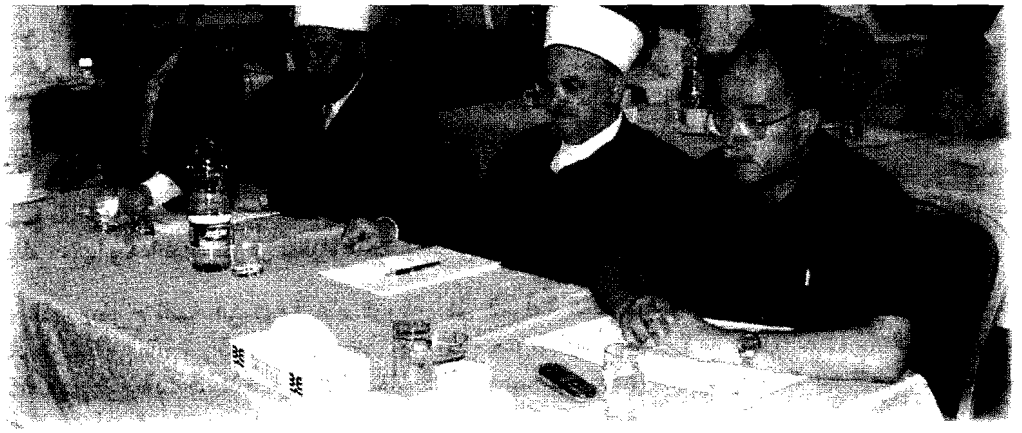

الحادي عشر
الإسلام وقضايا المرأة في فلسطين*

مها عبد الهادي*

مقدمه

بداية يطيب لي أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للسادة في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية (باسيا) على استضافتها لنا في مؤتمرها والذي أتمنى من الله له النجاح وان يحقق كل أهدافه.

وكان لي في هذا المؤتمر شرف التعقيب على ورقتين تختصان بجوانب مهمة وحساسة بموضوع المرأة والإسلام في فلسطين؛ الأولى للأخت ميسون الرمحي حول حقوق المرأة في الإسلام بما يشمله الموضوع من خصوصية للنساء في فلسطين المحتلة، والثانية للأخت عفت الجعبري حول موضوع المؤسسات النسوية.

وأنا في ورقتي هذه حاولت الابتعاد عن الروتينية بالتطرق لنقاط تفصيلية وردت في الورقتين اللتان اتسمتا بالعمق والموضوعية، ولكن أردت تركيز الاهتمام على محاور مفصلية تستأثر اهتمام الكتاب ووسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بموضوع المرأة في فلسطين بمحاوره التي سبق ذكرها:

-حقوق المرأة

-المؤسسات النسوية

ومن البديهي التأكيد بداية أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء الأمم والمجتمعات، وهي البوصلة التي تحدد إلى حد بعيد البعد الحضاري والثقافي لهذه المجتمعات، ولعل مدى التأثير والإبداع الذي تمتلكه المرأة يعتبر أهم عنصر في الأسرة من حيث التعاطي والتأثير والتأثر مما جعلها في لب البؤرة للمنظومة الإسلامية.

ومن هنا، ومرورا على البحث الذي قدمته الأستاذة ميسون أرى من المهم الإشارة ولو بصورة عابرة إلى العوامل الأساسية التي ساهمت في حجب وجهة النظر الإسلامية في المرأة التي طرحها البحث المذكور عن ذهنية الجيل المعاصر، فاتخذت إطارا يكتنفه الغموض، ويلفه ضباب كثيف من التشويه يحول دون رؤيته في إطاره السليم...

فالعوامل التي أسدلت الستار على واقع النظرية الإسلامية في المرأة تتمثل بما يلي:

أولا-غياب الشريعة الإسلامية عن المسرح الحياتي للإنسان المعاصر الذي ساهم في انعدام فهم النظرية الإسلامية الخاصة بدنيا المرأة في المجتمع الإسلامي من الجيل المعاصر.

ثانيا- الأوضاع الشاذة في العالم الإسلامي المغايرة للنظرية الإسلامية في المرأة والتي ألقت بثقلها على دنيا المسلمين منذ أجيال تعاقبت - وغذتها نزعات عشائرية أو إقليمية أو قبلية أو غيرها، وسقوط المرأة تحت وطأة هذه الأوضاع الاجتماعية الشاذة -، قد أوحى خطأ للغالبية العظمى من أبناء جيلنا المعاصر وقوف الإسلام من المرأة موقف الهاظم لحقوقها، المصادر لكرامتها والمغتال لإرادتها.

ثالثا- تولي جهات مشبوهة، وأقلام مأجورة مربوطة بشكل أو بآخر بالقوة الاستعمارية مهمة التزييف، والدس على الرسالة، ومدلولاتها الرفيعة بما فيها الجانب المتعلق بموقع المرأة في المجتمع الإسلامي، كأسلوب مشبوه من الأساليب التي تهدف الى تعميق الهوة بين الإسلام والأجيال المعاصرة لحساب القوى المعادية للإسلام

هذه أهم العوامل التي ساهمت مجتمعة - فيما رأي - في تشويه المعالم الأساسية لوجهة النظر الإسلامية في مسألة المرأة، ومكانتها في دنيا المسلمين. فالإسلام يحدد الموقع الطبيعي للمرأة، والمرأة في المنظومة الفكرية والثقافية الإسلامية كما قالت الأخت ميسون، ليست بحاجة إلى فلسفة خاصة وإنما هي محتواة في دائرة الفلسفة العامة والتي تشمل الفرد والمجتمع..

أما النقطة الأخرى المهمة التي أود التركيز عليها؛ فهو موضوع الدور السياسي للمرأة بما يعنيه ذلك بان يكون للمرأة دور بالنظر بشؤون الأمة والمجتمع الذي تعايشه المرأة، وهذا الموضوع تعرض إلى لبس كثير. هذه النظرية الإسلامية الخاصة بالمرأة ومكانتها والتي باتت تحتل جزءا هاما في الخطاب الفكري المعاصر للإسلاميين تحتاج منهم الرد على عدد من التساؤلات، خصوصا وأن الاتجاهات السياسية الأخرى والتحليلات الغربية تعتبر أن المرأة هي الحلقة الأضعف في الكيانية المعاصرة للخطاب الإسلامي.

إن حالة الإرباك والضبابية التي تسيطر على الخطاب المعاصر، فيما يتعلق بموضوع المرأة ومكانتها في المجتمع والحضارة، ونحن في بداية سنوات القرن الحادي والعشرين، تتطلب الإجابة على تساؤلات هامة حول الرؤى والمواقف الإسلامية الفلسطينية الراهنة إزاء هذا الموضوع، خصوصاً وان المجتمع الفلسطيني

العامة للبرنامج الإسلامي في فلسطين، وتوضيح الرؤية الإسلامية للمرأة تمكننا من الحكم على مدى مواءمته للواقع الفلسطيني وعلى درجة استجابته لما يواجهه هذا الواقع من تحديات.

ومن هنا فإنني أرى بأن الرؤية التي طرحتها الأخت ميسون هي رؤية إسلامية واضحة وصريحة تجاه الكثير من القضايا والمواقف التي تتعلق بالمرأة عموما، والمرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، وهي كافية برأيي لبلورة أساس واقعي لبرنامج عمل سياسي واجتماعي واقتصادي وفكري، يمكن لجميع الجهات المهتمة بقضية المرأة على اختلاف أطيافها الفكرية والسياسية أن تتخذه أساسا للمطالبة بتحصيل حقوق المرأة والنهوض بأوضاعها، وليكون أساسا لوحدة العمل النسوي في فلسطين. فالتراث الإسلامي كما عرض يعترف بالدور السياسي للمرأة في النص والعمل، ولكن المشكلة الواضحة في حضور المرأة في معظم المؤسسات هو أمر ينطبق على معظم دول العالم، لدرجة تختفي فيها الفوارق الثقافية والتكنولوجية. وبنظرة عامة لتمثيل المرأة على المستوى العالمي، يبدو وكأن غياب المرأة عن دوائر الفعل المؤسساتي لا يرتبط لا بدين ولا بجنس وإنما هو واقع عالمي.

الورقة الثانية: المؤسسات النسوية

أما فيما يتعلق بالموضوع الآخر حول المؤسسات النسوية، فاني ابدأ بالقول بأن التغيرات السياسية التي مرت على مجتمعنا الفلسطيني، أتاحت للنساء – في ظل ظروف كثيرة – فرصة تاريخية من أجل تطوير أوضاعهن إيجابا، من خلال الانخراط في العمل النضالي والجماهيري. ففي فترة الانتفاضة الأولى على سبيل المثال استطاعت النساء الفلسطينيات فرض أنفسهن بقوة على الوعي الجماعي الفلسطيني، الشعبي والرسمي، لتقود بعد سنوات قليلة الكثير من المنظمات الأهلية والخيرية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأسيس مجتمع مدني في ظل غياب الدولة.

ومنذ التوقيع على اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ بدأت وتيرة النشاط النسوي في فلسطين في التزايد بشكل بات يفوق التوقعات، ويتجاوز مختلف النشاطات الاجتماعية والسياسية الأخرى. وبدأ انتشار هذه المؤسسات يتسع ليشمل مختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، بأوجه النشاط المختلفة؛ الصحية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية..

واللافت للنظر والنقاش ليس تزايد النشاط بحد ذاته، فلا يمكن لأحد أن يقول: إن الدور النسوي وهذا النشاط غير مقبول طالما يجري في سياق ثقافة المجتمع وأولوياته. لكن اللافت للنظر حقا، هو ذلك العدد الكبير من الجمعيات والمنظمات النسوية التي تقوم على هذه الأنشطة، ومن اللافت كذلك -أكثر- هو الدعم الأوروبيّ والدوليّ السخي للنشاط النسوي. لذلك فقد أصبح موضوع المرأة بجوانبه المتعددة هو حديث الساعة، وأصبحت النشاطات النسوية على درجة من الاهتمام لدى المجتمع بأسره كموضوع تُثار حوله التساؤلات. وربما يكون مكمن هذه الخطورة هو أن موضوع المرأة بمؤسساته وجمعياته المختلفة بات يأخذ حصة وافرة من حجم المساعدات الدولية المخصصة للأراضي الفلسطينية على حساب القطاعات الأخرى. فقد حصلت الجمعيات والمؤسسات النسوية - التي يبلغ عددها على سبيل المثال (١٢٠٠) من مجموع (١٨٠٠) مؤسسة غير حكومية أخرى، مشاركة مع مؤسسات حقوق الإنسان - على مبلغ (٦٨,٩) مليون دولار من أصل (١٥٢٧) مليون دولار تم دفعها في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٩٣ وآذار/مارس ٩٧، حسب التقرير الاقتصادي الفلسطيني الصادر في حزيران/يونيو ١٩٩٧، وهذا يعني أن حوالي (٥%) من إجمالي المعونات الدولية وُجهت لهذا الموضوع فيما لم يخصص للمجال الزراعي والصناعي إلا مبلغ (٢٤) مليون دولار أي أقل من (١,٢%) من إجمالي المعونات.

وتذهب ٧٠%من أصول المبالغ المخصصة والممنوحة لهذه المنظمات والمراكز إلى المصاريف الإدارية (مكاتب، سيارات، أثاث، ضيافة، تذاكر سفر، حلوى، أجور الخبراء الأجانب، الرواتب العالية للمسئولات الكبيرات في هذه المؤسسات).

وفي الفترة التي تلت أيلول (سبتمبر ١٩٩٣) حولت النساء مراكز نشاطهن تجاه إقامة المزيد من المؤسسات غير الحكومية النسوية. وأصبحت هذه المنظمات غير الحكومية هي المكان الأكثر تأثيرًا في النشاط النسائي. ووجود هذه المنظمات ليس بالجديد على الساحة الفلسطينية. فقد وجد في الأراضي الفلسطينية - حسبما يذكر بحث موّله برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن المنظمات النسوية- أكثر من (١٧٤) منظمة حتى عام ١٩٩٣، منها (٣٤) في قطاع غزة، و(٦٠) في القدس ومنطقة رام الله.

وهذه المنظمات النسوية كغيرها من التكتلات السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية - الذي يضم في عضويته (٥٥) جمعية نسائية- كثيرة إلا أن ما تقدمه على صعيد حقوق المرأة أقل بكثير من حجم التوقعات وهذا حقيقة ما يثير جدلا واسعا في المجتمع الفلسطيني حول المنظمات غير الحكومية عموما والنسوية بشكل خاص. بالنسبة لدورها، ومصادر تمويلها، وأهمية وجدوى وجودها وما يرفع السؤال إلى درجة الإلحاح هو التعدد الملحوظ لهذه المنظمات في مجال الاختصاص الواحد. والمرأة والطفل مثال على هذا التعدد، والنتائج المتواضعة لجهد هذه المنظمات رغم طول سنين عملها؛ تزيد من هذا الإلحاح. فهذه المنظمات غير الحكومية النسوية تتصرف بإمكانات وأموال مقدَّمة للشعب الفلسطيني، لهذا فإن مالها أساسًا هو مال عام، والمال العام لا بد وأن يخضع لضوابط تحميه من الهدر وسوء التصرف. فمن المعروف أن ملايين الدولارات تصل سنويًا إلى حسابات هذه الجمعيات الأهلية، والمعروف أيضًا أن هذه الحسابات لا تخضع للمراقبة والتدقيق، بل إن عددًا من هذه الجمعيات يتعامل بحسابات بنكية خارج البلاد، إضافة إلى أن المشاريع التي تنفذها هذه الجمعيات لا تخضع لرقابة سوى رقابة الجهة المانحة، بل إن عددًا كبيرًا من الجمعيات الأهلية العاملة في الأراضي الفلسطينية تعمل كجمعية لرئيسها!! والأخطر هو خضوع هذه الجمعيات لمبدأ العرض والطلب ومتطلبات السوق؛ فإن كان الممولون يطلبون جهات تعني بشئون الديمقراطية تشكَّلت عشرات الجمعيات منها، وإن كانوا يريدون جمعيات تتعلق بالمرأة؛ تشكل كم هائل منها، حتى أصبح لدينا المئات من هذه المراكز والجمعيات في شتى المواضيع. والملاحظة الأخطر هنا أن هوية هذه الجمعيات هي هوية الجهات المانحة، خصوصا وكالتي الإنماء الأمريكية، ومؤسسة فورد وغيرهما. وكما يصف العديد من المراقبين ما يجري بأنه محاولة لربط المجتمع الفلسطيني بمختلف فئاته بسياسات الجهات المانحة أولا بما يخدم مصالحها، ويكرس وجودها ماديًا ومعنويًا. ونحن كما بقية الشعب الفلسطيني نرى بأن سياسة التمويل التي تتلقَّاها مراكز ومؤسسات المرأة تثير حقيقة الكثير من علامات الاستفهام حول أهداف التمويل الخارجي المؤقت المقدم للشعب الفلسطيني، والذي كما يتضح له شروطه ومحدداته السياسية. فالمساعدات والقروض الممنوحة للفلسطينيين؛ سواء كسلطة أو كمنظمات حكومية هي ليست أكثر من مساعدات سياسية شكلية في جوهرها، هدفها الأساسي هو دفع ما يُسمى بمسيرة السلام المتعثرة، وهذه المساعدات والقروض لا علاقة لها أصلا ببناء البنية التحتية أو البنية الفعلية على الأرض، علمًا بأن القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل تحددها أساسًا الدول المانحة بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل غالبا.

ومعظم المشاريع الممولة من الخارج - وضمنها مشاريع مؤسسات المرأة - تحتاج لكي تُنفَّذ إلى الموافقة من إسرائيل، خاصة وأن المرجعية الاقتصادية الحقيقية هي الدولة العبرية حسب الاتفاقيات الواقعة على الأرض. والأدهى من ذلك أن الأطر النسوية هذه تفتقر أساسًا إلى برامج عملية حقيقية تتعامل مع قضايا النساء في المجتمع الفلسطيني، وتركز هذه المؤسسات على قضايا شكلية كالعنف، والزواج المبكر.. وغيرهما من القضايا التي ليست في الحقيقة هي المشاكل التي تؤثر على حياة الأغلبية العظمى من النساء. والحقيقة التي تغيب عن عدد من هذه الأطر هي أن مجتمعنا الفلسطيني ذو بيئة ثقافية ودينية متميزة، فهو مختلف أصلاً عما هو في الغرب، وهو ما كان يتطلب منها تطوير مفاهيم وأدبيات ناتجة من هذا المجتمع وتراثه لمواجهة تغريب الحركة النسوية لا تعميقها.

إن ما أريد قوله هنا أن هذه الفوضى في ظهور الجمعيات والمراكز النسوية، وغياب الرقابة على عملها وبرامجها ودخلها، سيؤدي حتما إلى وضع خطير سيهدد العمل النسوي الفلسطيني وجهوده، بل سيهدد نسيج المجتمع الفلسطيني بأكمله إذا لم يتم وضع حد لتدخل الدول المانحة في تحديد أهداف هذه الجمعيات.

- ما نوع النظام السياسي، أهو احد الأنماط الثلاثة الرئيسة: المجلسي أم الرئاسي أم البرلماني. أم هو من النوع المختلط السائد في كثير من الأنظمة السياسية.
- كيف سيتعامل الدستور مع قضية العولمة والتدخلات الدولية.

وإجمالا يجب أن يتضمن الدستور إجابة للعديد من الأسئلة الهامة للمواطنين؛ فكل مواطن يتساءل:

- كيف سيكون النظام الذي سيحكمه.
- كيف يمكنه أن يشارك في صنع القرارات وتحديد الخيارات السياسية والقانونية.
- ما نوع القواعد التي تنظم تعارض المصالح الداخلية مع الخارج.
- ما طبيعة الدولة في علاقتها بالدين كمصدر للقواعد القانونية التي تنظم العلاقات في الدولة. هل الدولة العلمانية تفصل الدين عن إدارة الأمور العامة في الدولة ام تجمع بين خصائص الدولة العلمانية وتطبيق أحكام الدين؛ حيث الواقع أن القضاء يطبق قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية كثير منها غير مقنن، ويأخذ شكل اجتهادات متفاوتة في أحكامها، ويعتمد في تطبيقها على اختيار القاضي ومفاضلته بين المذاهب؛ الأمر الذي يعنى أن يطبق على المسألة الواحدة أحكاما مختلفة.

وهكذا، فالدستور يحاول إدخال كل ذلك في إطارات قانونية. ومن هذه النقاط تدركون صعوبة عمل الدستور لكي يقيم سلاما وتوازنا بين القوى والمصالح المتعارضة داخليا وخارجيا. فالصراع بين المصالح المتعارضة وخاصة بين الحكام والمحكومين يسوده العداء الطبيعي مما يؤدى إلى أشكال مختلفة من العنف ويأتي الدستور ليعالج هذا التناقض. وهذا ما يقر به الفقهاء في السياسة والقانون الذين لخص قولهم الفقيه "روى" بان الدساتير لا تحمل في طياتها فضيلة تضمن نجاحها، ولا تتوقف فاعليتها على قيمة كامنة في نصوص الدستور، وإنما يتوقف نجاحها على ظروف المجتمع الذي تطبق فيه.

وباختصار فان الدستور عليه أن يقيم أسس توازن المجتمع، وان يضمن إمكانية تطبيقه من حيث الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بحيث لا يخلق تناقضا حادا بين الدستور الاجتماعي بأسسه العرفية والدينية وبين الدستور السياسي بأسسه القانونية. على هدي ما تقدم فإن الدستور ليس عملا قانونيا خالصا ولا سياسيا بحتا، وإنما هو يرسي الأسس السياسية لإدارة الدولة في واقع محلي ودولي شديد التأثير على الخيارات الدستورية. فعلى كل منا وهو ينظر فيما جاء بهذه المسودة أن يراعي ما يلي:

- لماذا اتخذ القرار بوضع الدستور. ما مدى الحاجة أو الضرورة لوضعه.
- ما هي الأحداث والظروف والضغوط الداخلية والخارجية التي أدت إلى اتخاذ قرار بوضع الدستور الجديد.
- ما هي الموضوعات الرئيسة على المستويين الداخلي والدولي التي على الدستور مواجهتها.
- ما هي المسائل الرئيسة المختلف حولها، والصعوبات الأساسية التي تواجه النظام السياسي.
- ما مدى الاتفاق أو الاختلاف بين القوى الرئيسة في المجتمع حول الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الدستور.
- مدى التفويض المعطى شعبيا أو رسميا في الخيارات الأساسية، سواء في تنظيم العلاقات الداخلية بين السلطات العامة أو مع القوى الخارجية، وحجم الحقوق والحريات وضماناتها.
- النظام الاقتصادي من حيث طبيعته وطريقة إدارته وأهدافه.
- مدى تدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إلى غير ذلك من المسائل الجوهرية التي على الدستور تنظيمها كالتي تحدد أركان النظام السياسي ومأسسة العلاقة بين تلك المؤسسات التي للدولة. وبتطبيق ذلك على ما جاء في مسودة الدستور نجدها أقامت التنظيم السياسي الفلسطيني المقترح على النحو التالي:-

الباب الأول:

تضمن الباب الأول الأسس الديمقراطية للدولة، والنص على أهم الحقوق والحريات العامة والخاصة بالأفراد دون تمييز لأي سبب غير ديمقراطي ودون امتياز لأحد أو لفئة على غيرها، لأسباب تاريخية أو جغرافية أو عرقية. فالنظريات والأنظمة الديمقراطية العريقة لا تقر أي تمييز غير ديمقراطي. فجميع المواطنين متساوين في أصل كل الحقوق والواجبات وهذا لا ينفى تفاوت قدراتهم في ممارسة الحقوق أو القيام بالواجبات. فالمساواة الحسابية المطلقة غير موجودة ونتائجها قد تتعارض والهدف من الديمقراطية. ويؤكد ذلك أننا لا نجد في

الأنظمة الديمقراطية العريقة ولا في تاريخها السياسي تطبيقات لأي تمييز لفئة على حساب أخرى مهما كانت المبررات المصلحية. ونحن لدينا امتياز ذات مدلول سلبي في المفهوم القرآني كما جاء في سورة يس:"وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ"[11]. فليس الإجرام مبررا لتمييز ايجابي وإنما لخروجهم على الناموس العام الذي يتساوى أمامه الجميع ميزوا بعقاب.

وبالتالي حتى يأتي دستورنا بقواعد للديمقراطية ذات مفاهيم ديمقراطية يتساوى فيها الجميع، ولا تفضيل فيها لفئة على أخرى لأي مبرر لمساندة فريق على آخر أو لتحسين قوته في مواجهة الطرف الآخر، فالديمقراطية تربية وتتم تدريجيا وليس بمجرد النص عليها في القوانين.

الباب الثاني

وجاء الباب الثاني في تنظيم السلطات العامة في الدولة، والعلاقة بين السلطات، تلك العلاقة التي يحدد تنظيمها الدستوري، وأسلوب ممارستها العملية طبيعة النظام السياسي. وحتى لا تكون المقترحات لتنظيم سلطاتنا أو لنظامنا الدستوري بعامة منسوخة عن تجارب شعوب أخرى وبعيدة عن الواقع، أو لا يتوفر لها الإمكانية لتطبيقها فلسطينيا لعدم توفر الخصائص التي لها لدى تلك الشعوب، يجب الحرص على انتقاء الاختيارات وعدم التقليد الأعمى، لان ذلك لا يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني ولا يخلق الديمقراطية لديه من العدم. إن نماذج الأنظمة الدستورية للديمقراطية في الديمقراطيات التقليدية لا تتوفر لدينا كثيرا من أسس نجاحها لديهم. من ذلك مثلا:

أولا: أن تكوين السلطة التشريعية في فلسطين لا يستند إلى أسس مثل الأسس التي يستند إليها النظام النيابي في أي من صوره الثلاث. فالنظام النيابي التقليدي يفترض ما يلي:

* النائب يمكن لأي فرد له حق الانتخاب أن يختاره نائبا عن كل الشعب ويمثل كل فئات الشعب وأطيافه وأديانه، ولذلك لا تقر بتمثيل خاص لخارج أو داخل أو لفئة ما على أساس طبقة أو انتماء ديني أو على أساس ذكورة أو أنوثة.
* يقوم النظام النيابي التقليدي على التعددية السياسية الحزبية. فالأحزاب أساس الديمقراطية في تلك النظم. أما ما لدينا فهي حركات وطنية أو فصائل في حركة تحرر وطني ليس لديها برامج سياسية مختلفة للوصول إلى الحكم وتداوله بطريقة سلمية، لإدارة الدولة، وأعضاء الفصائل هم رجال ثورة أكثر منهم رجال دولة.
* كما يستند النظام النيابي في موطنه الأصلي إلى رأي عام قوي، يؤثر بفعالية على وجود واستمرار أداة الحكم وتداولها بطريقة هادئة وسلمية.
* ويستند النظام النيابي التقليدي أيضا إلى معارضة حقيقية تشارك وتؤثر في صنع القرارات، وتراقب تنفيذها.

ثانيا: فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية؛ جاء إعلان الاستقلال متبنيا النظام النيابي البرلماني وهذا لا أساس له في واقع الكيان السياسي الفلسطيني القائم حاليا.

فالنظم النيابية البرلمانية التقليدية بمعنى الأصلية، نظرا للسلبيات التي تنتج عن تركيز وظائف السلطة التنفيذية؛ السياسية والتنفيذية والإدارية والتشريعية المقرر لها في الظروف العادية والاستثنائية، حاولت الأنظمة النيابية الأصلية في الديمقراطيات التقليدية توزيع تلك الاختصاصات على رأسين للسلطة التنفيذية هما: رئيس للدولة لا يحكم إلى جانب رئيس للوزراء يتولى هو ووزرائه شؤون الحكم فعليا، فصارت تلك النظم النيابية البرلمانية ثنائية من حيث رئاسة السلطة التنفيذية، أي لها رأسان؛ رئيس للدولة، ورئيس للحكومة. وذلك على صور مختلفة من حيث ترجيح اختصاصات هذا الطرف أو ذاك؛ فمنها ما يجعل رئيس الدولة الحكم بين السلطات، والحافظ لتوازنها، كما في كثير من النظم البرلمانية التقليدية؛ حيث يتولى رئيس الدولة اختصاصات أصيلة محددة، ويترك لرئيس الوزراء الاختصاصات التقليدية والإدارية الداخلية.

ثالثا: وبخصوص السلطة القضائية؛ نجدها لا تلقى عناية من المشرع الدستوري كالتي يمنحها السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، وذلك في كل الأنظمة الدستورية، ولذلك فان الاهتمام بالسلطة القضائية دستوريا يعد من الضمانات الأساسية لسيادة القانون على الجميع وإقامة دولة القانون.

٢- الأبعاد السياسية والقانونية للنظام الدستوري الفلسطيني

استنادا إلى القواعد التي تنظم السلطات في النظام الدستوري الفلسطيني في القانون الأساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٢ وتعديله سنة ٢٠٠٣، وفي مشروع الدستور الفلسطيني، الذي يجرى إعداده، يمكن إبراز تطور خصائص النظام الدستوري الفلسطيني.

في القانون الأساسي الفلسطيني:

التردد بين مظاهر النظام الرئاسي والبرلماني من مطالعة نصوص القانون الأساسي، يتضح أن النظام الدستوري الفلسطيني الذي تبناه القانون الأساسي، يميل إلى الأخذ بنظام مختلط تبرز فيه أسس النظام الرئاسي.

وبسبب على اليمين في القانون الاساسي نحو الاخذ باسس للنظام الرئاسي بالإضافة إلى المادة (٥) تقرر أن رئيس الدولة يتم إسناد السلطة إليه بالانتخاب من الشعب مباشرة – وهو ما كانت تقرره المادة (٥١) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢، قررت نفس الحكم المادة (٣٤) من القانون الأساس بعد التعديل.

إن القانون الأساس لسنة ٢٠٠٢ كان قد أفرد بابا خاصا بالأحكام المنظمة لمركز الرئيس واختصاصاته، مثله مثل السلطات الثلاث الرئيسة، وكل ما فعله التعديل بصفة عامة هو نقل تلك الأحكام إلى الباب الرابع حيث جاءت الأحكام التي نصت على اختصاصاته الحقيقية وليست الاسمية هي نفسها التي كانت له في القانون الأساس قبل تعديله على النحو التالي:

المادة في القانون الأساس قبل التعديل	في القانون الأساس المعدل
المادة (٥٠)	وزعت أهم أحكامها بين المادتين في (٣٨) و (٤٦)
المادة (٥١)	صارت المادة (٣٤)
المادة (٥٢)	صارت المادة (٣٥).
المادة (٥٣)	صارت المادة (٣٦).
المادة (٥٤)	صارت المادة (٣٧).
المادة (٥٥)	صارت المادة(٣٩).
المادة (٥٦)	صارت المادة(٤٠).
المادة (٥٧)	صارت المادة(٤١).
المادة (٥٨)	الغي النص على صلاحية الرئيس في اقتراح مشروعات القوانين.
المادة (٥٩)	صارت المادة (٤٢)
المادة (٦٠)	صارت المادة (٤٣).
المادة (٦١)	صارت المادة (٤٤).

المادة (٦٢) صار اختصاص الرئيس بتعيين رئيس الوزراء وإقالته مباشرة، وإقالة الوزارة بطريق غير مباشر عن طريق إقالة رئيس الوزراء وفقا لحكم المادة (٤٥) من القانون الأساس المعدل.

المادة (٦٣) التي كانت تنص على أن مجلس وأعادت المادة (٤٦) من القانون الأساس المعدل الوزراء مساعد للرئيس في أدائه مهامه وسلطاته نفس الحكم الذي هو مظهر بارز للنظام الرئاسي

إن سلطات الرئيس في الحكم حقيقية، من ذلك المادة (٦٨ /١) من القانون الأساسي وهي التي تقابل المادة (١/٧٤) من القانون الأساس المعدل، جعلت رئيس الوزراء مسئول عن أعماله وعن أعمال حكومته أمام الرئيس. وهي تكرار للحكم الذي تضمنته المادة الخامسة من القانون الأساس والتي نصها بصريح العبارة "وتكون الحكومة مسئولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني".

والتغيير جاءت به المادة (٧٤) من القانون الأساس المعدل، إ مسؤولية الوزراء أمام الرئيس هي بطريق غير مباشر، فالرئيس من خلال مسائلته لرئيس الوزراء لدرجة إقالته عن أعماله وإعمال وزرائه.

وما كانت تنص عليه المادة (٦٩) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢، من أن للرئيس صلاحية إحالة الوزراء إلى التحقيق. جاءت المادة (١/٧٥) من القانون الأساس المعدل بتوزيع الاختصاص فاحتفظت للرئيس بالصلاحية في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق، أما إحالة الوزراء فيكون من قبل رئيس الوزراء.

رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يؤدوا اليمين أمام الرئيس وفق المادة (٦٧) من القانون الأساس المعدل، وهو ما كانت المادة (٦٦) من القانون الأساس تنص عليه، والحكومة تؤدي اليمين أمام الرئيس وليس أمام البرلمان وهذا مظهر للنظام الرئاسي.

للرئيس سلطة التشريع مستقلا عن طريق إصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الضرورة وفي غير ادوار انعقاد المجلس التشريعي (المادة ٦٠).وقد أعادت المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل على ذات الحكم.

وللرئيس وحده إعلان حالة الطوارئ (وفقا للمادة ١٠١ من القانون الأساس قبل التعديل).وقد أعادت المادة (١١٠) من القانون الأساس المعدل النص على اختصاص الرئيس بإعلان حالة الطوارئ. ولكن وقع المشرع الدستوري في خلل كبير، حيث حدد من له الاختصاص في إعلان حالة الطوارئ ولم يحدد من له الاختصاص باتخاذ إجراءات الطوارئ وهل بقيت للرئيس أو تحولت إلى رئيس الوزراء.

يؤكد أن هذا الاختصاص بقى لرئيس السلطة، أن المذكرة الإيضاحية للقانون الأساس المعدل نصت بصراحة على إقرار القانون الأساسي المعدل بالأعراف الدستورية التي تمت في ظل القانون الأساس لسنة ٢٠٠٢،

وبخاصة في مجال العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس السلطة الوطنية. فقد نصت المذكرة الإيضاحية صراحة على الآتي:

"وقد ارتأى المجلس أثناء مناقشة القانون المعدل أن لا ضرورة لإضافة بعض العبارات المتعلقة بعرض كل ما يتعلق بالحكومة؛ من تشكيل وإقالة واستقالة من قبل رئيس مجلس الوزراء على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك باعتبار أن هذا الأمر عرفا سياسيا أجمع المجلس عليه أثناء مناقشاته دون حاجة إلى إفراده في مادة في متن القانون".

الرئيس يدعو مجلس الوزراء للانعقاد كما جاء في المادة (٦٨) من القانون الأساس المعدل. تستقيل الحكومة بإقالة رئيس الوزراء من قبل الرئيس وفقا للمادة (٦/٨٣) من القانون الأساس المعدل.

الرئيس يعين بديل عن رئيس الوزراء أو الوزير الذي تحجب الثقة عنه (المادة ٧٩) من القانون الأساس المعدل.

الرئيس يعين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، ويصادق التشريعي على التعيين(المادة ٩٦) من القانون الأساس المعدل.

ومع كل هذه الاختصاصات الحقيقية للرئيس، فلم يقرر القانون الأساسي مسؤولية الرئيس السياسية أو الجنائية، فقد جاءت نصوص القانون الأساس المعدل خالية من إمكانية مسائلة الرئيس سياسيا أو جنائيا، وذلك يتضح بنظرة سريعة، فهو ليس مسؤول أمام البرلمان ولا أمام أي محكمة، حتى المحكمة الدستورية. فالمادة (١٠٣) من القانون الأساسي المعدل الذي حدد اختصاصات المحكمة الدستورية ليس من بينها إمكانية مسائلة الرئيس، كما لم ينص قانون السلطة القضائية على مسؤولية الرئيس إمام أي محكمة. وذلك مما يؤكد طبيعة النظام المختلط الذي أقامه القانون الأساسي المعدل في ميله إلى الأخذ بمظاهر عديدة للنظام الرئاسي بصفة أساسية. الأمر الذي يعنى أن التحول محدود باتجاه النظام البرلماني.

٢/٢: الاتجاه نحو نظام برلماني (مختلط) في المشروع.

١-٢/٢ : في علاقة السلطة التشريعية بالرئيس.

سبقت الإشارة إلى خصائص النظام البرلماني في الديمقراطيات التقليدية، ورأينا أن القانون الأساسي اتجه بصفة رئيسية إلى الأخذ بخصائص جوهرية للنظام الرئاسي، مع الأخذ بثنائية رئاسة السلطة التنفيذية. وسنحاول تتبع ملامح التحول في مشروع الدستور نحو الأخذ بخصائص جوهرية للنظام البرلماني التي تتجلى في الأحكام المقترحة في مسودة الدستور الآتية:

جاء نص المادة الثامنة من المشروع صريحا في تبني النظام النيابي البرلماني على خلاف ما كانت عليه المادة الخامسة من القانون الأساسي، التي اكتفت بالإشارة إلى أن النظام النيابي.

وفقا للمادة (٦٤) من المشروع تقوم العلاقة بين السلطات الثلاث في الدولة على الاستقلال، فلكل سلطة الاستقلال في تكوينها عن الأخرى، وعلى أساس الفصل النسبي في اختصاصاتها، مع التعاون والتوازن بين السلطات.

وجود برلمان منتخب وفقا لما جاء في المادة (٦٥). وله أن يحرك مسائلة الرئيس سياسيا، وفقا لحكم المادة (٩٠). وهذا يتماشى مع الاتجاه الديمقراطي؛ حيث أن السلطة لابد أن تكون مسئولة.

النواب أعضاء المجلس النيابي يجوز لهم تولي الوزارة في الحدود الواردة بمواد مشروع الدستور، عدا فئة محددة لا يجوز لها تولى الوزارة (المادة ٦٩).

الرئيس يفتتح دورة المجلس النيابي العادية (المادة ٧٠) وله دعوة المجلس النيابي لدورة غير عادية، بالتشاور مع رئيس الوزراء (المادة ٧٢). أي بالاشتراك مع رئيس الوزراء وليس مستقلا، وفي هذا ميل إلى التوجه نحو الخصائص البرلمانية للنظام.

للرئيس اقتراح مشروعات قوانين على المجلس النيابي (المادة٧٧) والمصادقة على مشروعات القوانين التي يقرها المجلس النيابي(المادة ٨٠). وله الاعتراض عليها كما جاء في المادة (١٢٢).

مسؤولية الحكومة أمام البرلمان سياسيا كما يبين مما ورد في العديد من مواد المشروع كالمواد ٨٤-٨٥-٨٦-٨٧. لرئيس الدولة، ولرئيس الوزراء الاقتراح على مجلس الوزراء، حل المجلس النيابي (المادة ٨٨). الحكومة تدعو إلى انتخابات للمجلس النيابي الجديد(المادة ٨٩).

الرئيس مسئول جنائيا؛ حيث يمكن للمجلس النيابي اتهام الرئيس بالخيانة أو بخرق الدستور، أو بارتكابه لجريمة (وفقا للمادة٩٠). وفي هذه الحالة تكون المحكمة الدستورية هي المختصة بالمحاكمة.

الحكومة تعد الموازنة (المادة ٩١).ويكون للمجلس النيابي مناقشة الموازنة ويمكنه تعديلها وإقرارها (المادة ٩٢). وتعرض الحكومة الحساب الختامي على المجلس النيابي (المادة ٩٧).

٢/٢ – ٢: في العلاقة بين الرئيس والحكومة (نظام مختلط):

الرئيس يوجه مجلس الوزراء في رسم السياسة العامة (المادة ١٢٠).وهذا لا يعنى انه هو من يرسم السياسة العامة، وإنما هذا الاختصاص للحكومة، فهي التي تعدها، ولكن للرئيس كما في كثير من النظم البرلمانية، له

ليس لرئيس تحريك مسؤوليه رئيس الوزراء او الوزراء، وإنما يمكن للمجلس النيابي أن يتهم رئيس الوزراء والوزراء بالخيانة العظمى أو بالإخلال بواجبات الوظيفة (١٤٩).

ومن المظاهر البرلمانية في علاقة الرئيس برئيس الوزراء في مشروع الدستور أن اختصاص الرئيس بتكليف رئيس للوزراء مقيد بأن يكون رئيس الوزراء من الأغلبية الفائزة بمقاعد البرلمان، وتنتقل إلى من يستطيع تكوين أغلبية في تشكيل الحكومة تضمن النسبة اللازمة من النواب للموافقة على التشكيل.

إن اختصاصات الرئيس محددة وما عداه هو من اختصاص مجلس الوزراء (المادة ١١٢).

لأن للرئيس اختصاصات حقيقية جاء نص المادة (٩٠) ينص على إمكان مسائلته قضائيا.

رئيس الوزراء يتولى عقد المعاهدات ويطلع الرئيس على سير المفاوضات (المادة ١٢٣).

الرئيس يترأس اجتماعات مجلس الوزراء في حالة الطوارئ (المادة ١٢٤).

يوقع رئيس الوزراء إلى جانب الرئيس على المراسيم الرئاسية عدا مرسوم تسمية رئيس الوزراء. (المادة ١٢٤).

يشترك الرئيس ورئيس الحكومة في توقيع مراسيم الحكومة بإنشاء مجالس استشارية وتخصصية (المادة ١٢٧).

لمجلس الوزراء في حالة الطوارئ إصدار قرارات لها قوة القانون (وليس للرئيس كما جاء في القانون الأساس المعدل).(المادة ١٢٩)

رئيس الوزراء يمثل الحكومة (المادة ١٣٧) وله اختصاصات السلطة التنفيذية عدا المحدد للرئيس (المادة ١٤٢ والمادة ١٤٤ والمادة ١٤٦).

إن ابرز إشارات مسودة الدستور الصريحة في التحول إلى النظام البرلماني في العلاقة بين الرئيس والحكومة ما جاء في عديد من النصوص؛ خاصة المواد:

* المادة (١١٢) *- المواد (من ١٢٤ إلى ١٢٧).*- والمادة (١٤٢).

فهذه المواد قررت أن رئيس الدولة يمارس الصلاحيات المحددة في الدستور، وما عداها من اختصاصات (سواء التي تقررها النصوص الدستورية المكتوبة أو القواعد الدستورية العرفية) تكون من اختصاص مجلس الوزراء الذي يعد صاحب الاختصاص الأصيل للسلطة التنفيذية والإدارية للحكومة. وهذا يعد تحولا دستوريا جذريا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني التي جاءت أحكامها في القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢. وتعديله، الذي جاء خاليا من تنظيم مسائل دستورية جوهرية مثل:

- عدم مسؤولية الرئيس عن ممارسة اختصاصاته الحقيقية. ذلك أن القانون الأساس وتعديله رغم أنهما أقرا للرئيس باختصاصات حقيقية عديدة إلا أنهما لم يتضمنا أي حكم من شأنه أن يمكن المجلس التشريعي أو المحكمة الدستورية أو أي محكمة من مسائلة الرئيس.
- أن القانون الأساس المعدل نص على اختصاص الرئيس بإعلان حالة الطوارئ، ولكنه أهمل الأهم من مجرد الإعلان؛ حيث لم ينص على من يختص باتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة الضرورة. الأمر الذي يوحي بأنها بقيت للرئيس كما كان الحال في القانون الأساس قبل تعديله، لما سبق ذكره ولأن القانون الأساس المعدل نص على إلغاء ما يتعارض معه وهذا لايشمل ما سكت عنه.

وقد كانت بداية بلورة هذا التوجه العام في خلاصة ما استنتجته لجنة اعداد مسودة الدستور، بعد المشاورات العامة والورش والندوات واللقاءات التي أجرتها اللجنة في مناطق عدة داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها.

وبعد تلك المشاركات من شرائح عامة وسياسية ومتخصصة تبنت لجنة صياغة مسودة الدستور خلاصة تلك المشاركات، وقام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بنشرها في آذار (مارس) ٢٠٠١. ونعتقد أن ذلك كان من بين العوامل التي أدت إلى التطور، نحو النظام البرلماني، عن طريق التعديلات الدستورية التي أدخلها المجلس التشريعي على القانون الأساس في سنة ٢٠٠٣؛ كاستحداث منصب رئيس الوزراء، وتحويل اختصاصات جوهرية هامة كانت لرئيس السلطة في القانون الأساس تم إسنادها إلى رئيس الوزراء.

وختاما فإن ذلك التحول إلى النظام النيابي البرلماني بصورة أكثر تحديدا واستجابة لتوجهات الرأي العام، مرهون بتبني مشروع الدستور وإقراره بالطريق الديمقراطي. التوفيق بين الأسس الدينية والسياسية في النظام الدستوري الفلسطيني

إن من يتتبع القواعد الدستورية في مشروع الدستور الفلسطيني يجده كما القانون الأساس قبل وبعد تعديله يأخذ بطبيعة مختلطة للدولة؛ حيث يقيم هياكل دولة علمانية، وفي نفس الوقت يحتكم إلى عديد من قواعد وأحكام ومبادئ من الشريعة الإسلامية؛ هي في طبيعة الأفراد وتشكل جوهر أعرافهم وعاداتهم وسلوكهم، وهو ما سنحاول تبيانه في الآتي بالقدر المناسب.

١/٣ - العلاقة بين كل من الدستورين السياسي والديني الاجتماعي بعامة:

للدستور في الدولة الديمقراطية الحديثة رسالة هي تحقيق التوفيق بين السلطة والحرية. غير أن تحقيق هذا التوازن والتوافق لا يتحقق بمجرد وضع نصوص الدستور(مهما كانت دقة صياغتها ودرجة ديمقراطيتها نظريا في النصوص) في وثيقة دستورية؛ وانما يتوقف ذلك على عوامل سياسية واجتماعية أهمها مواكبة الدستور القانوني مع قواعد الدستور الاجتماعي في مرتكزة الديني الأساسي، بالإضافة إلى اعتماده على المساهمة الشعبية في إعداده والخيارات التي يعتمدها. فبذلك يتحول الدستور من مجرد وثيقة شكلية مكتوبة الى قواعد تطبق ذاتيا على ارض الواقع.

أهمية مساهمة الأمة (الشعب) في العملية الدستورية:

يقول الفقيه الفرنسي أندريه هوريو: "إن العملية الدستورية لا تتم بطريقة صحيحة ومجدية إلا عندما تدرك الأمة ضرورة إعادة بناء الدولة وتساهم مساهمة فعلية في هذا البناء". وهذا القول يصدق أكثر في وضع الدول الحديثة لدساتيرها؛ حيث في الدولة الحديثة الدستور يؤسس الدولة؛ لأن الدولة تنشأ في نفس الوقت الذي يتم فيه وضع الدستور إبان مرحلة التأسيس لاستقلالها.

وفي هذه المرحلة من المهم جدا التوافق بين الدستور السياسي القانوني والدستور الاجتماعي؛ ليكون الكيان السياسي الجديد منسجما مع الأسس العقدية الاجتماعية التي يقوم عليها. وفي هذا يقول الفقيه الفرنسي (اندريه هوريو وأتباع مدرسته القانونية) أن الاكتفاء بوضع الدستور السياسي دون الاهتمام بالدستور الاجتماعي، يمكن أن يولد نظاما أوتوقراطيا لا يفترق كثيرا عن حالة عدم وجود دستور على وجه الإطلاق. فالدستور السياسي القانوني هو مجموعة القواعد التي تنظم السلطات العامة وتحدد كيفية سير عمل هذه السلطات وما ينتج عنه من علاقات. أما الدستور الاجتماعي فهو مجموعة القواعد التي يسير عليها أفراد المجتمع بالتزام ذاتي؛ حيث تركز تلك القواعد الاجتماعية أسس الحياة السياسية والقانونية والثقافية على المعتقدات الاجتماعية بأبعادها الدينية والحضارية عامة في كل مجتمع.

وهكذا فإن الدستور الاجتماعي أقوى من الدستور السياسي الذي يفرضه القانون الدستوري؛ فالدستور الاجتماعي أشمل وأقوى أثراً حيث يمس حياة كل فرد ويؤثر فيها مباشرة تأثيرا شديدا، كما يحظى بقوة تنفيذية ذاتية دون حاجة إلى إلزام خارجي كما في الدستور السياسي، ولذا ففي حالة التعارض تكون الغلبة للدستور الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك أن الدستور الاجتماعي يتمتع بصفة الثبات؛ وتوضيح ذلك الفرق عن الدستور السياسي أن الأخير كما ذكرنا ينظم السلطات العامة واختصاصاتها وعلاقاتها بالحقوق والحريات السياسية العامة؛ ولذلك فموضوعاته يهتم بها الشريحة النشطة في الحياة السياسية للمجتمع السياسي، وهذه الشريحة محدودة في كل النظم السياسية، ويختلف حجمها من مجتمع إلى آخر حسب درجة الوعي السياسي. أما الدستور الاجتماعي فهو يمس كل حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية والعامة وأسلوب ممارستها، وعلاقات الأفراد ببعضهم البعض، وعلاقاتهم بالسلطات العامة وبشاغلي مراكز الحكم والإدارة في الدولة.

وعمليا يمكن إبراز مدى قوة الدستور الاجتماعي في مواجهة الدستور السياسي في الأنظمة السياسية المختلفة؛ سواء منها من يعتمد العرف مصدرا أساسيا كما في النظام الانجلوسكسوني، أو لدى من يعتمد العرف مصدرا تاليا للنص، كما هو الحال في النظام اللاتيني. ففي الاول الذي تمثله المملكة المتحدة تاريخيا؛ لم يحرصوا على تدوين قواعد الدستور السياسي وتركوه للعرف، بينما حرصوا على تدوين الدستور الاجتماعي في نقلاته النوعية عبر مراحل تطور أسس الدستور الاجتماعي التي جسدتها الوثائق المكتوبة ومن أهمها الميثاق الأعظم سنة ١٢١٥، وإعلان الحقوق سنة ١٦٨٩، وغيرها حيث كان ذلك نتاج تطور نوعي في أسس الدستور الاجتماعي. وفي النظام الثاني الذي تمثله فرنسا؛ فعلى الرغم من تغيير الدستور السياسي منذ الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ مرات عدة، بقي الدستور الاجتماعي ثابتا؛ الذي جسده الإيمان بالأسس التي جاء بها إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي سنة ١٧٨٩، ولم تقوى النصوص التي تضمنتها الدساتير في فترات الحكم المطلق على نزع قواعد الدستور الاجتماعي سوى لفترات قصيرة ما لبثت أن عادت بقوة في الحياة السياسية. وتفسير ذلك أن قواعد الدستور الاجتماعي تقوم على الأسس الجوهرية للمجتمع المرتبطة بالإيمان بالحريات وأهمها الحريات العقيدية؛ فهذا الإيمان بالحق في الحرية هو الذي يحدد اطار عمل أي واضع للدستور السياسي.

فالهيئة التأسيسية التي تقوم بوضع الدستور يجب أن تراعي ذلك؛ وإلا كان عملها كمن يبني في الهواء بعيدا عن الاستناد إلى ارض الواقع؛ فلا يلبث أن ينهار بناؤه السياسي لأنه منبت الصلة بالأسس الاجتماعية التي هي عماد أي بناء سياسي.

٢/٣ - الأسس الدينية في دستور ١٩٥٢ وطبيعة السلطة في الضفة.

بالرجوع إلى نصوص الدستور الملكي الصادر سنة ١٩٥٢، والذي طبق في الضفة الغربية نجد أن مجمل

الشخصيه للمسلمين تكون من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها واضافت لها المادة (١٠٥) من الدستور الاختصاص بقضايا الدية بين المسلمين؛ وفي حالة كون احد الفرقاء غير مسلم لا تختص المحكمة الشرعية إلا برضا الطرفين، وكذلك للمحاكم الشرعية الاختصاص بالأمور المختصة بالأوقاف الإسلامية.

ويتضح دور الدين في تنظيم الأمور التي تختص بها المحاكم الشرعية من نص المادة (١٠٦)، التي قرر أن المحاكم الشرعية تطبق في قضائها أحكام الشرع الإسلامي الشريف.. فلم يحدد الدستور طبيعة الدولة، ولم يذكر فيه أي دور للدين الإسلامي باعتباره دين أغلبية الفلسطينيين كمصدر للتشريعات التي تنظم المجتمع في فلسطين، بل حدد الدور الذي للدين الإسلامي بالنسبة للمسلمين، من خلال تحديد اختصاص المحاكم الدينية (الشرعية بالنسبة للمسلمين، والمحاكم الطائفية بالنسبة للمسيحيين). ثم جاء قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ٤١ لسنة ١٩٥١في المادة (٤) بالنص على أن تمارس المحاكم الشرعية حق القضاء في الأحوال الشخصية بين المسلمين، وفي القضايا المتعلقة بإنشاء الوقف لمنفعة المسلمين والإدارة الداخلية لتلك الأوقاف، وما ينشأ عن أي عقد زواج سجل ادى المحكمة الشرعية او احد مأذونيها. ويستفاد من النص حصر الأمور التي تخضع لأحكام الشرع الإسلامي بل وحصر الشرع في الراجح من مذهب أبي حنيفة لنص قانوني فيه. وهكذا فالدولة علمانية في قالبها ومضمونها عدا الحالات التي أناط بالمحاكم الشرعية الاختصاص بها؛ بل وفي هذا النطاق فيما لا نص فيه.

٣/٣ - الأسس الدينية في النظام الدستوري لغزة سنة ١٩٦٢ وطبيعة السلطة (الدولة).

ترد جذور النظام الدستوري في قطاع غزة إلى الدستور الانتدابي البريطاني لسنة ١٩٢٢، الذي وضعته جلالة ملكة بريطانيا ومنحته للشعب الفلسطيني لتقيم على أرضه وطنا قوميا لليهود المهاجرين إلى فلسطين. ولهذا الطابع العدائي للديانتين المسيحية والإسلامية بالدرجة الأولى من قبل واضعي هذا الدستور الاستعماري، تم تجاهل الإشارة إلى الدين الإسلامي أو إلى المسيحية، كمصدر لتشريعات الدولة أو الكيان الفلسطيني في شكل دولة ناقصة السيادة تحت الانتداب البريطاني. واكتفى الدستور الانتدابي بالإقرار في حدود ما تفرضه الضرورة القصوى لحكم الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم بالاحتكام إلى قواعد شريعة صاحب العلاقة، لان الأخذ بغير ذلك مما يستتبعه القول بعلمانية الدولة يقتضي إيجاد تشريعات وضعية تفصيلية، لحكم العلاقات الشخصية للرعايا في فلسطين، وذلك لم يكن ممكنا في ذلك الوقت، الأمر الذي جعل سلطات الانتداب تعترف بالأمر الواقع المتمثل في تنظيم الشريعة الإسلامية للأحوال الشخصية للمسلمين، والمسيحية لطوائف المسحيين المعترف بها قانونيا. فلم يحدد دستور الانتداب طبيعة الدولة، ولم يذكر فيه أي دور للدين الإسلامي باعتباره دين أغلبية الفلسطينيين كمصدر للتشريعات التي تنظم المجتمع في فلسطين. بل حدد الدور للدين الإسلامي بالنسبة للمسلمين، وللإنجيل بالنسبة لطوائف المسيحيين من خلال تحديد اختصاص المحاكم الدينية (الشرعية بالنسبة للمسلمين، والمحاكم الطائفية بالنسبة للمسيحيين).

فبالرجوع الى نص المادة (١/٥١) من دستور ١٩٢٢ نجده يقرر الاتي:-

"...تمارس الصلاحية المطلقة في مسائل الأحوال الشخصية بمقتضى هذا الفصل من المرسوم من قبل محاكم الطوائف الدينية، وإيفاء للغاية المقصودة من هذا النص، تعنى مسائل الأحوال الشخصية الدعاوي المتعلقة بالزواج أو الطلاق والنفقة والإعالة والوصاية وشرعية البنوة وتبني القاصرين وحجر فاقدي الأهلية القانونية من التصرف بأموالهم والتركات والوصايا والهبات بوصية وإدارة أموال الغائبين".

ويتضح من النص أن المشرع حصر الحالات التي للقواعد المستمدة من الدين أن تنظمها. وهو نفس المسلك فيما يتعلق بدور الإسلام من خلال المحاكم الشرعية الإسلامية في حكم الأحوال الشخصية للمسلمين، فقد جاء نص المادة (٥٢) من دستور الانتداب يقرر الآتي: "تمارس المحاكم الشرعية الإسلامية صلاحية مستقلة في قضايا الأحوال الشخصية العائدة للمسلمين الفلسطيني الجنسية، أو الأجانب الذين يخضعون بحكم تشاريع بلادهم لصلاحية المحاكم الشرعية الإسلامية..".

أما بالنسبة للمحاكم الدينية المسيحية، فقد قررت المادة (٥٤) من دستور ١٩٢٢ ما يلي:

لمحاكم الطوائف المسيحية المختلفة: صلاحية مستقلة للقضاء في مسائل الزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصايا المتعلقة بأفراد طوائفها باستثناء الأجانب المعرفين في المادة ٥٩.

صلاحية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية الأخرى المتعلقة بأفراد طوائفها إذا رضي جميع المتقاضين في القضية بان تكون للمحاكم المذكورة صلاحية القضاء فيها.
صلاحية مستقلة للقضاء في أية دعوى تتعلق بإنشاء وقف أو إدارته الداخلية أو إدارة أية هبة دينية أنشئت لدى المحكمة الدينية بحسب القانون المذهبي لتلك الطائفة اذا كان لها قانون كهذا.
صلاحية سماع وفصل القضايا المستأنفة إليها، بمقتضى تشاريع أية بلاد أخرى خلاف فلسطين، سواء أكان فرقاء الاستئناف فلسطينيي الجنسية أم أجانب".

وقد أعطت المادة(٥٣) من دستور ١٩٢٢ ذات الصلاحيات تقريبا للمحاكم الطائفية اليهودية (الربانية).

ومن حيث طبيعة التشريعات المطبقة في فلسطين تحت الانتداب نجد انها وضعت قاعدة عامة واستثناء على تلك القاعدة بطريقة تحول الاستثناء تدريجيا لكي يصبح القاعدة العامة. فقد كانت القاعدة استمرار سريان التشريعات التي كان الدين الإسلامي محورها الأساسي في العهد العثماني. والاستثناء انه في الأحوال التي لم تنظمها تلك التشريعات العثمانية الاسلامية في معظمها، في هذه الحالة تكون الصلاحية لتطبيق روح التشريع العام ومبادئ العدل والانصاف المتبعة في انكلترا والعادات المتبعة أمام محاكمها الى أن يتم التعديل لها. وهذا ما نصت عليه المادة (٤٦) من دستور الانتداب بقولها :"تمارس المحاكم النظامية صلاحيتها وفقا للتشاريع العثمانية التي كانت نافذة في فلسطين في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وسائر القوانين العثمانية الصادرة بعد ذلك التاريخ، والتي أعلن أو قد يعلن بإعلان عام سريانها في فلسطين....وفي الأحوال التي لا تتناولها تلك القوانين والمراسيم والأنظمة أو لا تكون منطبقة عليها، تمارس هذه الصلاحية وفقا لروح التشريع العام ومبادئ العدل والأنصاف المتبعة في انكلترا ووفقا للصلاحيات المخولة للمحاكم...".

ولم يطرأ تطور كبير فيما يتعلق بطبيعة الكيان السياسي الفلسطيني الذي اقيم في قطاع غزة، بموجب القانون الأساسي رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥، تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين، حيث لم يتضمن ذلك القانون الأساس الإشارة إلى طبيعة ذلك الكيان الدينية، أو الإشارة إلى الدين كمصدر للتشريعات التي ستصدر في ظله، واكتفى بالنص في المادة (٤٥) منه على ما يلي: "النصوص الواردة بمرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ وجميع القوانين والأوامر والمنشورات والتعليمات التي أصدرها وزير الحربية أو الحاكم الإداري العام أو القائد العام للقوات المسلحة أو أية سلطة مختصة في تلك المنطقة منذ دخول القوات المصرية فيها في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨، وكذلك القوانين الفلسطينية القائمة في هذا التاريخ، يظل معمولا بها فيما لا يخالف أحكام هذا القانون، وذلك مع عدم الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها".وبقي الحال على طبيعته في ظل النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في عام ١٣٨١ هجرية الموافق لعام ١٩٦٢م، حيث أعيد النص على ذات مضمون الحكم السابق في المادة (٦٩) منه. وهو ما يجعلنا نقرر أن اثر الدين في طبيعة الكيان الفلسطيني في قطاع غزة في ظل النظام الدستوري لسنة ١٩٦٢ لم يتغير.

أما في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، فيمكن أن نميز بين مرحلتين: الأولى قبل إصدار القانون الأساس سنة ٢٠٠٢، والثانية بعد إصداره. ففي المرحلة الأولى بقي الموروث القانوني الذي يحكم طبع الكيان الفلسطيني على النحو السابق ذكره. لكنه بصدور القانون الأساس سنة ٢٠٠٢ جاء نص المادة الثانية منه واضحا في الميل نحو الدولة العلمانية المختلطة من حيث القواعد القانونية التي تحكمها. فقد ذكرت تلك المادة صراحة أن الشعب مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانه يمارسها على النحو المبين في القانون الأساس. وهو ما أعادت النص عليه المادة الثانية من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣.

على أن الميل نحو الدولة العلمانية لم يكن مطلقا وإنما قيدته بقية القواعد الدستورية المنصوص عليها في القانون الأساس والقواعد الدستورية العرفية المطبقة والتي تقر بأن للدين دور رئيسي في تنظيم الحياة في الكيان الفلسطيني، ولذلك جاء نص المادة (٤) من القانون الأساس صريحا فيما قرره من أن الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين. وأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. وهو ما أعيد النص عليه في تعديل القانون الأساس الذي تم سنة ٢٠٠٣ في المادة الرابعة أيضا. هذا بالإضافة إلى ما قررته المادة (٩٢) من القانون الأساس لسنة ٢٠٠٢ من أن:
"المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقا للقانون". وكذلك أعادت المادة (١٠١) من القانون الأساس المعدل سنة ٢٠٠٣ النص على ذات الحكم.

حتى اعتبار ان الإسلام دين ودولة او كما يقال عقيدة وشريعة؛ تتجسد العقيدة في الإيمان العملي بقواعد الشريعة التي هي قواعد التنظيم المطبقة لحكم كل العلاقات الفردية والعامة في المجتمع الإسلامي. فالدولة الإسلامية بالمفهوم الديني توجب قيام أداة الحكم في الدولة لتحقيق غايات الإسلام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالتزامها عملا بمبادئ الإسلام ومنع الأفراد من مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، والمبادئ التي صاغها فقهاؤها وأحكام المحاكم الإسلامية. فهذا يستتبع أن الدولة الدينية في الإسلام تعني قيام الهيئة الحاكمة الإسلامية بتطبيق أحكام الشرع الإسلامي ومبادئه ومنع الخروج عليها.

جاء مشروع الدستور مكرسا نفس الاتجاه الذي يجمع التوجه العلماني بالإقرار أن السلطات مصدرها الشعب، ويمارسها وفقا لنصوص القانون الأساس وبين الاتجاه الذي يرى أن الدين الإسلامي والمسيحية تنظم في الواقع العملي الأحوال الشخصية ولها اثر كبير، باعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع، في كثير من القواعد القانونية التي تنظم المعاملات المدنية والأحوال الشخصية.

وبالاطلاع على مجمل قواعد النظام الدستوري الفلسطيني نجد أن المشروع سلك مسلك الدساتير العربية في تقريره للواقع، من أن الإسلام هو دين الغالبية في الدولة، فقرر نص المادة الخامسة من المشروع بان الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين مع الإقرار لسائر الأديان السماوية بذات القدسية والاحترام. وتأكد مسلك المشرع الدستوري في التوجه نحو الإقرار بدور الدين كمصدر رئيسي للتشريعات فيما ذكرته المادة السابعة من المشروع من أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وفي نفس الوقت حرص الاقتراح في ذات النص على الإقرار بحقوق متساوية لاتباع الرسالات السماوية بالحق في تنظيم شؤونهم الدينية وأحوالهم الشخصية وفقا لشرائعهم ومللهم الدينية في اطار القانون العام الذي ينظم حقوق وحريات الجميع. وبالطبع يركن هذا المشروع الى صلاحيات السلطة القضائية المنظمة بقوانين وضعية في تحديد المبادئ التي يعمل بها من الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، وذلك في ظل الضمانة الديمقراطية التي تقررها القاعدة بان الشعب مصدر السلطات، وان ما يطبق من قوانين تعتمد مبادئ الشريعة الإسلامية هو من إقرار السلطة التشريعية بالطريق المعمول بها في الأنظمة الديمقراطية لسن التشريعات من قبل السلطة المختصة بالتشريع.

يؤكد هذا التوجه المختلط في طبيعة الدولة الفلسطينية - الذي يتماثل مع كل الأنظمة في العالمين الإسلامي والعربي - ما جاء في المادة الثامنة من المشروع، من أن النظام السياسي الفلسطيني ديمقراطي نيابي برلماني، يقوم على التعددية الحزبية السياسية، والتداول السلمي للسلطة وفقا للدستور. وما تقرره المادة التاسعة من المشروع من أخذها بمبدأ سيادة القانون. وهذا القانون كما تقرر في المادة (٦٥) من مشروع الدستور هو من صنع المجلس النيابي الذي يتولى سلطة التشريع. والذي لا يتقيد بمصدر محدد للتشريع حيث يمكنه أن يستمد القواعد من جميع المصادر وتقر بالطريق الديمقراطي الشوري الملزم بعد إقراره بالشكل النهائي، وكل ما في الأمر أن مبادئ الشريعة الإسلامية تعد مصدرا رئيسيا، ووفقا لهذا النص لا يعنى أن تلك المبادئ هي المصدر الرئيسي الوحيد، وحتى في هذا الإطار هي ليست ملزمة قانونا بذاتها وإنما بعد أن يتبناها المشرع الوضعي الذي يأخذ شكل السلطة التشريعية كما في الأنظمة العلمانية.

الثالث عشرة
الإسلام ومشروع الدستور الفلسطيني

د. إسماعيل نواهضه*

الدولة الإسلامية

إن الدولة الإسلامية التي أسسها النبي ﷺ هي أول دولة قانونية في الأرض، وفكرة الدولة القانونية كانت غير موجودة حتى في الأحلام.

إن الإسلام أقام أول دولة قانونية عرفتها البشرية منذ هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش قرونها الوسطى المشبعة بالسلطان الكلي للدولة والسلطة المطلقة للحاكم دون حدود أو قيود، يتصرف بالأرض وبالبشر كيف شاء.

فالبشر ليس لهم حقوق أو حريات قبل الدولة أو في مواجهتها، في ذلك الوقت الذي لا وجود فيه لفكرة المشروعية أو خضوع الدولة للقانون، والذي لا يعدو وجود دولة قانونية فيه أن يكون حلماً من الأحلام.

ولدت في الجزيرة العربية أول دولة قانونية أقامها ﷺ غداة الهجرة إلى المدينة ومن بعده الخلافة الراشدة قائمة على مقومات الدولة القانونية بمعيار العصر الحديث من وجود دستور، وتدرج في القواعد القانونية، وخضوع الإدارة للقانون، والاعتراف بالحقوق والحريات الفردية، ومتضمنة في كيانها وتنظيمها كافة الضمانات التي من شأنها إخضاع الدولة للقانون، من فصل بين السلطات وتنظيم رقابة قضائية، وتقرير لمبدأ اختيار الحاكم ومراقبته وعزله، وبذلك يكون الإسلام قد جاء بدولة فريدة في التاريخ غير معروفة أو مألوفة قبله على الإطلاق.[1]

إن هذه الدولة الإسلامية هي بحق التي يمكن القول بأنها دولة قانونية في الأرض، حيث قامت على الأسس والمقومات للدولة القانونية الحديثة بالمصطلح الدستوري الحديث، فقد احتوت في تنظيم أجهزتها وإداراتها من الضمانات التي تكفل الخضوع للقانون.

الأسس التي قامت عليها الدولة الإسلامية

لقد كانت هجرة رسول الله ﷺ إلى المدينة، تعني نشأة أول دار إسلام إذ ذاك على وجه الأرض، وقد كان ذلك إيذاناً بظهور الدولة الإسلامية بإشراف منشئها الأول ﷺ[2]، ليست الأمة الإسلامية جماعة من الناس، همها أن تعيش بأي أسلوب أو تخط طريقها في الحياة إلى أي وجهة ،وما دامت تجد القوت واللذة، فقد أراحت واستراحت . كلا، فالمسلمون أصحاب عقيدة، تحدد صلتهم بالله، وتوضح نظرتهم إلى الحياة، وتنظم شؤونهم في الداخل على أنحاء خاصة، وتسوق صلاتهم بالخارج إلى غايات معينة. وفرق بين امرئ يقول لك: همي في الدنيا أن أحيا فحسب، وآخر يقول لك: إذا لم أحرس الشرف، وأصن الحقوق، وأرض الله وأغضب من أجله، فلا سعت بي قدم، ولا طرفت لي عين ... والمهاجرون إلى المدينة، لم يتحولوا عن بلدهم ابتغاء ثراء أو استعلاء، والأنصار الذين استقبلوهم وناصبوا قومهم العداء، وأهدفوا أعناقهم للقاصي والداني، لم يفعلوا ذلك ليعيشوا كيفما اتفق ..

إنهم جميعاً يريدون أن يستضيئوا بالوحي، وأن يحصلوا على رضوان الله، وأن يحققوا الحكمة العليا التي من أجلها خلق الناس وقامت الحياة. وهل الإنسان إذا جحد ربه، وتبع هواه، إلا حيوان ذميم، أو شيطان رجيم.[3]

من هنا نرى أن النبي ﷺ عمل أول مستقره بالمدينة على وضع الدعائم الأساسية لقيام رسالته ودعوته، وهذه الدعائم تمثلت في:

- بناء المسجد لتظهر فيه شعائر الإسلام، ولتقام فيه الصلوات التي تربط المرء بربه وخالقه، ولتدار من خلاله شؤون الدولة على اختلاف أنواعها.
- المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار لتتلاشى عصبيات الجاهلية، فلا حمية إلا للإسلام.
- كتابة وثيقة (دستور) حددت نظام حياة المسلمين فيما بينهم، وأوضحت علاقتهم مع غيرهم بصورة خاصة.

وهذه الدعامة تعتبر من أهم ما قام به الرسول ﷺ، مما يتعلق بالقيمة الدستورية للدولة الجديدة.

وفي هذا المجال يقول الشيخ محمد الغزالي :

فإن الرسول ﷺ قد سن في ذلك قوانين السماح والتجاور التي تعهد في عالم ملئ بالتعصب والتغالي، والذي يظن أن الإسلام دين لا يقبل جوار دين آخر، وأن المسلمين قوم لا يستريحون إلا إذا انفردوا في العالم بالبقاء والتسلط هو رجل مخطئ بل متحامل جرئ. عندما جاء النبي ﷺ إلى المدينة، وجد بها يهوداً توطنوا،

---

* كلية القرآن والدراسات الإسلامية – جامعة القدس - القدس

معهم ،إنهم امه واحدة من دون الناس، المهاجرون من قريش على ربعتهم ،يتعاقلون بينهم، وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنوعوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى،وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ،وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وإن المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل .

قال ابن هشام : المفرح : المثقل بالدين الكثير والعيال .

وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه، وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم، أو إثم، أو عدوان، أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعا، ولو كان ولد أحدهم، ولا يقتل مؤمن مؤمنا في كافر، ولا ينصر كافرا على مؤمن ،وإن ذمة الله واحدة ،يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس .

وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم، وإن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم، وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضا ،وإن المؤمنين يبئ بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله، وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه، وإنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا، ولا يحول دونه على مؤمن، وإنه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول، وإن المؤمنين عليه كافة ،ولا يحل لهم إلا قيام عليه ،وإنه لا يحل لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة ،وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثا ولا يؤويه ،وإن من نصره أو آواه، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل ،وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد ﷺ.

وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته .

وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف ،وإن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته .

وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم ،وإن لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف ،وإن البر دون الإثم، وإن موالي ثعلبة كأنفسهم ،وإن بطانة يهود كأنفسهم ،وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ﷺ، وإنه لا ينحجز على ثأر جرح، وإنه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته، إلا من ظلم، وإن الله على أبر هذا، وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم ،وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه ،وإن النصر للمظلوم ،وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين ،وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وإن الجار كالنفس غير مضار

---

[٤] المصدر السابق: ص : ١٩٥ ، ١٩٦.

ولا آثم، وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها، وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عزّ وجل، وإلى محمد رسول الله ﷺ، وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره، وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها، وإن بينهم النصر على من دهم يثرب، وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه ،وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين، إلا من حارب في الدين ،على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم، وإن يهود الأوس، مواليهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة .

قال ابن هشام: ويقال: مع البر المحسن من أهل هذه الصحيفة.

قال ابن إسحاق: وإن البر دون الإثم، لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره، وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وإن من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم أو أثم، وإن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله ﷺ قال ابن هشام: يوتغ: يهلك، أو قال: يفسد.

وأجتزئ من هذه الوثيقة النصوص الدالة على دستورية المجتمع الإسلامي وهي على النحو الآتي :

١. المسلمون من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس.
٢. هؤلاء المسلمون جميعاً على اختلاف قبائلهم يتعاقلون بينهم، ويفدون عانيهم (أسيرهم) بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
٣. إن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه في فداء أو عقل.
٤. إن المؤمنين المتقين على من بغى منهم، أو ابتغى دسيعة (عظيمة) ظلم أو إثم أو عدوان أو فسادٍ بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم.
٥. لا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافراً على مؤمن.
٦. إن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواءٍ وعدل بينهم.
٧. ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم، والمؤمنون بعضهم موالي بعض دون الناس
٨. لا يحل لمؤمن أقر بما في الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً أو أن يؤويه، وإن من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة لا يؤخذ منه صرف ولا عدل.
٩. اليهود ينفقون مع اليهود ما داموا محاربين.
١٠. يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهل بيته.
١١. إن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة.
١٢. كل ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمدٍ رسول الله ﷺ.
١٣. من خرج من المدينة آمن، ومن قعد آمن، إلا من ظلم وأثم.
١٤. إن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره، وإن الله جارٌ لمن بر واتقى.

العبر والدلائل التي تضمنتها هذه الوثيقة

لهذه الوثيقة دلالات هامة تتعلق بمختلف الأحكام التنظيمية للمجتمع الإسلامي أشار إليها الدكتور محمد سعيد البوطي في كتابه فقه السيرة أنقلها بتصرف واختصار وهي :

١. إن كلمة (الدستور) هو أقرب إطلاق مناسب في اصطلاح العصر الحديث على هذه الوثيقة. وهي إذا كانت بمثابة إعلان دستور، فإنه شمل جميع ما يمكن أن يعالجه أي دستور حديث يعنى بوضع الخطوط الكلية الواضحة لنظام الدولة في الداخل والخارج، أي فيما يتعلق بعلاقة أفراد الدولة بعضهم مع بعض، وفيما يتعلق بعلاقة الدولة مع الآخرين.

وهذا يعطينا دلالة على قيام المجتمع الإسلامي منذ أول نشأته على أسس دستورية تامة، وأن الدولة الإسلامية قامت منذ أول بزوغ فجرها على أتم ما قد تحتاجه الدولة من المقومات الدستورية والإدارية والتي هي أساس لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع. ومن هنا تسقط دعاوى الذين يزعمون أن الإسلام ليس إلا ديناً قوامه مابين الإنسان وربه، وليس له من مقومات الدولة والتنظيم الدستوري شيء، فالإسلام دين ودولة، وهذه الوثيقة أكبر شاهد على ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأحكام التشريعية إذا ضمت إلى بعضها تكون منها تنظيم متكامل لبناء دستوري وإداري عظيم.

٢. إن هذه الوثيقة تدل على مدى العدالة التي اتسمت بها معاملة النبي ﷺ لليهود .

يرجع، تجلى في قوله ﷺ: ﴿ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم﴾ من غير فرق بين الرجل والمرأة، وذلك بإجماع عامة العلماء وأئمة المذاهب بشروط معينة ذكرها الفقهاء.
روى الشيخان وغيرهما أن أم هانئ بنت أبي طالب ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فقالت : يا رسول الله زعم ابن أمي عليّ أنه قاتل رجلا أجرته فلان ابن هبيرة، فقال رسول الله ﷺ: ﴿قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ﴾
ومن هذا نعلم مدى الرفعة والحقوق الإجتماعية والإنسانية التي حظيت بها المرأة في ظل الإسلام كما حظي بها الرجل سواء بسواء مما لم يحدث مثله في أمة من الأمم.

د- دلالة البند الثاني عشر على ضرورة الالتزام بالعدل في سائر خصوماتهم وخلافاتهم وشؤونهم.

ومن تطبيق هذه الوثيقة، والاهتداء بما فيها، قامت دولة الإسلام على أمتن ركن وأقوى أساس، ثم انتشرت قوية راسخة في العالم كله، تقدم للبشرية أروع مظاهر الحضارة والمدنية الصحيحة[٦].

مقومات الدولة القانونية

بعد التطور التاريخي لفكرة الدولة القانونية في الفقه الدستوري الحديث توصل العلماء إلى وضع مقومات الدولة القانونية، ووضعوا الضمانات اللازمة لتحقيقها وهي على النحو الآتي:

١.وجود الدستور.
٢.تدرج القواعد القانونية.
٣.خضوع الإدارة للقانون.

الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية. وأول وسائل وضمانات تحقيق مبدأ خضوع الدولة للقانون هي الدستور، ويعتبر وجوده الضمانة الأساسية لخضوع الدولة للقانون، لأن الدستور يحدد صلاحيات السلطة ويقيدها بقيود كثيرة لمصلحة الأفراد، والدستور هو الذي يبين صلاحيات السلطات المختلفة، ويحدد اختصاصاتها، فلا تملك بعد ذلك أية سلطة أن تخرج عن الحدود المبينة في الدستور.[٧]

تعريف الدستور في اللغة:

الدستور بالضم: النسخة المعمولة للجماعات التي منها تحريرها وهي معربة. جمع دساتير.
والدستور: الدفتر تكتب فيه أسماء الجنود ومرتباتهم. والقاعدة يعمل بمقتضاها.[٨]

تعريف الدستور في القانون:

هو مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطاتها إزاء الأفراد. جمع دساتير[٩].
والدستور إما أن يكون مكتوباً وهو الدستور الذي صدرت أحكامه في نصوص تشريعية، وتصدر هذه النصوص بوثيقة رسمية مكتوبة يطلق عليها اسم (القانون الدستوري) .
وقالوا: إن أول دستور مكتوب للدولة الحديثة هو دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٨٧م، ثم الدستور الفرنسي سنة ١٧٩١م.
وإما أن يكون الدستور عرفياً: وهو الدستور الذي لم تصدر أحكامه عن طريق وثيقة رسمية مكتوبة، وإنما هي أعراف نشأت في مجتمع معين، ثم تكونت عن طريق الاستمرار في تطبيقها مع الزمن حتى أخذت حكم القانون الدستوري وقوته. ومن أمثلة ذلك الدستور الإنكليزي فهو غير مدون. بل يرجع إلى الأعراف والتقاليد المتكررة .
والدستور هو أسمى من السلطة الحاكمة، بمعنى أن السلطات الحاكمة إذا خرجت على الدستور أو القواعد الدستورية تفقد شرعيتها، لان الدستور هو أساس الشرعية فلا شرعية بلا دستور وبالتالي تهدم السلطة، وتفقد مبرر وجودها.
والدستور في القانون العام هو الذي يقيم نظام الدولة ويبين شكله، ويقيد السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

---

[٦] أنظر فقه السيرة النبوية للدكتور البوطي . ص: ١٥٢ – ١٥٤ باختصار وتصرف
[٧] الدولة الإسلامية : كامل الدقس . ص : ١٨٥
[٨] انظر القاموس المحيط للفيروز وبادي : فصل الدال باب الراء
[٩] المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية . باب الدال ط . الأولى ١٩٨٠.

القواعد الدستورية بحسب المفهوم الإسلامي

وهي القواعد والأسس والمبادئ العامة الواردة بشكل مباشر في كل من القرآن والسنة. ويمكن توسيع مفهوم الدستور بحيث يشمل جميع القواعد التي تنظم جميع شؤون الحياة، وبذلك يكون مفهوم الدستور في هذه الحالة، اعم من مفهوم الفكر السياسي المعاصر.

وإذا ضيق مفهوم الدستور وقصر على الجانب المتعلق بتنظيم كيان الدولة وحقوق الأفراد تجاه الدولة فانه في هذه الحالة تكون الموافقة للإصطلاح الحديث لكلمة الدستور.[١٠]

والحق أن كلمة الدستور في المفهوم الإسلامي تشمل النصوص الواردة في كل من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والتي تنظم حياة المجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية والأخلاقية، ولا يقتصر على الشؤون السياسية والحكم.[١١]

مصادر الدستور الإسلامي الأصلية

لا بد لكل باحث يريد البحث في أي جانب من جوانب التنظيم التشريعي في الإسلام من دراسة المصادر العامة للتشريع الإسلامي، لأنها المصادر الرئيسة لمعرفة أي حكم من الأحكام في أي جانب من جوانب التشريع.

ونستطيع أن نقسم هذه المصادر إلى قسمين:

أولاً: مصادر نقليه قطعية ثابتة، وتشمل القرآن الكريم والسنة النبوية، وهذه النصوص منقولة لا دخل للعقل في وضعها، ولكنه يعمل على فهمها واستنباط الأحكام منها.

وهذه النصوص ملزمة، لأنها المصادر الرئيسة للتشريع، فهي تشريع إلهي محض لا يختلف فيها اثنان من العلماء، ويشترط فيها أن تكون قطعية الثبوت والدلالة، وعندئذ يعتبر الحكم المأخوذ منها إلزامياً، وهي أحكام ثابتة لا تقبل التغيير أو التبديل في جميع الظروف والأزمان، وهي نصوص قليلة تضع المبادئ والقواعد الرئيسة لتنظيم المجتمع، وتتصف هذه الأحكام بالمرونة بحيث تتيح المجال للاجتهاد في تفسيرها وبيان المراد منها.

ثانياً: مصادر عقلية (تشريع اجتهادي) وتشمل جميع المصادر الأخرى التي تتم عن طريق الاجتهاد، والتي استنبطها الفقهاء والمجتهدون من النصوص الثابتة عن طريق الاجتهاد.

وهذه الأحكام قابلة للتغيير والتبديل عن طريق الاجتهاد، بخلاف القسم الأول فلا يقبل التغيير والتعديل والتبديل.

ويعتبر القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع، والسنة النبوية المصدر الثاني، ولا يجوز لأي قانون أو سلطة مخالفة القواعد والمبادئ الأساسية لهذين المصدرين، فإذا أصدر الحاكم أو مجلس الشعب حكماً يخالف أحكام هذين المصدرين فهو حكم باطل وغير ملزم، وغير شرعي، يؤدي إلى عزل الحاكم أو السلطة التي صدر عنها، لأنها نقضت أساس وجودها الشرعي، فلا شرعية لها ولا مبرر لوجودها بدون موافقة الشريعة.

وهذا يؤكد أن الدولة الإسلامية العالمية قانونية أكثر مما تحلم به العقول التي افتكرت فكرة الدولة القانونية، فالدولة الإسلامية خاضعة للقانون الأساسي الإسلامي (التشريع) خضوعاً مطلقاً، لا يجوز لها أن تخرج عن حد من حدود الشريعة، وتقتصر مهمتها على تنفيذ الأحكام، ويحق الاجتهاد في حدود الشرعية، وبما لا يخالف أصلاً من أصولها . فلا يجوز لحاكم أو سلطة (شعبية أو غير شعبية) أن تقر حكماً مخالفاً لنص من نصوص القرآن والسنة مهما كانت هذه الجهة. وتشمل الأحكام الواردة في القرآن الكريم:

أحكاماً اعتقادية، وأحكاماً خلقية، وأحكاماً عملية تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وتصرفات، وتنقسم هذه بدورها إلى قسمين:

أحكام العبادات، وأحكام المعاملات وهي تنقسم إلى:

أحكام الأحوال الشخصية، والأحكام المدنية، والأحكام الجنائية، وأحكام المرافعات، والأحكام الدستورية؛ وهي المبادئ والقواعد لنظام الحكم والسياسة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحقوق الأفراد والجماعة.

ثم الأحكام الدولية: وهي التي تحدد علاقة الدولة الإسلامية الخارجية بغيرها من الدول الأخرى في حالتي السلم والحرب.

ثم الأحكام الاقتصادية: وهي التي تنظم الأمور المالية وغيرها .

الاختلافات الأساسية بين الدستور الإسلامي والدساتير الوضعية

يختلف الدستور الإسلامي عن الدساتير الوضعية اختلافاً كاملاً من عدة وجوه منها :

١. إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، وهذه هي المادة الأولى من مواد الدستور الإسلامي، وليس كما جاء في نصوص دساتير بعض الدول العربية والإسلامية من أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع، كما جاء في المادة الثانية من الدستور المصري ،إن العقل السليم يقضي بوجوب الأخذ

أما الشريعة فقواعدها وضعها الله على سبيل الدوام، لتنظيم شؤون الجماعة، فالشريعة تتفق مع القانون في أن كليهما وضع لتنظيم شؤون الجماعة، ولكن الشريعة تختلف عن القانون في أن قواعدها دائمة ولا تقبل التغيير والتبديل[١٢].

٣. إن الغرض من الشريعة هو تنظيم الجماعة وتوجيهها، وخلق الأفراد الصالحين، وإيجاد الدولة العالمية المثالية، والمجتمع الرباني العالمي.

أما القانون في الأصل؛ فإنه يوضع لتنظيم الجماعة، ولا يوضع لتوجيهها ومن ثم فإنه متأخر عن الجماعة، وتابع لتطورها.

ولكن القانون قد تحول في القرن الحالي عن أصله، فصار يوضع لتوجيه الجماعة وتنظيمها، كما فعلت روسيا وتركيا وألمانيا وإيطاليا وغيرها.

وهكذا انتهى القانون الوضعي إلى ما بدأت به الشريعة، وأخذ بما سبقته إليه من ثلاثة عشر قرناً.[١٣]

وهذه الميزة التي تمتاز بها الشريعة تقتضي منطقياً اتخاذها مصدراً أساسياً للدستور. وبعد بيان الفرق بين الدستور الإسلامي والدساتير الوضعية.

أهم مزايا **الدستور الإسلامي** بإيجاز وهي الآتي:

١. سمو مبادئ الشريعة الإسلامية وأصالتها واستقلالها.

٢. تمتاز الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية بالكمال، بمعنى أنها استكملت كل ما تحتاجه الشريعة الكاملة من مبادئ وقواعد، وأنها غنية بهذه القواعد الكلية التي تكفل سد حاجات الجماعة في الحاضر والمستقبل.

٣. تمتاز الشريعة عن القوانين الوضعية بالثبات والدوام، فنصوصها لا تقبل التعديل أو التبديل مهما مرت الأعوام وطالت الأزمان.

والثبات في التصور الإسلامي لا يعني الجمود إطلاقا، وإنما هو ثبات محوري يسمح بالحركة والتطور ضمن إطار يدور حول محور ثابت.

والثبات في مجال التشريع هو الذي يجنب الأمة ذلك الصراع الرهيب الذي نجده في عالمنا اليوم بين المعسكرات القائمة المتناحرة التي تنطلق في صراعها من مبدأ المصالح والمنافع الذاتية معتمدةً في ذلك القوة العسكرية.

٤. الشريعة الإسلامية تمتاز بالعموم، فرسالة محمد ﷺ رسالة عامة للعالمين، ختم الله بها الرسالات السماوية، وجعلها ناسخة لها أتم بها النعمة على البشرية قال الله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)[١٤] إلى غير ذلك من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الواردة بهذا الشأن.

٥. إن الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، وهذا من مستلزمات عقيدة المسلم.

٦. التدرج في التشريع، والتقليل من التكاليف المفروضة، والغاية من ذلك التيسير والتخفيف ورفع الحرج ومسايرة التشريع لمصالح الناس.

٧. إشادة المؤتمرات الدولية وفقهاء الدول بمبادئ الشريعة الإسلامية.

وهذه نماذج منها :

أ) في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي عقد في لاهاي في هولندا سنة ١٩٣٢، في هذا المؤتمر أعرب الكثير من كبار فقهاء الغرب من أعضاء ذلك المؤتمر عن بالغ تقديرهم للمبادئ الشريعة الإسلامية من حيث المرونة واعتبارها أحد عناصر الفقه المقارن في هذا العصر.

ب) في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي عقد سنة ١٩٥٠، اعتبرت الشريعة الإسلامية عنصرا من عناصر المقارنة مع الأنظمة القانونية الأخرى، كما تقرر الاحتفال وقت ذاك بالشريعة الإسلامية بتعاون اكبر الهيئات الثلاث في ذلك الحين: (كلية الحقوق بباريس، ومعهد القانون المقارن بجامعة باريس، والشعبة المختصة بتشريعات الدول الشرقية). تعاونت هذه الهيئات على إقامة حفل باسم (أسبوع الشريعة الإسلامية) وقد عقد بكلية الحقوق بباريس سنة ١٩٥١م، حيث خرج المؤتمرون بالقرار الآتي: (إنه ليس بتقديراتهم أن تتبوأ الشريعة الإسلامية مكانها في عالم القانون المقارن، وقد تبين بجلاء أن مبادئ

---

[١٢] المصدر السابق: ص : ١٩٠ – ١٩٤ باختصار وتصرف

[١٣] الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه: عبد القادر عودة. ص : ١٨ مؤسسة الرسالة .

[١٤] سورة الأنبياء آيه ١٠٧

الشريعة الإسلامية ذات قيمة لا يمكن أن تكون موضعا للجدال، وان اختلاف المذاهب الفقهية داخل هذا النظام الفقهي العظيم إنما ينطوي على ثروة فقهية وعلى أساليب فنية عظيمتين)[١٥]

ج) في سنة ١٩٦٦م كتب كبير أساتذة القانون المقارن بفرنسا في ذلك الوقت وهو الأستاذ دافيد يقول: (من ضروب الخطأ الاعتقاد كما يظن البعض أن الشريعة الإسلامية في حالة سبات يذكرنا بسكوت المقابر وجمودها، فالحقيقة هنالك غير ذلك، فالشريعة الإسلامية لا تزال تعد من الأنظمة الفقهية العظيمة في العالم الحديث، ثم يضيف قائلا: (فهناك عديد من الدول الإسلامية لا تزال تنص في تشريعاتها وغالبا في دساتيرها على أنها تأخذ بمبادئ الإسلام)[١٦]

٨. سمو الحضارة الإسلامية وأصالتها على الحضارة الغربية، فقد امتازت الحضارة الإسلامية بانطلاقها من العقيدة دون صراع بين العلم والإيمان، أو انفصال بين الدين والعلم كما فعلت الحضارات السابقة والحضارات الحديثة. إن المعيار الحقيقي للحضارات هو مدى تحقيقها للغاية من الوجود الإنساني، ومدى تحقيقها لإنسانية الإنسان.

٩. الحركة العلمية العالمية التي أنتجتها الحضارة الإسلامية، حيث قامت في ظل الدول العالمية الإسلامية، اكبر حركة علمية عرفتها البشرية جمعت بين العلم والإيمان، وذلك لأن الحضارة الإسلامية انبثقت من العقيدة وجاءت لتبرهن على صدق الرسالة والرسول ﷺ.

عملية إعداد الدستور الفلسطيني

شكل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر أيلول ١٩٩٩م، لجنة دستورية وكلفها بصياغة دستور للدولة الفلسطينية. وبدأت هذه اللجنة في عملية تشاور مكثفة مع أعضاء المجتمع المدني، والأكاديميين والشخصيات الدينية، حيث تم تنظيم ما يزيد على ٢٠٠ حلقة نقاش.

وقامت اللجنة بنشر المسودة الأولى للدستور في شهر شباط ٢٠٠١م، كما تم إعداد مسودة ثانية استناداً إلى المسودة الأولى حيث قدمت إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وجاءت هذه المسودة نتاج جملة من المداولات العامة والمساهمات الدولية، كما عقدت اللجنة عدداً من الجولات التشاورية مع ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني والطوائف الدينية، حيث غطت هذه النقاشات كلاً من القضايا الجوهرية والإجرائية وركزت على حق المرأة وحقوق الأقليات.

كما تلقت اللجنة مشاركات من خبراء دستوريين عرب ودوليين، من مصر والسعودية ولبنان وجامعة الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وإسبانيا، حيث قدم هؤلاء الخبراء تحليلاً حول الهيكليات الحكومية الملائمة للإطار الفلسطيني، وكذلك المبادئ العامة للحكومة الدستورية. وقد استفادت اللجنة بشكل خاص من النقاشات التي جرت مع الخبراء في العالم العربي وما قدموه من دعم في هذا المجال.

كما قامت اللجنة بمواصلة العملية التشاورية مع الجمهور الفلسطيني، والمجتمع المدني والأحزاب السياسية خلال فترة الإعداد من أجل إغناء ومراجعة الدستور. وسافر عدد من أعضاء لجنة الدستور إلى جنوب أفريقيا لحضور ورشة عمل حول الإجراءات الدستورية، وذلك بغية المساعدة في صياغة خطة شفافة، ليتم اتباعها في إنجاز وإعداد الدستور. واستمرت عملية بحث الدستور من قبل الجمهور الفلسطيني، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية ومن ثم ستطرح المسودة النهائية للاستفتاء الوطني أثناء الانتخابات، لتصبح بذلك أول دستور لدولة فلسطين.

ومما يذكر أن التحديات التي واجهت عملية صياغة الدستور تمثلت في الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وما واكب هذه العملية من قيود على حركة الفلسطينيين. ويمكن القول بأنه قد بدأت عملية صياغة دستور فلسطيني حديث عند إعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة عام ١٩٨٨م، حيث دعا الإعلان إلى نظام ديمقراطي وبرلماني.[١٧]

الهيكلية الإدارية لوضع مسودة مشروع الدستور الفلسطيني

تمثلت الهيكلية الإدارية على النحو الآتي :

١ . رئيس لجنة الدستور.
٢ . لجنة الصياغة
٣ . أعضاء لجنة الدستور
٤ . المساعدون الإداريون
٥ . أعضاء اللجنة العربية لدعم صياغة الدستور
٦ . الخبراء الدوليون

يجد اختلافا جوهريا بينه وبين هذه الدساتير.
٢- الاستفادة من بعض الخبراء الدوليين في هذا المجال.
٣- محاولة التوفيق بين بنود هذا المشروع وبين اتفاقات أوسلو والدعوة لحل المشكلات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة.
٤- الإشارة إلى أن الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين.
٥- الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وليست المصدر الرئيسي لذلك.
٦- التركيز على حقوق المرأة والطفل في فلسطين.
٧- إبراز حقوق أصحاب الديانات الأخرى في فلسطين.
٨- رفع شعار مبدأ الديمقراطية وحرية الصحافة والإعلام ونزاهة القضاء.
٩- عدم التركيز على تبني تعاليم الإسلام من أجل النهوض بالأمة وحل المشاكل التي تواجه المجتمع الفلسطيني.
١٠- عدم الوضوح في بعض بنود هذا النظام الدستوري. وذلك راجع إلى اعتبارات لا تخفى على أحد.

الدراسات والآراء حول مشروع الدستور الفلسطيني

جرت دراسات ونقاشات عديدة حول مشروع الدستور الفلسطيني أختار منها الآتي:

أولاً: قام الباحث عاصم خليل بدراسة مشروع الدستور الفلسطيني ودوّن الملحوظات الآتية:

يتميز النظام الدستوري والقانوني في فلسطين بغموضه، وتنوعه، واستمرار تغييره. هذا الحال مرتبط بالوضع السياسي المرتبك بشكل عام، ولأن كثيراً من النقاط المهمة، كحدود الدولة الفلسطينية وصاحبي الحق بالجنسية الفلسطينية تعتمد على مصير المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، ضمن الحل الدائم للصراع بينهما. إن القانون الأساسي ينظم العلاقات بين السلطات في الفترة الانتقالية، وهي مقيدة بتحديدات اتفاقيات أوسلو، وبصلاحيات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، المخول بتبني ذلك القانون. أما الدستور الفلسطيني المرتبط بالدولة، والذي سيتم تبنيه فقط عند قيامها، فسيكون القانون الأعلى للدولة، ويرتبط بحق الفلسطينيين لتقرير مصيرهم. إن القرار بتحضير الدستور تم اتخاذه من قبل منظمة التحرير، وسيتم مناقشته في مؤسساتها، لأنها الوحيدة التي تمثل الفلسطينيين جميعا، وسيتم تبنيه باستفتاء شعبي، يمنحه الشرعية الضرورية.

وضع المرأة في القانون الأساسي ومشروع الدستور قد يمنحنا صورة عن الوضع القانوني للمرأة رغم قناعتنا بأن هذين النصين الدستوريين لا يتطابقان بالضرورة مع وضع المرأة على أرض الواقع، ولن يضمنا تطبيق ما ينصان عليه إذ أن ذلك يعتمد فوق كل شيء على نظام يحترم سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية .

المساواة بين الرجل والمرأة

كل الفلسطينيين متساوون أمام القانون ...دون تمييز ...بسبب الجنس "المادة ٩". بهذه المادة يبدأ الفصل الثاني من القانون الأساسي والذي يخص الحقوق والحريات العامة. نظريا، للمرأة كامل الحقوق كالرجل، وعليها واجبات، يضمنها القانون الأساسي نفسه. التعليم مثلا، هو حق لجميع المواطنين (المادة ٢٤) والتعليم الأساسي إجباري للذكور والإناث سواسية. لا يوجد أي تحديد من قبل الدستور لحق المرأة في التعليم الجامعي أو في العمل، واضعا الرجل والمرأة نظريا على كف المساواة. لكن الوضع على أرض الواقع، يميز الرجل عن المرأة، جاعلا من الأخيرة الفئة الخاسرة في المعادلة. هذا يعني ضرورة قيام المشروع الفلسطيني - وضمن إطار القانون الأساسي الذي يدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة- بتبني قوانين خاصة تساعد المرأة على المشاركة الفعالة في المجتمع. هذه القوانين الخاصة ليست امتيازات، إذ أن هدفها هو الوصول إلى المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وليس فقط المساواة النظرية. لهذا السبب فإن دور الدولة ليس سلبيا فقط (عدم التمييز بين الرجل والمرأة) بل إيجابيا (العمل على إزالة تلك القيود التي تمنع المرأة من المشاركة في بناء الأسرة والمجتمع، كما نقرأ في المادة ٢٣ من مشروع الدستور الفلسطيني -النسخة الثالثة -إذ أن للمرأة الحق في المساهمة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية).

حقوق المرأة الدستورية والشرعية

في النسخة الأولى للدستور الفلسطيني والتي أعدتها لجنة خاصة مكلفة من قبل منظمة التحرير، نجد مادة مثيرة للجدل، إذ أننا نقرأ في المادة ٦٣ بأن النساء أخوات الرجال. لهن حقوق وعليهن واجبات تضمنها الشريعة

وسيتم تحديدها بقانون. هذا قد يعني بأنه في حال حصول تناقض بين الدستور ومبادئ الشريعة، على الأقل فيما يخص المرأة، فإن المشرع الفلسطيني يعطي الأولوية للشريعة. فتصبح الشريعة، عمليا، أعلى من الدستور، ويفقد الأخير معناه الأساسي، وهو كونه القانون الأعلى في الدولة، لقد نص الدستور والقانون الأساسي على ضرورة تشكيل محكمة دستورية. حتى ذلك الوقت، خولت المحكمة العليا بالمراجعة الدستورية. وهنا يمكننا أن نتساءل: ما هي مرجعية القاضي في المحكمة الدستورية، الدستور أم الشريعة ؟ هذا الصراع الذي يمكن أن يتم في فلسطين بين ما ينص عليه الدستور وما تنص به الشريعة، عرفته مصر ووجد له المشرع المصري حلا.

هذه الملاحظات وغيرها ممن تقدم بها الكثير من المؤسسات والكتاب إلى اللجنة الدستورية، كانت سببا في تغيير تلك المادة لتصبح كالتالي: "حقوق المرأة الدستورية والشرعية مصونة" (المادة ٢٣من النسخة الثانية والثالثة من الدستور الفلسطيني). ذلك التعديل إيجابي لكنه لا يكفي لفك الغموض في العلاقة بين الشريعة والدستور. كما واحتوت النسخة الثانية والثالثة من الدستور على مواد جديدة: المادة ٢٢ مثلا تنص على أن "للمرأة شخصيتها القانونية وذمتها المالية المستقلة، ولها ذات الحقوق والحريات الأساسية التي للرجل وعليها ذات الواجبات". كما ويحدد الدستور أيضا بأن كلمة فلسطيني تعني الرجل والمرأة.

ثانياً: تقويم البطريرك ميشل صباح في الثاني من تشرين الأول ٢٠٠٣م؛ ضمن كلمة ألقاها في جامعة بيت لحم:

كلام كثير قيل في هذه الأيام في الدستور الفلسطيني المقترح. والحديث هو ماذا يكون دين الدولة، هل يكون الإسلام دين الدولة وهل يكون مصدر التشريع الرئيس؟ عبثاً نجادل في هذا الموضوع، إن كان يعبر عن مكاسب أو مخاسر يريد أن يحققها المسيحي أو المسلم على حساب الآخر:

نحن في هذا كمن يلعب لعبة شد الحبل، يشد كل واحد إلى نفسه ويهمه أن يخسر الآخر. الحياة تفرض علينا أن نكون كلنا من جهة واحدة نحقق مكاسب لنا معنا. لا مكسب لأحد على حساب الآخر. والمكسب المشترك لنا هو أن تولد فلسطين جديدة بوجه جديد يطمئن له المسلم والمسيحي على السواء. فلسطين هي أرض مقدسة لنا ونديرها سدنة للبشرية. إذا استطعنا أن نرقى إلى هذه الرؤية تمكنّا من أن نضع في الدستور الفلسطيني العبارة الملائمة والمرضية والمعبرة عن حضارة بكاملها، وإلا بقينا نخاصم بعضنا بعضاً ونشد الحبل على غير طائل. فلسطين أرض مقدسة للديانات الثلاث الموحدة، ولجميع المؤمنين فيها وفي العالم. فلسطين تراث للإنسانية، وعلينا أن نديرها نحن أبناء الأرض، ونديرها بروح قادرة على معانقة العالم واستقباله. وليس صحيحاً أن التزام المؤمن دينه والإخلاص له يجب أن يكون خانقاً لهذه الرؤية الرحبة والشاملة، بل الدين أشمل وأرحب من صدورنا التي تضيق بكل مختلفٍ عنا وتعجز عن رؤية وجه الله فيه. فلسطين أرض الله، وقف له، فهي بحاجة إلى دستور يعكس رحابة محبة الله والأخوة بين أبناء الله في هذه الأرض التي قدسها وجمعنا فيها في عميق سره.

وهذا وجه من أوجه رسالة الجامعة. أن تربي عقولاً وقلوبا رحبة مثل قلب الله، تربي مسلمين مخلصين لدينهم ومسيحيين مخلصين لدينهم، الإخلاص الذي يكتمل في المحبة وفي رؤية الآخر، لا في خدمة الذات التي هي عبودية للذات وللنزعات القبلية. إخلاص هو محبة تجعل الإيمان والمؤمن وجهاً لله مشرقاً مشعاً بنوره الباعث على الطمأنينة والبهجة والسرور، وباعثاً على بناء مجتمع واحد متين غني بكل مجهود حضاري لكل واحد من أبنائه وبناته.[١٩]

ثالثاً: تعقيب الأب رائد عوض أبو ساحلية على جانب من كلمة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني لوفد المسيحيين في فلسطين أثناء زيارته الفاتيكان يوم ٢٠٠٣/١١/١٠م.

الجديد في هذا الخطاب هو الإشارة إلى الدستور الفلسطيني الجديد قيد الإعداد والمناقشة، ونجد مطالبة واضحة بأن يضمن المساواة بين جميع المواطنين وضمان حقوق الجميع وخاصة تلك الدينية من حرية الضمير والعبادة والتفكير والتعبير. وقد سبق لرؤساء الكنائس المسيحية بأن ناقشوا النسخة الثالثة من الدستور وقدموا بعض الملاحظات والتعليقات التي نرجو بأن تؤخذ بعين الاعتبار قبل إقراره بصورته النهائية، وما ذلك إلا لأننا نعتقد بأن دولة فلسطين التي ستولد حتماً يجب أن تكون نموذجاً في التسامح والمساواة بين جميع أبناء الوطن الواحد، والبوادر مبشرة بهذا الشأن إلا أنه يجب بذل المزيد من الجهود ..

وهنا ندعو إلى إشراك المسيحيين في مناقشة وصياغة كل ما يتعلق بحقوق الجماعات الدينية المختلفة قبل اتخاذ أي قرار أو إقرار أي قانون في الدستور، فدولة فلسطين يجب أن تكون وطن جميع المواطنين الذين يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات، وهذه هي دعوة ورسالة وطبيعة الأرض المقدسة مهد الديانات وملتقى الحضارات وخليط بين جميع الأعراق والأجناس.[٢٠]

رابعاً: تعقيب صحيفة (هآرتس) العبرية على مشروع الدستور الفلسطيني

استعرضت صحيفة (هآرتس) في تاريخه أبرز بنود مشروع الدستور الفلسطيني والذي أكد على حق عودة اللاجئين ولم يغفل فلسطيني الشتات في مؤسساته التشريعية وحرم الرئيس من سلطة حل البرلمان إلا باستفتاء شعبي فيما كان الأهم تحريم الاعتقالات والمداهمات وتفتيش المنازل خلال الليل.

يتضمن الدستور الفلسطيني ٢٢٩ بندا ويعرّف الدولة الفلسطينية كجمهورية ذات نظام رئاسي برلماني ديمقراطي. اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية في هذه الدولة والدين الإسلامي سيكون دينها الرسمي والديانات التوحيدية تحترم. وتضمن الدولة حرية العبادات (بند٦) في البند السابع جاء أن الشريعة الإسلامية تكون المصدر الأساسي للتشريع. هذه البنود صيغت بطريقة مشابهة لعدد كبير من الدول العربية حيث لا يوجد فصل بين

---

[١٨] من صفحة الإنترنيت (الدستور الفلسطيني)؛ الوضع القانوني للمرأة في النظام الدستوري الفلسطيني: بقلم: عاصم خليل. صفحة الإنترنت: http: //www. Profpito.com/palestine.-htmlwww.global-iref-org

[١٩] http: //www.lpj.org /nonviolence/patriarch/buniversityara.htm

[٢٠] http: //www.lpj.org/nonviolence/hadith/haith١٣٦.htm

الدين والدولة وتركيا هي الدولة الوحيدة التي فصلت بين الدين والدولة في الشرق الأوسط. سيكون في البرلمان الفلسطيني ١٥٠عضوا ينتخبون في انتخابات مباشرة في المناطق المختلفة من الدولة.

مسودة الدستور تقترح أن يكون إلى جانب البرلمان مؤسسة تمثيلية إضافية يستطيع فيها الفلسطينيون المقيمون خارج وطنهم التعبير عن أنفسهم. الانتخابات تجرى مرة كل خمس سنوات ومقر البرلمان يكون في شرقي القدس عاصمة الدولة الفلسطينية. انتخابات رئاسة دولة فلسطينية تجرى بالتزامن مع انتخابات البرلمان، حيث يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب والرئيس أيضا ينتخب لمدة خمس سنوات، وبإمكانه أن ينتخب مرة أخرى لولاية إضافية واحدة فقط، أي أن أقصى مدة للرئيس أن يقضيها في الحكم هي عشر سنوات.

الرئيس يعين إلى جانبه رئيس حكومة حيث يرأس كلاهما السلطة التنفيذية في الدولة. وهذه السلطة تكون منفصلة عن السلطتين التشريعية والقضائية. الرئيس يكون القائد الأعلى للجيش وممثل الدولة أمام الجهات الخارجية. كما سيضطر إلى تقديم بيان حول كل الممتلكات التي يملكها هو وزوجته وأبناء عائلته. هذا البيان يكون سرياً ويحفظ في المحكمة الدستورية.

وسيكون بالإمكان فتح هذه الممتلكات فقط بأمر من المحكمة التي تحصل على طلب لذلك من البرلمان، لن يكون بإمكان الرئيس أن يحل البرلمان إلا أنه يستطيع إجراء استفتاء شعبي وتقديم حجب ثقة له عن أعضاء البرلمان. فإن صادق الاستفتاء الشعبي على اقتراح الرئيس بحجب الثقة عن البرلمان فان هذا البرلمان سيحل، وسيكون على الرئيس تنظيم انتخابات جديدة للبرلمان خلال ثلاثين يوما من حله.

مسودة الدستور تتضمن أيضا بنوداً تتعلق بالحقوق الفردية وبموجبها سيحظر طرد فلسطيني من دولته ويحظر أيضا تسليمه إلى دولة أجنبية إلا إن كان هناك اتفاق تسليم بينهما، سيكون من المحظور أيضا القيام بعمليات تفتيش أو تقييد حرية الحركة للمواطنين من دون إجراءات قضائية، وكل متهم سيكون بريئا إلى أن تثبت إدانته. البند ٤٢ نص على أن عمليات التفتيش في بيوت المواطنين ستجري فقط في ساعات النهار وبناء على أمر قضائي.

أما بالنسبة لحدود الدولة فالمسودة تتضمن عدة اقتراحات:

حسب الصيغة الأولى: دولة فلسطين تكون حرة وسيادة وكيانا موحداً في حدود معترف بها دوليا ومحددة بموجب قرارات الأمم المتحدة.

الصيغة الثانية تقول: حدود الدولة تحدد من قبل الشعب الفلسطيني بواسطة القانون الدولي ومساحتها تكون الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس ضمن الحدود التي كانت قبل الاجتياح الإسرائيلي في يونيو ٦٧، لا مجال للتفاوض على هذه الأراضي، والدولة الفلسطينية تعمل من اجل إعادة هذه الحدود باستخدام كل الوسائل التي ينص عليها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. الاقتراح الثالث هو عدم ذكر قضية الحدود الآن بالمرة ذلك أن أغلبية دساتير دول العالم لا تفعل ذلك. ومع ذلك تذكر مسودة الدستور عدة مرات كون شرقي القدس عاصمة للدولة.

بند مهم في الدستور المقترح يؤكد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في الحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم المفقودة وعن معاناتهم الجسدية والنفسية التي لحقت بهم.

"دولة فلسطين تتابع تحقيق هذه الحقوق من خلال المفاوضات واستخدام كل الوسائل التي يتيحها القانون الدولي من أجل هذا الغرض.[٢١]

نشاط مجلس الفتوى الأعلى في فلسطين حول مشروع الدستور الفلسطيني

لمجلس الفتوى الأعلى في فلسطين برئاسة سماحة الدكتور الشيخ عكرمة صبري دوران أساسيان في هذا المشروع:

الدور الأول: تمثل بإعداد مشروع دستور فلسطيني حسب تعاليم أحكام الشريعة الإسلامية، حيث شارك في إعداده جميع أعضاء مجلس الفتوى بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين والحقوقيين الفلسطينيين، مستعينين على ذلك بدساتير بعض الدول العربية. وبعد إنهاء هذا المشروع تم تقديمه إلى المجلس التشريعي الفلسطيني للاطلاع عليه والأخذ به. ولكن حسب علمي أنه لم يلتفت إليه.

الدور الثاني: تمثل بالإطلاع على المسودة الثالثة لمشروع الدستور الفلسطيني من قبل رئيس وأعضاء مجلس الفتوى، حيث طلب سماحة الرئيس من السادة الأعضاء إبداء ملحوظاتهم حول هذه المسودة وإدخال التعديلات التي يرونها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ثم شكل سماحته لجنة من أعضاء مجلس الفتوى وبعض الأكاديميين ومدير مجلس الفتوى لإعادة صياغة التعديلات التي أشير إليها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تم تقديم المسودة المعدلة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني للإطلاع عليها والدعوة إلى تبنيها.

فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة نظامها جمهوري، وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها في الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧م، ومياهها الإقليمية دون إخلال بالقرارات الدولية الخاصة بفلسطين، ويخضع جميع المقيمين على هذا الإقليم للقانون الفلسطيني وحده دون سواه.

المادة الأولى بعد التعديل:

فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة، نظامها جمهوري، وإقليمها وحدة لا تتجزأ.

نص المادة (٢):

فلسطين دولة محبة للسلام تدين الإرهاب والاحتلال والعدوان، وتدعو لحل المشكلات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة.

بعد التعديل:

فلسطين دولة محبة للسلام تدين العنف والاحتلال والعدوان، وتدعو لحل المشكلات الإقليمية والدولية بالطرق المشروعة، وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة.

مادة (٥):

اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، وللمسيحية ولسائر الرسالات السماوية ذات القدسية والاحترام، ويكفل الدستور للمواطنين أيا كانت عقيدتهم الدينية المساواة في الحقوق والواجبات.

بعد التعديل:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، ويكفل الدستور للمواطنين أيا كانت عقيدتهم الدينية المساواة في الحقوق والواجبات.

مادة (٧):

مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، ولأتباع الرسالات السماوية تنظيم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية وفقا لشرائعهم ومللهم الدينية في إطار القانون، وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني واستقلاله.

بعد التعديل:

مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ولأتباع الرسالات السماوية تنظيم أحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية وفقا لشرائعهم ومللهم الدينية في إطار القانون، وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني واستقلاله.

مادة (٨):

النظام السياسي الفلسطيني ديمقراطي نيابي برلماني : يقوم على التعددية الحزبية السياسية، وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم، ومنها حرية تكوين الأحزاب وممارستها لنشاطها على أساس القانون، وتلتزم الأحزاب بمبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عملا بالدستور .

بعد التعديل:

النظام السياسي الفلسطيني شوري نيابي برلماني، يقوم على التعددية الحزبية السياسية ، وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم، ومنها حرية تكوين الأحزاب وممارستها لنشاطها على أساس القانون، وتلتزم الأحزاب بالسيادة الوطنية والشورى والتداول السلمي للسلطة عملا بالدستور.

مادة (١٦):

يقوم النظام الاقتصادي على أساس مبادئ الاقتصاد الحر وضمان حرية النشاط الاقتصادي في إطار المنافسة المشروعة ويجوز للدولة إنشاء شركات عامة تنظم بقانون، دون إجحاف بقواعد الاقتصاد الحر ولما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني .

بعد التعديل:

يقوم النظام الاقتصادي على أساس مبادئ الاقتصاد الإسلامي وضمان حرية النشاط الاقتصادي في إطار المنافسة المشروعة ويجوز للدولة إنشاء شركات عامة تنظم بقانون فيه مصلحة الشعب الفلسطيني .

مادة (١٨)

تلتزم دولة فلسطين بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتسعى للانضمام إلى المواثيق والعهود الدولية الأخرى التي تحمي حقوق الإنسان.

بعد التعديل:

تلتزم دولة فلسطين بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتسعى للانضمام إلى المواثيق والعهود الدولية الأخرى التي تحمي حقوق الإنسان بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

الباب الثاني

الحقوق والحريات والواجبات العامة
من مادة (١٩_ ٦٢)

مادة (٢٠)

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبه الاحترام وتعمل الدولة على كفالة الحقوق والحريات الدينية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل المواطنين، وتمتعهم بها على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لا يحرم شخص من حقوقه وحرياته الأساسية أو أهليته القانونية لأسباب سياسية .

بعد التعديل:

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام وتعمل الدولة على كفالة الحقوق والحريات الدينية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل المواطنين. وتمتعهم بها على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا يحرم شخص من حقوقه وحرياته الأساسية أو أهليته القانونية لأسباب سياسية.

مادة (٢٢)

للمرأة شخصيتها القانونية، وذمتها المالية المستقلة، ولها ذات الحقوق والحريات الأساسية التي للرجل وعليها ذات الوجبات.

بعد التعديل:

للمرأة شخصيتها القانونية وذمتها المالية المستقلة، ولها من الحقوق والحريات الأساسية التي للرجل وعليها ذات الواجبات وفق الأحكام الشرعية.

مادة (٢٤)

للطفل سائر الحقوق التي كفلتها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

بعد التعديل:

للطفل سائر الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية واتفاقيات الأمم المتحدة.

مادة (٢٥)

الحق في الحياة مصون يحميه القانون.

بعد التعديل:

الحق في الحياة مصون يحميه الشرع والقانون.

مادة (٣٤)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي والعقوبة شخصية، ولا يعاقب الفرد عن ذات الجرم أكثر من مرة ويحظر العقاب الجماعي ويراعى مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة، لا عقاب على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون . وينظم القانون، في غير المواد الجنائية حالات سريان الأثر الرجعي للقانون .

بعد التعديل:

لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي والعقوبة شخصية ولا يعاقب الفرد عن ذات الجرم أكثر من مرة، ويحظر العقاب الجماعي. ويراعى مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة وفق الحكم الشرعي. لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون. وينظم القانون في غير المواد الجنائية حالات سريان الأثر الرجعي للقانون.

مادة (٣٦):

حرية العقيدة مكفولة، ولكل إنسان الحق في ممارسة شعائر العبادة وفقا لأحكام الدستور والقانون.
تكفل الدولة حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة الخاضعة لسيادتها في إطار القانون.
تكفل الدولة لكل أتباع الأديان السماوية حرمة أماكن العبادة المقدسة طبقا للالتزام التاريخي للشعب الفلسطيني والالتزامات الدولية لدولة فلسطين.

بعد التعديل:

حرية العقيدة مكفولة، ولكل إنسان الحق في ممارسة شعائر العبادة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .
تكفل الدولة حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة الخاضعة لسيادتها في إطار القانون .
تكفل الدول لكل أتباع الأديان السماوية حرمة أماكن العبادة المقدسة طبقا للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية .

الباب الثالث

السلطات العامة من ٦٣_ ٦٤

مادة(٦٣):

والقضائية، وعن طريق مؤسساته الدستورية ليس لأي فرد أو جماعة أن تدعي لنفسها الحق في ممارسة أي من هذه الاختصاصات .

الباب الثالث / الفصل الأول

السلطة التشريعية / المجلس النيابي

من مادة ٦٥ _ ١٠٨

مادة (٦٦):

يتكون المجلس النيابي من مائة وخمسين نائبا يمثلون الشعب الفلسطيني ويجرى انتخابهم وفقا لأحكام الدستور وقانون الانتخاب ويراعى في الترشيح لعضوية المجلس النيابي الأحكام الواردة في هذا الدستور وفي قانون الانتخاب.

ويشترط فيمن يرشح نفسه للمجلس النيابي أن يكون فلسطينيا ولا يجوز له بعد انتخابه أن يحمل جنسية أخرى.

بعد التعديل:

يتكون المجلس النيابي من مائة وخمسين نائبا يمثلون الشعب الفلسطيني ويجرى انتخابهم وفقا لأحكام الدستور وقانون الانتخابات وفق الضوابط الشرعية ويراعى في الترشيح لعضوية المجلس النيابي الأحكام الواردة في هذا الدستور وفي قانون الانتخاب ويشترط فيمن يرشح نفسه للمجلس النيابي أن يكون فلسطينيا ولا يجوز له بعد انتخابه أن يحمل جنسية دولة أخرى.

مادة (٦٩):

قبل أن يشرع المجلس النيابي في القيام بمهامه الدستورية وفي أول جلسة انعقاد له يؤدي الأعضاء القسم التالي:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن، وأن أحافظ على حقوق الشعب والأمة ومصالحها، وان احترم الدستور والقانون، وان أقو م بواجباتي حق القيام، والله على ما أقول شهيد.

بعد التعديل:

قبل أن يشرع المجلس النيابي في القيام بمهامه الدستورية وفي أول جلسة انعقاد له يؤدي الأعضاء القسم التالي:

اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لله ثم للوطن، وأن أحافظ على حقوق الشعب والأمة ومصالحها وأن أحترم الدستور والقانون، وان أقوم بواجباتي حق القيام، والله على ما أقول شهيد.

الباب الثالث / الفصل الثاني

السلطة التنفيذية

من مادة (١١٢ _ ١٥٨)

أولا: رئيس الدولة

من مادة (١١٢ _ ١٣٠)

مادة (١١٣):.

يشترط في المرشح لشغل منصب رئيس الدولة أن يكون حاملاً الجنسية الفلسطينية وحدها وألا يقل سنه عن الأربعين سنة ميلادية يوم الترشيح، وأن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية.

بعد التعديل:

يشترط في المرشح لشغل منصب رئيس الدولة أن يكون عربيا مسلما حاملا الجنسية الفلسطينية وألا يقل سنه عن أربعين سنة ميلادية يوم الترشيح، وان يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية.

ثانيا: رئيس مجلس الوزراء

من مادة (١٣١-١٤٠)

مادة (١٣١):

يشترط فيمن يعين رئيسا لمجلس الوزراء أو وزيرا، أن يحمل الجنسية الفلسطينية وحدها دون غيرها، وأن يكون بالغا من العمر خمسة وثلاثين سنة ميلادية على الأقل.

بعد التعديل:

يشترط فيمن يعين رئيسا لمجلس الوزراء أو وزيرا، أن يحمل الجنسية الفلسطينية، وأن يكون بالغا من العمر خمسة وثلاثين سنة ميلادية على الأقل، ولا يقل مؤهله العلمي عن الدرجة الجامعية الأولى.

ثالثا: مجلس الوزراء (الحكومة)

من مادة (١٤١ _ ١٤٦)

لا تعديل
الوزراء من مادة ١٤٧_١٥٢
لا تعديل
قوات الأمن
من مادة١٥٣_١٥٤
لا تعديل
الإدارة العامة
من مادة ١٥٥_١٥٦
لا تعديل
هيئة الرقابة العامة مادة (١٥٧)
لا تعديل
الإدارة المحلية مادة ١٥٨
لا تعديل

الباب الثالث / الفصل الثالث

السلطة القضائية
من مادة ١٥٩-١٨٤
مادة (١٦٠):
يتولى شؤون الهيئات القضائية مجلس أعلى للقضاء يحدد القانون تشكيله واختصاصاته بما يؤمن استقلاليتها ويضمن مساواته في إطار من التعاون مع السلطات العامة الأخرى ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون القضاء. وله أن يضع نظامه الداخلي.
بعد التعديل:
يتولى شؤون الهيئات القضائية مجلس أعلى للقضاء يحدد القانون تشكيله واختصاصاته بما يؤمن استقلاليتها ويضمن مساواته في إطار من التعاون مع السلطات العامة الأخرى. ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون القضاء وله أن يضع نظامه الداخلي. وللقضاء في المحاكم الشرعية مجلس مماثل تنطبق عليه نفس الشروط وينطبق هذا أيضا على قرارات مجلس الفتوى الأعلى.

الباب الرابع

أحكام ختامية
من مادة ١٨٥-١٩٠
مادة (١٨٥):
يسمى هذا الدستور "دستور دولة فلسطين" ويستند إلى إرادة الشعب الفلسطيني إلى آخر المادة.
بعد التعديل:
يسمى هذا الدستور "دستور دولة فلسطين" ويستند إلى الشريعة الإسلامية ....إلى آخر المادة .

الرابع عشرة
المرأة بين الإسلام والدستور الفلسطيني

د. علي خشان*

مقدمه:

لقد لعبت المرأة دورا هاما في التطور البشري، السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، ولقد منحت التشريعات السماوية والمواثيق الدولية الكثير من الحقوق التي تضمن لها المساهمة الفاعلة في بناء المجتمعات المختلفة.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول دور المرأة في الإسلام، ودورها في الحياة السياسية المعاصرة، حيث سنناقش من خلال هذا البحث حق المرأة المشروع في ممارسة دورها السياسي في ضوء الشريعة وإطارها الشرعي، يلي ذلك مناقشة مدى ما منحته التشريعات الدستورية الفلسطينية من حقوق للمرأة.

منهجية البحث:

إن طبيعة الكتابة في هذا الإطار تستوجب الاستعانة بالمنهج المقارن في البحث بالإضافة إلى المنهج العلمي التحليلي الذي يقوم على مقارنة ما هو موجود بالتطبيق العملي في الإسلام مع الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة. كما يقوم على تحليل النصوص الدستورية واستقراء مدى حمايتها لحقوق المرأة وإتاحة المجال أمامها لقيامها بدورها الفاعل في المجتمع.

وسنقوم بمناقشة ما تقدم في فرعين أساسيين:

الفرع الأول: يتناول وضع المرأة السياسي في الإسلام

الفرع الثاني: يتعرض للمرأة في النصوص الدستورية الفلسطينية.

الفرع الأول:المرأة والإسلام

لقد كانت المرأة عرضة للظلم والاستبداد والاستغلال في فترات مختلفة من التاريخ الإنساني، ولقد أعاد الإسلام للمرأة الكرامة والاحترام والحياة، صدق قوله تعالى: "وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ، بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ"[1].

ولقد منح الإسلام المرأة الحق في المساواة مع الرجل في الإنسانية، بل وقدمها عليه في العمل والتقوى ولقد بين الله سبحانه و تعالى لنا ذلك بقوله: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء"[2] و قوله: "أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ"[3]

بالعودة إلى الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، نرى أن الإسلام أعطى المرأة حقوقها وساواها مع الرجل، وهذا ما استوعبته جيدا أم سلمه رضي الله عنها حين قالت "انا من الناس". إذ اعتبرت خطاب الخليفة بقوله "أيها الناس" خطابا موجها للرجال والنساء دون فرق. وهذا ما أدركته الكثير من النساء المسلمات من أن مبايعة المرأة للخليفة بمثابة مشاركة سياسية وقبول له كحاكم سياسي للمسلمين.

كما أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في كثير من الأمور السياسية لا توجه إلى الرجال خاصة بل هي موجهة للنساء والرجال على حد سواء، كيف لا والله سبحانه وتعالى يقول: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"[4] ونستخلص مما تقدم ما يلي:

١. إن الإسلام قد منح المرأة كامل إنسانيتها و كرامتها، كما منح الرجل كامل إنسانيته وكرامته، وهل هناك خلاف بين المرأة والرجل في هذا الاطار.
٢. إن الإسلام قد منح المرأة الأهلية القانونية والاستقلال المالي، لا فرق بينها وبين الرجل، حيث أعطاهما الحق في التملك والبيع والشراء، وهل هناك من يجادل في ذلك.

---

* أمين سر لجنة إعداد الدستور الفلسطيني - القدس

[1] سورة التكوير آية ٨-٩

رعيته". الأمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع ومسئول عن رعيته، وكلكم راع ومسئول عن رعيته.

٥. إن هناك الكثير من الأدلة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والتجارية والأدبية والثقافية في حدود الشرع الإسلامي، وكان لها كل الاحترام من جانب القيادات السياسية والاجتماعية، والأصل في الاشياء الإباحة ولا يمكن منع المرأة من القيام بواجباتها الشرعية دون دليل شرعي واضح.

وبعد هذا التقديم، لا بد من مناقشة دور المرأة في العمل السياسي واستنباط ذلك، مع ما تقدم من أحكام استقرت في التاريخ الإسلامي.

أولا: حق المرأة في حضور الاجتماعات السياسية

إن المرأة قد سبقت الرجل في الدخول إلى الإسلام ، فأم حبيب سبقت أباها أبو سفيان في الدخول إلى الإسلام، كما أن أم الفضل قد سبقت أخاها العباس رضي الله عنهما في الدخول للإسلام، حيث كانت المرأة تولي اهتماما بالسياسة والعمل السياسي، باعتبار ذلك جزء من الدين وفريضة دينية منذ فجر الإسلام وبداياته الأولى. وعندما كانت تتصدى للحكام والأئمة والخلفاء في الحفاظ على حقوقها وفي إبداء الرأي السياسي باعتباره جزء لا يتجزأ من واجبها الديني، لم تكن تأخذ رأي الأخ أو الزوج...

ولقد شاركت المرأة في صدر الإسلام في جميع المؤتمرات السياسية والدينية التي كانت تعقد في المساجد وغيرها كما كان لها الكثير من الإسهامات في عهد الخلافة الأموية والعباسية، وكانت لها مساهمات واضحة وجلية في عهد الدولة الإسلامية في الأندلس، حيث مازال التاريخ يذكر دور المرأة الفاعل ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: حق المرأة في المبايعة

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"[٥]، والبيعة هي عبارة عن مؤتمر إسلامي سياسي جامع يستوجب المشاركة وإبداء الرأي، وأن الله سبحانه وتعالى لم يقصرها على الرجال، وهي تعبير متطور لضرورة العمل السياسي والمشاركة السياسية للمرأة، لم يستطع الكثير من المعاصرين تحليله وفهمه وتطبيقه والاستفادة منه في واقعنا الحالي، ولذا يجب التدقيق في هذا الأمر وفهم المقاصد الحقيقية لمعنى المشاركة الحقيقية للمرأة، والتي كانت في عهد الرسول العظيم أكثر تطورا ممن هو موجودا لدى بعض المسلمين في الوقت الحالي، قياسا مع تطورات الزمان والمكان، ومما لا شك فيه أن معنى المبايعة لفظا وممارسة له الكثير من الدلالات.

١. استقلال شخصية المرأة وعدم تبعيتها للرجل في التفكير والمبادرة والتعبير عن الرأي السياسي والمشاركة السياسية.

٢. إن البيعة هي تعبير صريح عن أساس ديني وسياسي، باعتبار أن الرسول محمد ﷺ مرسل للمؤمنين من عند الله، وهو كذلك إمام وخليفة للمسلمين، أي أنه الحاكم السياسي ومبايعة المرأة له بمثابة مشاركة سياسية، وقبوله له كحاكم سياسي للمسلمين. فنظام الحكم في الإسلام لا يقوم على الفصل بين الدين والدولة، والتكليف هو ديني وشرعي وسياسي، ولا يقتصر على العبادات فقط، بل يتعدى ذلك إلى الواجب والتكليف السياسي والذي يقع على كل من المرأة والرجل دونما تمييز.

٣. إن البيعة لم تقرر للرجال دون النساء، بل قررت لجميع المسلمين دون تفرقة أو تمييز أو أفضلية للرجال على النساء في هذا المقام. ولقد شاركت المرأة في بيعة العقبة وفي بيعة الرضوان وتشارك في صلاة الجمعة والعيدين والمؤتمرات السياسية والدينية والثقافية فما بيعة العقبة والرضوان إلا مؤتمرات دينية وسياسية

---

[٥] سورة الممتحنة آيه ١٢

متقدمة. والقاعدة الأصولية تقول "العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب" اذ نستطيع أن نقيس على ما كانت تقوم به المرأة في عهد النبي والخلفاء الراشدين على الأوضاع في واقعنا المعاصر.

ثالثا: حق المرأة في إبداء الرأي السياسي

يتبين لنا من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تم الإشارة إليها أن الإسلام يعطي المرأة الحق في التعبير عن الرأي، وإبداء الرأي السياسي في قضايا الأمة، لتوقف الحكام عند النصوص الشرعية اذا ما غفل أحدهم عن تطبيق نص أو تفسيره بشكل لا يستقيم والمعنى الشرعي المقصود، ولقد لمعت وبرزت مئات النساء المسلمات على مختلف الأصعدة الدينية والأدبية والثقافية والسياسية والصحية والتجارية والاقتصادية، حتى أن زوج الرسول محمد ﷺ خديجة كانت تاجرة، وكان لها دوما كامل الحق في التعبير عن رأيها وفي المشاركة السياسية، ليس فقط في أمور وقضايا النساء فقط، بل وفي أمور الأمة والقضايا المصيرية، كما أن أم سلمة زوجة الرسول ﷺ قدمت له الرأي والمشورة السياسية، وأخذ برأيها ومشورتها في أمر عام يخص المسلمين، وهو أمر مصيري يحتاج إلى قرار سياسي ثاقب، فهل قال لزوجه أنت امرأة لا يقبل أو لا يؤخذ لك رأي، معاذ الله، لقد استحسن ما صنعت وتبنى وجهة نظرها على جميع وجهات النظر الأخرى والآراء السياسية التي قدمت لاحقا له. كما أن النساء المسلمات كن يستوقفن الخلفاء والولاة عندما يتجاوزون مبدأ المشروعية، فهل يعطي أحد من العلماء الآن الحق للمرأة في مواجهة أي حاكم من الحكام المعاصرين والاحتجاج على عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون.

رابعا: حق المرأة في الانتخاب والترشيح في الإسلام

يقوم العمل النيابي على وضع التشريعات ورقابة السلطة التنفيذية وأجهزتها، فيما تقوم به من أعمال أثناء ممارستها لأعمالها، والتشريع يحتاج إلى علم ومعرفة، ولقد منح الإسلام حق العلم والمعرفة للمرأة بقدر ما أعطاه للرجل، ولا تمييز أو تفضيل في هذا المقام للرجل على المرأة وأمهات المسلمين، وهن القدوة، كن يعلمن ويفتين في أمور الدين والدنيا، في القضايا الشرعية والمجتمعية في الأمور السياسية وغيرها من الأمور التي تهم المسلمين في ذلك العصر.

أما فيما يتعلق برقابة السلطة التنفيذية، فهو أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، وهذا الأمر لا يخص الاسلام فيه الرجال على النساء بدليل النص الإلهي: " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ"[٦] وعليه، فإنه لا يوجد ما يمنع المرأة من ممارسة العمل البرلماني ترشيحا أو انتخابا.

وتأسيسا على ما تقدم يتبين لنا أن العمل السياسي هو فرض كفاية على المرأة ونستخلص من ذلك ما يلي:

أ. إن العمل السياسي يحتاج إلى الرجال والنساء للقيام به، باعتباره من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو لا يتعلق بالرجال وحدهم دون النساء.

ب. إن مشاركة المرأة لا تقتصر على الانتخاب، بل يتجاوز ذلك الترشيح حتى يستقيم المعنى الشرعي الصحيح، والتفسير الصائب لفكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ونعتقد أن الإسلام يمنح المرأة الحق في تنظيم العملية الانتخابية والمشاركة في التسجيل والتصويت والترشيح.

ج. إن العمل السياسي يشمل أيضا الانضمام للأحزاب السياسية باعتبارها من المؤسسات العامة في المجتمعات المتحضرة، وتهدف للوصول إلى السلطة، ولا يمكن أن يقتصر عمل تلك الأحزاب على الرجال دون النساء.

د. للمرأة الحق أيضا في المشاركة في انتخابات المجالس المحلية والنقابات وجميع المجالس واللجان والمؤتمرات، حيث كانت تشارك سابقا في المؤتمرات الدينية والسياسية في صدر الإسلام فكيف تمنع من حق منح لها.

هـ. إن الإسلام قد منح المرأة حق تولي منصب القضاء وهو من المناصب الهامة بدليل قوله تعالى: "إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ"[٧]

فالخطاب هنا موجه للرجل والمرأة، ولم يقتصر على الرجال دون النساء ومحاولات بعض الدول منع النساء من تولي منصب القضاء فيه ظلم للمجتمعات قبل أن يكون فيه ظلم للمرأة ذاتها، كما أن هناك الكثير من القضايا الخاصة تستوجب وجود القاضيات النساء.

مشروع الدستور الفلسطيني لها.

الفرع الثاني: المرأة الدستور

إن تناولنا لقضية المشاركة السياسية للمرأة يعتمد على عدة أسس أهمها:

١. إن الأديان السماوية حفظت للمرأة مكانتها وحقوقها. وعندما نناقش هذا الموضوع فإننا لا نناقش قضية منعها من القيام بدورها، بل قضية كان لها الاهتمام الكبير من جميع الأديان وهي منحها هذا الحق وفق الضوابط الشرعية.
٢. إن قضايا المرأة ليست قضايا خاصة بالمرأة ذاتها وإنما هي قضية تهم جميع المجتمعات، وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم، وأن منح المرأة حقوقها وقيامها بواجباتها فيه بناء للمجتمع، واحتقار المرأة وتجهيلها وسجنها في سجن عبودية الرجال، يعيد المرأة إلى الوضع السيئ الذي عاشته في الجاهلية الأولى وهو تمهيد لجاهلية ثانية نبذها وحاربها الإسلام.
٣. إن تعزيز عمل ومشاركة المرأة في مختلف المجالات، لم يكن يتنافى مع ما كانت تقوم به المرأة في صدر الإسلام من مشاركة سياسية واجتماعية، وتربية الأبناء ورعاية الأسرة، فكيف يتنافى ممارسة المرأة للعمل السياسي مع تعاليم الإسلام في وقتنا الحاضر.

أولا: النظرة المتطورة للمرأة في المواثيق الدولية والدساتير الحديثة

بناء على ما تقدم، ذهبت الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات إلى حماية المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة، والحقيقية في التنمية البشرية والمجتمعية ومن أهم تلك الاتفاقيات:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ ديسمبر ١٩٧٩م ونفذت في ٣ سبتمبر ١٩٨١، حيث أكدت على تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتير الدول الأعضاء، ومنحت المرأة الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية، وحسبما ورد في تقرير منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ للتنمية البشرية، كانت نسبة النساء اللواتي يشغلن مقاعد نيابية في الشرق الأوسط ٣,٥ % فقط من عدد المقاعد التي يشغلها الرجال.

وبالمقارنة مع النسب في العالم تعتبر من أقل النسب المسجلة عالمياً، هذا رغم أن معظم الدول العربية قد صادقت على معاهدات دولية تتعلق بحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة والطفل، ولكن الجهود التي بذلت لتحسين أوضاع المرأة لم تستطع أن تحقق المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء التركيبة الحالية للمجتمع العربي الذي ما زال ينظر إلى المرأة نظرة متدنية، ويجب على جميع الدول أن تعمل على إزالة جميع العقبات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة، وعلى جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن يكون ذلك موازيا للدور الحقيقي الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمعات.

ولا شك أن معظم الدساتير الحديثة قد عملت على إتاحة الفرصة كاملة أمام المرأة، للقيام بدورها ولم تبقى هناك عقبات دستورية أو قانونية حقيقية تمنع المرأة من القيام بهذا الدور، ولكن الواقع العملي في الدول العربية ومنها فلسطين، لا يمنح المرأة الدور الحقيقي الذي يجب أن تقوم به. ولو عقدنا مقارنة بسيطة بين العدد الكلي للنساء العاملات في جميع المرافق في الدول العربية، فلا شك بأننا سنصاب بالصدمة والإحباط، ولو نظرنا للوضع في فلسطين وهو موضوع بحثنا، فما هو عدد النساء الوزراء بالنسبة إلى العدد الكلي للوزراء، وما هو عدد النواب من النساء بالنسبة إلى النواب من الرجال. ما هو العدد الكلي للنساء العاملات في السلك الدبلوماسي، ما هو عدد النساء التي تشغل منصب وكيل وزارة أو وكيل وزارة مساعد، ما هو عدد النساء السفيرات في العالم. كم رئيسة جامعة وكم عميدة كلية وكم قاضية وكم وكيلة نيابة وكم وكم وكم.....

إن كل ما تقدم يدل على أن الأمر يتعلق بضرورة إزالة جميع العوائق القانونية وأهمها العوائق الدستورية أمام المرأة.

ثانيا:المرأة والقانون الأساسي

على الرغم من أن القانون الأساسي قد تم وضعه في السنوات الأخيرة، بعد كل ما شهدته الأوضاع القانونية من تطور تجاه منح المرأة لحقوقه،ا إلا أن القانون الأساسي كان عاما في طرحه لشؤون المرأة ولم يخصص للمرأة أية مواد قانونية تعالج مشاكلها بشكل مباشر بل كانت معالجته لهذا الموضوع باستحياء شديد وبشكل مقتضب جدا، إذ نص في المادة (٩) من القانون الأساسي المعدل على ما يلي: "الفلسطينيون أمام القانون

والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة. كما نص في المادة (٩) من القانون الأساسي المعدل على ما يلي:

"الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة. كما نص في المادة (١٥) على أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وراجبة الاحترام. وهذه المواد تنص على المساواة وحماية حقوق الإنسان، ونص المادة (٢٩) بأن رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني" .

ونعتقد أن القانون الأساسي لم يكن على مستوى الحدث ولم يمنح المرأة الفلسطينية التي كانت شريكة للرجل في طريق النضال الطويل الذي قطعه في سبيل بناء دولة فلسطينية الموقع الحقيقي الذي تستحقه أو الدور الهام الذي يجب أن تقوم به.

ثالثا: المرأة ومشروع الدستور الفلسطيني

لعله من نافلة القول التأكيد على أن مكانة المرأة في مشروع الدستور الفلسطيني أكبر من المكانة التي منحتها إياها الكثير من دساتير الدول المجاورة، ولا نبالغ القول إذا أكدنا بأن ما حصلت عليه المرأة في هذا المشروع لم تصل إليه الكثير من دساتير الدول المتقدمة، وإن كنا نرغب في أن تحصل المرأة على المزيد من الحقوق في الحياة العملية، ولا يقتصر ذلك على التشريعات، وبالنظر إلى مسودة الدستور الفلسطيني، نجد أنها قد عالجت موضوع المرأة بنصوص مباشرة وبشكل غير مباشر في مواد أخرى على النحو التالي:

١)الحماية الدستورية المباشرة:

لقد كان مشروع الدستور الفلسطيني فريدا في النص على المرأة بصفتها ومسمياتها دون مواراية أو تحايل.

أ. المادة (١٢) تنص بوضوح على أن "الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون، وينتقل هذا الحق من الآباء والأمهات إلى ذريتهم، ولا يزول أو يسقط إلا بالتخلي عنه طواعية على الوجه المبين في القانون". ونلاحظ أن الكثير من الدول، لا تمنح الأبناء الجنسية عن طريق الأم، مما يولد الكثير من المشاكل العائلية والمجتمعية ويشتت شمل الكثير من العائلات، فضلا عن كون ذلك أمرا غير مقبول من حيث المنطق ويجافي المبادئ والأحكام العامة التي تحكم معظم الدساتير.

ب. المادة (١٩)؛ الفلسطينيين سواء أمام القانون، وهم يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الواجبات العامة دونما فرق أو تمييز فيما بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة، إن مصطلح الفلسطيني أو المواطن حيثما يرد في الدستور يعني الذكر والأنثى. إن هذا النص غير موجود في أي دستور عربي على الإطلاق، وهو أول نص صريح على الجندر، ورغم أن مصطلح الفلسطيني أو المواطن ينطبق على الرجل والمرأة في اللغة العربية، إلا أن المشرع الدستوري أصر على استخدام هذه العبارة لقطع الطريق أمام أية محاولات مستقبلية لتفسيرات خاطئة لنصوص أو مواد والتي يقصد فيها توفير الحماية الدستورية للمرأة.

ج. المادة (٢٢)؛ للمرأة شخصيتها القانونية وذمتها المالية المستقلة ولها ذات الحقوق والحريات الأساسية التي للرجل، وعليها ذات الواجبات. ولقد جاءت هذه المادة لتنص بصراحة على المساواة الكاملة للرجل والمرأة في جميع الحقوق دون تمييز، وانفرد مشروع الدستور الفلسطيني بهذه النصوص التي توضح للجميع أن أهم الأسس التي تقوم عليها السياسة التشريعية الخاصة بالدستور هي حماية المرأة وإزالة جميع العقبات القانونية والدستورية التي تحول دون قيامها بدورها الفاعل في بناء المجتمع ومعها جميع الحقوق والحريات التي يكفل لها الدستور.

د. المادة (٢٣)؛ للمرأة الحق في المساهمة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، ويعمل القانون على إزالة القيود التي تمنع المرأة من المشاركة في بناء الأسرة والمجتمع. حقوق المرأة الدستورية والقانونية مصونة ويعاقب القانون على المساس بها، ويحمي حقها في الإرث الشرعي. لقد ذهبت هذه المادة وبشكل مباشر الى ضرورة العمل من البرلمان على وضع القوانين التي تكفل ممارسة المرأة لحقوقها دون قيود. وأي قانون أو أي نص قانوني يمنع المرأة من حقوقها أو ممارسة تلك الحقوق، يعد وفقا لذلك غير دستوري، ويجوز الطعن بعدم دستوريته أمام المحكمة الدستورية العليا، كما أن هذه المادة قد وضعت مجموعة من الضمانات الدستورية التي تحمي حقوق المرأة كما حددت آليات وسبل حماية تلك الحقوق بشكل واضح وصريح.

٢) الحماية الدستورية غير المباشرة:

لقد أورد مشروع الدستور الفلسطيني العديد من النصوص غير المباشرة، والتي تضفي حماية غير مباشرة للمرأة بصفتها انسان ومواطنة. فالمادة (١٨) تنص على أن "تلتزم دولة فلسطين بالإعلان العالمي لحقوق

بشكل غير مباشر على كفالة الحقوق والحريات الدينية للمرأة باعتبار أن المواطن يشمل الرجل والمرأة كما ورد في النصوص الأخرى، فجاءت هذه المادة لتؤكد على أهمية حماية الحقوق والحريات والتركيز على مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بغض النظر عن الجنس.

المادة (٢١)؛ لكل فلسطيني يبلغ من العمر ثمانية عشر سنة ميلادية حق الانتخاب، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون.

ولكل من يحمل الجنسية الفلسطينية أن يرشح نفسه لرئاسة الدولة أو لعضوية المجلس النيابي أو أن يولى الوزارة أو القضاء، ونلاحظ ان هذه المادة قد منحت المرأة أحقية تولي أي منصب من المناصب المذكورة بدءا من رئاسة الدولة وانتهاء بالقضاء، وهي بذلك تكون قد تجاوزت معظم الدساتير العربية التي لا تعترف للمرأة بالكثير من المناصب العامة مثل منصب رئيس الجمهورية أو القضاء .

المادة (٥٢)؛ تولي الوظائف العامة حق للمواطنين.

وهو تكليف للقائمين بها لخدمة المجتمع، ويكون توليها قائم على مبدأ المساواة والجدارة وتكافؤ الفرص وفقا لأحكام القانون.

المادة (٤٨)؛ تكفل الدولة رعاية الأسرة والأمومة والطفولة.

وترعى النشىء والشباب وينظم القانون حقوق الطفل والأم والأسرة بما يتفق وأحكام الاتفاقيات الدولية.

خاتمة

يتبين من خلال هذا البحث أن الإسلام قد منح المرأة حقوقا لم تمنحها الكثير من الأمم والشعوب في تلك الحقبة التاريخية فالإسلام لم يكفي بحمايتها من الوأد بل حفظ لها كرامتها وحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وان محاولات البعض الرامية إلى حرمان المرأة من حقوقها الممنوحة لها شرعا لا تستند إلى أساس شرعي ثابت بل تمثل ردة عن المبادئ الشرعية الثابتة التي جاء بها الإسلام. ولا يمكن أن تطغى المفاهيم الخاطئة والتقاليد السائدة على الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة. وبالنظر إلى النصوص الدستورية يتضح لنا أنها منحت المرأة حقوقا أساسية يجب حمايتها قانونيا وعدم التفريط بها.

كما نستخلص من هذه المواد أنها تذهب إلى التأكيد على حماية المرأة وحقوقها وحماية الأسرة، واحترام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وهي تدل على تمسك المشرّع الدستوري الفلسطيني بالدفاع عن حقوق المرأة وحرياتها وأنه يضع هذا المبدأ الهام على رأس الأولويات في السياسة التشريعية التي أعدها والتي انبثقت منها المسودة الأخيرة لمشروع الدستور الفلسطيني.

الخامس عشر
الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر

المحامي عبد المالك دهامشة*

مقدمه تاريخية:

ب- الدعوة الباطلة لفصل الدين عن السياسة أو الدولة- الهجمة العلمانية في القرنيين ١٨-١٩.
ج- العمل السياسي جزء لا يتجزأ من الإسلام - رغم الهجمة العلمانية الأوروبية الأمريكية منذ قرنين إلى أيامنا هذه.
د- العمل السياسي الإسلامي في القرن الماضي
١- في العالم اجمع
٢-في العالم العربي
٣-في فلسطين.
هـ- العمل الإسلامي في إسرائيل

الموروث من فترة الانتداب البريطاني.

١. الفترة فيما بين ١٩٤٨- ١٩٦٧ (الانقطاع وغياب الوعي)
٢. الفترة فيما بين ١٩٦٧- ١٩٧٨ (عودة التواصل وميلاد الحركة الإسلامية)
٣. الفترة فيما بين ١٩٧٨ – ١٩٨٢ (المحنة- أسرة الجهاد)
٤. الفترة فيما بين ١٩٨٢- ١٩٩٦ (تجديد البناء وبلوغ الحركة سن الرشد)
٥. الفترة فيما بين ١٩٩٦- ١٩٩٩ (الحركة الإسلامية- تلد بيتا آخر وتصبح حركتين)
٦. الفترة فيما بين ١٩٩٩- ٢٠٠٣ (فترة الكهولة والنضوج- وترعرع العمل السياسي)
٧. الفترة فيما بين ٢٠٠٣ إلى أيامنا هذه ٢٠٠٤/٩ (اكتمال النضوج- التقييم وإعادة بناء البيت الإسلامي.)

و- **حزب الوحدة العربية**- الجناح السياسي للحركة الإسلامية- القائمة العربية الموحدة دور وممارسات على الخارطة السياسية الإسرائيلية.

١.٩٦-٩٩- **ميلاد العمل السياسي البرلماني.**
٢.٩٩-٢٠٠٣- **قوة وزخم وترعرع الجناح السياسي.**
٣.٢٠٠٣-٢٠٠٤. **نضوج وتقييم وإعادة ترتيب الأوراق.**

أ-الإسلام والعمل السياسي

تمهيد

لم يكن محمد ﷺ بحاجة أن يقنع الناس بان الإسلام هو ليس عبادة فقط، وإنما هو أيضا منهاج لحياة الإنسان الفرد والمجتمع الإسلامي كله، فشهادة أن "لا اله إلا الله" تعني نفي الإلوهية والربوبية عن كل شيء إلا الله عز وجل وحده لا شريك له. ومنذ اليوم الأول فهم العربي الأصيل في مكة المكرمة بان "لا اله إلا الله" تعني إلغاء الهيمنة والسلطة والولاء لأولئك النفر من كبار القوم في مكة وفي العالم العربي كله، وبأنه إن آمن الناس بما جاء به محمد ﷺ، فهذا يعني انتهاء حكمهم وسيطرتهم على نواحي الحياة كلها: السيادة السياسية، السيادة الاجتماعية والاقتصادية. لا بل إعادة بناء الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي من جديد على أسس أخرى مختلفة، ليس فيها ولاء ولا ربوبية ولا عبودية إلا لله عز وجل وحده. فهم ذلك أصحاب السلطة في مكة جيدا منذ اللحظة الأولى، ومن هنا كان توجههم لمحمد ﷺ لإيجاد صيغة مشتركة أو حل وسط بعد أن فشلوا في إقناعه بالتراجع عن دعوته بشتى السبل: ولكنه ﷺ كيف لا وهو الموصول بوحي السماء والذي لا ينطق عن الهوى، قالها واضحة لعمه أبى طالب، بعد أن عرض عليه عروض قريش المعروفة، التي تضمنت كل مغريات الدنيا بما فيها تسويده ﷺ وجعله أغناهم مالا ومتاع دنيا وزوجاً لأجمل نسائهم، على أن يترك الدعوة لله، فجاء جوابه الفاصل الذي لا لبس فيه ولا يبقى مكانا لشك أو مطمع: "والله يا عماه لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن اترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو اهلك دونه". قولة المؤمن بصحة دعوته وكمال مشروعه الحضاري وعلوه عن النقص، والموقن بسلامة الطريق والنصر المبين، وان قلت في تلك الساعات الوسيلة وضعفت الحيلة، وتكالبت عليه قوى الشرك بعدتها وعديدها واجتماع الأسباب الأرضية لها، وغيابها وغياب هذه الأسباب عن ذلك اليتيم الذي لا يكاد يجد من يؤويه أو يحمي ظهره.

ثم كان العرض الآخر المساوم:" نعبد إلهك يوم وتعبد إلهنا يوم" وجاء الجواب مرة أخرى حاسما واضحا لا لبس

الروحية فقط وترك النواحي الأخرى، أي ترك الحياة اليومية بكل تفرعاتها للقوى الأرضية الأخرى تفعل بها الأفاعيل، أو حتى تشارك في ترتيب أوراقها وصياغة عملها، إلا أن تكون هذه المشاركة تحت الهيمنة الإسلامية وبالانسجام والانصياع لهدى هذا الإسلام نصا وروحا لذلك وجدنا فيما بعد زعيم الكفر "أبو جهل" يقولها بوضوح، نعم: أن محمد مرسل من ربه ولكننا لا نؤمن به ولا ننصاع له! اعتراف واضح صريح بصدق النبي الكريم وصدق دعوته وتبليغه عن الله عز وجل، وإقرار علم ومعرفة بالربوبية لهذا الإله ولكن يبقى أبو جهل مكابرا ولا يقبل بالتنازل عن سيادته السياسية وان عرف واعترف أن محمد ﷺ على حق.

وان كان هناك من لم يفهم كما فهمت عليّة القوم من قريش، علو هذا الدين وشموله للناحية السياسية كذلك، فان هي إلا سنوات قليلة حتى جاءت ترجمة هذا الفهم إلى واقع عملي يدب على الأرض، فالبيعة لرسول الله تشمل الدفاع عن النفس له ولمن بايعه أي أن الانتساب للإسلام يلزم الملتزمين فيه بالدفاع عن الكيان السياسي لذلك الدين والمنتسبين إليه، فهل تقوم النفس والجماعة بدون حماية كيانها السياسي المنفرد، الأنصار يبايعون الرسول ﷺ ويتعهدون بنصرته وحمايته "ويمنعونه من كل ما يمنعون منه أنفسهم وأهليهم! لا بل قبل ذلك يقر ذلك الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ حالا وبعد مبايعته لرسول الله ﷺ ونطقه بالشهادتين: يخرج المسلون من دار الأرقم منتداهم السري- البيت السري للدعوة السرية حتى ذلك الوقت- إلى الشارع إلى مكة إلى الملأ العلني مهللين مكبرين معلنين عن أنفسهم على رؤوس الأشهاد. هل ظن ظان من المسلمين أو من مشركي مكة أنفسهم أن هذا الدين يمكن أن يقتصر على العبادات والشعائر فقط تاركين لقريش السيادة السياسية على مكة والبيت الحرام والعرب جميعا كان الأمر بديهيا واضحا للجميع مسلمين ومشركين بأنه لا يمكن الفصل بين الجانب الروحاني والتعبدي لهذا الدين وجانبه الآخر وهو بناء وترتيب كل أوراق النظام الاجتماعي وعلى رأسها الكيان السياسي.

ليس هذا فقط ولكن ومنذ اللحظة الأولى وأول عمل قام به رسول الله ﷺ بعد بناء المسجد في المدينة المنورة، كان إطلاقه للرسل إلى كسرى وقيصر وغيرهم من ملوك الأرض داعيا إياهم إلى الإسلام: الإسلام كما هو بشموله وبكماله نظاما روحيا اجتماعيا وسياسيا يهيمن ويقرر في كل أمور حياة الفرد والأمة.

هذا الإسلام الشامل فيه تنظيم لكل نواحي الحياة ليس للمسلمين فيما بينهم فقط ولكنه يقرر علاقاتهم كذلك مع باقي بني البشر حافظا لكل طرف حقه دون ظلم لأحد. حافظا للمؤمن حقه بالعيش عزيزا كريما بلا حدود تحت مظلة السماء وللكافر العيش خارج هذه المظلة الربانية الكريمة إذا فضل الكفر على الإيمان، على ألا يتعدى حدوده ولا يعتدى على حرية المسلمين وحقهم بممارسة شعائر دينهم! كذلك أن يحترم حقهم بتبليغ دعوة الله عز وجل للناس جميعا وتوفير الفرصة لهم للخروج من العبودية للعباد إلى عبادة الله وحده. نعم حفظ هذا الدين العظيم للكافر حقه بعدم الدخول في دائرة الإيمان إلا عن رضا واطمئنان نفس "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" سبحان الله- هذا الدين الحنيف والرسالة الإلهية لبني البشر ومن مركز قوة نعم، من مركز القوة والعظمة والغلبة، بل يشعرنا بجلال الله عز وجل وعظم قوته واللاحدود لقدرته- يحفظ للكافر كذلك حقه (الممنوح له من القادر الجليل) بالا يدخل إلى دائرة الإيمان مكرها، إلا عن رضا نفس وبطيب خاطر. لم يعترض أحد على تسيير الرسل ولم يقل أحد يا محمد مالك وما للملوك والدول العظمى، تعال نصلي ونصوم ونعبد الله وكفى! كما انه كان من الطبيعي أن يظهر منذ اللحظة الأولى لقيام الكيان الإسلامي في المدينة ذلك التكامل والترابط بين جوانب الإسلام كلها، ليقوم ذلك البيت الإسلامي القوي فتكمل فيه الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعضها بعضا بتناغم وتكامل بديهي وتلقائي دون أن يخطر ببال أحد مسلم أو كافر أن يعترض على ذلك أو يظن بان الإسلام لا يشمل كل ذلك.

ليس هذا فقط بل يعلمنا التاريخ بان هذا الدين ومنذ أن رفع المؤمنون لواء دعوته بقيت زيتونته المباركة تضيء نواحي الكون كله من انضوى تحت أكنافه ومن أبى معلما البشرية جمعاء كيف تصان كرامة الإنسان من حيث هو، مؤمن أو كافر ومرسيًا قواعد التعامل الحضاري وحفظ حقوق الإنسان لا بل الحيوان والنبات وكل الكائنات ايضا، في مختلف نواحي الحياة وعلى كافة أرجاء المعمورة! في السلم وفي الحرب وفي كل الظروف. "فالناس سواسية كأسنان المشط ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى" والعدل هو أساس قيام كل نظام ما استحوذ على العدل بقي ودام وما افتقد العدل وجنح إلى الظلم انهار وهوى والحرية والإخاء والمساواة هي قيم أساسية يجتمع فيها بنو البشر جميعا.

وعظمة هذا الدين انه لم يكتف بالتعاليم والإرشاد والدعوة إلى هذه المثل والقيم وإنما طبق ذلك على ارض الواقع. فقال عمر" متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" ولم يتوقف عند القول فقط، كما نسمع هذه الأيام بالمقولات الجميلة والشعارات الرنانة ولكنها تبقى جعجعة لا طحن فيها. أما الفاروق فقد طبق ما قال وجعل

القبطي يأخذ حقه بيده ويقتص من "ابن الأكرمين"، ثم وعندما هدم ابن العاص بيت المرأة الكافرة لتوسعة المسجد كتب إليه" لا تدع كتابي هذا من يدك إلا وقد هدمت المسجد المقام على بيت المرأة واعدت لها بناء بيتها كما كان"وهذا هو الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز، وقد اشتكى له أهل سمرقند دخول جيش المسلمين إلى بلادهم عنوة" وبدون تخيير، يحيلهم إلى القاضي المسلم شريح الذي يعقد لهم مجلس قضاء ويحضر القائد المسلم (قتيبة بن مسلم الباهلي) في مجلسه أمامهم لا ليكذب أو يتنكر للحق أو يتغطرس على قوم كافرين ولكن ليقول :نعم يا سيدي القاضي لم ننذرهم ولم نخيرهم سهونا عن ذلك إلى أن قال: وقد كلفنا احتلال بلادهم دماء وشهداء فيقول له شريح: لا تزد! اخرج بجندك من بلادهم حتى إذا وقفت على الحدود خيرتهم- ويعلم الجميع أن الجيش المسلم كان يخير أهالي البلاد قبل فتحها بالدخول في دين الله أو أن يخلوا ما بينه وبين الناس ليتمكن الدعاة إلى الله من إيصال الدعوة إلى الناس، وإلا فالسيف يحكم بينهم- نعم ليس عطشا للدم ولا طمعا بالفتح والغنائم وإنما هو أحد الخيرين العظيمين الذين حملهما الإسلام للبشرية جمعاء: خير الدخول فيه والاغتناء بنعمه او خير التراجع عن كونهم عقبه في سبيله حاجبة لنوره حائلة بين المسلمين وبين قيامهم بحق الناس عليهم، نعم حق بني البشر على المسلمين بان يبلغوا الناس دعوة الله ويطلعوهم على نور الإسلام وخيره العميم ويعطوهم الفرصة أفرادا وجماعات للخروج - من شاء منهم بلا إكراه ولا إجبار- من العبودية للعباد- ولمختلف الطواغيت بأنواعها وأشكالها وتعدادها مع اختلاف الزمان والمكان- إلى العبودية لله عز وجل وحده لا شريك له! وفاء بحق الاخوة بين بني آدم، كان واجب المسلمين أن يوفروا الفرصة للناس للخروج من الظلمات إلى النور ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام،فما بالك عندما يكون ذلك تكليفا شرعيا!

لقد علم هذا الدين الجميع بالفعل وبالقدوة الحسنة، تجسيد المثل العليا والشعارات وكأنها رجال تدب على الأرض وكيف يكون الخروج من ظلم الجاهلية وظلماتها إلى عدل الإسلام وأنواره.

ب-الدعوة الباطلة لفصل الدين عن السياسة أو الدولة، الهجمة العلمانية في القرنين ١٨، ١٩.

وبقي هذا هو حال الإسلام والمسلمين إلى أن دخلوا عهد الضعف والهوان وطلعت عليهم حضارة أوروبا ثم أمريكا التي بنيت على التنكر للدين ومفاهيمه المحرفة كما عهدوها في عهد الكنيسة وحكم الباباوات حيث انتهت حربهم مع الكنيسة والبابوية بانتصار الطرح العلماني وتقويض السيادة البابوية وتطويقها في الفاتيكان بعد أن احكموا الحصار عليها ظانين أن ما حدث في بلادهم ومع كهنوتهم سينسحب حتما على الإسلام وأهله كذلك! فدعوا إلى فصل الدين عن الدولة ووجدوا للأسف من أبناء هذا الشرق الجريح لا بل من أبناء الإسلام الضعفاء والقاصرين وربما العملاء والمغرضين والمبهورين والمهزومين من يقبل بمثل هذه الدعوة ويسوغها، وإذا بحراب العلمانية تمتد إلى أحشاء الجسم الإسلامي بسمومها فتثخن فيه الجراح إلى أن قضت على دولة الخلافة أو قل ما بقي منها! في القرنين التاسع عشر والعشرين علت أصوات المستشرقين وأتباعهم داعية إلى سلخ الإسلام من جلده وتقطيع أوصاله محاولين حصره بالشعائر التعبدية فقط عالمين سلفا بان مثل هذا الحصر وهذه التجزئة كفيلة بتحطيم الجسم الإسلامي وتجميده إلى ما شاء الله. وفتح الباب على مصراعيه لتجزئة الوطن الإسلامي وتقطيع أوصاله، بداية بحصر الإسلام في دائرة العبادات والشعائر ثم بإثارة الدعوات القومية بين أتباعه، فبعد تحنيط هذا الجسم الإسلامي وتخديره ونزع الروح السياسية منه، يعودون لتقطيعه وتجزئته على أساس الدعوات القومية: عرب وترك وفرس وأكراد وباكستانيون وأندونيسيون وأفغان إلى آخر هذه النعرات، ثم وكأن هذا كله لا يكفي، يعودون بتشريحه ثالثة على أساس التقسيمات والحدود الجغرافية بعد قيام الدول لا بل الدويلات المتعددة: ثلاث وعشرون دولة عربية ثم دول إسلامية في أقطار متنائية ومتناوئة. وها قد وصلنا اليوم إلى عهد إعادة ترتيب الأوراق بيد وحيد القرن وحاكم العصر الأمريكي، الذي يريد أن ينزع من المارد الإسلامي المخدر ومقطع الأوصال ما تبقى به من بقايا روح أو ما دب في أوصاله من ابتعاث رمق جديد وعودة روح .أمريكا تطالب - حيثما استطاعت الهيمنة والسيطرة- بإعادة صياغة الإسلام من جديد- وبعد أن ألبسته بثوب الإرهاب- صياغة جديدة على الطريقة الأمريكية تجعله فاقدا لكل مقوماته الأساسية وعلى رأسها كونه برنامجا شاملا ومنهجا متكاملا ينظم ويقرر في كل نواحي الحياة الروحية والسياسية والاجتماعية.

ج- العمل السياسي جزء لا يتجزأ من الإسلام- الهجمة العلمانية الأوروبية الأمريكية منذ قرنين إلى أيامنا هذه.

لن أسهب في هذا الباب وأظن بان الآخرين وأخي رئيس الحركة الإسلامية الشيخ إبراهيم صرصور حفظه الله قد تعرض لذلك بتفصيل أوسع في أطروحته أقول باختصار بان الدعاوى العدوانية والخناجر التي طعنت الجسم الإسلامي في القرنين الماضيين وان نجحت في إثارة البلبلة لا بل وجدت من يروج لها ولشبُهاتها بكل ما يخص فصل الدين عن السياسة وتقسيم المسلمين على أساس قومي وجغرافي ثم نعرات عرقية وطائفية وان راج سوقها هونا ما إلا أنها لن تستطيع أن تخفي شمس حقيقة الإسلام وانه دين ودولة روح ومجتمع وسياسة واقتصاد يوحد ولا يفرق، يؤاخي بين الجميع ولا يدع مكانا لنعرة قومية ولا جغرافية ولا عرقية. وحسبنا في التدليل على ذلك أحاديث رسول الله ﷺ "كلكم لآدم وآدم من تراب" لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأسود

المستشرقين والمستسلمين والمبهورين والمنهزمين والمأجورين من أبناء العرب والمسلمين، ثم اتهم ووضع في موقع الدفاع عن النفس! لا بل جعل جسما مخدرا مثخن الجراح إذا تحرك منه عضو بتر أو دمر، إلى أن وصل الحال إلى ما وصل إليه في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم مبهور بالإنجازات العلمية التي تقوم على العداوة للدين المسيحي والكنيسة بداية، ثم للدين الإسلامي والدعوة السماوية فيما بعد، وقد أثمرت هذه الهجمة بالقضاء على الخلافة الإسلامية وتجزئة الوطن الإسلامي إلى أوطان ودول متعددة ومختلفة.

٢-في العالم العربي:

وقد ترجمت هذه الهجمة في العالم العربي إلى هجمة على البيت الإسلامي متنكرة لأبوته وناكرة لجميلة وأدائه حاملة لواء الدعوات القومية مقسمه إياه إلى دول شتى حسبما أراد ورتب الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى ثم الثانية.

٣-في فلسطين:

وضع الوطن الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، وقسم الشرق الأوسط بأيدي الحلفاء المنتصرين، وهكذا أصبحت فلسطين تعاني جريحة من الاحتلال الاستعماري وفقدان الاستقلال السياسي والحرية من جهة والانتداب البريطاني والهجمة الصهيونية والاستيطان اليهودي من جهة أخرى! ليس هذا فقط فقد عملت الحراب المسمومة وسهام العداء لدين البلاد وأهلها عملها استهدف الإسلام وأهله من قبل دعاة التبشير بالعلم والعلمانية، محاولين هدم البيت الإسلامي الذي طالما أوى إليه أهل هذه البلاد واحتموا بجدرانه وقد أثمرت هذه الدعوات الباطلة والطعنات المسمومة بان جعلت الغلبة لمن تنكروا لهذا البيت وهجروه، مخدوعين بظلال الدعوات البراقة الجديدة من قومية وشيوعية وأممية وتقدمية إلى أن وصلنا إلى ما وصلنا إليه سنة٤٨،عندما هدم البيت الفلسطيني وشرد من أهله من شرد وقتل من قتل! ولم يسعف هذا البيت المخلصين الذين أصروا على حمايته والاحتماء به من المجاهدين الوطنيين الذين لم يتزعزع يقينهم ولم يفقدوا إيمانهم بقضيتهم وبان الغلبة لبيت الإسلام وأهله كما انه لم يسعف هذا البيت من هجره من أبنائه المخدوعين بالدعوات الأخرى، فقتل من قتل وشرد من شرد وقامت على إطلال هذا البيت أو قل على الجزء الأكبر منها دولة اليهود سنة٤٨ (فيما يلي إسرائيل).

هـ- العمل الإسلامي في إسرائيل.

١- الموروث التاريخي من الفترة الانتدابية:

وهو مقاومة وثورات وصراع لم يكتب له النجاح في النهاية وان بدت غلبته في فترات محدودة. لقد قاوم الفلسطينيون بدافع وطني وبهدي إسلامي وتحت لواء الجهاد وبقيادة روحية إسلامية تجلت في فترات المحن والصدام الساخنة مع المستعمر البريطاني والمستوطن الصهيوني! منها: العديد من الإضرابات الإعتصامات والصدامات الساخنة المسلحة وغير المسلحة، برز من قادتها القسام وأمين الحسيني، ولكن مرة أخرى دون جدوى.

نضالات وهبات نضالية ومقاومة في أماكن مختلفة من الوطن الفلسطيني، تلتجئ إلى الله بين الفينة والأخرى وتستمد دعمها من فطرتها الإسلامية السليمة، تقوضت في النهاية كلها! وتغلب عليها الاحتلال البريطاني من جهة والاحتلال والاستيطان الصهيوني من جهة أخرى، فغدت ذاكرة تاريخية أو فقرة في كتاب أو عنوان في صحيفة دون أن يبقى لها امتداد فعلي أو صلة حية مع واقع البقية الباقية من أبناء الشعب الفلسطيني الذين تواجدوا داخل فلسطين المحتلة سنة٤٨! ولا ننسى انه بقي لها امتدادها داخل الجزء الآخر من الوطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أعيد ترتيب الأوراق وافرز العمل الإسلامي والدعوة إلى الله فيما بعد عام ١٩٤٨ في تلك الأماكن الدعاة المخلصين الى الله- اخوان مسلمون وغيرهم- شريحة راقية عالمه بدينها تجمعوا تحت لوائها المخلصين من أبناء هذا الشعب المنكوب الذين لم يكفروا بالإسلام وصلاحيته لحكم الفرد والمجتمع قبل وبعدشن بعد نكبة ١٩٤٨، وتشريد الشعب الفلسطيني وتدمير كيانه. ثم جاءت هزيمة وحرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال ذلك الجزء المتبقي من الوطن الفلسطيني وإخضاعه للسلطة العسكرية الإسرائيلية! وإذا بالمد الإسلامي هناك يعود ليغذي الشجرة الإسلامية داخل إسرائيل فتدب فيها الحياة من جديد، وتنمو على ذلك الجذع الذي ذبل لا بل يبس بمجمله براعم جديدة قوية هي الحركة الإسلامية داخل إسرائيل.

٢.**الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧**: (الانقطاع وغياب الوعي).

لقد قضت حرب ٤٨ بتهجير الشعب الفلسطيني عن وطنه وهدم كيانه وتشريده في الجزء المتبقي من الوطن الفلسطيني في غزة والضفة الغربية ثم البلاد العربية المجاورة والعالم اجمع، إلا تلك البقية الباقية من هذا الشعب، حوالي مائة ألف أو يزيد معظمهم في الجليل (الجزء الشمالي من فلسطين ومن مرج ابن عامر جنوبا حتى الحدود اللبنانية شمالا) وقراه التي منها ما بقي على حاله ومنها ما هدم وشرد أهله إلى الخارج- سوريا ولبنان على الأغلب- ومنهم من شرد إلى القرى الجليلية التي لم يشملها الهدم والتهجير، هذه الشريحة المهجرة من قراها والتي بقيت ضمن حدود دولة إسرائيل، سميت فيما بعد "بالحاضر غائب" أو الفلسطينيين الحاضرين في وطنهم والغائبين عنه بنظر القانون الإسرائيلي الذي افقدهم حقوقهم في أملاكهم وقراهم الباقية على مرمى الحجر، منهم كذلك وكما ذكرنا بقي جزء من الشعب الفلسطيني في المدن المختلطة- عكا وحيفا ويافا واللد والرملة- وفي قرى المثلث وكثبان النقب. هذه البقية الباقية من الشعب الفلسطيني قطعت عن رحم الأم الفلسطينية وأصبحت قلة يتيمة فاقدة الصلة بالأم الفلسطينية والعائلة العربية والعشيرة الإسلامية والمدينة العالمية إلا عن طريق المذياع أو وسائل الإعلام البسيطة المتواضعة في تلك الأيام.

وفي هذا الحال: وبعد أن أحكمت السلطة الإسرائيلية قبضتها على البلاد والعباد أصبح هذا الغصن المقطوع عن الشجرة الأم تتجاذبه الشموس والأرواح لا يكاد يستجمع أنفاسه ويعي كيانه إلا وقد قطعت أوصاله من جديد، وقد استعملت ضده شتى السبل ومنها الحكم العسكري والقوانين العرفية والتقييدات الحياتية حتى غدا فاقد الذاكرة لا بل فاقد الوعي في الوقت ذاته، إلا من أعراف وتقاليد موروثة وبواقي من إسلام فطري جريح ومتهم . نعم اتهم الإسلام وأهله وكأنهم هم المسئولون عن نكبة الشعب الفلسطيني علما بأنهم كانوا هم المدافعون والمجاهدون بحق وحقيق، هم ومن والاهم عن هذا الوطن الذبيح! ومضت عشرون سنة تقريبا حتى سنة ١٩٦٧، انبهر الناس بها بحضارة الغالب اليهودي وعاداته وتقاليده مقلدين حتى لغته، مظاهره وقشور كيانه ممعنين بالابتعاد عن كل ما هو إسلامي حاكمين على الإسلام بالتغييب والتهجير حكما غيابيا، ودون أن يسمع له صوت أو يعطي حتى الفرصة للدفاع عن نفسه، إلا من قلة من الشيوخ والكهول التقليديين الذين أثاروا الشفقة والرثاء لحالهم بعيدين كل البعد عن تمثيل عزة هذا الدين وشموخه! في هذا الباب يحضر في ذاكرتي ذلك اللاجئ الفلسطيني الذي نَهَرَ المؤذن على مئذنته مهددا بقذفه بحجر قائلا له: "لو كان هذا الذي تؤذن له كما تدعي لما تركنا نشرد من أوطاننا ويحصل لنا ما حصل". إلى أن أصبح الناس يعدون السنوات والأيام قائلين بأنه إذا ما قضى جيل الآباء والكهول الذي ما زال أفراد منه - بالوراثة وبحكم العادة- يداومون على الصلاة ويؤمون المساجد، فعندها سوف ينتهي الإسلام وتخرب المساجد لان جيل الشباب ومواليد إسرائيل لن يصلي فرد واحد منهم فتهدم المساجد وينتهي أمر الإسلام. كان هذا هو الحال حتى سنة ١٩٦٧ وإذا بهذه الشريحة الفلسطينية التي كبرت واصلبَّ عودها على مدار السنوات العشرين السابقة تفتح فيما بينها الحدود ويتاح لها التواصل ليس بعضها ببعض فقط وإنما كذلك مع الأم الفلسطينية والعائلة العربية. بعد هذا التواصل من جهة وتخفيف القيود العسكرية والعرفية من جهة أخرى بدأت الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل تعي وتتحقق بأنه يوجد في العالم العربي دعوة ودعاة للإسلام، لا بل يوجد تجسيد لإسلام آخر. إسلام حي ذو برنامج سياسي وحضاري وحلول لمحن الأفراد والجماعات. لا مجرد جسم خاو مشوه كما تعودنا على السماع عنه في الماضي! يوجد في العالم العربي ما خلا الدعوات القومية والأممية والشيوعية التي كانت لها أصداء وامتدادات داخل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهكذا رويدا رويدا بدأ الطرح الإسلامي كبديل سياسي واجتماعي وصاحب مشروع حضاري يصل بداية إلى الأفراد ثم بعد أن عمرت به صدورهم يتجاوزهم إلى الجماعات.

٣-**الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٨**: (عودة التواصل وميلاد الحركة الإسلامية)

وفي هذه الفترة وبعد أن جددت بعض الصلات والعلاقات المبنية على المعرفة القديمة ومن أيام ما قبل سنة ٤٨ على الأغلب، قيض الله لهذا الدين ذلك الأب المؤسس والشيخ الجليل عبد الله نمر درويش حفظه الله- فيما يلي "الشيخ" ابن كفر قاسم- وكان بداية كأترابه وأبناء جيله ممن هبت عليهم رياح الشيوعية والعلمانية وتنشقوا نسيمها- يتصل هذا الشيخ الجليل بالمعهد الديني في نابلس جبل النار ويَعُبُّ من نبع الإسلام الصافي فيها! يربي ويربى على يد ومع أصحاب الفهم الإسلامي السليم سنوات قليلة ثم يعود في سنة١٩٧١ إلى بلده كفر قاسم، وقد عَمَرَ صدره بفهم الإسلام بشموله وحزم أمره على حمل دعوة الإسلام ورسالته ممسكا هذا النبراس المضيء بيمينه -وقد عفى الله عن شماله وأقعدها- ناشرا لهذا الدين وداعيا إلى العودة إلى نبعه الصافي الاصيل مبتدئا ببلده كفر قاسم ثم الأقرب فالأقرب شمالا في المثلث وجنوبا إلى النقب وان هي إلا سنوات سجن يوسف حتى بلغت دعوة الإسلام أم الفحم شمالا مرورا بقرى المثلث، والنقب جنوبا! يشاركه في ذلك- وعلى الأغلب إلى جانبه وتحت لوائه- المخلصون والداعون إلى الله من القرى المجاورة ليس في

اراضي عام ١٦٤٨ والتعاطي معهم، فالدعوة مراهقة وعارمة بالشباب والحماس والعنفوان أيضا في تلك الأيام ليس فقط هنا في الداخل، لكن على ما يبدو كان هذا هو الحال في الخارج أيضا! وكانت النتيجة أن تلقت هذه الدعوة أو قل الحركة الإسلامية- كما سمت نفسها منذ البداية- ضربة من السلطات الإسرائيلية اعتقل فيها الأغلبية الساحقة من شيوخها ومؤسسيها وتنظيمها السري "أسرة الجهاد". وهكذا أودع العشرات منهم في السجون الإسرائيلية لمدد متفاوتة منذ أواخر سنة ١٩٨٠، وحتى تبادل الأسرى المعروف سنة ١٩٨٥، فأفرج عنهم جميعا ومنهم الشيخ المؤسس عبد الله نمر درويش المذكور حفظه الله ورعاه، والشيخ رائد صلاح ذلك الشاب اليافع الذي تخرج توا من كلية الشريعة في خليل الرحمن يعتقل ويسجن ويفرج عنه بعد مدة قصيرة. كما وانه من الحق أن نذكر أن فترة المحن وسجن الإخوة المؤسسين قد أثمرت عن نهضة كبيرة وبناء للمساجد ودور العبادة، وكأن لسان حالنا يقول- جوابنا على اعتقال إخواننا هو مضاعفة الجهد والبناء وتكثيف العطاء لدعوتنا ودِيننا. وفي هذه المحنة بالذات برز عطاء الأخوة المشايخ عدنان عامر واليافعين إبراهيم عبد الله صرصور، رائد صلاح وهاشم عبد الرحمن، وهؤلاء مع باقي إخوانهم ملئوا الثغرة وسدوا الفراغ.

بدأت صلتي بالحركة الإسلامية عند لقائي بشيخها ومؤسسها الشيخ عبد الله المذكور في النصف الأول من تشرين ثاني ١٩٨٠/١٠ وفترة قصيرة قبل اعتقاله، وكنت قد عدت إلى طاعة الله والاعتزاز بالانتماء لهذا الدين في ١٩٧٩/٧/١٦ بعد سنين من البعد والمعصية وسنة كاملة بعد خروجي من السجن في ١٩٧٨/٧/٢٠ وكنت قد سجنت لسبع سنوات كاملة -(تموز ١٩٧١-تموز ١٩٧٨)- بعد أن أدنت في محكمة عسكرية بالانتماء ل"فتح" وتقديم خدمات لها، تعرفت على الشيخ أبو محمد بلقائه في بيته وفي المناسبات والمهرجانات الدعوية على مدار السنة وما كان أكثرها وأبركها.

٥- **الفترة من سنة ١٩٨٢-١٩٩٦ .(تجديد البناء وبلوغ الحركة سن الرشد)**

خرج الشيخ وإخوانه كما أسلفنا من السجن بعد أن اعتقلوا في تنظيمهم السري "أسرة الجهاد" ليجدوا أن جذور دعوتهم المباركة قد ضربت في الأرض عمقا واقفا! وقد امتدت إلى الجليل ومدنه الناصرة وشفا عمرو وعكا وطمرة وكفركنا في سنوات الثمانين الأولى بناءً للمساجد واحتواءً للشباب المخلصين وتوفير سلسبيل الإسلام الصافي للعطشى من الشباب المقبل، المحب، الباحث عن ذاته وعن مستقبله، والذي وجد في الحركة الإسلامية ضالته وفي هذه الدعوة المباركة بيته. فالتحق بها الشيخ كمال الخطيب شابا يافعا خريجا لكلية الشريعة في خليل الرحمن وتسلم المنبر في مسجد عمر بن الخطاب في كفر كنا وهو المسجد الأول الذي أنشأته الحركة الإسلامية في الجليل، وفي كفر كنا تحديدا، انطلق منها الدعاة والدعوة إلى كل الجليل، ثم تسلم قيادة الدعوة والعمل الإسلامي في كفر كنا والجليل عامة. وما إن خرج الشيخ من السجن سنة ١٩٨٢ حتى بدأت مرحلة البناء الثانية مرحلة النضوج والترشيد وأقيمت المؤسسات الدعوية والحركية وبدأت ثمار هذه الشجرة الإسلامية والحركة الإسلامية المباركة تجد طريقها إلى كل بلد وكل حي من النقب جنوبا وحتى الحدود اللبنانية شمالا! مقدمة للجمهور كله مثلا حيا للعمل الإسلامي والعطاء الغير مشروط. وانتشرت الأعمال التطوعية الخيرية في كل البلاد فعبّدت الشوارع وأقيمت الأسوار الواقية وبنيت البيوت للمنكوبين والمحتاجين إلى جانب المساجد ودور القرآن الكريم والمراكز الثقافية الإسلامية والمكتبات! وكذلك أقيمت لجان الزكاة واللجان الخيرية والجمعيات العثمانية لرعاية الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية والدعوية في طول البلاد وعرضها كما وبنيت رياض الأطفال والعيادات الطبية وعيادات طب الأسنان وكلية الشريعة في أم الفحم ودور القرآن الكريم والمكتبات والمراكز الثقافية وخرج إلى النور "العرس الإسلامي" البديل لما كان عليه حال أعراسنا من منكرات كالاختلاط وغيره، ورأت النور مجلات ومطبوعات الحركة الإسلامية وعلى رأسها مجلة الصراط الشهرية ثم الصراط الأسبوعية وكذلك "صوت الحق والحرية" "والميثاق" والى جانبها عشرات النشرات الشهرية والموسمية وأصبحت الحركة الإسلامية تقدم البديل الخيري والمجاني أو شبه المجاني لهذه الشريحة المظلومة من الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل، هذه الأقلية التي طالما عانت من العوز والحاجة والتمييز العنصري والحرمان إلى جانب مصادرة أراضيها وحقوقها المدنية والقومية.

وبما أن الإسلام هو دين البناء والمنهاج الكامل المتكامل، الشامل لكل نواحي الحياة، أصبح أمرا مفروغا منه، ونتيجة بديهية أن يعي شباب الحركة الإسلامية دورهم وان يشعروا بمسؤولياتهم نحو جمهورهم وأقليتهم الفلسطينية داخل إسرائيل فقدموا البديل الإسلامي للعمل السياسي ولم يقتصر نشاطهم على وفي ميادين العمل الخيري، البناء، الأعمال التطوعية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا أخذت الحركة الإسلامية دورها وحيزها على ساحة العمل العربي في إسرائيل متبوئة رويدا رويدا موقع أساسي ومركزي في قيادة العمل السياسي القطري والمحلي داخل إسرائيل، وليكون ممثلها الأول في اللجنة القطرية لرؤساء السلطات

المحلية وفي لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل، الشيخ رائد صلاح بعد أن أصبح رئيسا منتخبا لبلدية أم الفحم سنة ١٩٨٩. وعندما عزمت الحركة الإسلامية على القيام بواجبها السياسي وإسداء الخدمات للجمهور في هذا المضمار أيضا كان لا بد لها من محطات على طريق العمل، تعيد فيها النظر في خطاها السياسية، وتقييم إنجازاتها ما تم منها وما هو رهن التنفيذ، والمشاريع المستقبلية وكان من ضمن هذه المحطات على طريق التقييم والبناء تلك الجلسة للإدارة العامة للحركة الإسلامية القطرية، والتي أصبح لي الشرف مرافقتها وحضور جلساتها كمستشارها القانوني منذ فجر عودتي إلى الطاعة والانتماء إلى العمل الإسلامي والحركة الإسلامية. كما وكانت للأخوين رائد صلاح وكمال خطيب العضوية فيها منذ بداية مرحلة البناء الثانية سنة ١٩٨٢ -١٩٨٣ كما وكانا كلاهما أعضاء في مجلس الشورى القطري للحركة، وكان لي كذلك شرف العضوية فيه كمستشار قانوني. وبقيت عضويتهما في المجلس والإدارة العامة حتى انسحابهما سنة ١٩٩٦ كما سيجيء فيما بعد. ولقد شجعني إخواني بعقد تلك الجلسة في مكتبي كمحام في مدينة الناصرة اتخذ فيها قراران هامان هما حجري زاوية في بناء بيت الحركة الإسلامية القطرية، وهما:

١. بعد البحث والنقاش تقرر أن تخوض الحركة الإسلامية المعترك السياسي كدور أساس لها، وان لا تقتصر جهودها على المجال الدعوي الروحاني والتربوي أو المجال الاجتماعي فقط.
٢. إن مرجعية الحركة الإسلامية من داخلها ومن داخلها فقط. ومع حبنا وتقديرنا لكل إخواننا العاملين للإسلام، ودعوته أفرادا ومؤسسات في إسرائيل والوطن الفلسطيني المحتل سنة ١٩٦٧، ومع حفاظنا على التواصل والصلة بالعمل الإسلامي في البلاد والخارج صلة الفرع بالشجرة الأم، إلا أن مرجعيتنا كحركة إسلامية في إسرائيل من خلال مؤسساتنا الدعوية المحلية والقطرية ومن داخل هذه الحركة فقط.

وقد اتخذ هذان القراران بالإجماع وبدون أي تحفظ! وكان أن خاضت الحركة الإسلامية الانتخابات للسلطات المحلية في سنوات الثمانين، أولها قرية كفر برا التي انتخبت الأخ كامل ريّان رئيسا لمجلسها المحلي، وقد توج ذلك في الانتخابات للسلطات المحلية سنة ١٩٨٩، عندما بزغ فجر جديد وتحدثت وسائل الإعلام في الداخل وبحق عن انقلاب في العمل السياسي العربي في إسرائيل! حيث أثبتت الحركة الإسلامية وجودها على الساحة السياسية بزخم لم يسبق له مثيل وحصلت على رئاسة البلديات والسلطات المحلية في بلدان متعددة من النقب وحتى الجليل (رهط، كفر قاسم، كفر برا، جلجولية، أم الفحم، كابول، الفريديس)، ونافست وحصلت على تمثيل محترم في العديد من السلطات المحلية والمدن الأخرى. لم يكن دخولنا المعترك السياسي المحلي سهلا وجوبهنا منذ اليوم الأول بردود فعل مستنكرة حاقدة لم تتخل عن اللجوء إلى العنف احيانا، وكانت الجبهة الشيوعية على رأس هذه القوى السياسية العلمانية التي طالما رأت العمل السياسي كله حكرا لها! ونصبت نفسها أبا وحيدا لا بل وصيا على العمل السياسي العربي داخل إسرائيل، ولكن الزخم والقوة والمنعة والمد الجماهيري العارم الذي حظيت به الحركة الإسلامية بعد توفيق الله عز وجل أعادت هذه الجبهة إلى رشدها، وبعد مواجهات عنيفة قبلت مرغمة بالحركة الإسلامية شريكا شرعيا في العمل السياسي وممثلا للجمهور العربي داخل إسرائيل. كذلك فقد بدأت الأحداث السياسية على الساحة المحلية والشرق أوسطية تفرض نفسها، وعندما برز مشروع السلام الفلسطيني الإسرائيلي بزخمه وبعد محادثات أوسلو كان لا بد من التوقف في محطة رئيسية على طريق البناء والتقييم للعمل السياسي للحركة الإسلامية! فعقدت الإدارة العامة القطرية للحركة الإسلامية جلسة خاصة أعادت فيها النظر في مواقفها السياسية، ومن مشروع السلام الفلسطيني الإسرائيلي بالذات. وكان لي مرة أخرى شرف عقد هذه الجلسة في مكتبي في الناصرة. وقد بدأ الشيخ هذه الجلسة بطرح السؤال من جديد على الأخوة أعضاء الإدارة العامة قائلا: هل تريدون أن نعمل في السياسة وان يكون لنا دور وموقف سياسي أو أنكم تفضلون ترك هذا المضمار وعدم الخوض فيه؟ وكان الجواب بالإجماع: لا؛ لن نترك المضمار السياسي ولن نخلي الساحة للقوى السياسية العلمانية التي نعرفها جيدا، والتي طالما عانينا وعانا شعبنا من وصايتها وممارساتها! ولن نتقاعس عن أداء الأمانة والمسؤولية في خدمة شعبنا في المضمار السياسي كذلك، وان كان شائكا وملغوما أحيانا! وهنا طرح السؤال الثاني والمبني على القرار الذي أكد الاستمرار في المضمار السياسي وقال الشيخ- الوضع السياسي كما ترون: الشعب الفلسطيني بقياداته المسئولة ومنظمة تحريره ينادي بالحل السلمي مع إسرائيل، ويؤيد هذا التوجه لحل القضية الفلسطينية حلا سياسيا، الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي والدول العربية والعالمية، جلها إن لم يكن كلها فما هو موقفنا نحن؟ وكان القرار- وللأمانة أقول: ليس بدون آلام في البطن وحشرجة في الصدر لبعض الأخوة، من أعضاء الإدارة العامة وبالذات الأخوين رائد وكمال- مرة أخرى بالإجماع بأننا نقبل بالحل السياسي الذي يقبل به شعبنا الفلسطيني وقيادته الشرعية ولا نزايد عليهم. كذلك تقرر في نفس الجلسة إقرار قرار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل (والتي كان يمثل الحركة الإسلامية فيها الأخ رائد صلاح) بالخروج في مظاهرة في مدينة الناصرة تأييدا للحل السلمي، وقد شاركتُ إلى جانب إخواني من قيادات

وكل نشاطات الحركة الإسلامية وأبنائها تكون ضمن دائرة القانون ولا تتجاوزه قطعيا.
٣. قرارات ومرجعية الحركة الإسلامية من داخلها فقط.
٤. أموال الحركة الإسلامية ومشاريعها من جيوب أبنائها وتبرعات أنصارها في إسرائيل فقط.
٥. مناصرة قضية شعبنا الفلسطيني وتأييد نضاله لتقرير مصيره على ارض وطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومد يد العون له وإمداده بكل ما نستطيع على أن يكون ذلك كله في حدود القانون والشرعية وبدون مخالفة القانون الإسرائيلي.
٦. علينا أن نذكر دائما أن كل نشاطاتنا وأعمالنا في كل الميادين وعلى رأسها الميدان السياسي هي وسائل وأدوات لخدمة الدعوة إلى الله غاية الحركة الإسلامية ومبتغاها. والدعوة هي الأصل وإخلاص النية لله هو سر النجاح وكذلك ضرورة ربط أبناء الحركة الإسلامية بالله عز وجل وبدعوتهم الإسلامية وحذار من ربطهم بالمشايخ والدعاة مع الحفاظ على رابطة الأخوة الإيمانية المقدسة واحترامها.
٧. كل إحراج لأي أخ في الحركة الإسلامية والمواقف الصعبة التي قد يحرض علينا من خلالها خصومنا السياسيون" لبسوها للشيخ" "وأنا لها" "وأتحمل مسؤوليتها راضيا مقتنعا أمام أبنائي وأعدائي".

واستمر البناء الدعوي ومسيرة الحركة الإسلامية الراشدة التي أصبحت ملء أسماع سكان هذه البلاد وأبصارهم يصلب عودها ويزداد امتداد زيتونتها أفقيا وعموديا ضاربا في أعماق الأرض إلى عنان السماء يوما بعد يوم وسنة بعد سنة في تصاعد مستمر كل سنوات الثمانين وسنوات التسعين الأولى وحتى سنة ١٩٩٦ بالتحديد.

وهنا لا بد من التطرق بالذكر لسنوات التسعين الأولى حيث بدأت تطرح على جلسات الإدارة العامة وإحدى جلسات المؤتمر العام للحركة الإسلامية، مسألة توسيع العمل السياسي إلى ذروته العليا كما هو متعارف عليه في هذه البلاد وهو الساحة البرلمانية! ولا اخفي على أحد بان طرح موضوع الانتخابات البرلمانية ومشاركة أبناء الحركة الإسلامية أو من ينتدبونهم عنهم كممثلين في البرلمان (حيث أن المشاركة كناخبين تركت للإخوة أبناء الحركة الإسلامية واكتفت الحركة الإسلامية بدعوة أبنائها إلى التصويت بناء على حسهم الوطني وانتمائهم الإسلامي) كان أمرا بالغ الأهمية ورأت فيه الحركة الإسلامية مرحلة حاسمة في حياتها، وكان لا بد من إمعان النظر والتروي في الموضوع لعظم أهميته. فكانت هنالك استطلاعات للرأي وجس نبض للشارع ولمدى تأييد جمهور الحركة الإسلامية وأنصارها، لا بل الجمهور العربي بشكل عام لهذه الخطوة. جرى كل ذلك بإجماع كل الأخوة القياديين، وكانت النتائج مشجعة والتأييد الجماهيري للخطوة جيدًا، وتبين كذلك بان الصيغة الأفضل لخوض الانتخابات هي من خلال إقامة قائمة عربية للحركة الإسلامية، وبمشاركة قوى سياسية أخرى في الوسط العربي وليس أن تخوض الحركة الإسلامية الانتخابات منفردة.

بعد كل هذه الإجراءات ارتفع صوت يقول بأنه لا بد من بحث وإعادة النظر في موضوع الناحية الشرعية، والاطمئنان بأنه لا حرمة في خوض الانتخابات ودخول أبناء الحركة الإسلامية للبرلمان الإسرائيلي! وكان القرار بعدم خوض الانتخابات سنة ١٩٩٢، وإعطاء مهلة لمن شاء أن يستطلع آراء العلماء والاطمئنان إلى الحسم الشرعي في الموضوع ولا داع للعجلة وهكذا كان. وبعد مضي سنوات واستطلاع كل الآراء، فمن اطمئن للفتوى الشرعية للشيخ فله ذلك ومن أراد أن يستأنس بآراء الآخرين كان له ذلك. وتم بالفعل استشارة المشايخ والعلماء داخل البلاد وخارجها وعاد الموضوع إلى طاولة البحث من جديد قبيل انتخابات سنة ١٩٩٦، وبعيد اغتيال رابين رئيس الحكومة مباشرة، وبعد أن اطمأن الجميع أن موضوع الانتخابات هو من أمور المسلمين ومصالحهم التي لهم الحق أن يجتهدوا فيها برأيهم، وان يقرروا أين تكون مصلحتهم وهو خارج دائرة الحرام ولا حرمة فيه. أفتى بذلك الشيخ القرضاوي (ثم عاد عن فتواه فيما بعد) وعلماء آخرين سابقا ولاحقا.

وعلى العموم وعندما بحث الموضوع من جديد لم يقل في جلسات الحركة الإسلامية على مستوى مجلس الشورى والإدارة العامة والمؤتمر العام أي رأي آخر بحرمة الانتخابات ودخول الكنيست او أن هنالك أي مانع شرعي للمشاركة فيها.

وقد بحثت مسألة المشاركة في الانتخابات في مجلس شورى الحركة الإسلامية ثلاث مرات على الأقل انتهت بالتصويت بأغلبية ساحقة مؤيدة لخوض الانتخابات كما وبحثت أخيرا في مؤتمر الحركة الإسلامية العام في كفر قاسم يوم الأحد ١٩٩٦/٣/٢٤، وبدون الدخول بجزئيات كثيرة، كان قرار المؤتمر العام ملزما للجميع، كما تعهد كل الأخوة بذلك قبل التصويت السري وخلاله، وبالفعل حسم الأمر وصوت ٤٧ من أعضاء المؤتمر العام إلى جانب قرار المشاركة في الانتخابات و٤٥ ضده! ثم انتهى المؤتمر بالعناق بين الأخوة ودموع فرحة

إعادة اللحمة وانتهاء الخلاف تخضب اللحى وتغطى الوجنات وفي ذات الليلة وبعد جلسة أخوية في بيت الشيخ تحدث الشيخ رائد صلاح للتلفاز الإسرائيلي معلنا التزامه بالقرار ومباركته له! وكذلك في صباح اليوم التالي الاثنين ١٩٩٦/٣/٢٥، تحدث الشيخ كمال الخطيب للراديو الإسرائيلي باللغة العربية معلنا هو كذلك التزامه بقرار المؤتمر العام وتأييده لخوض الانتخابات للكنيست.

وعلينا أن نذكر بأن الأخوين رائد وكمال كلاهما، كانا قد أعلنا مرارا، في أكثر من مناسبة، وفي كل مناسبة، وفي وسائل الإعلام المختلفة، وفي صحيفة "صوت الحق والحرية" صحيفة الحركة الإسلامية، بأن الحسم يجب أن يكون في المؤتمر العام، وحده هو المخول للفصل بالموضوع، وسيقبلان بكل حسم لهذا المؤتمر.

وعاشت الحركة الإسلامية بكل أبنائها وقياداتها أياما جميلة - وإن كانت كما تبين في ما بعد أياما معدودات - شعرت فيها بلذة انقشاع غمامة المحنة وعودة اللحمة التي طالما كانت مهددة ويكتنفها خطر عظيم في الأسابيع التي سبقت. وفي يوم الخميس ١٩٩٦/٣/٢٨، حيث عقدت جلسة مجلس الشورى في كفر قاسم، وكان من الطبيعي أن يكون الموضوع الرئيس فيها هو إعداد مجلس الشورى للفترة القادمة، ورسم سياسة الحركة الإسلامية للمرحلة الجديدة، وفرز الجناح السياسي الذي سيختص بموضوع الانتخابات وشؤونها كلها وتسمية أعضائه، ورسم طريقة وتحديد خطواته إلى جانب الحفاظ على البيت الدعوي ومسيرة الحركة الإسلامية التربوية واتخاذ الخطوات الضرورية لمواجهة العهد الجديد.

وكان انه وفي صدر الجلسة وبعد أن أنهى الشيخ مقدمته ودخل في الخطوات الفعلية وتسمية المهام والمسؤوليات، ترك الشيخ كمال خطيب جلسة المجلس معلنا" أنا جاي أدب هالكلمتين واطلع" ثم بعد دقائق تلاه الشيخ رائد صلاح وهكذا منذ تلك الجلسة لم يعد الشيخين إلى جلسات مجلس الشورى وأعلنا في يوم الجمعة التالي ٩٦/٣/٢٩ وفي بيان على الصفحة الأولى لصحيفة" صوت الحق والحرية" صحيفة الحركة الإسلامية انفصالهما عن الحركة الإسلامية، معلنان عدم الإمكانية للتعايش في "هذا الإطار"، وبعد أن تجاوز الأخوة المسئولين خطين أحمرين كما جاء في البيان المذكور هما:

١.سمع تصريح لأحد القياديين في الحركة الإسلامية يفهم من خلاله انه يمكن التصويت لشمعون بيرس (مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة في انتخابات ١٩٩٦ حيث نافسه وفاز بالرئاسة مرشح حزب الليكود نتانياهو).

٢.الحركة الإسلامية توجهت للسيد احمد الطيبي (كما توجهت لكل الأحزاب والقوى السياسية العاملة على الساحة الإسرائيلية)، لبحث إمكانية إقامة قائمة عربية موحدة لخوض الانتخابات للكنيست الإسرائيلي.

نعم هذان هما الخطان الأحمران الذين بسببهما كما جاء في البيان لم يعد الأخوة رائد صلاح وكمال خطيب يستطيعان التعايش ضمن إطار الحركة الإسلامية وشقا الصف معلنين أنهما هما ومن ناصرهما "الحركة الإسلامية". في وقت لاحق انضم للأخوين أخوين آخرين أو ربما ثالث من أعضاء مجلس الشورى وكان عدد أعضاء المجلس في ذلك الوقت ٢٥ عضوا. لم تجد محاولات رئب الصدع وإعادة اللحمة منذ ذلك التاريخ، كما لم تسعف محاولات المخلصين من أبناء الحركة الإسلامية تجاوز هذه المحنة بأضرار اقل، ولم يسعف النصح بتطويق شقة الخلاف ومنع توسيع الشق وعدم الخروج بالقضايا الخلافية إلى الشارع العام وخارج صفوف أبناء الحركة الإسلامية والملتزمين بها! كما انه لم يفد في هذا السياق تنحي الشيخ عن رئاسة الحركة الإسلامية سنة ٩٨ معلنا انه سيتفرغ للبحوث والدراسات والإفتاء، ويبقى قريبا من الجميع ولكن بعيدا عن عجلة القيادة، راجيا ان يكون في ذلك فتح باب جديد "لعودة إخوانكم في الجناح الشمالي وتوحيد الحركة الإسلامية". دافعا الشك باليقين ولئلا يكون الشيخ حجر عثرة في هذا السبيل.

٦- الفترة من سنة ٩٦-٩٩: (ميلاد بيت ثان للحركة الإسلامية- حركة جنوبية وحركة شمالية)

لعقت الحركة الإسلامية جراحها بعد تلك الطعنة النجلاء في الظهر وواصلت خطواتها السياسية المصيرية وخاضت الحركة الانتخابات البرلمانية في قائمة عربية موحدة كان لكاتب هذه السطور شرف رئاستها أمام قوى علمانية واجهتها مجتمعة: الجبهة الشيوعية والتجمع الوطني بقيادة عزمي بشارة ومن ناصرهما في قائمة واحدة. وهكذا انطلقت القائمة العربية الموحدة بقيادة الحركة الإسلامية وبمشاركة الحزب الديمقراطي العربي والكتلة العربية الإسلامية وقوى سياسية أخرى ومستقلين. وانجلت المعركة الانتخابية عن فوز القائمة العربية الموحدة بأربعة مقاعد اثنان للحركة الإسلامية (عبد المالك دهامشة وتوفيق الخطيب) واثنان للحزب الديمقراطي العربي (عبد الوهاب دراوشه وطلب الصانع) وفازت الجبهة الشيوعية وتجمعها العلماني بخمسة مقاعد! وكان قد اجمع المحللون السياسيون أن انشقاق الحركة الإسلامية كان هو السبب الذي مدد عمر الجبهة وتحالفها العلماني، ولولا الانشقاق لما حصل هذا التحالف على أكثر من مقعدين إلى ثلاثة في أحسن الأحوال، ولما أصبح الدكتور عزمي بشارة المرشح الرابع فيه عضوا في الكنيست.

البيت، وترتيب الأوراق من جديد ضمن أجواء طالما دمعت فيها عيون المخلصين من أبنائها دما وكما قالها أحد كهول الحركة الإسلامية (وهو من محبي الشيخ رائد والحركة الإسلامية وكل قياداتها) مخاطبا الشيخ رائد- فرج الله كربه وفك محنته- "أنت يا شيخ لم تشق الحركة الإسلامية نصفين ولكن شققت كل ابن فيها إلى نصفين"! وبدأ العمل السياسي يؤتي ثماره- كما أن البناء الدعوي حافظ لا بل وسع وعمق جذوره كذلك فان الأخوة في الطرف الآخر اجتهدوا في بناء وتنظيم عملهم الدعوي وهكذا أصبحنا حركتين اصطلح على تسميتهما بالجناح الشمالي – نسبة إلى أم الفحم وكفر كنا في الشمال والجناح الجنوبي نسبة إلى كفر قاسم في الجنوب.

مع بداية العمل البرلماني كان لا بد من العمل على بناء الجناح السياسي للحركة الإسلامية وتنظيمه في حزب سياسي أطلق عليه اسم حزب الوحدة العربية فيما بعد، علما بان الشائع بين الناس هو أن القائمة العربية الموحدة كلها هي الحزب السياسي للحركة الإسلامية! وكان أن فرض التيار الإسلامي نفسه على الساحة السياسية العربية والإسرائيلية بزخم لم يسبق له مثيل! وبعمل دؤوب تسعى الحركة الإسلامية إلى اخذ دورها، لا بل القيام بدورها وواجبها على صفحات التاريخ الفلسطيني حاضرا ومستقبلا، لا كطفرات جهادية وتضحيات لا تعدو أن تكون صفحة في كتاب أو عنوان في صحيفة، ولكن كحركة سياسية حضارية فلسطينية أصيلة جزء هام ورئيس في مسيرة الحق الفلسطيني وتاريخ هذه الأقلية داخل إسرائيل وسعيها نحو انتزاع حقها الذي لا غبار عليه بالعيش عيشة عزيزة كريمة على ارض وطنها داخل إسرائيل.

قام الجناح السياسي للحركة الإسلامية بخطى وإنجازات فرضت نفسها، وبزخم أذهل الجميع في أداء دور سياسي قيادي ورئيس. فمنذ انتخابات سنة١٩٩٦، ودخولنا إلى البرلمان، أصبحت اللغة العربية لغة مألوفة ومعمول بها على منصة الكنيست، ولا يمر أسبوع وإلا وتسمع لغة الضاد من على منصة الكنيست مرة واحدة على الأقل رغم كيد الكائدين واعتراض المتطرفين، وهذا هو نوع من اخذ الحق باليد دون انتظار إذن أو موافقة من أحد، (فلا نكتفي بالمطالبة بالحق وإنما نأخذه بأيدينا رضي من رضي وأبى من أبى) وكذلك إيجاد مصلى هو "مسجد الحق" داخل بناية البرلمان يصلي فيه من شاء من العاملين والضيوف، وقد صلى فيه معظم قيادات الحركة الإسلامية وشيوخها بشقيها الشمالي والجنوبي، وهو أيضا نوع من انتزاع الحق باليد. كما وان هيبة الحركة الإسلامية واحترامها لا بل احترام التيار الإسلامي في البلاد والخارج، يفرض نفسه على الساحة السياسية والبرلمانية بشكل خاص. ولا يكاد يناقش موضوع أو يطرح شأن سياسي أو اجتماعي وما سواه، إلا وكان للحركة الإسلامية فيه رأي وطرح مميز ينبثق عن تميز الإسلام وسمو مفاهيمه وطروحاته! وكذلك العديد من الإنجازات التي وان تعذر حصرها تبقى قليلة، وقد تبدو زهيدة أمام ما يعانيه وسطنا العربي وتوجهنا الإسلامي من هضم للحقوق، وسياسات تمييز عنصري تواصلت عشرات السنين. وإن كان لا بد لكل عمل من سلبيات وإيجابيات يحكم من خلالها له أو عليه، ودخول الحركة الإسلامية للبرلمان لا يشذ عن هذه القاعدة، إلا انه تبقى في المحصلة إيجابيات العمل السياسي، وعلى الساحة البرلمانية بالذات أكثر بكثير من سلبياته وترك الساحة البرلمانية سيعطي بطبيعة الحال للآخرين خصوم علمانيين ومعادين صهيونيين، كامل السيطرة والوصاية على الوسط العربي والإسلامي بالذات، ولا حاجة للمضي في تعداد الإيجابيات الأخرى. نكتفي بالقول مجملين بان الذين ينفون المشاركة البرلمانية لا يملكون بديلا لها، وان طرحوا بدائل فإنها في النهاية صغيرة وقليلة تصب في ساحة العمل البرلماني وتؤيده ولا تنفيه أو تتناقض معه.

٧. العمل البرلماني ٩٩-٢٠٠٣: (الكهولة والنضوج وترعرع العمل السياسي)

لا يخفى على أحد أن انشقاق سنة١٩٩٦، قد عاد بسلبيات جسيمة على المد الإسلامي كله، والحركة الإسلامية بشقيها، وأعاد للقوى العلمانية أنفاسها وأطال عمرها، إلا أن الحركة الإسلامية استطاعت بسياستها الحكيمة، توسيع صفوف قائمتها الموحدة في انتخابات عام ١٩٩٩ لتكون القوة الأولى في الوسط العربي، وعلى مدار السنوات التالية حتى انتخابات عام ٢٠٠٣. وقد آتى عملها السياسي في هذه السنوات أكله، كذلك رغم سلبيات لا تخلو الحياة السياسية منها.

٨-الانتخابات للكنيست والمشاركة فيها سنة ٢٠٠٣الى يومنا هذا. (اكتمال النضوج والتقييم وإعادة بناء البيت الإسلامي).

القوى العلمانية على الساحة المحلية حافظت على بقائها وأعادت ترتيب أوراقها واستطاعت في انتخابات ٢٠٠٣، أن تستعيد أغلبية التمثيل البرلماني لصالحها، عندما حصلت هذه القوى على العدد الأكبر من الأصوات وخاصة في منطقة أم الفحم ووادي عاره (معقل الحركة الإسلامية الشمالية)، وما يؤسَف له حقا هو عدم مبالاة وحجب أصوات الأشقاء الإسلاميين ووقوفهم وقفة المتفرج، لا بل المتشفي والمعادي أحيانا إزاء المنافسة القاتلة بين أشقائهم الإسلاميين من جهة والقوى العلمانية التي تختلف فيما بينها إلى أن تواجه التيار الإسلامي فتتوحد ضده من جهة أخرى. ومنيت القائمة الموحدة بضربه قاسيه- ولكن الضربة التي لا تكسر الظهر تقويه- في انتخابات ٢٠٠٣ للأسباب المذكورة وأسباب موضوعيه أخرى. ولكن الحقيقة الدامغة تبقى واضحة راسخة. إن جذور العمل الإسلامي والصحوة الإسلامية وأنصار الحركة الإسلامية وجناحها السياسي هم قوه رئيسيه لا بل القوه الرئيسية بين الجمهور العربي في هذه البلاد، لم يغيروا ولاءهم أو مواقعهم وعلى الجناح السياسي للحركة الإسلامية وحزب الوحدة العربية تعلم الدرس واستخلاص العبر- وأظنه قد قام بذلك بعون الله- كي يعيد للحركة الإسلامية وجناحها السياسي موضع الصدارة من حيث التمثيل وعدد المقاعد البرلمانية، بما يتناسب مع حضورها بين الجماهير والنضال الميداني.

و- حزب الوحدة العربية:

الجناح السياسي للحركة الإسلامية. القائمة العربية الموحدة- دور وممارسات على الخارطة الإسرائيلية.

مقدمة:

كما ورد فيما سبق، فان العمل السياسي أصبح جزءا لا يتجزأ من برنامج الحركة الإسلامية ومهامها، علما بأنه لم يكن يوما ولن يكون إلا رافدا من روافد، وأداة من أدوات عملها! وهنا لا بد من التعرض بتفصيل أوسع وبإسهاب ربما للخارطة السياسية والعمل السياسي العربي داخل إسرائيل.

لقد كان حظ الأقلية العربية داخل إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، الانقطاع عن الأم والشعور بالقطيعة واليتم لمجتمع وصل تعداده إلى مائة ألف أو يزيد وانتشر تواجده من النقب حتى الجليل. وكذلك فرضت عليه قطيعة داخلية أخرى حيث منع ابن الجليل من التواصل مع إخوانه في البلاد إلا بإذن خاص وتصريح من الحاكم العسكري. وكذلك الخروج من اجل العمل إلى المدن اليهودية حيفا وطبريا وغيرها في وسط البلاد، لم يكن يسمح به إلا بتصريح من الحاكم العسكري. أمام هذا الواقع ومنذ سنوات الخمسين الأولى كان للحزب الشيوعي الإسرائيلي- الذي بقي على حاله وبناءه منذ أيام الانتداب كحزب يهودي عربي- دورا خاصا بكل ما يخص الأقلية العربية في إسرائيل.

فلم يكن هناك على ساحة العمل السياسي العربي أي قوة سياسية في البداية سوى هذا الحزب الذي رأى نفسه وصيا على الوسط العربي وطرح في شعاراته مقاومة الحكم العسكري وطالب بإلغائه مستمرا في طرح رؤيته السياسية بان تحل القضية الفلسطينية حلا سلميا: دولتين على ارض فلسطين الكاملة للشعبين. دولة إسرائيل والى جانبها دولة فلسطين. وإحقاقا للحق نقول بان هذا الحزب تبنى قضايا الوسط العربي ورأى نفسه ممثلا أوحدا ووحيدا، له كما وجد الوسط العربي فيه ومن خلاله متنفسا وعنوانا لعمله السياسي المتواضع في الخمسينات خاصة حيث لم يكن يسمح بإقامة أي تيارات أو تنظيمات حزبيه أو سياسية أخرى.

وفي النصف الثاني من الخمسينات وبداية الستينات كان التمثيل الوطني ومحاولة إعادة البناء والتنظيم السياسي للوسط العربي على أساس وطني وقومي أو إسلامي، يلاقي الكبت والقمع من السلطة الحاكمة ممثلة بالحكم العسكري وأعوانه من جهة وكذلك الصدود والمنافسة، لا بل المقاومة السياسية وغير السياسية أحيانا من الشيوعيين وأنصارهم من الجهة الأخرى. احتكر الشيوعيون وأنصارهم العمل السياسي في الساحة العربية ولم ينظروا بعين الرضى إلى قيام تيارات سياسية أخرى مشاركة أو بديلة وقاوموا ذلك واصفين كل من حاول الخروج عن إطارهم بالعمالة وناعتينه بأقسى الألقاب. وقد كانت هذه التحركات الوطنية السياسية محصورة على الأغلب في "جماعة الأرض" وتشكيلات شعبية ولجان وجمعيات أخرى كان أبرزها لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس.

كذلك عندما حاول هذا التجمع القومي - الذي واكب المسيرة وترعرع المد القومي والناصري في العالم العربي في الخمسينات والستينات، ورأى نفسه جزءا منه او امتداد له - خوض الانتخابات للكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦٩ رفضت المؤسسة الإسرائيلية ذلك، وتوج هذا الرفض بقرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية الذي رأى في التوجه القومي العربي تهديدا وخطرا على الهيمنة الإسرائيلية واستحواذها على الوسط العربي وتوجها معاديا لا يعترف بدولة إسرائيل، أو يعترض على قيامها وبقائها.

كان لحرب عام ١٩٦٧ أثر بالغ الأهمية على هذه الساحة طبعا. فان التواصل مع الوطن الأم كان له أثره البالغ

بالتواصل والتنقل بحرية لا فيما بينهم فقط داخل إسرائيل وإنما مع وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ثم جاءت حرب عام ١٩٧٣، والسلام مع مصر وتكثيف التواصل مع الأشقاء العرب والفلسطينيين وجرت على الساحة الإسرائيلية تغيرات جذرية، وازداد في بداية الثمانينيات وزن القوى السياسية الليبرالية في الوسط اليهودي، واشتد زند القوى السياسية العربية المحلية والشخصيات الفاعلة التي دأبت على العمل، والمطالبة بممارسة حقها بالتمثيل السياسي إلى جانب الحزب الشيوعي الذي طور هو الآخر أداءه إزاء هذه التطورات والتغيرات!، وكان الحزب الشيوعي قد انشق على نفسه أو بالأحرى انشق التيار اليهودي المركزي عنه وسيطر الجانب العربي ومن حالفه على التركيبة الحزبية الجديدة، حيث سميت في حينها حزب رقح وهي اختصار لاسمها العبري- قائمة شيوعية جديدة-(רשימה קומוניסטית חדשה)! لجأ هذا الحزب الشيوعي كذلك إلى تطوير أساليب تعامله ووسع صفوفه عن طريق الدخول في تركيبة سياسية جديدة سميت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (חדש) ودخل الحزب الشيوعي في ائتلافات وتحالفات مع قوى عائلية وشعبية، وشخصيات منها المعروفة بماضيها الأسود وعملاء الحكومة والمخابرات على مستوى القرى والمدن والسلطات المحلية، وسعت الجبهة الشيوعية إلى إحكام سيطرتها على الوسط العربي من جديد، ومن خلال هذه التركيبة التوسعية التي لم تعد مقصورة على الشيوعيين- ومرة أخرى، حاولت بإصرار ومثابرة اعتبار نفسها صاحبة الحق الأوحد والوحيد لتمثيل الوسط العربي سياسيا، معتبرة كل قوة سياسية أخرى وإن ظهرت قوة رجعية أو عميلة أو خطر على الوسط العربي ومسيرته السياسية، لكن هذه الوصاية لم تدم طويلا ثم جاءت الانشقاقات للقوى الوطنية عن الجبهة وحزبها الشيوعي لتبرز الحركة التقدمية كقوة سياسية جديدة! إلا أن الحركة التقدمية هي الأخرى وجدت لها شركاء تقدميون يهود لتخوض انتخابات الكنيست سنة ٨٢ كقوة عربية يهودية إضافية وللمرة الأولى في تاريخ هذه البلاد بشكل مستقل عن الحزب والجبهة الشيوعية.

لم يغب عن بالنا تشكيل قوائم انتخابية عربية عميلة لحزب العمل الحاكم في الخمسينيات وطيلة سنوات الستينات والسبعينات، إلا أن هذه القوائم التابعة لحزب العمل وأحزاب صهيونية أخرى لم تكن يوما لتشكل ممثلا شرعيا أصيلا للأقلية العربية في إسرائيل، ولم تكن ذات شأن واعتبار كممثل شرعي للجماهير العربية، وقد أجمعت كل القوى السياسية الوطنية والشيوعية على ذلك، وكان هذا هو موقفها منها.

بعد نشوء الحركة التقدمية – وتمثيلها في الكنيست اتسع المجال وبرزت إلى ساحة العمل السياسي، قوى سياسية محلية عربية أخرى كان من أبرزها الحزب الديمقراطي العربي الذي خاض هو الآخر غمار الانتخابات البرلمانية مستقلا في الأعوام ١٩٨٨ و١٩٩٢. وكان أول حزب عربي يخوض الانتخابات بدون مشاركة أو عضوية يهودية بداخله. وكانت هذه هي سنوات ترعرع واشتداد عود الحركة الإسلامية وأدائها السياسي حيث آلت الأمور إلى اختفاء الحركة التقدمية عن التمثيل البرلماني سنة ١٩٩٢، واقتصر هذا التمثيل على الجبهة الشيوعية والحزب الديمقراطي العربي! ثم عاد أنصار الحركة التقدمية وامتدادها للظهور على السطح مرة أخرى في انتخابات سنة١٩٩٦، ممثلا بالتجمع الوطني الديمقراطي برئاسة الدكتور عزمي بشارة، حليفا للجبهة كما وانه وفي الاتجاه المقابل شارك الحزب الديمقراطي العربي الحركة الإسلامية وقوى سياسية أخرى في تشكيل القائمة العربية الموحدة، وهكذا خاض الوسط العربي انتخابات ١٩٩٦ بقوتين رئيسيتين؛ هما تحالف الجبهة الشيوعية والتجمع الوطني وقوى سياسية علمانية أخرى في جانب، والحركة الإسلامية والحزب الديمقراطي العربي وقوى سياسية إسلامية وطنية وغير علمانية في الجانب الآخر- هي القائمة العربية الموحدة! وكانت النتيجة أن مثلت هاتان القوتان العرب في إسرائيل بخمسة مقاعد للجبهة وأربعة للموحدة .

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الخارطة السياسية المحلية قد آلت في سنوات التسعين حتى هذه الأيام إلى تشكيل نفسها وبنيتها الداخلية على النسق القائم في العالم العربي اجمع. حيث يسود تياران رئيسيان يحمل أحدهما الفكرة الإسلامية ويقوم على التصور الإسلامي، وتسانده قوى حليفة تقبل بالطرح الإسلامي فكراً وممارسة وحلا لقضاياها، وتيار آخر علماني من قوى شيوعية أو تشكيلات جبهويه وقومية أخرى! - ولا أرى مصداقية لتسمية التجمع القومي تيارا ثالثا - كما اصطلح عليه في كثير من الأحيان هنا وفي الخارج حيث انه لا يملك طرحا أيدلوجيا أو فكرا سياسيا خارج عن أحد الطرحين الأيدلوجيين الرئيسيين المذكورين، وهما الطرح الإسلامي وفكرة التوحيد وما تعاطف معها. والطرح العلماني والفكرة الماركسية أو الإلحادية وما تعاطف معها! ولا يملك أصحاب التجمع القومي إلا اللجوء إلى إحدى الفكرتين في ساعة الفرز الأيديولوجي ولا خيار ثالث لهم، هذا علماً انه قد اصطلح على تسمية التجمع القومي مجازا تيارا ثالثا لظروف محليه خاصة، منها خلافه مع الشيوعيين وعدم التدقيق في البعد الأيديولوجي للطرح .

أمام هذا الواقع، تتجلى بوضوح الأهمية القصوى والمصيرية للطرح السياسي الإسلامي والتمثيل البرلماني وضرورة عدم إخلاء الساحة السياسية لوصاية القوى السياسية العلمانية وانفرادها بها، كما كان عليه الحال فترات طويلة في تاريخ فلسطين وتاريخ الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل. أمام هذه الأهمية المصيرية تصغر كل سلبيات للعمل البرلماني وان كانت مهمة. ليس هذا فقط ولكن هذه الموازنM ذاتها تشهد -على ضوء ما حقق من مكاسب وإنجازات- للعمل السياسي الإسلامي من خلال البرلمان بدوره الحاسم والرئيس على طريق النضال وتحقيق الإنجازات وعلى رأسها:

١.حماية هذه الأقلية القومية والحفاظ على الوجود الإسلامي والعربي داخل إسرائيل:

فالنضال السياسي وعلى مستوى البرلمان، يكون وسيلة مثلى لحماية هذا الوجود والبلوغ به غايته لتحقيق حقه بالعيش حراً كريما على ارض وطنه. وكذلك حمايته من محاولة نزع الشرعية عنه وعن ممثليه وإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، إلى عهد الوصاية والحكم العسكري لا بل التهديد باقتلاعه من وطنه وتهجيره! على هذا تجمع كل القوى السياسية الفاعلة في الوسط العربي! فهل هنالك وسيله أكثر قوه وابعد أثرا من مزاولة المشاركة البرلمانية واستغلال الفسحة الديمقراطية المتاحة ونعلم أنها منقوصة ومحدودة؟

٢.حماية الوسط العربي من غول التطرف اليميني:

لا يخفى التصعيد الكبير والهجمة التحريضية الشرسة على الوسط العربي في السنوات الأخيرة بشكل خاص والنظر إليه كطابور خامس. علينا أن لا نستكثر ذلك فقط ونقاومه بل علينا كذلك مواصلة مسيرة النضال والانجازات لاستعادة حقنا في المساواة ودحر سياسة التمييز العنصري وهضم الحقوق، ومصادرة أراضينا ومقدراتنا. يجب إفشال محاولة حصارنا كفئه منبوذة، مهيضة الجناح، ومحاولة تحويلنا أو حصر تمثيلنا في فئة عميلة أو تابعه إن استطاعوا، كما جرت عليه السياسة الإسرائيلية طيلة أيام قيام إسرائيل وبنجاح كبير في السنوات العشرين الأولى. فهل العمل البرلماني يشكل وسيله فاعله ورئيسه في هذا المجال، أم إن ترك الساحة البرلمانية وقمة العمل السياسي للقوى المعادية والوصية كما كان بالأمس القريب هو الأفضل! وهل مصلحة الحركة الإسلامية ومدها الدعوي -لا بل الحفاظ على الوجود الإسلامي والعربي داخل إسرائيل بما فيه وجود إخواننا المستهدفين في الجناح الشمالي-(حيث يتعرض الشيخ رائد وإخوانه لمحنة الاعتقال وغائلة القانون الإسرائيلي) هل تكون هذه المصلحة بترك الساحة البرلمانية والعمل السياسي، والتقوقع والانطواء، راجين الرحمة من السلطة ومؤملين الحماية والمناصرة من القوى السياسية العلمانية المنافسة والمعادية أيضا!

٣. ضمان موقع نضالي متقدم للحركة الإسلامية وحملة دعوتها:

أجمعت الحركة الإسلامية قبل انشقاقها وما زالت على ضرورة العمل السياسي الذي يؤمن للإسلام وحملة رسالته مواقعهم المتقدمة في العمل الميداني وفي قيادة النضال، جنبا إلى جنب مع كل الأطر الفاعلة على الساحة مع ضمان تميز الأطروحات الإسلامية شكلا ومضمونا! وطرح الحل الإسلامي كبديل حضاري مثمر وبناء، إلى جانب الأطروحات الأخرى أو بدلا عنها. فهل التنحي عن الساحة البرلمانية وترك مواقعنا فيها للأعداء والأوصياء، والتراجع في العطاء السياسي يصب في مصلحة الحركة الإسلامية أو مصلحة غيرها؟

٤. حماية وإنجاح مهمة المشروع الحضاري الإسلامي:

الحركة الإسلامية تحمل مشروعا حضاريا ضخما وزاخرا لأبنائها ولإخوانهم العرب في هذه البلاد وغيرها. إخواننا في الشق الشمالي يطرحون مشروع المجتمع العصامي، بينما سعينا وسعت الحركة الإسلامية وما زالت ومن هذا المنطلق بالذات، ووفقا لرؤيتها الإسلامية إلى إقامة مؤسسات المجتمع المدني لتثبيت أقليتنا العربية والإسلامية أمام ما يكاد لها ويعصف بها، وتمكينها من الصمود والمقاومة المدنية المشروعة والناجحة، فهل العمل السياسي البرلماني يصب في خدمة هذه الغايات أو يناقضها؟

٥. حمل رسالة الإسلام والقيام بأعباء الدعوة:

عملنا في الحركة الإسلامية بما فيها الجناح الشمالي كذلك، على بناء العمل التربوي، وتكوين الأطر الطلائعية القادرة على حمل رسالة الإسلام والقيام بأعباء الدعوة، وإخراج الجماهير من ظلم وظلمات الجاهلية الحديثة، إلى رحاب الفكر الإسلامي، علما وعملا وعقيدة وخلقا وتعاملا ومنهاج حياة. وكذلك بناء العمل الدعوي والإعلامي والمؤسسات الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية، وإثراء العمل الفكري والثقافي والاهتمام بالتخصص كوسيلة نهضوية – هل كل هذه الأهداف تتساوق مع العمل السياسي واخذ دورنا فيه، وفي أعلى حلبة سياسية ومن خلال التمثيل البرلماني، أم أن هذا التمثيل يا ترى يناقض هذه الأهداف ويعرقل السعي نحوها؟

هذا المضمار الهام والرئيس في العمل السياسي كله؟ كل هذا بعد أن أجمع الجميع بان الامر من الناحيه الشرعية يقع في دائرة المصلحة المرسلة، وارتفعت عنه شبهة الحرمة التي لو بقيت لما دخلت الحركة الإسلامية الساحة البرلمانية أبدا. كما فعلت ذلك في آخر الثمانينيات وسنوات التسعين الأولى حتى سنة ١٩٩٦.

٧. الحفاظ على الوحدة وثمارها:

الإسلام يوحد ولا يفرق، ويجمع ولا يبدد، ووحدة الحركة الإسلامية هي فرض -من وجهة نظري المتواضعة مع الاحترام وبلا عدوان على المشايخ وأصحاب الاختصاص- كما وان شقها جريمة نحاسب عليها! فأين نحن من واجب إعادة اللحمة وتوحيد الحركة الذي سيحقق حتما للمد الإسلامي والاتجاه الرباني قوة ومنفعة لم يسبق لها مثيل في مواجهة القوى العلمانية والسلطوية المنافسة والمعادية! كيف نجيب إذا سئلنا عن ذلك أمام واحد أحد ؟ اللهم اغفر لنا وارحمنا واهدنا إلى صراطك المستقيم وثبتنا عليه! - هل يمنع العمل السياسي والبرلماني مثل هذه الوحدة أو يتناقض معها؟ لا وألف لا، والممارسات المشتركة لأبناء الحركة الإسلامية مجتمعين قبل الانشقاق تشهد على ذلك.

٨.دعم قضية شعبنا الفلسطيني:

من أهم ركائز العمل الدعوي للحركة الإسلامية دعم نضال شعبنا الفلسطيني ونصرة حقه لتقرير مصيره على ارض وطنه وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، (إذ لا فلسطين بدون التاج الفلسطيني: القدس الشريف ولا قدس بدون درة هذا التاج: الأقصى المبارك) السعي إلى وحدة قصوى ليس للحركة الإسلامية والاتجاه الإسلامي فحسب وإنما للوسط العربي كله، هو ضرورة ملحة ونسعى إلى ذلك من خلال تعميق ثقافة المواجهة لا الانغلاق، وثقافة الوحدة مع الحفاظ على خصوصيات الآخر(عملا بقول سلفنا الصالح نتعاون على ما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه) علينا السعي إلى توحيد وتجميع كل أهلنا مسلمين ومسيحيين على اختلاف الاتجاهات والمشارب الأيدلوجية ما استطعنا إلى ذلك سبيلا! فهل العمل البرلماني يسهل علينا الوصول إلى هذه الغاية ويساهم في تحقيقها أو انه الاعتزال والتقوقع ؟

٩.لا بديل للعمل البرلماني:

وسؤال أخير للأخوة الذين ينفون العمل البرلماني، ويدعون إلى مغادرة الساحة السياسية العليا والبرلمانية بشكل خاص، هل لديكم بديل؟ ما هو الحل لكل معضلاتنا وغاياتنا المشار إليها أعلاه، ولماذا يكون هذا الحل بديلا للعمل في الساحة البرلمانية أو مناقضا له ؟ هل نضالنا على كل أشكاله ومجالاته - والنضال الجماهيري من خارج البرلمان بشكل خاص - يصبح أقوى وتكون ثماره في متناول اليد عندما نغادر الساحة البرلمانية، أم أن العكس هو الصحيح؟ إذا كانت عندكم بدائل إيجابية حق وحقيقة فإنها ستصب حتما في خانة العمل البرلماني وتكون مكملة له لا مناهضة له، وبديلا عنه كما يحلو للبعض أن يرى الأمور

١٠-مكاسب العمل البرلماني وإنجازاته:

إلى جانب كل ما تقدم هنالك إنجازات فعلية حققت على الساحة، قد تعظم أو تصغر حسب نظرة الناظر إليها ووجهته السياسية – ولن أسهب في تعدادها، ولكن على سبيل المثال لا الحصر نشير إلى بعضها:

١. لقد زادت مشاركتنا في الساحة البرلمانية الوعي الإسلامي وساهم في توسيع انتشاره لدى كل الشرائح في المجتمع بما فيها الجيران في الطرف اليهودي، لا بل ابعد من ذلك وأوسع! كذلك كان له دور فاعل وأساس في تكوين الرئة التي يتنفس من خلالها أشقاؤنا في الوطن الفلسطيني المحتل في ساعات الظلمة والتضييق، وما يزالون في انتفاضة الأقصى الأخيرة التي ما زال مشتعلا أوارها. وكان لمشاركتنا الدور الفاعل في تمكيننا من المساهمة البناءة والإيجابية في التأثير على الساحة السياسية، وخارطة العمل السياسي في إسرائيل، وفي الطرف الفلسطيني كذلك، ومن هذا التأثير دورنا المميز ودعوتنا لأشقائنا الفلسطينيين وتذكيرهم بوجوب الحفاظ على وحدتهم الوطنية، التي وضع الشيخ المجاهد، الشهيد احمد ياسين قاعدتها الأساسية عندما رفع صوته بندائه المأثور: (بحرمة الدم الفلسطيني على البندقية الفلسطينية). وهذا الدور قائم ولا يزال وسيستمر إلى ما شاء الله ولا ينكر عاقل بان للعمل البرلماني حصة لا يمكن تجاهلها لتمكيننا بالقيام بذلك.

٢. كذلك فإننا من خلال عملنا البرلماني أسهمنا في إنجاز وتحقيق أوسع وحده نسبيا على مستوى الوسط العربي من خلال القائمة العربية الموحدة! فالحركة الإسلامية وبكل جداره تحتل موقعا مميزا ومحترما في جماهيرنا وتحظى باحترام كبير في الداخل والخارج. كذلك فقد اخترقت الكثير من المؤسسات ووصلت إلى الكثير من المواقع بفضل تمتع نوابها بالحصانة البرلمانية! ومنها خوض ساحات النضال الجماهيري ومواجهة قوى الأمن في الروحة وأم السحالي والنقب وحماية عشرات البيوت العربية ومنع هدمها! ساحات النضال كثيرة ومظاهرات للجمهور العربي كذلك كثيرة ومنها مواجهة شارون ومصادمته والقوات الحامية له عندما دنس ساحة الأقصى وحاول دخول المصلى المرواني مشعلا نار انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨، والوقوف على رأس المواجهات في الداخل عند اندلاع أحداث الفاتح من أكتوبر و"هبة الأقصى" ومواقع أخرى كثيرة لا مجال لحصرها وتعدادها! وكذلك الوصول إلى مواقع الاحتكاك والتأزم على الأرض الفلسطينية ومواجهة الجيش الإسرائيلي على الحواجز وداخل الوطن الفلسطيني المحتل، والذود عن حقوق أهلنا من على المنصة البرلمانية، وفي كل ساحات العمل السياسي والجماهيري، وتشكيل رأس حربه وسياج أمني للحركة الإسلامية بشقيها، والدفاع عنها وعن رموزها أمام الهجمات العدوانية السلطوية وغيرها! كذلك في مجال الحقوق المدنية واليومية وعلى سبيل المثال إلغاء ضريبة الأملاك عن وسطنا العربي منذ ٢٠٠٠/١/١، التي طالما أثقلت كاهله. وعما قريب بإذن الله إلغاء القسم الأعظم مما تبقى من هذه الضريبة والديون التي استحقت قبل ٢٠٠٠/١/١.

وفي الختام نقول الحمد لله رب العالمين وبه نستعين وانه نعم المولى ونعم النصير.

السادس عشرة
الحركة الإسلامية
واقع،علاقات،تحديات،مستقبل

هاشم عبد الرحمن *

مقدمة الدراسة:

في أواسط السبعينات من القرن السابق بدأت تظهر بوادر بروز حركة دينية[1] في الشارع العربي في الداخل الفلسطيني، بفضل جموع الدعاة الذين قاموا بحملات دعوية في البلدان العربية، وقدموا من الضفة الغربية إلى جانب قيام مجموعة من الطلاب العرب بالدراسة في الكليات الشرعية سواءً في الخليل أو قلقيلية أو طولكرم. وقد كان للانفتاح بين الضفة الغربية والقطاع أثر كبير في الدعوة إلى الله، ذالكم أن الاحتلال عام ١٩٦٧، سهّل الاتصال بين طرفي أبناء الشعب الفلسطيني وأحدث حالة انكشاف بين طرفي الشعب الفلسطيني، مما دفع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني للشروع في العودة إلى الذات والى جذورهم وأصولهم الدينية[2].

لقد كان لهزيمة المشروع القومي عام ١٩٦٧ ودخول الدول العربية القومية بحلقات متتالية من الأزمات وبروز التيار الإسلامي في العالم الإسلامي، وتحديداً في مطلع السبعينات بعد الإفراج عن سجناء الحركات الإسلامية في مصر (تحديداً)، وانسياح كثير منهم في العالم العربي والإسلامي الأثر الكبير في دفع المشروع الإسلام[3] ليحلق في سماء العالم الإسلامي ويتأثر به الكثير من الدافعين للمشروع الإسلامي، إلى جانب ذلك ساعد على هذا الدفع مجموعة من الأحداث شهدتها سنوات السبعينات كحرب رمضان عام ١٩٧٣، والحرب الأهلية اللبنانية والثورة الإسلامية في إيران[4] وقد جاءت الحركة الإسلامية استجابة للمرحلة التي تعيشها الأمة عامة، وأهلنا في هذه الديار خاصة[5] وخلال تلك السنوات -سنوات السبعينات والثمانينات- خاضت الحركة الإسلامية تجارب كثيرة ومتراكمة تراوحت بين أسرة الجهاد وحملات الاعتقالات، وفترة الشباب المسلم والعمل المؤسسي في أواخر الثمانينات والذي شكل بمظلته الحركة الإسلامية[6]، وهذه الفترة الطويلة نسبياً شكلت مع كل تقلباتها مرحلة التكوين الاجتماعي للحركة الإسلامي[7]، كما قعّدت العمل الدعوي الحركي وقاربت العمل السياسي، فكانت أول مشاركتها في هذا الباب بولوج العمل البلدي وخوض الانتخابات في العديد من السلطات المحلية في الجليل والمثلث والنقب[8].

أسست الحركة الإسلامية قواعد راسخة للعمل الاجتماعي والإغاثي، فكانت لجان الزكاة في كل بلد وبلد، وكانت لجان الإغاثة وكانت المكتبات الإسلامية المنبثقة عن جمعيات إسلامية، ومع اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ برز الدور الطليعي للحركة الإسلامية في الدعم غير المحدود لانتفاضة الشعب الفلسطيني، حيث تجلى هذا الدعم معنوياً واغاثياً وسياسياً، مما دفع الحركة لتخطو خطوة إلى الإمام في طريقها السياسي، وتتوسع رقعة إهتمامها السياسي-الاجتماعي من المحلي (الداخل الفلسطيني) إلى المنطقي (الضفة والقطاع)، ثم ليتسع عملها الإغاثي ويصل إلى المسلمين في البوسنة والهرسك.

هذا التوسع التدريجي في العمل السياسي الاجتماعي رافقه اهتمام دعوي في الداخل الفلسطيني، وهذا الاهتمام تجلى بالنشاطات الدعوية العامة والخاصة فازداد تبعاً لذلك عبر هذه السنوات بناء المساجد والتي يعبر ازديادها على ازدياد أعداد المصلين والآيبين إلى الله، كما يعبر بالضرورة عن ازدياد الحضور الديني في الشارع الإسلامي، فقد ارتفع عدد المساجد في بلادنا خلال أقل من عقدين من ثمانين مسجداً إلى ما هو أكثر من ٢٥٠ مسجداً حتى عام ٢٠٠٠.

وهذا الحضور الإسلامي ترك أثره بوضوح على الشارع العربي عموماً وعلى الشارع الإسلامي على وجه الخصوص مما دفع قيادات الحركة الإسلامية للتفكير المرة تلو الأخرى لولوج العمل البرلماني مع كل التحفظات المحيطة بهذا العمل تحديداً.

ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٦ وهذا الموضوع يطرح بشكل أو بآخر، حتى أدى في النهاية إلى حدوث انشقاق في صفوف الحركة الإسلامية نجم عنه قيام فريق من المسئولين في الحركة الإسلامية بتبني العمل على

---

* رئيس بلدية ام الفحم

[1] مائير توماس: نهضة المسلمين في إسرائيل-١٩٨٨ جفعات حبيبة، ص٢٧.

[2] مصدر سابق، ص ٣١.

[3] يرى الشيخ هاشم عبد الرحمن أن الحركة الإسلامية تأثرت كثيراً بالكتاب الإسلامي الذي جاءها من الضفة الغربية، ومن الصحوة الإسلامية في مصر تحديداً، أنظر: The Newyourk Times, April 30,1987,p.9

[4] الكاتب، للثقافة الإنسانية والتقدم، ص٧، عدد: ١٩٣-١٩٩٢، د. محمود ميعاري.

والسيد كمال ريان، رئيس مجلس محلي كفر برا... وهكذا في عام ١٩٩٦ انشقت الحركة الإسلامية وتحديداً على أثر التصريح الذي خرج به الشيخ رائد صلاح وكمال خطيب يوم ١٩٩٦/٣/٢٩، ونشرته صحيفة صوت الحق والحرية وضّحا فيه ملابسات ما يجري في الحركة الإسلامية وعللا موقفها الرافض لدخول الانتخابات وألمحا إلى وجود أسباب أخرى دفعت للإنشقاق حيث سجلا"... وفق كل ذلك رأينا من الواجب أن نجهر بالحق معلنين أننا سنستمر في طريقنا كحركة إسلامية تصر على الحفاظ على مسارها وقيمها وأصالتها ومنهج عملها"[٩]، وأكدا أن اسم الحركة الإسلامية سيظل مرفوعاً عالياً، أما الذين شايعوا العمل البرلماني، فقد برروا خطوتهم واتهموا الشيخان رائد صلاح وكمال الخطيب بعدم امتلاك الجرأة وقول الحقيقة المبدئية لرفض الانتخابات[١٠]، فيما صرح توفيق خطيب ان دخول الكنيست كانت تطرح منذ عام ١٩٨٨[١١]، ولتكريس واقع الإنشقاق أنشأ مجلس الشورى بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش صحيفة الميثاق كصحيفة مقابلة لصحيفة صوت الحق والحرية[١٢]، وقامت الحركة الإسلامية التي قادها الشيخ عبد الله نمر درويش وأسمت نفسها بمجلس الشورى لتتميز عن الحركة الإسلامية التي قادها الشيخ رائد صلاح وتتميز كما زعم أتباع الشيخ عبد الله بأنها الشرعية[١٣]، بحكم أن غالبية أعضاء مجلس الشورى ٢٧ عضواً لم ينشق عنهم سوى أربعة أشخاص فقط[١٤].

منذ عام ١٩٩١ وحتى هذه اللحظات تقدمت الحركة الإسلامية شعبياً وتوسعت رقعة عملها الدعوي والتربوي والإغاثي وازدادت التصاقاً بهموم الناس وواقعهم المُعاش، وشرعت بالدفع نحو بناء مجتمع عصامي مبني على ذاته الجمعية من خلال استثمار الحيز المكاني والقدرات الموجودة والأموال[١٥]، وذلك دفعاً نحو إستراتيجية الصمود وصياغة هذه الإستراتيجية صياغة مشروعة في أوسع مساحة ممكنة تصب في مصلحة الأقلية الفلسطينية[١٦]... وفي الوقت ذاته تقدمت الحركة الإسلامية في العمل السياسي وشاركت بقوة في العمل السياسي المحلي بعيداً عن البرلمان وأثبت رئيسها الشيخ رائد صلاح أن النضال الجماهيري يمكن أن ينجز أكثر بكثير من العمل البرلماني، ولعل الإضراب الذي أعلنت عنه لجنة المتابعة عام ١٩٩١ وقاده بعزم الشيخ رائد صلاح، والاعتصام أمام مكاتب رئيس الحكومة، أتى أكله وقلب ميزان التعامل مع السلطات المحلية العربية...وأعلنت الحركة الإسلامية بوضوح موقفها من الانتخابات البرلمانية، مؤكدة على رفضها كحركة المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

واقع الحركة الإسلامية

بعد أحداث عام ١٩٩٦، والانشقاق الذي حصل في الحركة الإسلامية نتيجة تراكم أسباب موضوعية انفجرت في النهاية بسبب الانتخابات حيث شكل هذا السبب القشة التي كسرت ظهر البعير[١٧]، ومع بروز الانشقاق بشكله النهائي توالت وسائل الضغط المؤسسي والإعلامي على الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح. وقبل الانتخابات بشهر تقريباً (عام ١٩٩٦)، وذلك في ١٩٩٦/٤/١١[١٨]، هاجمت قوات الأمن الإسرائيلية مقار جمعيتي الإغاثة الإسلامية واليتيم والسجين واعتقلت كوادر هاتين الجمعيتين، فيما سبق هذا الإغلاق تحقيقات مكثفة مع رئيس لجنة الإغاثة آنذاك الدكتور سليمان أحمد رئيس بلدية أم الفحم السابق[١٩]، وطالبت الشرطة وأجهزة الأمن بتقديم أعضاء الجمعيتين إلى محكمة وإغلاق الجمعيتين[٢٠]، ومنذ ذلك التاريخ وحتى ٢٠٠٤/٥/١٣ مارست المؤسسة الإسرائيلية ضغطاً مكثفاً على الحركة الإسلامية توجته باعتقال الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية ومجموعة من إخوانه

---

[٩] صوت الحق والحرية، ١٩٩٦/٣/٢٩.
[١٠] كل العرب، ١٩٩٦/٤/٢.
[١١] مصدر سابق.
[١٢] كل العرب، ١٩٩٦/٦/٢٨.
[١٣] كل العرب، ١٩٩٦/٤/٣.
[١٤] الأيام، ١٩٩٦/٤/٣.
[١٥] الشيخ رائد صلاح، أوراق في موضوع المجتمع العصامي – أوراق داخلية ٢٠٠٠-.
[١٦] صوت الحق والحرية في مقابلة مع الشيخ رائد صلاح، ١٩٩٩/٩/١٧.
[١٧] صوت الحق والحرية، ١٩٩٦/٦/٧.
[١٨] كل العرب ١٩٩٦/٤/١٣.
[١٩] صوت الحق ١٩٩٦/٨/٢٣.
[٢٠] يديعوت أحرونوت، ١٩٩٦/٨/١٣.

(أنظر جدول التحريض على الحركة):

السنة	التحريض	قائد جوقة التحريض	ملاحظات
١٩٩٦	إغلاق مؤسسات للحركة وتحقيقات مع قيادات العمل الإغاثي	المؤسسة +الإعلام	رافق ذلك اتفاقية شرم الشيخ
١٩٩٧	وزراء يحرضون على الحركة الإسلامية	نتنياهو وقيادات شرطية	الشاباك يطالب بإخراج الحركة عن القانون
١٩٩٨	استمرار مسلسل التحريض على الحركة وقياداتها	الإعلام العبري وشخصيات رسمية	مجلس الأمن القومي يعتبر الحركة خطر استراتيجي
١٩٩٩	تحريض حكومي وإعلامي على الحركة الإسلامية وقياداتها وأعمالها	بن عامي وزير الأمن الداخلي	بن عامي يتولى قيادة اوركسترا التحريض
٢٠٠٠	استمرار حملة التحريض بوتيرة عالية	أليك رون	اعتقالات جنائية في أم الفحم تستغل للتحريض
٢٠٠١	التحريض على الحركة الإسلامية إعلاميا وسياسيا وأمنيا	أليك رون	عملية نهاريا
٢٠٠٢	تحريض وزراء وقيادات أمنية على الحركة الإسلامية قبيل مهرجان الأقصى[٢١]	ايلي يشاي وعدد كبير من الوزراء	ايلي يشاي يمنع الشيخ رائد من السفر خارج البلاد
٢٠٠٣	اعتقالات وتضييقات مع إنذارات طالت أكثر من ١٠٠ناشط إسلامي	قيادات سياسية وأمنية	صحيفة يديعوت تعلن في ٢٠٠٣/١/١ من على صفحتها الأولى أن "الحكومة ستخرج الحركة عن القانون".

وكانت الحركة الإسلامية مدركة لتلك اللحظة التي سيتم فيها إخراج الحركة عن القانون، في أسوأ الأحوال وتفكيك مؤسساتها واعتقال قياداتها او أن تقوم المؤسسة الإسرائيلية باعتقال قيادات الحركة الإسلامية والسعي لإدخالها في حالة من الإرباك السياسي والتنظيمي يُظهر ضعفها ويُظهر قصرها. خاصة وان الحركة الإسلامية تنظر إلى نفسها على أنها صمام الأمان للمجتمع العربي في البلاد بحكم تغلغلها في نسيج هذا المجتمع من جهة وبحكم علاقاتها الحسنة والطيبة مع القوس السياسي. وهذا الأمر منحها ميزة خاصة جعلتها محل احترام، فضلاً عن أن الحركة الإسلامية طرحت خلال السنوات الثماني الماضية برامج ومشاريع تصب في مصلحة الجماهير العربية سواءً كانت مسلمة أو مسيحية، كما أن الحركة الإسلامية تفاعلت وتتفاعل جماهيرياً مع مختلف القضايا ذات الصلة بجماهيرنا وتسعى لطرح الحلول التي من الممكن العمل بها، إلى جانب أن الحركة الإسلامية تسعى لاستنهاض الخير الكامن في ثنايا جماهيرنا العربية.

من هنا جاء طرح مشروع إحياء الوقف الإسلامي بعد أن قامت الحركة وعلى مدار سنوات متتالية إثارة الموضوع في محافل محلية وعربية وإسلامية ودولية وتطالب المؤسسة الإسرائيلية بالإفراج عن أوقافنا ومقدساتنا، بل وذهبت الحركة إلى ما هو أبعد من ذلك فاهتمت بإيجاد خارطة للوقف الإسلامي في الداخل الفلسطيني وطرحت الأجزاء الجاهزة من هذه الخارطة على الشبكة العنكبوتية، ليس ليستفيد منها الباحث والمفكر فقط، بل لتتحول إلى مركب في منظومة مشروع البقاء الفلسطيني المكون من إحياء الذاكرة الفلسطينية وإحياءَ وترميم المساجد والمقابر والخانات، وتأكيد حقنا في أوقافنا لتشكل هذه المعطيات الذاتية دافعاً أساساً للبقاء ولحق العودة ومده بالحياة، وعليه فالحركة الإسلامية حين تطرح مشروعاً ما، تخص به قطاعاً سكانياً كالاهتمام ببناء المدن الساحلية أو الاهتمام بالنقب، أو مشروعاً نهضوياً يهتم بالسياق المجتمعي للجماهير العربية كمشروع الميثاق الاجتماعي، لتنظيم العلاقات بيننا كأفراد (آحاد) وكمجموعات (أسر، عائلات، حمائل) وكجماهير ومجتمع مكون من طوائف وأيديولوجيات وسياسياً من أحزاب وحركات) هدف هذا الميثاق لتحويل وضعيتنا إلى مجتمع متحرك يأخذ بلباب العمل من أجل النهوض من كبوتنا والشروع بالتصرف كمجتمع تقوده قيادة سياسية مخلصة هدفها وهمها مصلحة هذا المجتمع وليس مصلحة الفئة بعينها... وكذلك الأمر عندما طرحت الحركة مشروع المجتمع العصامي وركزت على الأسس التي يمكن أن تشكل قاعدة لبناء

إن الحركة الإسلامية مدركة يقيناً أنه إن لم تتصرف جماهيرنا العربية على أنها مجتمع متماسك وقوي يقف صفاً واحداً خلف قيادة واحدة، فانه سينطبق عليه المثل المشهود (أكلت يوم أكل الثور الأبيض) ومن هنا فالحركة الإسلامية رأت في هبة الأقصى أكثر من مؤشر حمل في طياته ايجابيات كثيرة، كما حمل في نتائجه سلبيات كشفت سوأة وعورة هذا المجتمع الذي أتقن فن البقاء والتمشي مع الواقع مهما كان مريراً. ولئن كانت المؤسسة وأزلامها يهددونا بالخطر الديموغرافي تارة والتطرف تارة، ليدخلوا الجماهير العربية في جهة مربع من الذهول والخوف المستمر من المستقبل المجهول أو الترانسفير أو وصمنا بالإرهاب أو التهديد بلقمة العيش والمقاطعة التجارية والاقتصادية.

والحركة الإسلامية في طروحاتها واقعية متفهمة لواقع الأقلية العربية، وخلال هذه الفترة من عمر الحركة الإسلامية، بعد الانشقاق، وظرحت الحركة الإسلامية مشاريع (**أنظر جدول رقم ٢**) مشاريع طالت كافة قطاعات المجتمع في الداخل الفلسطيني.

(جدول رقم ٢)

المشروع	الجهات المستفيدة من المشروع	ملاحظات
١) مشروع إعادة وترميم أوقاف المسلمين	المسلمون في البلاد عموماً، والشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.	يعتبر المشروع جزء من حفظ الذاكرة الفلسطينية، وقد أنجز من المشروع: الخارطة، إلى جانب الترميمات المستمرة.
٢) مشروع إحياء وترميم المسجد الأقصى المبارك.	المسلمون في البلاد عموماً والشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية، وقد نجحت الحركة بترميم الحمامات والمتوضآت ومصليات المرواني والمسجد الأقصى القديم، ومنعت تنفيذ مخطط نتنياهو لتهويد المصلى المرواني.	مشروع إحياء المسجد الأقصى أضفى حياة خاصة على أهالي القدس في البلدة القديمة. ورفع مستوى الوعي بالمسجد الأقصى فلسطينياً ودولياً وإسلامياً.
٣) مشروع شد الرحال (البيارق)	المسلمون في البلاد عموماً، والفلسطينيون في القدس، وهدفه إعمار المسجد الأقصى بالمصلين.	أضفى حياة إقتصادية على أهالي القدس وشكل رافداً حياً ومشجعاً لأهالي البلدة القديمة لعدم ترك البلدة القديمة.
٤) مشروع الميثاق الاجتماعي	موجه إلى أبناء شعبنا الفلسطيني ممن يعتبر نفسه قيادة سياسية وفكرية واجتماعية.	تم رفع المشروع إلى الأحزاب، وناقشته صحفنا المحلية فقط...
٥) مشروع أبناؤنا في خطر	يركز على قطاع الطلاب والآباء والأمهات ويسعى الى تعميق الوعي بالمسؤولية وبالتزام أخلاقيات وآداب محددة تحفظ هويتنا الجمعية وتحفظ علينا ديننا.	
٦) مشروع سند	الاهتمام بالأطفال ممن هم في ضائقة (اللقطاء) من أبناء المسلمين وحمايتهم، وتربيتهم.	
٧) مشروع المدن الساحلية	الاهتمام بأبناء المدن الساحلية قدر المستطاع والعمل على توجيههم للبقاء على أرضهم ومدنهم.	
٨) مشروع التواصل مع النقب	هدف إلى الاهتمام بالإنسان الفلسطيني في النقب والتواصل معه وشد همته وأزره للثبات على أرض النقب، والعمل على مساعدته في حياته قدر المستطاع.	
٩) مشروع المجتمع العصامي	موجه إلى كافة أبناء شعبنا في الداخل الفلسطيني ويهدف الى إيجاد الإنسان العصامي غير المرتبط بالمجتمع الإسرائيلي ارتباطاً عضوياً او صُرياً، ويعتمد على الذات قدر المستطاع.	

إن الحركة الإسلامية وهي تطرح هذه المشاريع تؤكد على قضيتين تخالهما من الأهمية بمكان:

أولاً: مراعاة الواقع الذي تعيشه الجماهير العربية في البلاد، وتتناول المراعاة الوضعية العامة بمركباتها المعيشية والإنتمائية السياسية والدينية، والأبعاد الجغرافية والقبلية/الحمائلية.

ثانياً: أننا أصحاب الأرض الأصليين، وأصحاب الحق الشرعيين على هذه الأرض وهذه الشرعية نستمدها من

إلى جانب هذا كله هدفت هذه المشاريع إلى تحقيق جملة من الغايات كان على رأسها:

١. تعميق أواصر التكافل الاجتماعي بين شرائح مجتمعنا الفلسطيني.

٢. تعميق أواصر العلاقة بين قطاعات المجتمع الفلسطيني في البلاد واستشعار هذه القطاعات هموم بعضها البعض ليصبح همنا هماً واحداً.

٣. الدفع نحو بناء الذات من خلال المكونات القائمة (الموجودة) واستثارة الرأسمال المحلي لخلق حالة إنتاجية تصب في دائرة الجماهير العربية.

٤. خلق حالة من الثقة المتبادلة بين المركبات السياسية لوسطنا العربي مع تحقيق قاعدة أن الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، كما أن "تعدد الآراء من دلائل الصحة السياسية للمجتمع".

والحركة الإسلامية اليوم وبعد عملية الاعتقال التي طالت ثلة من العاملين في الحقل الإسلامي وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح، من الواضح الجلي أنها أكثر تماسكاً وقوة وعطاءً، وأثبتت أنها حركة مؤسسات لا حركة مرتبطة بشخص بعينه[٢٢]، كما أثبتت الأحداث في السنة والنصف الأخيرة مدى ترابط وقوة وتماسك الحركة الإسلامية، وتغلغلها الجماهيري وفعالياتها السياسية التي قادتها خلال هذه المرحلة (**انظر جدول رقم ٣**) أكدت مدى قوة شوكة الحركة الإسلامية، ولعل إطلالة متواضعة على نشاطات الحركة والزخم الجماهيري الذي شارك في هذه النشاطات يؤكد هذا المذهب ولذلك، فواقع الحركة الإسلامية اليوم يمكن تلخيصه بأنه:

١- قوي ومتين ومتراص أكثر من ذي قبل، بفعل الأحداث التي أطاحت بالحركة.

٢- الحركة الإسلامية أضحى لها حاضرها البارز والقوي في الشارع العربي رغم أن جُل نشاطاتها في الدفاع عن قضيتها ومواجهتها للسلطة الرسمية[٢٣].

---

[٢٢] المدينة، ص٧، ٢٠٠٤/٧/٢٠، إنه الظلم بعينه...

[٢٣] كشف استطلاع لمركز الدراسات المعاصرة في ٢٠٠٣/٨/٣ أن ٨٥,٩% يعتبرون ما حدث مع الحركة الإسلامية اضطهاد ديني فيما أشار ٤٩,٣% أن اعتقال الشيخ رائد صلاح ترك أثراً على الزخم النضالي للجماهير العربية وسيؤثر على هذا الزخم (سلباً).

بعض نشاطات الحركة الإسلامية بين ٢٠٠٣/٥/١٣ وحتى ٢٠٠٤/٥/١٣
(جدول رقم ٣)

التاريخ	النشاط	عدد المشاركون	ملاحظات
٢٠٠٣/٥/١٦	مظاهرات بعد صلاة الجمعة	عشرات الآلاف شاركوا فيها	
٢٠٠٣/٥/١٧	مظاهرة قطرية في أم الفحم	٣٠ ألف شاركوا فيها	
٢٠٠٣/٥/٢٠	مظاهرة قطرية نسائية في أم الفحم	١٠ آلاف امرأة تشارك في المظاهرة	
٢٠٠٣/٦/١٣	مهرجان الجماهير العربية في خطر	٤٠ ألف مشارك في المهرجان	
٢٠٠٣/٨/٢٣	مهرجان طفل الأقصى	٣٠ ألف طفل يشارك في المهرجان	
٢٠٠٣/٩/١٩	مهرجان الأقصى في خطر	٨٠ ألف مشارك	
٢٠٠٣/١٠/١٩	مسيرة احتجاجية للأطفال أمام معتقل الجلمة	١٠٠٠ طفل شاركوا في المسيرة	
٢٠٠٣/١١/٢	إفطار جماعي أمام سجن الجلمة	٨٠٠ صائم يفطرون أمام المعتقل	
٢٠٠٤/٢/١٠-٥	خيمة اعتصام وتضامن قبالة سجن الجلمة	٦٠٠٠ مشارك في فعاليات الخيمة	
٢٠٠٤/٢/٦	صلاة الجمعة أمام سجن الجلمة	١٠٠٠ مصلي يشارك في الصلاة	
٢٠٠٤/٣/١٤	تظاهرة أمام مكتب شارون	٦٠٠٠ مشارك في المظاهرة	
٢٠٠٤/٥/١٥	مظاهرة في مدينة حيفا	١٠,٠٠٠ مشارك في المظاهرة	احتجاجاً على مرور عام على الاعتقال
٢٠٠٤/٦/٢٤	تظاهرة أمام العليا لتمديد الاعتقال	١٥٠٠ مشارك	
٢٠٠٤/٧/١٢	إفطار أمام سجن الجلمة	١٠٠٠ مشارك	

علاقات الحركة الإسلامية:

تعتبر الحركة الإسلامية نفسها جزء لا يتجزأ من الوسط العربي على الرغم من الطرح الفكري والعقدي المتميز الذي جاءت به[٢٤]، وتنظر الحركة الإسلامية إلى قضايا الجماهير العربية على أنها قضاياها سواءً كانت هذه القضايا تتعلق بالأوقاف والمقدسات أو بالأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية أو السياسية[٢٥]، والحركة تؤمن بأن شعار "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه" هو النبراس والموجه في التعامل مع الطيف السياسي والاجتماعي في مجتمعنا الفلسطيني في البلاد[٢٦].

وتعتبر الحركة الإسلامية قاعدة "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة" هي أساس العلاقات مع المجتمع العربي بكل تركيباته من غير إفراط ولا تفريط، كما تعتقد الحركة بأن إستراتيجية الصمود هي الأساس الذي يمكن أن نجمع عليه كافة قوانا السياسية والاجتماعية وهو مشروع ممكن تطبيقه في ظل الظروف الموضوعية التي نعيشها والتي فرضت علينا كأقلية، ومن خلال النظرة الواقعية التي تؤمن بها الحركة الإسلامية، وتأتي هذه النظرة من خلال قراءة جادة لوضعيتنا كأقلية أصلانية من جهة وكأغلبية في إطار محيط عربي وإسلامي، وتشكل هذه المعادلة القياس في فهمها لكافة مجريات الأمور وعليه فهي أي الحركة:

١. تتفهم الإشكاليات التي نعيشها كحركة داخل الجماهير المسلمة التي هي أغلبية في إطار الأقلية العربية، والتي هي (الأقلية العربية) أقلية في إطار الأغلبية اليهودية.
٢. تسعى لمد الجسور مع كافة الحركات والتيارات السياسية الناشطة والفاعلة على الساحة المحلية.
٣. تراقب عن كثب حالة التفسخ والهستيريا والتجند التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي وإسقاطات ذلك على الوضع العام في الدولة، وعلينا كأقلية عربية وعلينا كحركة إسلامية سواءً تعلق ذلك بازدياد أوامر

باعتقال قياداتنا وترمي إلى أهداف كثيرة ليس أقلها جعلنا كالشاة الجرباء وسط مجتمعنا الفلسطيني.
٦. استلهام وضعية القدس والمسجد الأقصى المبارك ودفعها نحو أن تكون رأس الحربة في مشروع النهضة الذاتية إسلامياً وعربياً، وعلى مستوى جماهيرنا الفلسطينية بمختلف مركباتها.
٧. تنظر الحركة الإسلامية إلى نسيجنا المجتمعي بعمق وتتفهم تركيبته الطائفية والحمائلية والعشائرية، وتؤمن بضرورة المحافظة على هذه التركيبة من خلال تهذيبها.
٨- وتنظر الحركة الإسلامية إلى الواقع المعيشي للأقلية العربية في البلاد وبالذات في المدن الساحلية والنقب بقلق وتعتقد بضرورة إنشاء مشاريع تقيهم الواقع البائس الذي يعيشون وتأمنهم من خوف.

وفي الوقت ذاته تعتقد الحركة الإسلامية بأن التواصل مع الأحزاب والهيئات والحركات ضرورة ملحة ليس للحركة فقط، بل ولكافة هذه الأحزاب والهيئات، وذلك لتنمية وتطوير الأداء السياسي والعمل الجماهيري نحو مسعى عملي لإنشاء مجتمع متكافل من جهة ومتفاهم من جهة أخرى، ولذلك فإنها في تواصلها هذا تنطلق من خلال مجموعة من القواعد والثوابت في تصورها:

أولاً: أن الاختلاف طبيعة بشرية، سواء في المفاهيم أو التصورات وقد تتعدد في إطار المجتمع الواحد لتصل حد التناقض، ولكن يجب أن لا يصل هذا الاختلاف إلى منزلق العنف ودوامته.

ثانياً: ترفض الحركة الإسلامية أن يحتكر أحد ما الحقيقة ويجعلها في جعبته بحيث أن تصوره هو الصحيح وما عداه خاطئ ويصنف إما رجعياً أو فئوياً أو متخلفاً أو عميلاً أو متواطئاً تحت لافتات شتى، ما انزل الله بها من سلطان.

ثالثاً: تعتقد الحركة الإسلامية أن دوائر تواصلها هي ثلاثة دوائر

أ- أولها الدائرة الداخلية وتبدأ بأجزاء الصحوة الإسلامية في الداخل ثم الأقلية العربية المسلمة ثم الجماهير العربية بكل مركباتها وطوائفها. لذلك حرصت الحركة الإسلامية على التواصل مع الحركات والأحزاب والمؤسسات والطوائف، وتبادلت معهم وجهات النظر ورافقتهم في آمالهم وآلامهم وكما شاركوها في نشاطاتها ولعل وقفة الجماهير العربية أمام حملة التحريض على الحركة الإسلامية، بكل مركباتها الدينية والسياسية والطائفية تؤكد عمق هذا التواصل...

ب- أما الدائرة الثانية فهي الدائرة الفلسطينية حيث تعتبر الحركة الإسلامية نفسها وجماهيرنا العربية جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات، ولذلك فهي تحمل هموم هذا الشعب والأمة وتسعى قدر المستطاع للتخفيف عما هم فيه من آلام ومصائب، وهو جهد المقل الذي لا تستطيع غيره، فكان أن أقامت الجمعيات والمؤسسات الإغاثية الداعمة لقطاعات شعبنا، والتي أغلقت أكثر من مرة، فدعمت الفقراء وأعانت كبار السن وكفلت الأيتام والمحتاجين، بغض النظر عن هويتهم السياسية والدينية، وكان جزاء هذا العمل إغلاق لمؤسساتنا من قبل السلطات، واعتقال لأبنائنا وقياداتنا...

ت- أما الدائرة الثالثة فهي الدائرة العربية والإسلامية حيث تعتقد الحركة الإسلامية أن امتدادها وتواصلها الطبيعي يجب أن يكون مع قطاعات أمتنا العربية والإسلامية سواء كان هذا التواصل مؤسساتياً رسمياً أو أهلياً، وقد صرحت الحركة الإسلامية في أكثر من موضع بضرورة التواصل مع هذا الجسم.

رابعاً: هذا وتضع الحركة الإسلامية ضابطاً لعلاقاتها مع هذه الأجسام يتمثل بمدى مصداقيتها مع وضعية الجماهير العربية وخدمتها لهذه الجماهير (لا خدمتها لذاتها) وتحديداً في إطار ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني حيث تعتقد الحركة الإسلامية بأهمية تواجد وتخليق مجتمع مدني ولكن ضمن أطر وقيم تنبثق عن عقيدتنا وتاريخنا الثقافي والحضاري، ولذلك فإن الحركة تتحفظ على تلك المؤسسات والتي تقف سداً أمام الصحوة الإسلامية أو تعمل على إشاعة الفوضى السلوكية والاجتماعية وهز أواصر المجتمع وترابطه أو تلك التي تسعى لتنزيل وضعيات علمانية على المجتمع، إن في القيم والتصورات أو في المفاهيم والأخلاقيات وتتلقى مساعدات ضخمة من صناديق أمريكية وأوروبية أو تلك المؤسسات والجمعيات التي تسعى لإشاعة مفاهيم التعايش (من جانب واحد) أو مفاهيم حرية المرأة وتَبَذُلها أو تلك التي تطعن بالدين والقيم وأسس الفضيلة تحت ذرائع مختلفة تبدأ بحرية التعبير عن الرأي، وإذا ما تم انتقاده والتصدي له/ لها وُصِمنا بالإرهاب والرجعية وممارسة العنف الكلامي، وعليه فان الحركة الإسلامية ترفض أن تتواصل مع مثل هذه الجمعيات والمؤسسات والأشخاص ليس هذا فحسب، بل ولا تتردد في فضحها وكشف سوآتها وعوراتها أمام الجميع.

وبمقدار احترام الإسلامية لكل جسم فاعل – أي كان هذا الجسم- لخدمة قضايانا العربية واستعدادها للعمل معه ومساندته، بمقدار رفضها أن تتعامل مع كل جسم يستغل هموم الأقلية العربية ومشاكلها لتلقي الأموال من خلف البحار لكسب ذاتي لا يتجاوز المؤسسة التي يعمل بها أو الحزب الذي يدور في فلكه أو البطانة التي تحيط به.
كما تنظر الحركة الإسلامية إلى تلك الأقلام المأجورة والمستكتبة من أبناء شعبنا، والتي لا همّ لها، إلا دق الأسافين بين أبناء الشعب الواحد، ومهاجمة كل ما هو ديني ويقع في دائرة الفضائل، نظرة الريبة والشك والحذر وان كانت تربأ بنفسها أن ترُدّ على كتاباتهم وسفاسف أقوالهم...

٩. وفي إطار منطق التواصل مع الجماهير العربية، فقد أنشأت الحركة الإسلامية مبكراً الروضات والعيادات والجمعيات الأهلية الخادمة لجماهيرنا، كما أنشأت لجان الزكاة لتخفف هموم العائلات الفقيرة الضعيفة، إلى جانب ذلك كله ولجت الطور العمراني فكانت معسكرات العمل الإسلامي التي شقت الشوارع، وعبدتها وبنت الأسوار والجدران وبنت البيوت لذوي الحاجات، وأنشأت المتنزهات الترفيهية، ثم ها هي اليوم تبني المستشفيات وتسعى لبناء مدارس أهلية إيماناً منها بأن التواصل مع المجتمع يبدأ من الكلمة الطيبة "الكلمة الطيبة صدقة" وتنتهي ببناء المدارس والمشافي في إطار توليفة متكاملة تبني مجتمعاً عصامياً. وسعياً من الحركة في تعميق التواصل مع جماهيرنا العربية وحفظاً على هويتها الدينية والقومية والوطنية، فان الحركة الإسلامية تهتم بتواصل يومي مع قطاعات الناس سواءً بزيارات البيوت أو اللقاءات المسجدية في الصلوات أو اللقاءات العامة أو شد الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك عبر مسيرة البيارق أو الأسابيع الدعوية، أو التواصل القرآني مع الطلبة في حفظهم لكتاب الله عبر مؤسسة حراء لتحفيظ القرآن الكريم أو عبر حث الناس على كفالات الأيتام والمحتاجين من أبناء شعبنا أو من خلال المعايدات وبطاقات المعايدة التي تكاد تصل كل بيت. وهكذا فالحركة الإسلامية في تواصل يومي وأسبوعي وشهري وسنوي مع كافة قطاعات شعبنا في الداخل، وأطلقت الحركة في سبيل تعميق علاقاتها وتواصلها مع شعبنا الفلسطيني مشاريع المجتمع العصامي، ومشروع أبناؤنا في خطر، ومشروع إحياء الدين ومشروع إحياء صلاة الفجر، ومشروع الصدقة الجارية، وكلها ستصل إن شاء الله، إلى مجتمع مدني مدرك لواقعه يحذوه الأمل نحو مستقبل أفضل يتمتع بالتكاتف والتكافل، ينبذ من بين ظهرانيه العملاء بكافة أنواعهم وأشكالهم، وينبذ من داخله الطفيليين واليقطينيين، كما ينبذ المرتزقة أياً كانوا...

التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية

إنطلاقاً من كون الحركة الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الجماهير العربية في البلاد، وكونها جزءاً من الطيف السياسي العام، ومركب هام من مركبات الطيف السياسي، فان التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية هي بعينها التي تواجه الأقلية العربية وحركاتها السياسية. بالإضافة إلى وجود تحديات خاصة بالحركة الإسلامية لطبيعتها وتمايزها عن باقي الأطراف السياسية.

يمكننا تحديد التحديات التي تواجه الحركة بما يلي:

١. تحديات تواجه الأقلية العربية، ومن الطبيعي أن تواجه الحركة الإسلامية.
٢. تحديات تواجه الحركات السياسية وتشترك بها ومعها الحركة الإسلامية.
٣. تحديات خاصة بالحركة الإسلامية.

أما التحديات التي تواجه الأقلية العربية فيمكن تأطيرها في الأطر التالية:

١. تحديات معيشية
٢. تحديات كينونية
٣. تحديات مستقبلية

التحديات المعيشية

وتتلخص هذه التحديات بالبطالة المستفحلة في وسطنا العربي وبتردي الأوضاع المعيشية وتقلص الطبقة الوسطى في الوسط العربي، بفضل سياسات التمييز والانتقاء التي تنتهجها الدولة حيال الوسط العربي، وتقلص المستوى المعيشي للوسط العربي مما يدفع إلى عجلة الفقر بعوائل كثيرة وبالذات النساء والأطفال ممن ليس لهن معيل... وهذه التحديات تشكل بالنسبة للحركة الإسلامية هاجساً أخلاقياً في الدرجة الأولى، ذالكم أن الفقر سبباً في الإنحراف والتردي الأخلاقي والنقمة على المجتمع والولوج في خطيئة الخيانة والعمالة مما يترك أثره البالغ على مكونات المجتمع وصيرورته، فضلاً عن مستقبله ولذلك فقد بادرت الحركة الإسلامية لمواجهة هذا التحدي إلى إيجاد شبكة اجتماعية تعمل قدر المستطاع على التخفيف لإيواء الفقراء والسعي لإيجاد حياة أفضل لهؤلاء الذين ابتلوا في الفقر وآفاته. فكانت لجان الزكاة المحلية والقطرية، وكانت الجمعيات الأهلية الخيرية، وكانت العيادات الطبية ورياض الأطفال، ولجان الإصلاح... وكلها مؤسسات ولجان تصب في الخدمات الاجتماعية لهذا القطاع في الأساس ولغيره. وقد نجحت الحركة الإسلامية بفضل من الله أولاً وأخراً أن تخرج

في كل تصرفاتها السياسية وهي مربع البقاء، فالجماهير العربية أتقنت كيف تعيش تحت كل الظروف، وبالتالي فدعاوى الترانسفير وان لم تكن جديدة على سماعها إلا أنها أخذت وتيرة مرتفعة في سياق دولي وإقليمي غير طبيعي. وعليه فان هذا الجانب المقلق للجماهير، مقلق أيضاً للحركة إذا ما ربطناه بالانحراف السلوكي المنهجي الذي تعانيه قطاعات معينة من وسطنا العربي، إنحراف عن القيم والمبادئ والأخلاقيات والأعراف وتراجع في الدفع السياسي النضالي، أصاب المجتمعات الإنسانية قاطبة، وأصاب مجتمعنا. وسر اهتمام الحركة الإسلامية بهذا الجانب يعود إلى بعدين أساسيين في منظومة المفاهيم والتصورات لدى الحركة وكلاهما ينبثق من الوحي الإلهي والسنة النبوية المطهرة والذي يرى بالأثام والذنوب والمعاصي آلة فتك في الأمم والشعوب وسبب مباشر في انهيارها ودمارها وتبعيتها مهما طال صولجانها وقويت شكيمتها، وترد المصائب اللاحقة بالأمة إلى هذا السبب ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ [27]﴾؛ ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ[28]﴾

وتعتقد الحركة الإسلامية أن النوازل التي تترادف على المسلمين منذ أكثر من عشرة عقود إنما مرده الى الانحراف عن الجادة وتحكيم شرع الله في حياة الناس ولحالة الاذدناب التي ألمت بما يسمى النخب، فأدخلت عوام الناس وخواصهم في سلسلة من المتاهات أخذت بعضها برقاب بعض حتى أن الناس درجوا على "تطبيع العلاقات" مع هذه النوازل دون أن ينظروا إلى أنفسهم، ولذلك فواقع الأقلية العربية المسلمة في البلاد وحملات التجهيل والتفسيق، والتخليع التي شُدِّدَت عليهم إنما مرادها إخراج جيل مبتور العقيدة قاعد النفس منحرف الطوية لا يأبه لواقعه، ديدنه (نفسي...نفسي)، وهذا كله يأتي ويبرز في ظل توجه سلطوي مُمارس التوجه السلطوي الممارس والذي تعضده مؤسسات ما أنزل الله بها من سلطان. دفعت الحركة الإسلامية إلى جعل التحدي الكينوني (الوجودي) في سلم أولوياتها، ذالكم أنّ حفظ الدين يؤدي إلى حفظ النفس والنسل والعقل والمال، وكلاهما من مقاصد الشريعة، فترتب على حفظ الدين دفع الأمر إلى أولوية مطلقة، أدت إلى إطلاق مشاريع عديدة راوحت ما بين الإغاثية والتوجيهية، بدءً بمشروع "أبناؤنا في خطر" ومروراً بمشاريع أسابيع الدعوة ومشروع "إحياء الدين"، ومشروع صلاة الفجر، ومشروع التواصل الدعوي، حتى نحصن المجتمع العربي عموماً والمسلم خصوصاً من آفة الفسوق والعصيان ومآلاتها. وعليه تنظر الحركة الإسلامية إلى وجود الأقلية العربية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني من خلال منظارين، المنظار الكينوني الوجودي المتعلق بالوجود الحسي المبني على تخليق حالة مدنية حيوية في المجتمع الفلسطيني مع حفظ خصوصياته والوضعية التي وُجد فيها وذلك من خلال تنمية القدرات الذاتية أيا كانت هذه القدرات والطاقات والكادر. والمنظار الكينوني المعنوي المبني على معارف أخلاقية وسلوكية هُداها الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وتشكل الأخلاقيات والسلوكيات الأرضية الصُلبة لهذا الوجود، وتعبر قيم العرفان والإيمان والإسلام عن مكنونات "النفسية" للشخصية العربية الفلسطينية، ولأنّ ثمة ترابط جوهري وقوي بين النظم العرفانية والأخلاقية والسلوكية المهتدية بالأثر الإلهي والنبوي وإجماع الأمة وبين الآليات المعينة على إعمار الأرض وتنزيل سنن المدافعة والتمكين في الأرض، فمسألة الأرض بكل اشتقاقاتها تشكل حالة علائقية بين المكنون الفياض في النفس وبين تطبيق هذا المكنون على أرض الواقع ليستحيل (يتحول) إلى حالة مُعاشة مشاهدة عياناً تدُب على الأرض... ولذلك صار للأرض في الضمير الإسلامي أهمية خاصة رفعت من مستواها، من مجرد قطعة إعمارية إلى قطعة تحصل على أهمية خاصة تقارب القداسة لا لذات الأرض، وإن كنا في حسنا الإسلامي نعتبر أرض فلسطين مقدسة بالنص القرآني لقوله تعالى...﴿يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة﴾.. بل لأنها الحيز المكاني الذي تترجم فيه أعمالنا الصالحات على أرض الواقع من جهة، ولأن الأرض تمثل شهادة على هذه الأفعال في فهمنا الأخروي، يوم تشهد علينا أبصارنا وأسماعنا وأيدينا بما كنا نفعل إلى جانب أنها مستقر الأعمال، فعليها تُبنى المساجد والمصانع والورش والجماعات، وعلى هذه الأرض ينفذ المسلمون سنة المدافعة، حيث تم تنزيل أمر الله إلى الواقع المُعاش وتنتشر العقيدة الإسلامية والإيديولوجية المنبثقة عن هذه العقيدة والثقافة الإسلامية بكل تنوعاتها وإثراءاتها، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ؛ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ [29]﴾ ففساد الأرض سببه المباشر ترك الموافقة من قبلنا، لذلك تقوم الحركة الإسلامية بتنفيذ سياسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله، وإيجاد مشاريع تكافلية تحفظ وجود المسلمين والمستضعفين في حدود ما يمكن أن تعمل براءة أمام الله ورسوله يوم الوقوف بين يديه.

---

[27] سورة الشورى آيه ٣٠
[28] سورة النساء آيه ٧٩
[29] سورة الحج آيه ٤٠-٤١

تحديات المستقبل

تعتبر الحركة الإسلامية أن أهم التحديات الراهنة والمستقبلية المتعلقة بالمسلمين في البلاد هي حفظ الدين والنفس، كما ترى الحركة الإسلامية أن أهم التحديات المتعلقة بها كحركة أن تستمر في العمل في ظل الحصار والمواجهة والضغط المستمر عليها من قبل السلطات. إلا أن الحركة تنظر إلى هذا الوضع أنه يقع في إطار دائرة المحن والابتلاءات التي هي رافعات التمكين حاشا لمن لم يبتلى أن يُتمكن، وإن تَمكن أن يحكم ويعدل بين الرعية.

ولعل الحركة الإسلامية تتعاطى مع الابتلاء النازل عليها منذ عام ١٩٩٦ وحتى هذه اللحظات، بدءاً من إغلاق المؤسسات ومصادرة الأموال وحملات التحقيق، وكله ما زال مستمراً، وحتى اعتقال قيادات العمل الإسلامي وعلى رأسهم فضيلة الشيخ رائد صلاح... كل ذلك تتعبد به الحركة الإسلامية وتعتبره جزءً من صيرورتها وبنائها ودفعها نحو الأمام. ومن نافلة القول أن نشير إلى مدى الثقة التي تتمتع بها الحركة والحمد لله وما مرّد ذلك إلا لترفعها وزهدها فيما بين أيدي الناس وعملها الدءوب على نصرة الضعيف وإقامة حول الملهوف والمعطوب. ومن هنا فالحركة الإسلامية متغلغلة في شعاب المجتمع الفلسطيني، ففي صفوفها الأكاديميين من أهل التخصصات وفي صفوفها عوام الناس، وفي صفوفها الأثرياء وفي صفوفها الفقراء وفي صفوفها أرباب الصناعات ممن يطلق عليهم بالطبقة الوسطى وفي صفوفها الطبقات الضعيفة، وفيها أبناء العائلات، كما فيها من أبناء العشائر والذوات...وهذا كله دليل حق على أن حركتنا الإسلامية بحمد الله حركة شعبوية- نخبوية، حركة مجتمع، وهذا هو رصيدنا وظهيرنا...والحركة الإسلامية لا يمكن لها أن تستلهم الواقع وتستشرف المستقبل من دون نظرة عميقة لتاريخ جماهيرنا العربية والتحولات والتطورات التي اعترت مساره منذ النكبة وحتى هذه اللحظات مع مدارسة جادة لأهم محطات تاريخ الأقلية العربية وربطها ربطاً دقيقاً بالنكبة كتجلي من تجلياتها الحاصلة حتى هذه اللحظات، وعليه فالحركة تستلهم الواقع من خلال بُعدين:

١) **البعد الجماهيري:** الذي يمثل العمق الاستراتيجي للعمل الإسلامي والسياج الأمني والحي لها. وهذا البعد يحمل في طياته هموم الأرض والمسكن والأوقاف والتعليم إلى جانب هموم ذات صلة بجماهيرنا العربية عموماً وحركتنا خصوصاً كالذي يدور في مناطق السلطة والقدس.

٢) **العمل الإسلامي:** وذلك من خلال مؤسسات الحركة ونشاطها الدعوي والتربوي والإصلاحي والسياسي، وكل ذلك له صلة عميقة بالبعد الجماهيري. ويمكن القول أن الحركة الإسلامية تنظر إلى التحديات المستقبلية من خلال ثلاثة محاور مركزية تحدد مستقبل الجماهير العربية، والحركة بالطبع هي جزء منه وهذه المحاور هي:

١. **الأرض:** وما يتبع ذلك من مساحات النفوذ ومسطحات البناء وما يتبعه من بناء عمراني وإنشاء مجتمع مدني.
٢. **التعليم:** وما يتبعه ذلك من بناء للهوية الثقافية والانتماء الحضاري ببعديه الإسلامي والقومي، وتخليق هوية تتماشى مع سياقها الحضاري المنبثق من فضاء إسلامي وتستطيع أن تقف أمام أمواج العولمة الساعية لتصنيع الإنسان وتفريغه من كل محتوى ثقافي لصالح قيم غربية استهلاكية وافدة.
٣. **التمدن:** وما يتبع ذلك من رفع للمستوى المعيشي والحضاري والقيمي والأخلاقي وردفه بالبنية التحتية الصحية والصناعية والتجارية والاقتصادية...

الحركة الإسلامية والمستقبل

تعتقد الحركة الإسلامية يقيناً أن المستقبل لهذا الدين وهذا الاعتقاد القدري، مدعوم بنصوص من الكتاب والسنة، وبالتالي فإن المستقبل هو لحملة هذا الدين العاملين على ترسيخه على أرض الواقع بعد أن تم تغييبه قصراً ورهباً خلال أكثر من مئة عام، وما أصاب التيار العلماني-المنافق والمتواطئ الفشل الذريع، ولعل محاولة محور واشنطن- لندن الساعي لفرض قيم استهلاكية غربية على حياتنا من خلال الغزو العسكري لبلادنا هو آخر حلقات هذه المواجهة المتسمة بالتفوق الغربي في كل شيء إلا في مسألة الثقافة والعقيدة والتي يدور عليها نقاط المواجهة في العشرية التي نعيش... ولما كانت الحركة الإسلامية تعتبر أنها جزء من تيار الصحوة العالمي، فهي بالتالي جزء من المشروع المواجه لتيار التغريب ولطابور المنافقين ولسياسات الأمركة المفروضة علينا رهباً وظلماً وعلواً في الأرض. ولذلك فإن تحديات العولمة التي تماشت معها المؤسسة الإسرائيلية في سياساتها المدنية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب حفظها لهويتها اليهودية، تدفع بالحركة الإسلامية إلى إطلاق مشاريعها التي تهدف إلى حفظ هذه الأقلية وجوداً وكياناً وانتماءً... والحركة الإسلامية لما تعتقد أن المستقبل لمشروعها الذي تطرحه، فإنها تعتقد كذلك أن سنوات الابتلاء قد ترتفع وتيرتها ليكاد يظن الظان أن الاقتراب من الحركة الإسلامية يهدد حياته الشخصية، ومع ذلك فان ارتفاع المحن دليل على موعد اقترابها، ولذلك ففي منطقنا الإسلامي فان سنة التغيير تبدأ بإحياء الأفراد وتنتهي بالمجتمع، وهي مسيرة طويلة يجتمع في تحقيقها مجموعة من الآليات والوسائل، كالتعليم والثقافة والتربية والتوجه والاقتصاد والدفع

وحتى يميز الله بعضهم ببعض، وما أصدق الشاعر إذ يقول:

ليطفئ نور الله نفخة فاجر

تعالى الذي بالكبرياء تفردا

والحركة الإسلامية تؤمن بقدر الله النافذ، وأنها جزء من هذا القدر لقوله ﷺ:"ما يزال الله يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم فيه بطاعته إلى يوم القيامة" حسنه الألباني... وفي إطار المنافحة عن هذا الدين فلن يهزم أبداً، ولعل المأتي سنة الأخيرة وانحلال عقد الخلافة وترك الناس الصلاة وانتشار الآثام والمعاصي، ودعاة التغريب والعلمنة والفسوق المنظم دليل قاطع على مدى عمق هذا الدين في نفوس أبنائه، مما يدفعنا لليقين بنصر الله القادم وبحديث رسول الله ﷺ:" لن يبرح هذا الدين قائماً، يُقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة.." رواه مسلم.

فالحركة الإسلامية إذا تنظر إلى المستقبل نظرة مشرقة رغم حوالك الأحداث والخطاب الجسام النازلة على الأمة عموماً وعلى شعبنا الفلسطيني خصوصاً وإذا كان ثمة علاقة بين إسرائيل ككيان وكمكون وبين الوضعية العامة للإسلام كدين يسود الناس، ذالكم أن قيام إسرائيل تاريخياً ارتبط بسقوط الخلافة العثمانية وتداعيات هذا السقوط وبتفتيت الأمة العربية إلى دول قوية ثم صارت قطرية وإذا بها دولة شخصيات وبطانات.

والحركة الإسلامية رغم استيعابها لخصوصيتها التي تعيشها إلا أنها في الوقت ذاته تعتقد أنها تمثل الداخل الفلسطيني رأس الحربة للمشروع الإعلامي في البلاد، كما تعتقد الحركة أنها تمثل رمزاً لمشروع الإحيائية الإسلامية المعاصرة الممارس على أرض الواقع ولعل التجارب التي خاضتها الحركة في الأطر السياسية كقياداتها لدفة بعض السلطات المحلية ودفعها لمجتمع أهلي متعفف زاد من رصيد تجاربها تماماً كما جعلها أكثر إطلاعاً على المستقبل الذي ينتظرها رغم تهديدات الترانسفير والتبادل السكاني/الجغرافي... ورغم العصا الغليظة التي حاولت إسرائيل أن تستعملها كثيراً مع الجماهير العربية عموماً والحركة الإسلامية، وكأن ثمة تبادل خبرات في أساليب التعذيب والمهانه بين هذه الدولة والدول الصديقة "العربية منها تحديداً". وترتكز النظرة المستقبلية الشمولية للحركة على ثلاثة دوائر تشكل بمجموعها المساحة التي تعمل من خلالها وتستشرف المستقبل وتبني لـ:

١. الفرد المسلم في بلادنا باعتباره رأس المال الذي تبنى عليه كافة مشاريعنا.

٢. المجتمع المسلم باعتباره الجزء الحي الذي تعمل من خلاله الحركة الإسلامية وتصب مصالحها في إطاره بادئ الأمر.

٣. الأمة الإسلامية بما فيها العربية وكونها الامتداد الحضاري والثقافي والنوعي لنا، والذي يمدنا بأكسيد القوة والمواجهة لمكنوزات الخير الناجزة في هذه الأمة ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله...﴾.

وهذا الثلاثي حدث بينهم من التواصل والتعاضد ما يقوي ركننا ويزيد ثقتنا بأمتنا ومحيطنا الإسلامي.

وإذا كان الموروث الحضاري في فلسطين التاريخية يشكل الرافد التعبوي للحركة الإسلامية فإنه كذلك يمثل رافعة للعمل الإسلامي يؤكد حقنا التاريخي والديني والعقدي والشرعي على هذه الأرض، ويؤكد حقنا الشرعي بمطالبنا العادلة المبنية على أصول تاريخية وقانونية وشرعية ومدنية وعلى الحق الحضاري الإسلامي والحضاري الإنساني على هذه الأرض. وتواجدنا الراسخ عليها مما ينفي نظرياً وفلسفياً نظريات الترانسفير والترحيل بكافة أنواعه مقابل التأكيد على حقيقتين: **أما الأولى** فهي مدى عمق التفكير لدى الحركة الإسلامية وحملها هموم الناس عموماً وعلى رأس ذلك مستقبل الأقلية العربية فضلاً عن واقعها. **وثانياً**:عظيم المسؤولية التي تتحملها الحركة الإسلامية مما يجعلها حركة واقعية، وقد برز ذلك في مختلف طروحات الحركة الإسلامية التي نحت منحى التوفيق بين مواقف الحركة ومصالح الجماهير العربية من غير ذرائعية ولا وصولية. وذلك فإن المستقبل لطروحاتنا ولمنهجنا.

السابع عشرة
الحركة الإسلامية - فلسطين ١٩٤٨
نظرة من الداخل والخارج

الشيخ إبراهيم صرصور*

المقدمه

أرى انه من الضروري أن نعرض لملف الصحوة الإسلامية في الداخل الفلسطيني / إسرائيل عموما والحركة الإسلامية على وجه الخصوص على ضوء الحملة العالمية التي تقودها أمريكا ضد الإسلام والمسلمين تحت مختلف العناوين واليافطات وبالذات بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١. لو قمنا عملية مسح سريع ومختصر لهذه الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية لوجدناها على النحو التالي :

أولا: التحالف "الأمريكو – إسرائيلي" أو "المسيحي المتصهين – اليهودي" والذي يعتبر الأشد والأعنف والأشرس والأوضح في التاريخ المعاصر. من السمات البارزة لهذا التحالف انه لا يعترف بأي شرعية للقوانين والمواثيق الدولية إلا بقدر ما تخدم مصالحه، ولذلك أباح لنفسه استعمال كل الوسائل المحرمة وغير المشروعة في سبيل تحقيق مآربه وأهدافه ومنها أساسا "القوة المسلحة الغاشمة". ما يجري هذه الأيام من اعتداء عسكري آثم ووحشي على أرض فلسطين والعراق وأفغانستان لهو أكبر دليل على هذه السياسة المرتكزة إلى أبعاد أيديولوجية دينية متطرفة، ترى في العالم كله وعالمنا العربي والإسلامي على وجه الخصوص "مسرحا للعمليات" خدمة لأغراض هذا التحالف وحماية لامتيازاته. لقد اكتشف بوش ومن بعده شارون أن القدر والتاريخ اختارته لمقارعة قوى الشر والظلام وتحقيق انتصار شامل عليها. الإرهاب الذي جعلته أمريكا وإسرائيل هدف حربها العالمية الثالثة، اقتصر كما هو واضح على حركات الإسلام السياسية على اعتبارها – في نظر هذا التحالف – الخطر الحقيقي الذي يهدد غرائز السيطرة والهيمنة الأمريكو – إسرائيلية، ولذلك لا بد من القضاء عليها وخلق الأسباب والذرائع لذلك دون النظر إلى أي اعتبار مهما كان نوعه. هذه النزعة العدوانية استحقت إسرائيل وأمريكا بسببها أن تكونا الدولتين الأكثر تهديدا للأمن الدولي والاستقرار العالمي وذلك حسب آخر استطلاعات الرأي العام التي نشرت مؤخرا في أوروبا والعالم.

ثانيا : الواقع العربي الرسمي والشعبي – في الصراع العنيف الجاري حاليا في البلاد العربية، حول إصلاح النظم السياسية والذي أفشل القمة العربية الأخيرة في الجزائر، أصبح التخويف من الحركات الإسلامية واحتمال سيطرتها على المؤسسات التشريعية يستخدم حجة رئيسية لتبرير قمع الحركة الديمقراطية والحفاظ على الوضع القائم. ذهب هذا التوجه لدى النظام الرسمي في بعض من الدول العربية الجمهو- ملكيه إلى حد استعمال (**عنصر التخويف المستمر**) والذي تفرزه في بعض الأحيان أعمال عنف الى دفع قطاعات واسعة من الجماهير إلى الاصطفاف من وراء السلطة المستبدة (**خوفا**) من وصول الإسلاميين إلى السلطة والذي خيَّل سحرة الأنظمة لهذه القطاعات من الشعوب أن وصولها سيعني حرمان الناس من الحريات الدينية والشخصية، وكأن الأمة تعيش حالة من الفائض الديمقراطي والحريات. من خلال التلويح بالبعبع الإسلامي، تطمح الأنظمة إلى تأبيد زعاماتها، حتى ما عاد هذا النظام يعبأ بتوكيل من الشعب، لا بل لم يعد بحاجة إلى تجديد هذا التوكيل طالما انه يستطيع أن يستمر في الحكم إلى الأبد باسم حماية الأمن من المخاطر والحيلولة دون حالة الفوضى الممكنة، مما يعني تحول الاستبداد إلى دين بديل عن دين الأمة والمصدر الوحيد للتشريع.

النظام العربي الرسمي - إلا من بعضه القليل كدول الخليج وبعض دول الشمال الأفريقي التي أعطت شعوبها عموما والإسلاميين خصوصا مساحة من المشاركة السياسية التي أرجو أن تتسع - يعيش حالة ارتهان خارجي لا يملك معها الا أن يؤجل حكم الشعب عليه ولو غرقت الأمة في البحر. أما الشعوب فتعيش حالة إحباط بسبب أزمة الطغيان السياسي وتهميش الأكثرية، وبسبب أزمة توزيع الثروة والفروق الفلكية بين طبقات الشعب، والذي أدى إلى التحلل الاجتماعي وطغيان الغرائز على الحياة ومنها إلى الإحباط كما قلت. هذا الإحباط شلَّ الشعوب عن الفعل حتى ما عادت تعرف ما لها وما عليها.

ثالثا: الموقف الأوروبي: والذي لا يختلف في جوهره عن الموقف الأمريكي، وإن كان له بعض ملامحه المستقلة بسبب التدافع الأمريكي – أوروبي حول مناطق النفوذ، أو بسبب مصالح هذه الدول مع العرب والمسلمين. أما فيما يتعلق بموقف أوروبا من الصحوة الإسلامية، فلا تختلف كثيرا عن الموقف الأمريكي والعربي. أوروبا أيضا تؤمن بأن الضغوط الشديدة على الأنظمة العربية الاستبدادية من أجل الإصلاح يمكن أن يزعزع

والالتزام بقانون دولة فرضت وجودها على الأرض والإنسان والحضارة "بقوة السلاح" ومن غير أن يكون لنا نحن الأقلية الفلسطينية فيها اي خيار ... هنالك في هذا العنوان ثلاث مكوّنات أساسية :

الأولى – إسرائيل
الثانية – الإسلام والمسلمون والحركة الإسلامية
الثالثة - القانون

- ***أما إسرائيل***: فكما هو معروف فهي تجسيد للحلم اليهودي الذي نجح اليهود بعد ٢٥٠٠ سنه من تحويله إلى حقيقة والى كيان مستقل قوي يحظى برعاية العالم وتهفو إليه قلوب اليهود، ومن والاهُم من أهل الملل والنحل، كما وتشكل الغطاء الذي يحمي اليهود واليهودية عبر العالم. كان إعلان استقلال إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨، بداية النكبة الفلسطينية ومأساته التي ما زال يعيشها حتى هذه اللحظة تبثها الفضائيات بفصولها الدموية على الهواء مباشرة وعلى مدار الساعة.

أما الأقلية العربية الفلسطينية: المسلمة في غالبيتها (٨٥%) يليها المسيحيون ثم الدروز، فهم البقية من الشعب الفلسطيني التي بقيت في ارض الوطن بعد النكبة لأسباب ذاتية وموضوعيه، رغم الأثمان الباهظة التي دفعتها على مذبح الصمود والرباط . *المهم أن هذه الأقلية تحولت إلى جزء من الكيان الإسرائيلي شكل ، إلا أنها بقيت خارج الحسابات الإسرائيلية التكتيكية والإستراتيجية مضمونا*، فكل ما استحدثته الدولة اليهودية من مستلزمات وجودها ورموزه لا يمت إليها بصلة، إلا أنها آمنت بأنه مهما مارست عليها إسرائيل من سياسات ظالمة ونفذت ضدها من ممارسات عنصرية فان ذلك لن يغير من الحقيقة شيئا؛ إنها صاحبة الأرض وصاحبة الحق الشرعي فيها وفي حضارتها وتراثها ، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، [فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض]. لا شك ان المسلمين هم أكثر المتضررين من إقامة دولة إسرائيل – مع الإقرار بان أضرارا أصابت **الأخوة** المسيحيين – لكن الضرر الأكبر وقع على المسلمين بحكم أكثريتهم في البلاد وعلى اعتبارهم المستهدفين أولا وأخيرا، لا من حيث وجودهم البشري فقط ولكن من حيث وجودهم الحضاري والديني والمؤسساتي. دمرت إسرائيل مئات القرى وأكثرية المدن العربية والإسلامية، كما دمرت الألفي مسجد تقريبا **وأزالت قدسية الباقي** وحولتها الى كنس ومطاعم ونوادي ليلية ومصانع ومتاحف واسطبلات أغنام وأبقار وغير ذلك. صادرت الأوقاف على أنواعها وعلى عظمة أملاكها، وأغلقت مؤسسات المسلمين ومرجعياتهم [المجلس الإسلامي الأعلى]، هُجِّرت قياداتهم الدينية والسياسية والاقتصادية وقطعوا في النهاية بالكلية عن عمقهم البشري والثقافي والسياسي، بينما حافظ المسيحيون الى حد ما ولأسباب تاريخية بنيوية بأغلب منجزاتهم ومكتسباتهم من كنائس وأوقاف ومرجعيات كنسية محلية وعالمية.

- ***أما القانون***: فقد جاء هو أيضا أداة التنفيذ السياسية لإسرائيل والصهيونية العالمية خصوصا في المراحل الأولى لقيام الدولة. ليس هنالك من دستور إسرائيلي مكتوب وانما الموجود هو مجموعة من القوانين جاءت في أغلبها معبرة بالضرورة عن الأهداف اليهودية الصهيونية لإسرائيل، وهي بالتالي تتصادم في القضايا الجوهرية مع الرؤية الإسلامية العربية خصوصا في مواضيع: **هوية الدولة، تعريف الأقلية العربية، الحقوق بأنواعها، المساواة، المشاركة، الأرض والأوقاف والمقدسات، قانون العودة لليهود وقانون الجنسية، قانون أملاك الغائبين، القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ،قانون الطوارئ لسنة ١٩٤٥ إلى غير ذلك من الموضوعات والقوانين.**

- **أما الحركة الإسلامية:** فهي هذا العمل الشعبي الجماعي المنظم للمسلمين داخل إسرائيل، والذي يهدف إلى العودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة وحماية المنجزات وصياغة الشخصية الإسلامية القادرة على مواجهة التحديات في دولة تجمعت عند أبوابها وتشابكت على ساحاتها كل المتناقضات، والتقت على أرضها والتحمت القوى المتنافرة في أجلى صورة عبر التاريخ الطويل. لذلك لا أبالغ إذا قلت أن الحركة الإسلامية في الداخل شغلت وما تزال بال الكثير من أهل الاختصاص من الباحثين، كما شغلت بال كثير من الساسة، وما تزال سواء كانوا في موقع صنع القرار أو المراقبة والاستشارة. كما أن الاهتمام دفع بالعشرات إلى تقديم الآلاف من الأوراق الجامعية، كدراسات إنهاء جامعية في البلاد تتخصص بالحركة الإسلامية في محاولة لفهمها، إضافة إلى مئات التقارير واللقاءات الصحفية وضعت تحت مجهر التحليل كل حدث أو إنجاز إسلامي، حيث بلغ هذا الاهتمام ذروته منذ الانتخابات المحلية

عام ١٩٨٩، والتي حققت فيها الحركة الإسلامية إنجازا رائعا ما يزال يعطي ثماره إلى الآن. نستطيع أن نقول أن الموقع المرموق الذي وصلت إليه الحركة الإسلامية في أوساط الجماهير وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، وضعنا أمام تحد كبير ومسؤولية اكبر عن كل ما له صلة بحماية الوجود العربي والإسلامي داخل إسرائيل مع التركيز على الخصوصيات الإسلامية والملفات الدينية من غير تفريط بكل القضايا الأخرى من اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتربوية ورياضية وصحية وقومية ووطنية إلى غير ذلك من الملفات ذات الصلة بجماهيرنا على كل المستويات، على اعتبار أننا نؤمن بان الإسلام هو منهاج حياة كامل يرعى مسيرة الإنسان من قبل ميلاده إلى ما بعد وفاته. نسعى في الحركة الإسلامية ومن خلال حرصنا على العمل العربي المشترك داخل إسرائيل إلى مد جسور التعاون مع كل التيارات الناشطة على الساحة في سبيل حمل الهم العام والتعامل مع التحديات الواحدة التي تواجهنا كأقلية عربية محليا وإقليميا وعالميا.

تطور الهوية الإسلامية والقومية للعرب في إسرائيل في سياقها التاريخي السياسي:

- **وضع متميّز فريد** :لا شك أن العرب في إسرائيل هم أقلية فريدة من نوعها، لا أعتقد أن لها مثيلا في أقليات العالم من حيث وضعها المعقد والمتشابك، لذلك كثرت التعريفات لهذه الأقلية كما تعددت التوصيفات لما يمثل هذه الهوية والشخصية من مركبات على الحقيقة. لكن هذه التعريفات في غالبها المطلق لا تعدو أن تكون تقديم مركب على آخر بناء على ما يحمل صاحبه من فكر إسلامي أو قومي أو وطني أو اشتراكي شيوعي....الخ، إلا أنني أكاد أجزم أن الجميع ومن غير تنسيق مسبق يضعون (الإسرائيلية) في آخر تعريفاتهم، وليس هذا من فراغ ...
- **عوامل التميُّز:** يمكن إن نشير إلى عاملين مركزيين حددا هذا التميز الذي تتمتع به الأقلية العربية في إسرائيل. **الأول** :التعريف المعتمد للدولة على انها (دولة يهودية وديمقراطية) **والثاني:** تميز الظروف التاريخية التي مرت بها الأقلية العربية. فما دامت الدولة يهودية أو هي دولة اليهود حسب تعريفها الرسمي فلن تكون ديمقراطية أبداء فهي وبشكل شبه وراثي تعطي عرق الأغلبية اليهودية الأفضلية في كل شيء بينما تبقى الأعراق الأخرى وخصوصا العربية في مكان بعيد يصعب تحديده بموازين ثابتة إنسانية وعالمية.
- **بعد النكبة عام١٩٤٨؛ تحول الفلسطينيون على أرضهم داخل الكيان الجديد إلى أقلية ضعيفة** بعدما كانوا الأكثرية في وطنهم، استفاقت على وضع تعيس لم تعد تتمتع فيه بامتيازات الأكثرية صاحبة القول الفصل في كل ما يهم البلاد والعباد، كما لم تعد تملك مقومات الوجود الحقيقي من مرجعيات ومؤسسات وبنى تحتية ثقافية واقتصادية وحتى دينيه. انقطع الاتصال بين الأقلية العربية وخصوصا المسلمة وبين عمقها العربي والإسلامي وحتي الفلسطيني على الجانب الآخر من الخط الأخضر في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية والأقصى والقدس، حتى الحج حرمت منه الأقلية المسلمة حتى عام ١٩٧٩، حيث سمح حينها بأداء الحج بترتيب خاص عن طريق الأردن. عاشت الأقلية العربية كذلك حالة نسيان أو شطب من الذاكرة العربية الفردية والجمعية على مستوى الوطن العربي والإسلامي، وكأننا أصبحنا خارج حركة التاريخ العربية عموما والفلسطينية خصوصا.
- **في هذا الإطار وبشكل متزامن فُرض على الأقلية العربية واقع جديد** فيه من نقاط التعارض والتناقض ما جعل الجماهير العربية غريبة في أرض وطنها: يهودية الدولة وصهيونية التوجهات، اللغة العبرية، نشيد وطني فيه حنين اليهود الى صهيون، علم الدولة الجديد ذو الأبعاد اليهودية الصرفة، الأعياد الرسمية ورموز الدولة العامة. لم تكن إسرائيل في أعين العرب إلا دولة نكبتهم في كل شيء، دولة يهودية ليس فيها من الديمقراطية تجاههم إلا اسمها. عاش العرب في ظل حكم عسكري غاشم وحشي حرمهم من كل الحقوق الأولية وتعامل معهم بكل القسوة والعنف وارتكب في حقهم الفظائع من تنكيل وإذلال وقتل بلغ ذروته في مجزرة كفر قاسم ١٩٥٦/١٠/٢٩. كما ونفذت إسرائيل في ظل الحكم العسكري كل خططها للاستيلاء على الأرض والمقدسات وتنفيذ مشروعاتها التوسعية التي ما أبقت للعرب إلا الفتات يعيشون عليه في "جيتوات" مغلقة منقطعة عن العالم الخارجي، يعيش أهلها في ظل إرهاب دائم وتهديد مستمر.
- **سوق العمل ارتكز إلى سياسة عنصرية** قامت على أسس عرقية، ففي الوقت الذي عمل فيه اليهود في الوظائف المرموقة وتقاضوا الأجور المرتفعة اشتغل العرب في الوظائف السوداء والموسمية في اغلب الأحيان وتقاضوا أجورا متدنية، كما حرموا من الوظائف العامة التي ظلت بأيدي اليهود. أضف إلى ذلك، الحرمان من حرية التنقل والتي كانت من أسوأ الممارسات الإسرائيلية ضد العرب التي شكلت عبئا ثقيلا حدَّت من قدرة الأفراد والجماعات على إدارة شؤونهم الخاصة والعامة

- بدأت التجهات الإسلاميه والوطنيه والقومية تظهر بوضوح في هذه المرحلة وخصوصا بعد هزيمة ١٩٦٧. كان لهذه الحرب وقعها الصاعق على كل الأطياف، كما كانت في الوقت ذاته بداية عودة الوعي لدى الجماهير المسلمة وبلورة التوجه الإسلامي الذي لم يكن غريبا على الأجواء الفلسطينية على امتداد سنوات الصراع من الشيخ عز الدين القسام مرورا بالمشاركة الفعالة " للإخوان المسلمون " في حرب فلسطين وعلى كل الجبهات وانتهاء بالشيخ أمين الحسيني ومؤتمرات بيت المقدس ودورها في إدارة دفة الصراع. إلا أن العمل التنظيمي الحقيقي للصحوة الإسلامية داخل فلسطين ١٩٤٨، بدأ منذ عام ١٩٧٢ حيث انطلق العمل الإسلامي من كفر قاسم على يد الشيخ عبدالله درويش مؤسس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر.
- **النشاطات السياسية (الآكتفيزم السياسي)** والذي بلغ ذروته في أحداث يوم الأرض الأول في ٣٠ آذار ١٩٧٦. مثل هذا اليوم شهد انتقالة نوعية للأقلية العربية في تنظيم نفسها ورفع مستوى نضالها ضد سياسات الدولة العنصرية تحت قيادة لم تعد تتردد في الاندفاع **إلى ما قبل الهاوية في** تصديها لقوانين وممارسات إسرائيل ضد سكانها العرب. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد أضاف هذا اليوم دليلا جديدا على ان إسرائيل لم تغير نظرتها وعداءها السافر ضد الأقلية العربية حيث لم تتردد في قتل الأبرياء من المتظاهرين العزل ومن اقتحام البلدات العربية بالدبابات كما لو كانت في حرب ضروس ضد جيش مدجج بالسلاح. لقد أرادت إسرائيل بقتلها للأبرياء، كسر إرادة الصمود والإصرار على انتزاع الحقوق والدفاع عن الكرامة والأرض والمسكن ولقمة العيش. لم تنجح في ذلك بل زادت في صلابة الجماهير العربية الذين حولوا هذا اليوم عيدا وطنيا يجددون في تاريخه من كل عام العهد مع الشهداء والعهد مع الأرض والعهد مع المقدسات. لم يعد الوسط العربي يتردد في الحديث العلني عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، ودعم هذا الإعلان بتنفيذ خطط دعم ومساندة سياسية فاعلة في كل مناسبة وفي كل ميدان متاح. كما بدأت الدعوة إلى إقامة مؤسسات تمثيلية عربية منظمة ترعى (المسيرة العربية الجماعية نحو الوجود والهوية والحقوق).
- **حصل التلاحم الحقيقي بين الأقلية العربية** وفيها طبعا الحركة الإسلامية مع الشعب الفلسطيني مع بداية الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، والتي دفعت الوسط العربي إلى اتخاذ مجموعة قرارات جريئة حددت مجموعة نشاطات لدعم الانتفاضة سياسيا ومعنويا وإنسانيا، ومنها الإضراب العام، تلتها مجموعة من النشاطات تطورت مع تطور الأحداث منها مثلا: الإعلان في مناسبة عيد الاستقلال الخمسين لإسرائيل **أن هذا العيد بالنسبة لنا كفلسطينيين يساوي النكبة**، ومنها أحداث هدم البيوت في **(قرية أم السحالي)** والتي فجرت صدامات عنيفة بين المواطنين العرب والشرطة والحكومة الإسرائيلية، ومنها أيضا قرار إسرائيل مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الخاصة من **(أراضي الروحه)** قرب مدينة أم الفحم عام ١٩٩٨، مما فجر كذلك صدامات عنيفة اعتدت فيها الشرطة بمنتهى الوحشية على المتظاهرين من الوسط العربي.
- **كانت "انتفاضة الأقصى" في تشرين الأول من العام ٢٠٠٠**، واحدة من اخطر العلامات الفارقة في العلاقة بين الدولة والمواطنين العرب والتي استشهد فيها ١٣ من خيرة الشباب من الجليل والمثلث والنقب، مما زاد في منسوب الوعي لدى الجماهير العربية وشكل نقلة نوعية في العمل السياسي اتخذت فيه الأقلية العربية قيادة وجماهيرا قرارها التاريخي ولأول مرة بمعاقبة حكومة العمل – ميرتس حينذاك ومنع التأييد عنها مما اعتبر قرارا قلب الموازين ووضع الدولة أمام تحد جديد، بعدما فرضت على الحكومة إقامة "لجنة تحقيق رسمية" سميت "لجنة أور" نسبة إلى رئيسها قاضي المحكمة العليا. رغم ما يشوب قرارات اللجنة من عيوب، إلا أنها تعتبر وبحق لائحة اتهام قاسية ضد الدولة ومؤسساتها والتي اتهمت مباشرة بترويج (ثقافة الكراهية للعرب) و(ثقافة الكذب والتزوير في كل ما يتعلق بمخالفات تصل حد القتل ضد مواطنين عرب عزل) و (ثقافة القتل ضد العرب دون مبرر وإطلاق النار من اجل القتل دون سبب واستعمال الأسلحة الفتاكة والمحظورة في تفريق مظاهرات لم تشكل خطرا) إلى غير ذلك من التوصيات.[1]

---

[1] أنظر التقرير الكامل لتقرير لجنة "أور" على موقع (المركز من أجل الديمقراطية في إسرائيل) www.idi.org.il. انظر كذلك **الملحق الثاني** والذي يشمل مشروعات القوانين العنصرية المقترحة في السنتين الأخيرتين على جدول أعمال الكنيست.

الحركة الإسلامية رافد أصيل من روافد الأقلية العربية في إسرائيل

- قلت سابقا أن الحركة الإسلامية ولدت فعلا في أجواء بلغ التمييز والظلم فيه أوجه ضد الأقلية العربية، كما جاء ميلادها متزامنا مع تعاظم الصحوة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي وخصوصا (الثورة الإسلامية في إيران)، وسقوط أغلب الأطروحات على الساحة العربية وفشلها في حماية الأرض والأمن والكرامة العربية. إذن ولدت الحركة الإسلامية في ظروف معقدة دفعت بالحركة في عام ١٩٧٩/١٩٨٠ إلى القيام بمغامرة غير محسوبة أوقعتها في مواجهة أمنية مع إسرائيل انتهت باعتقال عدد زاد على السبعين من قادة وكوادر الحركة فيما عرف حينها (**بأسرة الجهاد**). تحولت الحركة بعدها إلى ممارسة خدمتها للجماهير في إطار مؤسسي، استفادت في إقامته من التجارب السابقة وترتب عليه استواء الجماعة التي أصبحت فاعلة في المجتمع سدّت الثغرات وأثبتت مقدرتها على تسييس الناس وأكدت مرجعيتها لهم من جديد في أسلوب حسن يصب في صالح الكسب الإسلامي، فبرزت ظاهرة المأسسة كما برزت أولويات العمل في قضاياها الاجتماعية والإصلاحية والسياسية.

- **محطات رئيسيه في مسيرة الحركة الإسلامية :**

١ – بعد أن أنهى فضيلة الشيخ عبدالله نمر درويش دراسته الشرعية في مدينة نابلس عام ١٩٧١ كأول مسلم من عرب ١٩٤٨، يدرس في الضفة الغربية المحتلة حديثا، فقد بدأ نشاطه الدعوي المنظم مستثمرا ما حصّله من خلاصة العلم الشرعي والتأهيل الدعوي على أيدي نخبة من العلماء الأفاضل وقادة العمل الدعوي. فتح الله على يديه قلوبا لعدد كبير من الشباب والشيوخ، وانطلق بهم يدعو إلى الله على بصيرة في طول البلاد وعرضها، في الجليل والمثلث والنقب. كنت أنا والشيخ رائد صلاح وعدد من الأخوة الأفاضل في المدارس الثانوية عندما تعرفنا على الدعوة وانتمينا إليها وانخرطنا في صفوفها، إلى أن شاء الله أن يمتحن هذه الدعوة الناشئة بمحنة السجن الأولى.

٢ – مرحلة الابتلاء الأولى، والتي بدأت بحملة الاعتقالات التي طالت قيادة الحركة كلها والذين بلغ عددهم السبعين تقريبا، وذلك مع بداية العام ١٩٧٩، حيث انتهت فصولها الأخيرة في العام ١٩٨٥ والتي خرج فيها آخر السجناء، وكان فيهم الشيخ عبدالله درويش.

قدر الله لي وللشيخ رائد صلاح وآخرين من الذين نجاهم الله من هذه المحنة أن نقود الحركة في أكثر مراحلها تأزما وضيقا، بعد أن غيبت السجون قيادتها، وظللنا على العهد معها حتى حرر الله الأسرى.

بدأت الحركة الإسلامية تشق طريقها بروح جديدة اعتمدت العمل المؤسساتي الذي اعتمد الروح العصامية والخدمة الذاتية من أجل ملأ الفراغ الذي أحدثته السياسة الإسرائيلية العنصرية.

كان انجاز الحركة في هذه المرحلة مذهلا، حيث امتد العمل الحركي بكل أشكاله طولا وعرضا، أفقي وعامودي. كانت المشاركة في الانتخابات البلدية التي بدأت في العام ١٩٨٣ وبلغت أوجها في العام ١٩٨٩، واحدة من العلامات الفارقة التي وضعت الحركة الإسلامية كواحدة من القوى القيادية الأصيلة التي يحسب لها ألف حساب. تميزت هذه المرحلة والتي استمرت إلى العام ١٩٩٦ بالنشاط غير المحدود والامتداد الكبير تحت قيادة واحدة وموحدة أثبتت جدارتها في كل مجال. كان من بركات هذه المرحلة وضع دستور الحركة الإسلامية التي تكفل بوضعه إضافة إلى رئيس الحركة في حينه الشيخ عبدالله درويش، كل من الشيخ رائد صلاح وكمال خطيب، والذي بموجبه تم انتخاب مجلس شورى الحركة والذي تشكل من سبعة وعشرين عضوا.

٣ - مرحلة الانشقاق؛ والتي بدأت من لعام ١٩٩٦ وما زالت حتى اليوم؛ قلت سابقا أن مرحلة العطاء الأكبر كانت في المرحلة الثانية، حيث نشطت الحركة في كل المجالات التربوية والدعوية والإغاثية والإنسانية والحقوقية والصحية والرياضية وغيرها، إضافة إلى المجال السياسي: **محليا** – انتخابات بلدية وبداية نقاش جدي للملف البرلماني، **وفلسطينيا** – من خلال الدعم الإنساني والسياسي للانتفاضة وللشعب الفلسطيني، وقضايا المقدسات وعلى رأسها القضية الكبرى ألا وهي المسجد الأقصى المبارك، **وعالميا** من خلال التواصل مع المسلمين في أوروبا وأمريكا، إضافة إلى دعم المسلمين في المناطق التي تحدث فيها نكبات كالبوسنه والهرسك وكوسوفا وغيرها.

في هذه المرحلة وحتى العام ١٩٩٦، بدأت الحركة تبحث ملف الانتخابات البرلمانية والذي كان يؤجل البحث فيه منذ العام ١٩٨٩، حيث انتهى البحث بعقد اجتماع خاص لمؤتمر عام الحركة الإسلامية، وحضرته قيادة الحركة الإسلامية وبضمنها الشيخان رائد صلاح وكمال خطيب. انتهت المداولات في هذه الاجتماع بإجراء التصويت الذي اتفق على أن يكون الحكم الفصل في الموضوع وباتفاق الجميع. خرجت النتيجة بفارق بسيط لمصلحة خوض الانتخابات البرلمانية في إطار قائمة موحدة، حيث

الاربعة بيانا اشبه ما يكون بالبيانات الانقلابية ومن على صفحات جريدة "صوت الحق والحرية" والتي هي جريدة الحركة الإسلامية الأم في حينه، يعلنون فيه "ثورة تصحيح"، سيطروا من خلالها على كل الجمعيات والمؤسسات الإغاثية والصحفية والعلمية والمالية التي كلفوا بإدارتها بقرار من قيادة الحركة الإسلامية. لم يكتف الأخوة الأربعة بذلك بل اختاروا أن يتسَمَّوا بنفس الإسم "الحركة الإسلامية"، بدل أن يشقوا طريقهم تحت يافطة أخرى يختارونها.

وقعت هذه المخالفات الأخلاقية كالبلاء الأسود على رؤوس المخلصين من قيادة الحركة وكوادرها ومحبيها وأنصارها، لكنا قررنا في الحركة الأم أن نصبر ونحتسب لعل الله سبحانه يعيد الأخوة إلى رشدهم من جديد فننهي هذا الفصل الأسود من تاريخ الدعوة سريعا، إلا أن كل محاولاتنا ومبادراتنا في هذا الشأن واجهت صدّا امتد منذ العام ١٩٩٦ وحتى اليوم.[٢]

لم يكن هنالك ما يدعوا إلى الانشقاق، إلا أنني اعتقد أن هنالك من العناصر المتشددة خارج البلاد كانت قد ساعدت في حصول الانشقاق وأشعلت النار تحت رمادها، بدل أن يكونوا حياديين يعملون على التقريب والتوحيد في منطقة لا تحتمل إلا الوحدة بين الإسلاميين. كانت خسارتنا كبيرة بسبب الانشقاق، سواء على صعيد العلاقات البينية بين أبناء الإسلام الواحد، أو على مستوى الرأي العام الذي لم يعد يرى في الصحوة المنشقة على نفسها القدوة والأسوة، أو على مستوى بعثرة الجهود والطاقات في نشاطات أغلبها الساحق نسخا مكررة، لا ينبغي أن تستمر إلا من خلال إطار واحد.

ظلت "جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات" والتي يرأسها فضيلة الشيخ كامل ريان، الجمعية الوحيدة التي لم يمر عليها سيف الانشقاق، وظلت قيادة الجناحين تعمل من خلالها جنبا إلى جنب وحققت من الإنجازات في المسجد الأقصى بجهود المسلمين جميعا ما أذهل المؤسسة الإسرائيلية وخصوصا المصلى المرواني وغيره من المشروعات الجبارة.

كان أملنا كبيرا في أن تكون بركة العمل الموحد في خدمة الأقصى المبارك المقدمة لعودة اللحمة من جديد للحركة الإسلامية. ومرة أخرى جاءت المفاجأة صاعقة حين بلغنا أن الشيخ رائد صلاح قد عقد اجتماعا سريا دَعَى إليه وبشكل غير قانوني أعضاءً جدد بدل الأخوة أعضاء مجلس الإدارة المسجلين، وانتخب نفسه رئيسا للجمعية في عملية للإطاحة بالرئيس الشرعي.

لم يقف إلى جانب الشيخ رائد صلاح أحدا من إخوة الأمس، ولو استعمل في سبيل ذلك كل الطرق غير المشروعة. لما واجهه رئيس الجمعية الشيخ كامل بالحقيقة وأبلغه بخطورة هذا الأجراء غير الأخلاقي وغير الإسلامي الذي من شأنه أن يقطع آخر حبل بين الجناحين، فما كان من الشيخ رائد صلاح بدل أن يعود إلى الصواب ويعض على الجمعية بالنواجذ، نجده يسارع بعد أيام للإعلان عن إقامة "مؤسسة الأقصى" وذلك في العام ٢٠٠١، ومرة أخرى وكما فعل في الحركة الإسلامية يوم انشق عنها، ينسب كل أعمال "الجمعية" إلى "المؤسسة" التي ولدت بعد خمس سنوات من العمل المشترك والمضني في إطار "الجمعية" ...

٤- في الشهر الثامن من العام ١٩٩٨، انتخب كاتب هذه السطور(إبراهيم صرصور) رئيسا للحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، خلفا للشيخ عبدالله نمر دروش والذي استقال طواعية من رئاسة الحركة بعد أن قادها ما يزيد على ربع قرن وليتفرغ للعمل التربوي والعلمي النافع، وكمرجعية فقهية للحركة الإسلامية.

وضع الرئيس الجديد للحركة الإسلامية موضوع توحيد جناحي الحركة على رأس قائمة أولوياته. لقد فعلت ذلك لأيماني بأن العلاقة التاريخية والحميمة التي تربطني بالأخ الشيخ رائد صلاح كفيلة بتجاوز أزمة الانشقاق خلال مدة قياسية وعلى الوجه الذي يقدره الله ويرضى عنه الأخوان.

لقد التقيت بالشيخ رائد مرات عديدة تحدثنا فيها طويلاً، كانت واحدة منها بدعوى كريمة من سماحة الشيخ الدكتور عكرمة صبري مفتي القدس والديار الفلسطينية، إلا أنني كنت اشعر أنه كلما اقتربت منه شبرا ابتعد ذراعا، وكلما جئته امشي انسحب هرولة، حتى اللقاء الذي جمعنا بالمدينة المنورة والكعبة

---

[٢] انظر مشروع الوحدة الذي قدمه الكاتب والمنشور في موقع "الإسلام اون لاين" تحت عنوان (وحدة الحركة الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨) والواقع تحت باب (شؤون سياسيه)

المشرفة في موسم من مواسم العمرة والذي عملت فيه على اللقاء به وإنهاء القضية معه، واجَهَتْ كلها تجاهلا غريبا لم أجد له تفسيرا حتى اللحظة.

طرحنا الإسلامي

- حققت الحركة الإسلامية هدفها الأساس وهو؛ **تجديد الطرح والخطاب الإسلامي** بما يتلاءم والظرف العيني الذي تحياه الأقلية المسلمة والعربية في إسرائيل ودعوة الناس إلى هذا الطرح الجديد حيث فاقت استجابة الجماهير كل توقع. نحن بهذا المعنى جزء من تيار [الإحياء والتجديد] ولسنا جزءا من تياري (التقليد أو التغريب). فهمنا التجديد على أنه فهم للواقع وللمتغيرات في الواقع السياسي والاجتماعي، كما فهمناه فقها للأولويات والموازنات. فهمنا التجديد على انه (حركة العقل) في إطار من الضوابط والفهم العميق لمقاصد الشريعة العامة وليس دعوة إلى الانفلات والتسيب. فهمناه أيضا على أنه "التفاعل الإيجابي بين عقول المسلمين وأحكام الدين الأزلية"، وهو تفاعل يتأثر بكمية المعارف في ضيقها واتساعها. فهمنا التجديد أخيرا على انه (رد الشأن الظرفي إلى محور الحق الثابت، ورد الفعل الزماني إلى المقصد اللانهائي)[٣].
- **الإسلام الذي ندعو إليه** هو إسلام القرآن والسنة، إسلام التبشير والرفق والتعارف والتسامح والجوهر والعمل والعطاء والاجتهاد والتجديد والانضباط والوسطية، إسلام الوحدة في الأمة، إسلام إطلاق الحريات وتعدد الآراء، الإسلام الذي ينكر الاستبداد ويرفض الدكتاتورية والتسلط ويؤمن بالشورى وتداول السلطة وحق الشعب في اختيار حاكمه دون تزوير أو قهر وإرهاب، .. إسلام يؤمن بأن الثروة ملك الأمة وليست ملكا للحاكم، والحاكم خادم للأمة وليس ذاتا مقدسة لا يرقى إليها النقد، ولا تحتمل الخلع والإبعاد مهما طغت وبغت وأفسدت في الأرض ...إسلام يحض أهله على مقاومة المعتدين وتخليص الأرض المسلوبة وحماية الكرامة ويدعو إلى التنمية في كل مجال والإبداع في كل اتجاه ... الإسلام الذي لا يرضى بأقل من أن تأخذ الأمة دورها في صناعة الحياة وصياغة العالم على الحقيقة.

الوضع العربي في الداخل الفلسطيني وتصور الحركة الإسلامية للحل ...

أود بداية أن أضع قراءة موضوعية وحيادية بقدر الإمكان لواقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني، ننتقل بعدها إلى محاولة فهم هذا الواقع وتحديد أسبابه وما علاقة القوانين الإسرائيلية في نشوء هذا الوضع، وكيف نعمل في الحركة الإسلامية على مواجهته، وما هي المشاريع المطروحة على الساحة العربية لمعالجة الوضع الناشئ؛

١- الوضع الذي آلت إليه الأقلية العربية بعد ٥٦ سنة من قيام الدولة:

- عدد السكان العرب تجاوز إل١,١ مليون ويشكلون ١٨% من عدد السكان الإجمالي في الدولة.
- معدل ما يملكه الفرد من الأرض لا يتعدى ال ٥٠٠ متر مربع.
- معظم أبنائها من العمال البسطاء والحرفيين ويعملون في أغلبهم في المدن اليهودية.
- يفتقر الوسط العربي إلى البنية التحتية والاقتصادية والزراعية والتجارية والسياحية والصناعية والصحية حيث لا يوجد أي مستشفى إلا الكنسية في بعض المدن كالناصرة. لا توجد أية جامعة يمكن أن تشكل بديلا عن الجامعات الإسرائيلية .
- يعاني المجتمع من مصادرة الأراضي المستمرة ونهب الأوقاف والمقدسات الإسلامية كما ويتعرض لهجمة شرسة لهدم البيوت وإتلاف المزروعات في الجليل والمثلث وخصوصا في النقب.
- نسبة المتعلمين تزداد باستمرار ولكنها بطيئة لا تغطي احتياجات الوسط العربي في كل المجالات الحيوية.
- يتعرض المجتمع العربي لهجمة شرسة تهدف إلى تحطيم الأسرة وإشاعة ظواهر الفساد وإغراقه بالمخدرات وإسقاطه أخلاقيا، وزرع بذور الفتنة الطائفية وغيرها، وإغواء الضعفاء للتجنيد للجيش أو الأجهزة الأمنية.
- شبه انقطاع عن العالم الخارجي وبالذات العالم العربي والإسلامي.

٢- أطروحات التيارات العربية المختلفة لحل الأزمة:

- **نظرية التعايش اليهودي العربي** في إطار الحزب الواحد والمؤسسات الواحدة، يمثلها "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" الشيوعية.
- **.التركيز على مبدأ "المساواة"** كرافعة أساسية لتقليص الفجوات بين العرب واليهود مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها.

- **حل** **الصراع** **العربي** – **الإسرائيلي**، يرمي إلى أن تكون فلسطين التاريخية دولة للشعبين يتقاسمان فيها الأدوار والوظائف حسبما يتحدد من قوانين وانظمه.

٣- موقف الحركة الإسلامية بجناحيها:

- الحركة الإسلامية وبكل موضوعية تنظر إلى الأطروحات كلها على اعتبارها لا تخلو من جوانب ايجابية وأخرى سلبيه، خصوصا تلك الطروحات التي تتضمن المطالبة بالتخلي عن الخصوصيات لمصلحة هدف هلامي لا يمكن ضمان نتائجه. **الواقع أن إسرائيل لن تقبل بأي حل يفقدها سيطرتها الكاملة على الدولة شكلا ومضمونا**. وعليه فليس هنالك من جدوى إلا النظر إلى داخل البيت العربي مع الدفع – وبكل الوسائل المشروعة – في اتجاه تحسين الوضع القائم من خلال قوانين أو تعديل قوانين أو التأثير في السياسات. بناء على ذلك طرحت الحركة الإسلامية بجناحيها مشروعين متكاملين:

الأول: "مشروع المقاومة المدني" والذي يدعو إلى اصطفاف عربي داخلي جديد للحماية والتطوير والتركيز على عنصر **"المقاومة"** لا بمعناها العسكري ولكن بكل معانيها الأخرى خصوصا وأن مصطلح **"المقاومة"** بدأ يمثل وبجدارة أسلوب المظلومين في الأرض من جهة ونموذج لرفض الهيمنة والقهر والاضطهاد من الجهة الأخرى. وهذا هو طرحنا الذي نقدمه ونعمل على تنفيذه في أجواء بالغة التعقيد والتركيب.

الثاني: "مشروع المجتمع العصامي" والذي لا يختلف عن الأول إلا من بعض التفاصيل والمنطلقات، ويهدف هو أيضا إلى تحرير الوسط العربي بقدر الإمكان من التعلق بالعجلة الإسرائيلية من خلال استثمار الإمكانات المادية والبشرية والأرض في الوسط العربي لتنفيذ مشروعات قومية. وهذا هو طرح الشيخ رائد صلاح .

٤- الموقف اليهودي الرسمي والشعبي من الأقلية العربية:

- **استطلاعات الرأي** تشير إلى أن ٦٨% من اليهود يرون في الأقلية العربية خطرا على الدولة يجب مواجهته قبل فوات الأوان[٤]، ٨٣% من الإسرائيليين يرون انه لا حق للعرب في إسرائيل في المشاركة في أي استفتاء حول القضايا المصيرية ومنها الانسحاب[٥]. ٦٠ % من اليهود يؤيدون دفع عرب إسرائيل للهجرة[٦].
- **الحديث العلني عن الخطر الديموغرافي** وضرورة مواجهته بكل الوسائل من دون النظر إلى ما ستجره هذه الإجراءات من ردود فعل عالمية: تصريحات بنيامين نتانياهو في مؤتمر هرتسليا، البروفسور شلومو افينيري ودعوته إلى ضم مناطق عربيه من وادي عاره إلى الفلسطينيين من اجل التقليل من الخطر السكاني، كذلك البروفسور ارنون سوفير من جامعة حيفا، والبروفسور سرجيو دي لا فرجولا.
- **الحديث العلني عن الترانسفير** حدى بات برنامج (حزب موليدت) العنصري برنامج اليمين كله والذي يشكل أكثر من ٦٠ % من الإسرائيليين .
- **الإعلام الإسرائيلي** وانحيازه الكامل إلى جانب الدولة في مواجهة رعاياها العرب. منها تغطيته لأحداث انتفاضة الأقصى واستشهاد ١٣ من شباب العرب. استعمال **أسلوب الفصل(exclusion)** بحيث يتم الحديث عن يهودي شارك في الأحداث ب- **(مواطني الدولة)** أما حينما يتعلق الأمر بعربي فالحديث ليس عن مواطن دوله ولكن **(عرب إسرائيل)** أو **(العرب سكان الجليل)**. إضافة إلى **التعميم، التحريض، التغطية العسكرية لأحداث مدنية** بهدف التهويش والإثارة، أو استعمال كلمة **(مشاغبون)** حينما يتعلق الأمر بالعرب، أما اليهود **(فأخذوا القانون لأيديهم)** وليسوا مشاغبين.
- لا شك أن هنالك في الجانب الإسرائيلي من ينظرون إلى العلاقة مع العرب بطريقة مختلفة عن الغالبية الغوغائية، إلا أنهم وبعد التعمق في وجهات نظرهم، تبين أنهم ليسوا بالشجاعة المطلوبة القادرة على الوصول إلى ما يمكن تسميته **(بالمصالحة التاريخية)**. يظل أقصى ما يمكن أن يطرحوه لا يتعدى **(الفيتو المتبادل) أو (الوضع القائم – الستاتوس كوو)** مع تدرج لمنظومة حقوق مدنية تخضع لتطورات الواقع أكثر من خضوعها لمبادئ وأصول.

---

[٤] البوابة الإسرائيلية للسياسة ٢٠٠٤/٤/١١

[٥] استطلاع Ynet ٢٠٠٤/٤/١٠

[٦] استطلاع جريدة هآرتس ٢٠٠٢/٣/١٢

الخلاصة:
يمكن أن نشير في النهاية إلى ثلاث حقائق تشكل خلاصة وضع الأقلية العربية مع الإشارة المختصرة لمعالجة الحركة الإسلامية لها:

الأولى: الوضع الناشئ والمتراكم عبر سنوات إسرائيل ال(٥٦):

١. **تحدي وجودي** بسبب هوية الدولة والنزعات العنصرية فيها والقوانين الظالمة التي تحكمها، إضافة إلى الدعوات المستمرة لإقصائنا أو ترحيلنا...، كل ذلك نواجهه بمزيد من التمسك بالأرض شكلا ومضمونا بالإعمار والانتشار والبناء والتوسع في الجليل والمثلث والنقب.....، والعمل على تغيير القوانين العنصرية والمجحفة في حقنا ومحاربة كل الدعوات والنزعات العنصرية بكل الطرق القانونية من خلال المظاهرات والإعتصامات والأبحاث والدراسات والوصول إلى ما أمكن من وسائل الأعلام المؤثرة والمؤسسات الدولية في سبيل التأثير على مجريات الأحداث.
٢. **تحدي الهوية الإسلامية والقومية والوطنية:** لن نقبل الأسرلة ولا الصهينة ، سنبقى عربا مسلمين ومسيحيين نعتز بإسلامنا وعروبتنا ووطنيتنا ..... نعمل على تعزيز هذه الهوية بصقل الشخصية الإسلامية وبنائها البناء السليم المعاصر ومن خلال العمل على تغيير المناهج التعليمية التي لا تصب في صالح بناء الشخصية الإسلامية والعربية، كما نعمل على نفض غبار السنين عن وجه بلادنا الحضاري من مساجد وكنائس ومؤسسات وأوقاف، إضافة إلى تعميق الصلة بإخوتنا الفلسطينيين على اعتبارنا جميعا شركاء في المسير والمصير من خلال أعمال جمعياتنا المختلفة. نرعى عملا إعلاميا يتمثل في صحف أسبوعية ومجلات ونشرات وملصقات ومعارض كتب وغيرها، نرعى كذلك كليات للعلوم الشرعية والإنسانية وننظم الدورات في كل مجال...، نرعى عملا نسائيا جديا من اجل النهوض بنصف المجتمع...كل ذلك وغيره جزء من نشاطنا في حماية الهوية.
٣. **تحدي الحقوق المدنية والسياسية:** مواجهة كل القوانين العنصرية ومحاولة فضحها وتغييرها بقدر الإمكان...، النضال الجماهيري والقانوني لتحقيق الحقوق الفردية والجماعية، وخصوصا سجناء الحرية الذين حرموا حتى الآن من أن يُشملوا في عفو أو تبادل لأنهم من الأقلية العربية في إسرائيل.

الثانية: فرض وجودنا على أجندة العرب [**الجامعة العربية**]، والمسلمين [**رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي**] من خلال تعميق التواصل حيثما أمكن ذلك قانونيا وعمليا...الاستفادة من كل الإمكانات المادية والعلمية والتخصصية لتعزيز الصمود وحماية الوطن والكرامة، والحصول على الاعتراف والتعاون العربي بعيدا عن شبح التطبيع. التواصل - في تصورنا – يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- مصالحه بين النظام العربي الرسمي والقوى الحيَّة في الوطن العربي والإسلامي وخصوصا التيارات الإسلامية، من خلال إطلاق الحريات واعتماد التعددية الحزبية والابتعاد عن سياسة الإقصاء والاستئصال، كفيلة بتخفيف الضغط عن العرب في الداخل الفلسطيني، فكثيرا ما تأخذ إسرائيل في تعاملها مع العرب النموذج العربي نفسه في التعامل مع شعوبه؛ القمع والقهر والسيطرة الكاملة.
- التواصل الايجابي بين الدول العربية والأقلية العربية في إسرائيل على المستوى الرسمي والشعبي، سيقف سدا منيعا أمام "**سياسة العزل**" الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية .
- التواصل مع الأقلية العربية في إسرائيل ستسد فراغا كبيرا على جميع المستويات، خصوصا وأن إسرائيل تسعى دائما لإبقاء الأقلية العربية عاجزة عن أي شكل من أشكال الاعتماد على الذات، لذلك فهي تعمل على بقاء الفجوة شاسعة بين وضع العرب من جهة ووضع اليهود من الجهة الأخرى. نجاح الأقلية العربية في اختراق هذه السياسة يعتمد كثيرا على ما يمكن للعالم العربي أن يقدمه لإقامة بنى تحية ثقافية واجتماعية واقتصادية يمكن أن تخلق (حالة ردع) تحصن المجتمع الفلسطيني من التعلق الدائم بالسياسة اليهودية التي تقف في الغالب على النقيض من المصالح العربية والإسلامية.
- التواصل سيضمن للأقلية العربية القدرة على إقامة المؤسسات القومية والتي يمكنها أن تحد من عمل المؤسسات القومية اليهودية، وأن تطور عملا جماعيا عربيا داخل إسرائيل يعتمد نفس قواعد اللعبة والذي سيحقق مكاسب جليلة لخدمة الأقلية العربية ولو على المستوى البعيد. بناء على هذه الرؤية يمكن إقامة [**الوكالة العربية**] في مقابل (الوكالة اليهودية)، [**والصندوق القومي العربي**] في مقابل (الصندوق القومي اليهودي)، [**والمنظمة العربية العالمية**] في مقابل (المنظمة الصهيونية العالمية). .. وهكذا.... لا شك عندي أن الدول العربية تستطيع المساعدة في إقامة مثل هذه المشروعات والتي ستملأ فراغا هائلا خصوصا في الحفاظ على الأرض والمقدسات والعقارات في المناطق الحساسة كمدينة القدس، ومنع التسلل اليهودي إليها مستغلين الأوضاع المادية الصعبة للعرب إلى غير ذلك من المشروعات، بل إن

تتعاظم حدتها وتكبر كلما كان الأمر متعلقا في المجال الديني والثقافي والمدني، أكثر منه على الصعيد السياسي. هذه الحالة يمكن استغلالها لتنفيذ مشروعات ثقافية واجتماعية واقتصادية طموحة سيستفاد حتما من هذه التناقضات في المجتمع اليهودي الذي سيميل بعضه إلى دعم هذه المشروعات لأسبابه الخاصة.

- التواصل يجب أن يبدأ متواضعا طموحا جديا وعلميا ومثابرا، من خلال:

١- فتح أبواب الجامعات المصرية والعربية أمام الطالب العربي في إسرائيل، خصوصا لنيل الدرجات العليا: الماجستير والدكتوراه.

٢- تعميق العلاقة مع مراكز الأبحاث والدراسات في الجانبين لاستثمار المساحات البحثية وتقديم الدراسات العلمية التي تساعد على توضيح الحالة العربية داخل إسرائيل وعرضها على الجهات المختصة إقليميا وعالميا.

٣- الاستفادة من خبرات منظمات المجتمع الأهلي العاملة على الساحة العربية والاستفادة من إمكاناتها لدعم خطط ومشروعات الأقلية العربية داخل إسرائيل.

٤- التركيز في المرحلة الأولى على مجموعة أولويات ذات صبغة وحدوية واقل إثارة للجدل، مثل قضية القدس والأقصى، كبداية لفحص القدرات والإمكانات وحيوية العمل والتنفيذ.

الثالثة: تغيب ملف الأقلية العربية عن جدول أعمال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، مما أثار جدلا حول وضعية الأقلية العربية وعلاقتها بما يجري من حولها. لا بد من التأكيد على وحدة القضية حتى وإن كانت منفصلة سياسيا، وتعميق هذه الوحدة شعبيا ومؤسساتيا حتى وإن لم يعترف بذلك الطرف الإسرائيلي. أهم ما في هذا الجانب هو المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف ومدينة القدس المقدسة على اعتبارها الرمز الذي يجمع روحيا وفعليا العرب والمسلمين ولنا في هذا الموضوع دور كبير.

مستويات التعامل (الإسلامي) مع قضية الأقلية العربية ٤٨ برمتها:

١. **المستوى الأيديولوجي الصرف:** فهذه قضية تتجاوز دائرة الصراع في وضعه المدني والسياسي إلى دائرة التحولات الكبرى المنتظرة على مستوى الأمة كلها وإقامة الخلافة الإسلامية والتي ستنسخ كل الكيانات الموجودة وتستبدلها بكيان واحد يضع العرب والمسلمين في الموضع الذي حدده الله سبحانه **[كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله] .**

٢. **المستوى الأيديولوجي الواقعي :** يأخذ بعين الاعتبار الواقع الموجود من غير تنازل عن الثوابت، ويحاول أن يخرج منه بأقل ما يمكن من خسائر وأكبر ما يمكن من إنجازات. هي سياسة **مرحلة الاستضعاف** والتي لها ما يبررها في سيرته ﷺ.إنها الشكل الأكثر مناسبة لنا كأقلية عربية داخل إسرائيل والتي تستحق أن نطلق عليها [الواقعية الشامخة].

٣. **المستوى الواقعي الصرف:** وهي واقعية الاستسلام وعقلانية الخضوع والخنوع، وهذا أبعد ما يكون عن تطلعات الشرفاء من العرب والمسلمين وهي بالضرورة أبعد ما تكون عن تفكيرنا ومنهج حياتنا وأساليب تعاطينا مع قضيتنا.

الملحق الأول

قائمة ببعض القوانين الإسرائيلية ذات الصبغة العنصرية والتمييزية التي تشكل أساس البنية التحتية القانونية والأيديولوجية لدولة إسرائيل في تعاملها مع الأقلية العربية:

١. **وثيقة الاستقلال لسنة ١٩٤٨**: فيها إعلان واضح وصريح عن (إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل).
٢. **قانون الكنيست لسنة ١٩٩٤**: والذي ينص على تلاوة فقرات من المزامير أمام الحضور في جلسات افتتاح الكنيست، كذلك ترتيل النشيد الوطني حسب نص محدد يتحدث عن (آمال وأماني الشعب اليهودي في أرض صهيون).
٣. **قانون تشريع فلسطين (الانتداب) [دفاع] لسنة ١٩٣٧، وأنظمة الدفاع (طوارئ) لسنة ١٩٤٥**: والذي يعطي حسب البند السادس في القانون الصلاحيات الكاملة للحاكم العسكري أو المسئول الحكومي الصلاحية الكاملة في التصرف الكامل بالحياة المدنية للأفراد.
٤. **قانون أساس – كرامة الإنسان وحريته لسنة ١٩٩٢**: رغم انه يعتبر من القوانين التي افتتحت مرحلة ما اصطلح على تسميته (بالآكتيفزم القضائي)، إلا أنه يبقى فارغا من مضمونه الحقيقي حينما يتعلق الأمر بالعرب أو يهودية، وأن الدولة- القانون يؤكد على يهودية الدولة وديمقراطيتها، وهما مصطلحان متنافران في كل ما يتعلق بالعرب، حيث تبقى الدولة ديمقراطية حيال مواطنيها اليهود ويهودية دائما حيال مواطنيها العرب. يستثني البند (٦) للقانون الجيش والأمن والشرطة من استحقاقات القانون في كل ما له علاقة بالعرب، كما أن البند (١٢) يمنح الحق للسلطات في تجميد القانون في حالات الطوارئ، أي يقدم مصلحة الدولة ويهوديتها على ديمقراطيتها والحقوق المدنية المترتبة عليها.
٥. **قانون العودة لسنة ١٩٥٠**: والذي تعطي مواده الحق الكامل لكل يهودي العودة إلى إسرائيل، في إطار عملية سميت (عالياه – الارتقاء) في إشارة للعودة إلى إسرائيل من المنافي. هذا القانون يحرم الفلسطيني حتى ممن يحمل الجنسية الإسرائيلية من العودة إلى وطنه.
٦. **قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢**: والمرتبط مباشرة بقانون العودة، حيث يمنح هذا القانون اليهودي الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي تطأ قدماه أرض إسرائيل، فهو محدود جدا وليست هنالك دوائر مختصة لتنفيذه كدائرة الهجرة في دول كثيرة. يبقى تنفيذ مواد القانون بيد وزارة الداخلية أو من ينوب عنها، حيث يبقى للمخابرات الدور الأكبر في النظر في الطلبات المقدمة من العرب لجمع الشمل. حق الجنسية حسب القانون مطلقة لليهود ومحدودة جدا لغيرهم.
٧. **قانون التعليم الرسمي لسنة ١٩٥٣**: يشير في مواده إلى نوعين من التعليم لا علاقة لهما على الحقيقة بالتعليم العربي هما: التعليم الرسمي والتعليم الرسمي الديني. أهداف التعليم لا علاقة لها في الجوهر مع العرب ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العرب وحضارتهم ودينهم وتراثهم. الأهداف للتعليم حسب القانون هي: قيم الدولة كيهودية وديمقراطية، تاريخ أرض إسرائيل ودولة إسرائيل، توراة إسرائيل وتاريخ الشعب اليهودي، تراث إسرائيل والثقافة اليهودية وذكرى الكارثة والبطولة. يشير القانون بكلمات واضحة إلى ضرورة [تذويت] كل ما له باليهود، أما العرب وثقافتهم ودينهم فلا يشير القانون لأكثر من (التعرف). وعليه فليس هنالك في القانون بند واضح يعطي الأقلية العربية الحق في تعلم دينها وتراثها وحضارتها بعكس اليهود. البرامج في غالبيتها يضعها طواقم يهودية تحرص على الرؤية اليهودية للثقافة عموما. لا نستغرب والحالة كذلك أن يطالب الطالب العربي بتعلم التوراة والأدب العبري والتاريخ اليهودي كجزء إجباري من الدراسة في كل مراحلها، بينما لا يتعلم ثقافته الدينية والتاريخية إلا بمقادير معينة ليست إجبارية، مما انعكس سلبا على الشخصية الإسلامية والقومية والوطنية للعربي داخل إسرائيل. هذا من حيث المبدأ، أما فيما يتعلق بالدعم المادي للتعليم العربي مقارنة بالتعليم اليهودي فحدّث ولا حرج، نشير إلى بعضه حينما نعرض القوانين ذات الصلة بالموضوع.
٨. **قانون المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لسنة ١٩٥٢، قانون الصندوق الأساسي (جباية وتبرعات) خارج لسنة ١٩٥٦، قانون صندوق إسرائيل للأراضي لسنة ١٩٥٣**: منحت هذه القوانين المؤسسات المتعلقة بها الصلاحيات الكاملة لرعاية المصالح اليهودية المحضة والتي لا دخل للعرب بها. أنيط بهذه المؤسسات تقديم الكثير من الخدمات للمجتمع اليهودي ابتداء بتوفير الأرض والأموال لليهود من اجل استعمار الأرض المصادرة من العرب وأملاك الغائبين من اللاجئين الفلسطينيين، وهي تصرف آلاف الملايين من الدولارات من اجل توفير الدعم المادي والمعنوي للمستوطنين اليهود. استغلت الحكومات الإسرائيلية هذه المؤسسات من اجل التخلص من التزاماتها تجاه الوسط العربي، بحجة انه لا علاقة لها بما تقدمه هذه المؤسسات اليهودية الصرفة للوسط اليهودي، مما يشكل اكبر كذبة في التاريخ. من المهم أن نؤكد

غالبيه اسهمها: شركة راسكو وتعتبر من اكبر شركات البناء في الدولة. وشركة تطوير أراضي إسرائيل المحدودة ، ثلث شركة المياه الإسرائيلية (مكوروت)، ٢٥% من شركة عميدار للبناء والتي تدير وتدعم مئات آلاف الوحدات السكنية، كما أن لها أسهم هامه في ملكية خطوط الشحن القومية البحرية (تصيم). الدارس لكيفية دعم الوكالة اليهودية لعملها الهائل في تفسير السبب الذي من اجله سمح لها أن تبقي على وجودها الذاتي والمستقل، فان ذلك يشير إلى مغزى شخصيتها كمؤسسة مستقلة تعمل على استمرار التجزئة اليهودية العربية للمجتمع الإسرائيلي، إلى جانب العمل على انجاز المشروع الصهيوني الذي لم يكتمل بعد. وهكذا فان هذه المؤسسات القومية غير الحكومية، ولكونها منظمات يهودية صهيونية، فإنها تخدم القطاع اليهودي فقط، وبواسطة هذه المؤسسات تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تجد الذريعة السياسية للالتفاف حول الأقلية العربية في عدم إيفائها بالالتزامات المادية الداعمة لها، والإبقاء على هذه الازدواجية في إدارة شؤون البلاد يعفي الحكومات الإسرائيلية من المسائلة عن عدم تقديم الميزانيات المطلوبة للوسط العربي، بينما الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي منتدبان للعمل فقط لصالح السكان اليهود، ولحصر مصادر الثروة لصالح القطاع اليهودي[٧] ..

٩. **قانون أساس أراضي إسرائيل، وقانون أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠**: والذي يعتبر الأراضي ملكا للدولة، يمنع منعا باتا نقل ملكيتها إلا بإذن خاص يجعل من تملك العربي ارض الدولة أمراً يكاد يكون مستحيلا، إلا في حدود ضيقة لا تتعارض مع المصلحة العليا للدولة. قوانين مصادرة الأراضي العربية هي أيضا عنصرية إلى حد يجعل ال ٢% المتبقية في ملكية العرب بعد مصادرة ٩٨% منها ، تحت سيف التهديد تحت مختلف الذرائع وخصوصا المخططات القومية للشوارع والمناطق الخضراء وخطوط الكهرباء وسكك الحديد والمقابر والمناطق العسكرية إلى غير ذلك من الحجج.

١٠. **قانون العقوبات لسنة ١٩٧٧**: الفقرة [ج] والمتعلقة بتنفيذ القانون خارج حدود إسرائيل. بنود هذه المادة تصب اهتمامها على اليهود والمؤسسات اليهودية خارج إسرائيل، حيث لا ذكر هنالك لكلمة (إسرائيلي). حقوق اليهود مقدمة على حقوق المواطن (العربي). مؤسسات عربية إسرائيلية في الخارج غير محمية حسب مواد القانون، بعكس اليهودية حتى وان لم تكن إسرائيليه.

١١. **قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠**: صادر هذا القانون أوقاف المسلمين ووضعها تحت سيطرة الحارس على أملاك الغائبين، لا من اجل إرجاعها لأصحابها ولكن من اجل تحويلها حسب مواد القانون لجهات إسرائيلية بهدف استغلالها لمصلحة الأكثرية اليهودية. البند (٤) وما بعده للقانون ينزع حق المسلمين من أي سيطرة على الأوقاف وينقلها لملكية الدولة عن طريق ممثلها. البند (١٩) يعطي الحق للحارس بيع وتأجير أملاك الوقف حسبما يراه مناسبا خصوصا (لدائرة التطوير). البند (٢٩ أ) أعطى صلاحيات للحكومة تعيين لجان أمناء للوقف الإسلامي غير المختلف عليه بهدف تصفية هذه الأوقاف عن طريق لجان عربية هي اقرب إلى وكلاء الدولة منها إلى حماة لحق المسلمين في الوقف.

١٢. **قانون حماية الأماكن المقدسة لسنة ١٩٦٧**: البند (٤) من القانون يمنح الحق الكامل لوزير الأديان / الداخلية تحديد ما إذا كان موقع ما مقدس أم لا. هذه الحقيقة حولت مئات من الوقفيات الإسلامية إلى أماكن تسيء إلى قدسيتها. للاطلاع على كثير من التفاصيل، ننصح متابعة موقع "الجمعية الإسلامية لرعاية الأوقاف والمقدسات":

. www.aqsa-mubarak.org

١٣. **أنظمة حماية الأماكن المقدسة لليهود لسنة ١٩٨١**: حدد الأماكن المقدسة لليهود فقط وسماها بشكل واضح، بينما لا يوجد قانون يحدد قدسية الأماكن الإسلامية بناء على معايير محددة قائمة على التعريفات الشرعية بعيدا عن أي اعتبارات سياسية متعلقة بالأهداف الصهيونية التي ترى في تحرير أي موقع إسلامي مسا وتهديدا ليهودية الدولة.

١٤. **قانون الخدمات الدينية لليهود لسنة ١٩٧١**: والذي أعطى اليهود الحق كاملا في تنظيم شؤونهم الدينية إلى حد إقامة حكم ذاتي ديني يحظى بدعم الدولة والحكم المحلي، من أهم صورها إقامة المجالس الدينية اليهودية واسعة الصلاحيات في كل ما يتعلق بالخدمات الدينية. في المقابل ليس هنالك من قانون أو أنظمة

---

[٧] انظر لتفاصيل أخرى: محمد سعيد ريان: المبني والمعرب في دنيا السياسة – العرب في الدولة اليهودية من المواطنة المنقوصة إلى السيطرة الاستعمارية، مركز الحضارة العربية- القاهرة ٢٠٠٢

تمنح المسلمين الحق في إدارة شؤونهم الدينية والتي تبقى متعلقة بإرادة الوزير أو بمنّ الحكومة، الأمر الذي أدى إلى تخلف واضح في الخدمات الدينية الإسلامية.

١٥. **أنظمة قسم التربية التوراتية في وزارة المعارف**: والذي يعطي الدعم المالي غير المحدود لتعليم التوراة والعلوم الدينية اليهودية وتشجيع الفن في أقسام التوراة وإقامة المكتبات العامة وتنفيذ مشروعات الأدب والعلوم التوراتية، إضافة إلى التعليم اليهودي الصهيوني. في المقابل ليس هنالك في القانون ما يضمن أية صورة من صور الدعم لتعليم الدين والثقافة الإسلامية.

١٦. **مرسوم تشريع فلسطين لسنة ١٩٢٢ ولسنة ١٩٤٧**: والذي يحكم أنظمة المحاكم الشرعية الإسلامية والتي بقيت إلى هذا اليوم ضيقة إلى ابعد حد، خصوصا بعد التعديل الجديد الذي أدخلته الكنيست والمسمى "قانون محاكم شؤون العائلة". هذا الوضع أبقى المحاكم الشرعية في وضع متخلف على جميع المستويات البنيوية والمهنية، إلا من تطوير ما طرأ في الفترة الأخيرة كنتيجة من إلحاح عربي رسمي وشعبي. أما فيما يتعلق باليهود فقد الغي البند (٥٣) والمتعلق بتنظيم المحاكم الشرعية اليهودية والذي استبدل بقانون مستقل واسع جعل من هذه المحاكم موازية للمحاكم المدنية المركزية والعليا. البند (٨٢) يعترف باللغة العربية كلغة رسمية، إلا أن العربية أيضا لم تحظ بالحماية القانونية كما اللغة العبرية، وعليه تبقى وضعيتها اقل شانا وحماية.

٢. قانون حصر دوله معاديه.
٣. مشروع قانون الجنسية [تقييد جنسية شريك حياة] – ٢٠٠١
٤. مشروع قانون الجنسية [إلغاء تجنيس زوج وزوجة] – ٢٠٠١
٥. مشروع قانون الجنسية [إلغاء الجنسية للمتورط في نشاط إرهابي ضد الدولة (يُستثنى من ذلك أعمال إرهابية ضد العرب – الحالة الفلسطينية)] – ٢٠٠٢
٦. مشروع قانون الجنسية [إلغاء الجنسية] – ٢٠٠٢
٧. مشروع قانون تشجيع الهجرة إلى الدول العربية – ٢٠٠١
٨. مشروع قانون يوم الاستقلال [تعديل – منع إحياء ذكرى النكبة] – ٢٠٠١
٩. مشروع قانون أراضي إسرائيل [تعديل – تخصيص الأراضي للاستيطان اليهودي] – ٢٠٠٢
١٠. مشروع قانون لجان التحقيق [تعديل – إيقاف عمل لجنة "أور"] - ٢٠٠٢
١١. مشروع قانون الإعلان عن الحركة الإسلامية كتنظيم محظور.
١٢. مشروع قانون منع الدفن في منطقة الحرم القدسي وتحديد الدفن في البلدة القديمة.
١٣. اقتراح قانون أساس الكنيست – منع تأييد عضو كنيست لأطراف معادية.
١٤. اقتراح قانون تسجيل السكان – [تعديل – إعلان الولاء للدولة وللعلم وللنشيد]

الثامن عشرة

Muslims in Europe and the Palestinian Issue?

Dr Andrew Rigby*

Introduction

The aim of this paper is to present an overview of the Muslim communities in Europe and how their circumstances have been affected by the 'war on terror' that followed the attacks on the USA of 11 September 2001. The paper will proceed to explore how Muslims in Britain have begun to develop a collective political consciousness, and in the final section a brief analysis will be presented of how Muslims in Britain have organised around the Palestinian issue.

However, before proceeding with the analysis it is important to at least raise the question of what is meant by the term 'Muslims in Europe'. Let me try to approach this by drawing an analogy with Christians. I might be depicted as a Christian insofar as I was brought up in that faith tradition, and much of my moral education has been based on what might be considered by some to be Christian precepts. Moreover, I live within a majority Christian culture. However, like many other 'Christians' in Britain my formal religious identification as a Christian is not particularly significant to me - maybe I could be depicted as a 'secular Christian'. By contrast there are many people for whom being a Christian is fundamental to their sense of who they are, and they embrace this identity as one of the bedrocks of their life. In similar vein, amongst those in Europe who can be labelled as Muslims there are those for whom being a Muslim is secondary to their identity as a Kurd or a Palestinian. They have been reared within a Muslim culture but they rarely go to the mosque and could be considered as 'secular Muslims'. By contrast, of course, there are many for whom Islam is the very foundation of their self and their public identity. So, it is important right from the start to caution against assuming there is some homogenous category of people sharing a similar sense of identity, just because they can be labelled as Muslims.

Muslims in Europe: a plurality of communities

Estimates of the number of Muslims within the European Union range between nine and fifteen million. Part of the difficulty of estimating numbers is that most European countries do not identify people according to religious affiliation - a practice attributable in part to the horrors of the Holocaust of the Second World War. [1] . France has the highest number (5 million), most of whom originate from the former French colonies in North Africa. Germany has about 2 million, most of whom have come from Turkey. Britain has somewhere between 1.6 and 2 million Muslims, the majority of whom have their family origins in the South Asian sub-continent of Pakistan, Bangladesh and India. The Netherlands, Belgium and Austria have Muslim populations of between 2-500,000 whilst there are smaller numbers

*Professor of Peace Studies Centre for the Study of Forgiveness and Reconciliation C

Their legal status and situation has varied from country to country. For example, citizenship in Britain is awarded on the basis of residency and as such is relatively easy to obtain. By contrast, in Germany until recently citizenship was granted according to one's 'blood' or 'lineage'. This meant that Muslims who had lived in Germany for thirty or forty years still could not claim full citizenship rights.

Given such variation one needs to be extremely cautious when seeking to make general statements about 'Muslims in Europe'. Moreover, even within a single country such as Britain, Muslims are fractured by linguistic, social, sectarian and political divisions. As one correspondent with the journal *Q-News* asked: 'How do you interface with a community that consists of 56 nationalities, speaks 70 languages and prays in more than 1200 mosques?'[3] The heterogeneity amongst those people who might be labelled as 'Muslims' should caution those seeking to mobilise Muslims in Britain as a cohesive political force, especially around a foreign policy issue like Palestine. Just because people share the same religious affiliation, it does not mean they will share the same priorities and interests. The warning against treating Muslims in Britain as a homogenous grouping has been emphasised by the writer and journalist Yasmin Alibhai-Brown,

> They share the same fundamental faith but differences in language, culture, class, different histories, geographical, racial and ethnic variations make it absurd to talk about the "Muslim community" as if it was monolithic and in any way politically uniform.[4]

That said, it is also possible to make a number of generalisations about the situation of Muslims in Europe. To some degree Muslims in Europe share some of the following.

1. The experience of living as minorities in societies that are overwhelmingly Christian in their culture.
2. The experience, to a greater or lesser extent, of being discriminated against. Especially since the attacks on the USA of 11 September 2001 Muslims throughout Europe have experienced a curtailment of their civil liberties and a sense of being victimised and targeted as 'terrorist suspects' - feelings that have been heightened since the Madrid train bombings.[5] There is throughout Europe a linkage in popular opinion between Muslims, Islamic fundamentalism or political radicalism and terror/support for al-Qaida.[6] This perceived linkage is reinforced by reports on the pronouncements and activities of minority groups such as Hizb al-Tahir and the Al-Muhajiroun group.[7]

---

[2] Figures taken from Yasmin Alibhai-Brown, 'What perspectives for Islam and Muslims in Europe? An overview', European Policy Centre, 12 February 2004, available at www.theepc.net. (Accessed 6 July 2004)

[3] *Q-News*, 354, February 2004, p. 23

[4] Alibhai-Brown (2004)

[5] See, for example, 'Muslims suffer bomb backlash', *The Observer*, 21 march 2004.

[6] On 9 July 2004 the British newspaper the *Sun* called the Islamic jurist Yusuf al-Qaradawi who was visiting Britain a 'devil' under the heading, 'The evil has landed'. See S. Saeed, 'If Qaradawi is an extremist, who is left?', *The Guardian*, 9 July 2004.

[7] For example, on 2 April 2004, about 20 followers of the al-Muhajiroun group burned the British flag and chanted 'Bin-Laden is coming'.

3. The experience of social and cultural exclusion has been compounded by the experience of economic marginalisation. Research in Britain has shown that Muslims are among the least qualified, least upwardly mobile and the most impoverished of the various ethnic minorities. Approximately 80% of Muslims in Britain are living in households where the income is below the national average, compared to 25% of non-Muslim households.[8] This deprivation is particularly noticeable amongst the Muslims from South Asian origins, with a study of 1996 revealing that 65% of Bangladeshi and 45% of Pakistani households were overcrowded.[9] In France a report by the state intelligence services warned of the consequences for the society of 1.8 million people, mainly Muslims from North African origins, living in deprived neighbourhoods that were effectively ghettoes characterised by anti-French feeling and communal tensions.[10]
4. The widespread experience of different forms of exclusion and marginalisation, coupled with the increased experience of being targeted as a security threat by the host community and the state, has led to a growing disaffection on the part of increasing proportions of the younger generations of European Muslims. In a report published in 2004 the High Council on Integration in France said an 'enormous effort' was needed to assimilate adolescents of immigrant origin. The evidence from Britain is that compared with their parents, the young are more likely to think that they are too integrated into the mainstream secular society.[11] Feeling excluded and discriminated against, some are attracted to militant Muslim separatist groups, whilst others drift into a life of lawlessness and crime. Thus, the number of Muslims in British prisons increased eight-fold between 1991 and 2001.[12] At the same time more and more young women are wearing the *hijab* as a visible expression of their identity as Muslims and a symbol of their rejection of mainstream society.[13] Reflecting on the appeal of separatism, Rana Kabbani has observed:

> With no mainstream to admit them, no secular institutions to attract them, no money spent on their rundown catchment areas, no training opportunities or jobs, no future at all in fact, young Muslims flocked to the mosques in droves, often to the alarm of their self-effacing parents. The doors were opened wide, first to receive, and then to claim them.[14]

5. Muslims in Europe do feel a powerful sense of solidarity with Muslims around the world. In a survey of British Muslims in 2002 respondents affirmed that foreign conflicts in Afghanistan, Kashmir and the Middle east were of greater concern than domestic issues.[15] Indeed, what can really radicalise certain sections of disaffected Muslim youth throughout Europe is the impact of international events and developments. The slow response to the suffering of European Muslims in Bosnia, the continuing abuse in Chechnya, the waging war on Muslim countries such as Afghanistan and Iraq, the failure to take action over Kashmir, the failure to protect or defend the suffering of the Palestinian people - all seem to reveal the hypocrisy

---

[8] Alibhai-Brown (February 2004)
[9] H. Ansari, *Muslims in Britain*, London: Minority Rights Group International, 2002, p. 8.
[10] *The Guardian*, 6 July 2004
[11] Results of a poll reported in *The Guardian*, 17 June 2002
[12] Muslims in Britain comprise around 3 per cent of the population, but make up 9 per cent of the prison population. *The Observer*, 30 May 2004.
[13] It should also be recognised that for many Muslim young women the *hijab* is a compromise

Such experiences have had a significant effect on the self-image of Muslims in Europe and upon their social and political agendas. To explore this dimension more closely I shall focus on the organisational and political developments that have taken place within the Muslim communities in Britain.

The growth of political awareness amongst Muslims in Britain

With regard to the political sphere, perhaps one of the key characteristics of Muslims in Europe, and in Britain particularly until recently, has been their political quiescence. This can be attributed to a number of factors, including the social and cultural divisions within the communities. Another significant factor was that the first generation immigrants to Britain from South Asia defined themselves primarily as temporary residents. There was the conviction that one day they would return to their homeland. As a consequence there was no great interest in the political life of the host community. Indeed there was greater interest in political events back home. The collective activities they did engage in as Muslims were accelerated by the reunion of wives and children with the male migrants in the 1970s. They were primarily concerned with establishing the basic community infrastructure necessary for them to live their life according to their religious precepts - creating prayer facilities, establishing Koranic education classes for the young, seeking the provision of halal food within schools and so forth.[17]

What local politics there was tended to be focused on the mosque committees, especially as funds became available, often from overseas, for construction of purpose-built mosques. A few of the more politically active became involved in local anti-racism campaigns and began to take an interest in local municipal politics, but this was very much a male preserve. Women were generally excluded from the public arena except for those collective activities focused on meeting the social needs within the community.

At the national level there were some efforts during the 1960s and subsequently to develop Islamic educational and social institutions. The London-based Islamic Council of Europe was established in 1973, the same year as the Islamic Foundation, and in 1977 the London Central Mosque and the accompanying Islamic Cultural Centre were opened. Efforts to establish umbrella organisations through which Muslims could express their will on issues of international concern such as Palestine and Kashmir were generally frustrated. For example, in 1970 the Union of Muslim Organisations of UK and Ireland was established, but it failed to mobilise people.

It was during the 1980s that the self-awareness of Muslims regarding the need to organise themselves as a community began to develop in any noticeable fashion as British Muslims became more politically active within the national public arena. A major catalyst for this was the 'Rushdie Affair'. In September 1988 Salman

---

[16] One example of this targeting of Muslims in Britain is provided by the following statistic. In 2001 around 2000 Muslims were stopped and searched by the British police. By 2003 this figure had risen to 35,000.

[17] See H. Khan, 'Unite but follow me: the tragic comedy of Muslim representation', *Q-News*, n. 354, February 2004, pp. 24-25.

Rushdie's novel *The Satanic Verses* was published. In the eyes of Muslims it contained blasphemous passages, and there was a community-wide outcry. More than twenty Islamic organisations came together to form the UK Action Committee on Islamic Affairs (UKACIA) to mobilise public opinion and make representations to the government about banning the book. Frustrated at the failure of conventional forms of political pressure, demonstrations and marches took place in different locations, during some of which copies of the book were publicly burned.

The refusal of the British government to ban the book caused considerable distress amongst Muslims in Britain. The positive outcome, however, was that this experience provided them with a sense of themselves as a political community sharing a common identity beyond their social and cultural differences. This was reflected at the organisational level by the inauguration of the so-called 'Muslim Parliament' in 1992 as a more radical alternative to the more established institutions. This experiment, in which the members were hand-picked by the Parliament's founder, failed to exercise much influence and it declined even further after its creator's death in 1996.

A less positive outcome of the Satanic Verses experience was that significant left-liberal sections of the British population were appalled by the instances of book-burning. Here was unwelcome evidence of the gulf between the communities with regard to their relative understandings of human rights in general and the right to freedom of expression in particular. The subsequent Iranian *fatwa* sentencing Rushdie to death for his blasphemous writings was even more shocking to those amongst the liberal-left of the British public who might have appeared to be the 'natural' political allies of the Muslims in Britain as a relatively deprived and excluded minority population.

In 1997 a report was issued in Britain entitled *Islamophobia: a challenge to us all*[18] which highlighted the generally poor living conditions of Muslims and the growing dangers of prejudice against Islam and Muslims. The same year the Muslim Council of Britain (MCB) was established. This has grown into the main representative body of British Muslims. It is an 'umbrella' organisation with somewhere in the region of 400 affiliated organisations covering almost every aspect of Muslim life in the different geographical regions and populations centres of Britain.

Incidents of Islamophobia strengthened the Muslims' sense of themselves as a community, and this growing political self-awareness received another boost in 2001 with the 11 September attacks on targets in New York and elsewhere in the United States. In the immediate aftermath Muslims (and others mis-identified as Muslims) were subjected to threats and abuse. There was a genuine fear that Muslims as a group would be targeted and communal conflict such as had occurred in a number of northern cities during the summer of 2001 would become more common. In a sustained effort to avert such an outcome the MCB issued a press statement within three hours of the attack condemning unequivocally those responsible for the atrocities. This was followed by a press conference at which the main Muslim leaders in Britain each signed a statement urging that the perpetrators be brought to justice for committing what was a morally indefensible act.[19]

---

[18] Published by Runnymede Trust, 1997

of the West. Such people have been targeted by marginal radical Islamic political groupings such as Hizb-ut-Tahrir and Al-Muhajiroun, albeit with very limited success. However, a survey commissioned by *The Guardian* newspaper in March 2004 revealed that even amongst mainstream opinion within the British Muslim community many saw the 'war against terrorism' as a war against Islam and believed that Britain's anti-terrorist laws were being targeted unfairly against Muslims.[21]

Within the mainstream of political life in Britain Muslim participation had grown significantly since the 1970s. In 1997 Britain's first Muslim MP took his seat in parliament. By 2001 53 Muslim candidates were standing in the general election - although only a handful were actually elected. Participation in local mainstream politics expanded even more rapidly, and by 2001 there were 217 local municipal councillors representing urban areas with high Muslim populations such as London, Birmingham and Bradford. These councillors have been typical of politicians in Britain as a whole - male, middle-aged and relatively privileged in terms of economic and educational status.[22] The situation in Britain has not been too dissimilar from that in other of the 'old Muslim countries' in Europe - growing involvement and representation at the local level but under-representation at the national level. For example, in Germany there are a few Muslim parliamentarians but no Muslim federal or state minister.

Generally, Muslims in Europe, as some of the most under-privileged of citizens, have tended to support the social democratic centre-left parties. Thus, in the German general election of 2002 a network of mosques and Muslim associations under the banner of the 'Turkish Community in Germany' urged Muslims to vote for the SPD, and thereby helped Chancellor Schroder win in the photo-finish election. The bulk of the Muslims in Britain have supported the Labour Party in elections. However, since 2002 this support has been haemorrhaging under the combined impact of the 'war on terror', the invasion of Afghanistan in 2001 and the subsequent aggressive war on Iraq. For the first time British Muslims found that they were not pursuing some minority cause - their concern was shared by large swathes of the population throughout Britain and Europe who were appalled at the war-mongering of President Bush and his main ally Prime Minister Blair. In the context of mass

---

[20] During 2003 more than 35,000 Muslims were stopped and searched by the police. Fewer than 50 were subsequently charged with any offence. (J. Doward & G Hinsliff, 'British hostility to Muslims could trigger riots', *The Observer*, 30 May, 2004.) In December 2003 it was reported that 529 people had been arrested in Britain as terrorist suspects since the 9/11 al-Qaeda attacks on targets in New York and Washington. The vast majority of those detained were Muslims. Of these only five were subsequently convicted of any terrorist crime. (*The Observer*, 7 December 2003)

[21] *The Guardian*, 16 March 2004.

[22] H. Ansari, *Muslims in Britain*, London: Minority Rights Group International, 2002, p. 19. See also K. Purdam, 'The political identities of Muslim local councillors in Britain', *Local Government Studies*, v. 26, n. 1, 2000, pp. 47-64. Research in the UK has revealed that Muslim women from families of Bangladeshi and Pakistani origin have lower educational attainments and economic activity than other British Asian women. This reflects the dominant cultural belief system of such communities which restricts women's place to the domestic sphere. (Y. Alibhai-Brown, December 2004)

marches and other forms of political mobilisation, one observer enthusiastically claimed that 'a new generation of young Muslims has burst onto the political scene confident in its identity, its determination to redress injustice and its ability to forge alliances with non-Muslims.'[23]

A part of this new political awareness in Britain was evidenced by a flight from Labour. In September 2003 a parliamentary bye-election for the Brent East constituency of London saw a Labour majority of 13,000 from the June 2001 general election replaced by a win for the Liberal Democrat candidate by a margin of 1100 - a result brought about largely because the Muslim population, comprising over 12 per cent of the constituency, broke the pattern of being either politically quiescent or loyal to Labour. As Khalida Khan expressed it in the monthly *Q-News*, 'It has taken more than three generations of being taken for granted for the British Muslims to wake up to the fact that their frustration and anger can be registered effectively through the ballot box.'[24] A poll in March 2004 found that the support for the Labour Party amongst British Muslims had halved from 75 per cent to 38 per cent since the 2001 general election because of the government's involvement in the Iraq war. The local government elections of June 2004 revealed a similar loss of support by the Labour party in wards that had traditionally returned Labour councillors.[25] Writing a week after the local elections had taken place Baroness Pola Uddin, a campaigner for the rights of Bengali women and the first Muslim woman to sit in the House of Lords, complained about the way in which Britain's involvement in Afghanistan and Iraq, combined with its failure to protect the Muslim community from suspicion and assault, had caused Muslims in Britain to question their old political loyalties. Referring to her 18 year old son she expressed the fears of a parent:

> By his age we were demonstrating against the far right; his peers are protesting against Labour - stop and search, anti-terror legislation, and the war in Iraq. We have to prove to them that they are valued by society and that their survival in the mainstream matters to us all. If we don't, we may lose them to those vile preachers outside mosques and marketplaces.[26]

Whilst there has been evidence that increasing numbers of young Muslims in Britain have begun to see themselves as 'excluded' as Muslims from the mainstream society, targeted as they are by insensitive anti-terrorist measures, there has been some evidence that young French-Algerians had felt more French when Chirac's government took its stand against the Iraq war, they felt that their views had been taken into account when the French refused to support the invasion.[27]

Obstacles to the development of a Muslim political community

If the overall trend within Britain and other countries of Europe has been the gradual emergence of a degree of political self-consciousness amongst Muslims, there are a

---

[23] Ger Francis, 'Racists from the left', *Q-News*, n. 352, December 2003, p. 13.

[24] K. Khan, 'The race for the Muslim vote', *Q-News*, n. 352, December 2003, p. 30.

[25] One Labour Party member in Coventry who is also active in the Muslim community bemoaned the fact that in his ward of Foleshill the unthinkable had happened - two Conservative Party Muslim councillors had been elected. (Interview with Pervez Akhtar, 8 July 2004.)

[26] P. M. Uddin, 'Once Muslims and Labour were natural allies. Not [illegible]', *The Guardian*, 14 June 2004.

very clearly when addressing the question of how to 'represent' the city's Muslims:

> ...as someone of South Asian and Bengali Muslim background and as someone who fought in the liberation war of Bangladesh against a brutal and oppressive Pakistani army, my understanding of Islam is deeply influenced both by the interplay of religious and linguistic nationalism as well as the specific colonial encounter in India and Bengal. The historical and current experiences of Muslims of North African or Arab origin are bound to be different. Such differences will have a bearing on how we analyse and view the modern political arena. It is of crucial importance that these differences are recognised and accommodated so that Muslims can then formulate powerful arguments that 'represent' all of us.[29]

2. One of the most significant obstacles to the emergence of some kind of representative political leadership, a necessary pre-condition for the emergence of a community-for-itself, and which reflects the fractured nature of the broad community, has been the failure to develop any 'organic' politically representative organisations. Indeed, in the case of Britain Muslim politics has been characterised as dominated by small groups of men calling for unity, whilst laying claim to being the only legitimate voice of the Muslim community. The result, in the words of Humera Khan, has been 'a myriad of splinter groups all espousing variations of the same idea with the only real difference being the order of the words: "Muslim", "Association", "Council" or "Britain"'.[30]
3. One of the factors that has militated against the emergence of an organic political leadership has been the problems faced by aspirants to such a position in balancing the tensions between proving their loyalty to the state and society, in order to play a political role within the mainstream, whilst maintaining sufficient independence to counter accusations of co-optation from the more radical and younger members of their claimed constituency. Thus, the most prominent Muslim organisation within Britain, the MCB, is very much the 'respectable' Muslim voice, enjoying government patronage and the first port of call for anyone seeking a 'Muslim' stance on any particular issue. It is criticised by some as being too close to the 'establishment', co-opted by the government and therefore failing to articulate and represent the different elements within the broad community.[31] It can also be observed in this context that most Muslim organisations in Britain continue to be dominated by men, with women and the young rather marginalised.
4. Any community seeking to influence political processes and outcomes needs political allies in order to reach that critical mass where the positions of the established political decision-makers can be undermined and threatened. Muslim communities in Europe face significant dilemmas in making alliances with others. First of all, many of the Muslim communities are separated both spatially and

---

[28] This distinction is ada[ted from the traditional Marxist observations regarding the difference between a 'class-in-itself', as determined by a community's relationship to the means of production, and a 'class-for-itself' that is politically self-conscious and organised.

[29] Kumar Murshid, 'Seeking a voice for London's Muslims', *Q News*, Feb. 2004, n. 354, p. 27.

[30] H. Khan, 'Unite but follow me: The tragic comedy of Muslim representation', *Q-News*, n. 354, Feb. 2004, p. 24.

[31] See M. Bunting, 'Look past the hijab', *The Guardian*, 10 May 2004.

socially from other communities that might be potential allies around issues of common concern.[32] Furthermore, whilst those on the secular left might be seen as 'natural' allies of Muslims who, as we have seen, constitute some of the most deprived communities in European countries, many of their number have a deep antipathy towards religion in general and religiously-driven political movements in particular. Beyond this there is a significant undercurrent of suspicion about Islam and about Muslims amongst the liberal-minded Europeans with a deep commitment to individual human rights - another constituency that one might expect to be supporters of the causes of relatively deprived and excluded minority groups. This wariness is based on the perception of the abuses of human rights taking place in so many authoritarian 'Muslim states' around the world, along with the disturbance felt at the patriarchal nature of life within Muslim communities in Europe and what is seen as the suppression of women's rights. It is also attributable to the distress and disappointment caused by such episodes as the book-burning and the calls for the banning of Salman Rushdie's 'Satanic Verses' of 1988 (and the subsequent *fatwa*), which seemed to indicate a fundamental schism between the liberal Western understanding of basic human rights and the views of Muslims.[33]

5. Anyone seeking to mobilise Muslims in Europe as a coherent political force must take account of the different types of electoral system in existence throughout the continent. Certain voting systems are particularly sensitive to the interests and choices of minority groups - the Israeli political system with its single constituency and its radical system of proportional representation comes to mind along with the complex arrangements envisaged in the Northern Ireland peace settlement. The British majoritarian political system whereby 'the winner takes all' is one of the least sensitive to minority interests. Whilst there are Muslims within every parliamentary constituency in Britain, there are only a few constituencies where their geographical concentration means that they can have a determining influence on the outcome of elections. Hence, even if Muslims were to cohere as a political force, they are not in a position to exercise a decisive impact on the overall result of a general election - and to the extent that this is the case they are not in a position to shape policy on foreign issues such as the Middle East and Palestine.[34]

Muslim mobilisation on the Palestine question

In order to understand the political concerns of Muslims in Europe it is necessary to appreciate the interplay of domestic and foreign issues. This is most clearly evidenced with regard to the post-9/11 'war on terror', which is seen by many as a war against Islam. And just as Muslims in Afghanistan, Iraq and elsewhere have been targeted, so have Muslims in Europe suffered disproportionately from the various anti-terrorism measures, resulting in a pervading sense of victimisation.[35] Consequently, Muslims in Europe can identify with the suffering of their co-

[32] There have been a series of reports within Britain that have pointed with concern to the phenomenon of Asian and white communities living 'parallel lives'. See, for example, 'The Cantle Report', 2001. (*http://www.homeoffice.gov.uk/comrace/cohesion/*)

[33] It should be pointed out that within Britain, and presumably elsewhere in Europe, there are examples of people who can be identified as Muslims who are prominent in the media, sport and other avenues of life who command the respect and affection across communities. The most obvious example at the time of writing is the British Olympic boxer Q[illegible] K[illegible]

The majority of Muslims in Britain have ...

For such people their major foreign concern has traditionally been Kashmir. As such they have tended to identify with the Palestinians through the lens of Kashmir - Muslims in Kashmir have been persecuted and denied their right to self-determination, so it is with the Muslims in Palestine. (Many if not most are unaware that a significant minority of Palestinians are not Muslims.) What has changed in recent years is not the understanding of Muslims, but their preparedness to articulate and pursue their concerns in the public political arena. The reason for this is their growing sense of frustration and anger at what is perceived to be the hypocrisy of Western governments and a growing assault on Muslims throughout the world. This view was articulated by Azzam Tamimi of the London-based Institute of Islamic Political Thought in the run-up to the invasion of Iraq, when he explicitly linked Iraq, Palestine and Kashmir, explaining, 'What is ...frustrating for many (British Muslims) is that Blair and Bush are telling Iraq to comply with UN resolutions, yet nothing is being done to deal with Israel over Palestine or the Kashmir problem.'[37]

As has been remarked, the main vehicle for the representation of such views through the conventional and 'respectable' channels of lobbying, participating in government commissions, publication of formal position papers and the issuing of press releases has been the umbrella organisation the MCB. The MCB is, if you like, the first call of any politician or journalist seeking a 'Muslim perspective' on any particular issue. Typical of its style was a letter to *The Guardian* calling for a just peace in the Middle East signed by the heads of a range of humanitarian agencies and individuals of different faith communities, of which Iqbal Sacranie, the chair of the MCB, was one of the co-signatories.[38]

At the other end of the spectrum in terms of style and the substance of their demands are the angry young men, often members of such radical groups as Hizb-ut-Tahrir and Al-Muhajiroun, who would accuse the MCB of having been co-opted as the tame Muslim voice. I had a direct experience of their type of approach in October 2000. A rally had been organised by Muslim youth groups in Bradford to support the Palestinians and protest against the repressive measures of the Israelis during the first weeks of the Al-Aqsa Intifada. I had accepted the invitation of one of the organisers to be one of the speakers - as someone with a degree of familiarity with the history of the Palestinian conflict. It was an unpleasant experience. The march was in an excited state as it entered the square outside the city hall, and some of the speakers proceeded to heighten the frenzy with their portrayal of the Israeli assault on their Muslim brothers and sisters. Most of the protesters seemed to be waving placards with an image of the twelve year old Palestinian boy who had been killed

---

[36] Anecdotal evidence from Britain would indicate that however they might identify with the suffering of their co-religionists, Muslims as a group have not been any more welcoming to asylum-seekers than other communities. They might share religious affiliation but, like so many migrant communities before them, they distance themselves from and compete for resources with more recent arrivals.

[37] Quoted in D. Casciani, 'Muslim protests against war grow', *BBC News Online*, 11 February 2003. (Accessible at http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk/2748779.stm) It should be noted that

[38] Letter to *The Guardian*, 17 April 2004.

by an Israeli sniper in Gaza on 30th September 2000. Other placards had representations of the Al-Aqsa Mosque under attack. Their outrage was expressed in the manner of a mob - shouting for vengeance against those guilty of infanticide and worse. As I was hustled up the steps to make my presentation I noticed with horror that one of the banners behind me had a swastika on it and some anti-semitic slogan referring to the Jews - not Israeli Jews but *the* Jews. I was completely out of tune with the feeling in the crowd as I advocated non-violent resistance to the occupation. Their mood became more impatient and more threatening. I was bundled from the steps - and I left the scene somewhat shaken by my encounter with what some have characterised as the 'discourse of anger' favoured by certain Muslims. I had witnessed at first hand the manner in which Muslim youth in Bradford, who felt to a significant degree socially excluded from the mainstream of society, had laid claim to the Palestinian cause as something with which they could identify, and which they proclaimed as emblematic of the treatment of Muslims by the 'West' around the world.

The demonstration in Bradford was probably typical of similar marches and demonstrations of that period, organised by Muslim youth groups in cities around Britain with a large Muslim concentration. One noticeable feature of them was that they were quite small and composed entirely of Muslims, overwhelmingly male and under 30 years of age. By 2002, however, a change had taken place in the street demonstrations in Britain focusing on the situation in the Middle East. The most noticeable difference was that Muslims and non-Muslims were marching and protesting alongside each other. The main vehicle for this was the Stop the War Coalition (STWC) which had been formed a few days after the attacks on the USA in September 2001 to oppose the threatened war on Afghanistan. Initially a loose coalition of groups and organisations such as CND (Campaign for Nuclear Disarmament), various trade unions and the leftist Socialist Workers Party, the STWC also included the Muslim Association of Britain (MAB) and the Friends of al-Aqsa. As attention turned from the bombing of Afghanistan to the threatened invasion of Iraq, the level of activity and the numbers mobilised by the STW increased significantly and it was in this context that the MAB came to prominence. Indeed, the fact that the Coalition rapidly adopted a twin focus of trying to stop the threatened war against Iraq and demanding 'Freedom for Palestine' can be attributed to the participation of the Muslim organisations. Thus, at a march in London on 28 September 2002, an occasion chosen to commemorate the second year of the Intifada, different members of the coalition prioritised different demands. For many of the non-Muslims opposition to the imminent attack on Iraq was the most urgent issue. However, the MAB website highlighted the Palestinian cause, whilst the Friends of al-Aqsa urged those who accessed their website to 'March for Justice: unite for Palestine on the second anniversary of the intifada'.[39]

Of course the linkage between the two issues was (and remains) significant and inescapable to the bulk of those who participated in different activities to halt the march to war, although some of us might not see the link in as clear and dogmatic a fashion as MAB when it linked 'the incurable thirst for Palestinian blood that now animates the colonial project in the Middle East' with the occupation of Iraq, asserting that 'The Iraq war was part of the United States' goal of reshaping the

seeing respectable Muslim elders walking along next to young peace activists, Muslim women in their hijabs joining in the anti-war slogans alongside percussion bands as we all shuffled along towards Hyde Park. For some observers the involvement of Muslims in the stop-the-war movement represented a watershed in their development as a politically self-aware community. As one respected member of the Muslim community in Leicester told me, 'Had Iraq not happened we would still be politically asleep.'[41]

In his speech at the 15 February demonstration the veteran socialist parliamentarian Tony Benn urged people to 'found a new political movement' which would mobilise people to prevent the war in Iraq and support the establishment of a Palestinian state. Towards the end of 2003 his call was answered with the formation of 'Respect: the Unity Coalition'. The key figure in this initiative was the member of parliament George Galloway who was expelled from the Labour Party over charges relating to his opposition to the war. Galloway and other leading figures of Respect have gone out of their way to appeal to the Muslim communities for support. In one of its leaflets for the June 2004 municipal and European parliament elections Respect proclaimed itself 'the party for Muslims' and depicted Galloway as 'a fighter for Muslims ... recognised by the Muslim world for his 30 years of struggle for the people of Palestine, Iraq and Pakistan.'[42] The Respect 'platform' is very straightforward in its stance on Palestine: 'Support for the people of Palestine and opposition to the apartheid system that oppresses them.' This quest for the 'Muslim vote' was reciprocated by MAB which urged people to support the Respect candidates.

Whilst MAB has come to the fore as the main mobiliser of Muslim protests against the Iraq war, a number of other organisations are focussed more specifically on the Palestinian issue. The Friends of Al Aqsa group is primarily concerned with raising the level of awareness amongst Muslims in Britain of the Palestinian cause in general and the 'centrality of Al-Aqsa Mosque to the Islamic faith and the Muslim identity.' Its main activities involve seminars, conferences, public meetings and other means of public education and influence. As one observer described it to me, theirs is a form of 'educational jihad'.

The same might be said of the Palestinian Return Centre which was established in 1996 as a forum for discussion, research and monitoring of issues relating to the Palestinian diaspora. It shares with the Friends of Al Aqsa the general aim of informing a wider public, particularly amongst Muslims, about the Palestinian issue - but with a specific focus on the refugee issue and the 'right of return'. It pursues this by means of lectures and conferences, lobbying members of parliament, publishing newsletters and occasional papers. Typical of its public initiatives was the advertisement published in *The Guardian* on 27th January 2003, Britain's

---

[40] Statement of SWCT and MAB, 17 April 2004.

[41] Interview with Shaikh Ibrahim Mogra, Leicester, 12 July 2004. It should also be pointed out that this experience also revealed to many first time marchers that under certain circumstances governments can ignore mass expressions of protest. It will be interesting to see the longer-term consequences of this experience.

[42] Quoted at <www.workersliberty.org.uk>. Accessed 8 July 2004.

national 'holocaust day', reminding people of the ongoing suffering of the Palestinians and the abuse of fundamental human rights committed by the Israelis. The advertisement, with the header 'Palestine Remembered' and the call 'Free Palestine Now!', was endorsed by all the main Muslim organisations in Britain actively concerned with the Palestinian question.

One of these was the Islamic Human Rights Commission (IHRC) which was established in 1997 as a London-based campaign, research and advocacy organisation. In their annual report of October 2003 they gave prominence to the courage of Rachel Corrie, the young American woman killed as she tried to halt the demolition of Palestinian houses, as emblematic of the imperative to struggle against oppression. The text continued:

> The solution to occupation and discrimination in Palestine or Kashmir or the anti-Muslim hatred of Europe and North America or West Africa, will not come by Muslims becoming the new oppressors either by mass of arms, financial clout or political lobbying. These are the tools of oppression used by Zionists, fascists, capitalists or any other type of tyrannical individual, government, group or ideology. We need to use our weapons - action, articulation and spiritual power - to destroy oppressive systems, not join them.[43]

Referring to the centrality 'occupied Palestine plays in defining present-day Islamic political and religious consciousness' the October 2003 report detailed some of the activities initiated by the IHRC as part of its campaign for 'Palestinian freedom from Zionist occupation' over the previous twelve months.

- Public speaking and seminars
- Lobby of Parliament for Palestine on 27th November, the International Day of Solidarity with Palestine.
- Letter-writing campaign against British government's support for Israel.
- Al Quds Day Rally in London (1st December 2002), which was claimed to be the biggest annual display of Muslim solidarity with Palestinians, attracting 5-6000 participants.
- Other demonstrations were held on 7th May as a counter to celebrations of Israel's independence, and on 14th July 2003 a protest was organised outside Downing Street against the visit of Israel's Prime Minister Sharon to Blair. In September 2003 IHRC took part in the 'Freedom for Palestine' march and rally to commemorate the third anniversary of the Intifada.
- Campaign around the boycott of Israeli products, including boycott of Coca-Cola in favour of Mecca-Cola.
- Lobbying of Watford Football Club which persuaded them to deny the use of their stadium to the Israeli national football team.
- Distribution of power-point presentation on Palestine for activists to download. Production of various other educational resources and campaign materials.
- Participation in the 15th February 2003 'Don't attack Iraq/Freedom for Palestine' march in London.

One of the activities that the IHRC has focused upon has been the 'political education' of the Muslim community in order to increase the impact of Muslim participation in the wider political arena. This form of 'political jihad' has been a

establishment of a Palestinian state. Indeed, citing MPAC spokesperson Zulfi Bukhari, Brian Wheeler of BBC News Online claimed 'The big issues in the mosques is not so much Iraq, but the creation of a Palestinian state.'[44] The result in Leicester South was that the Labour Party lost the seat to the Liberal Democrat. Evidence once again that Muslims were voting tactically, and in those constituencies such as Leicester South where they made up 20 percent of the electorate they could succeed in influencing the outcome - punishing Blair 'for too little on Palestine and too much on Iraq.'

Concluding observations

What lessons might be drawn from this overview that might inform those seeking to mobilise Muslims in Europe around the issue of Palestine.

1. Muslims in Europe are concerned about justice for the Palestinians, just as they are concerned about the plight of fellow-Muslims in Kashmir, Chechnya, Iraq, Guantanamo Bay and Belmarsh Prison in London.
2. Any group seeking to mobilise Muslims in Europe around issues of foreign policy in general, and Palestine in particular, must bear in mind that there are a plurality of Muslim communities within Europe as a whole and within individual states. People must be wary of assuming a 'one size fits all' approach.
3. Perhaps the most pressing concern of Muslims in Europe is what many see as an advancing wave of Islamophobia and discrimination against Muslims. One of the most recent manifestations of this is the attack on the right of Muslim women to wear the *hijad.* Whatever the rights and wrongs of this particular issue, there can be no doubt that in the post-9/11 Western world there is a close association in the 'public mind' between Muslims, 'extremism', and terrorism. That this is so should not be too surprising - given the efforts of Al Qaida groups to justify their attacks on civilians in the USA, Madrid and elsewhere in religious terms. Indeed, this is the lens through which many people in Europe and beyond view the suicide-bombing attacks of Palestinians that result in the deaths of Israeli civilians. It remains crucially important that this growth in distrust of Islam and Muslims should be borne in mind by those seeking to maximise the political influence of Muslims in Europe over the issue of Palestine - every effort should be made to undermine the stereotypical views of the 'reactionary, anti-democratic Islamic fundamentalist' as part of the struggle to reclaim the human rights of Palestinians.
4. Most European states are clear supporters of the establishment of a viable Palestinian state existing alongside Israel. The weakness of the Europeans in pressing their views upon the USA and Israel has little to do with any domestic issues and more to do with the 'realities' of power in the international arena. In this context perhaps the key political role of Muslim communities in Europe is to ensure that the Palestine issue remains to the fore of the mainstream political agenda. One way they can achieve this is by targeting those constituencies where they constitute a significantly sizeable proportion of the electorate as to exercise a determining

[44] B. Wheeler, 'Gloves off in Leicester South', *BBC News Online*, 10 July 2004. *(http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/uk_politics/3880231.stm)* Accessed 20 July 2004.

influence over who gets elected. In the British context it will be interesting to see what happens in the next general election to the foreign secretary Jack Straw - he represents a constituency with a significant Muslim presence, many of whom will be determined to make him pay for his stance on Iraq.

5. There is a danger that Muslims mobilising politically over Palestine will thereby turn it into a 'Muslim issue' in the wider public mind. As has been observed already, most Muslims in Britain and elsewhere in Europe identity with the sufferings of the Palestinians as fellow Muslims. Yet the injustices and oppression suffered by Palestinians constitute a human tragedy which should touch us all as human-beings, whatever our faith community (if any). There is a danger that if Palestine is presented as a 'Muslim' issue, then non-Muslims and Muslims with a secular outlook will feel relatively excluded and marginal to any campaigns that are mounted and will focus their energies on other issues. Nothing could be more detrimental to the Palestinian cause in Europe than if it became 'ghetto-ised' as a Muslim issue.

التاسع عشرة
صورة الإسلام والمسلمين
في الإعلام الأمريكي والمسألة الفلسطينية

عائشه وزوز*

مقدمه

إن أهمية وسائل الإعلام الأمريكية في تكوين الرأي العام في الولايات المتحدة لا يحتاج إلى تأكيد، فيعتمد الأمريكيون على وسائل الإعلام في كسب معلوماتهم عن العالم، ومن المعلوم أن هذه الوسائل تحدد مفاهيم واتجاهات المتلقي. ويجري اليوم تخليد صور مشوهة ومعلومات متحيزة عن الإسلام والمسلمين في الإعلام الأمريكي، ويقدم الإسلام على أنه دين غير متسامح، انتشر بحد السيف ودين يدعو للإرهاب. لكن ما أصل هذه الصور المشوهة في أمريكا؟ وكيف تطورت الصورة لتصبح على ما هي عليه اليوم ؟ وما هي صورة الإسلام والمسلمين في القرن العشرين؟ كيف يصوّر الإعلام الأمريكي الإسلام والمسلمين؟ كيف أصبحت الصورة المشوهة "آلة" في الحرب على "الإرهاب"؟ وكيف استخدمتها الصهيونية في الاحتلال الإسرائيلي؟ هذه الأسئلة وغيرها هي محل هذا البحث.

الصورة من زمن الحروب الصليبية إلى القرن التاسع عشر

يعتبر مجيء الإسلام أهم حدث وضع العرب في مجرى تاريخ العالم. فقبل الإسلام لم يكترث البيزنطيون بالقبائل العربية إلا قليلاً حين كانوا يحتاجونهم ويستخدموهم كحلفاء عسكريين ضد الفرس. ولم يكن اهتمامهم حتى في هذه الحالة بالجماعات العربية المستوطنة أو الحضرية. وكان يُنظر إلى هؤلاء باعتبارهم يعيشون حياة متقشفة بسيطة ومحاربين ممتازين ولكنهم كانوا أساساً ينهبون من أجل الفدية ويبتزون الجزية. نظر البيزنطيون إلى تلك العشائر العربية نظرة سلبية واعتبروهم برابرة، إلا حين ينتصر بعضهم أو يصبح من الحلفاء العسكريين. على أنه نظر إليهم كحلفاء غير موثوقين ولا يبرعون في خوض المعارك الضارية. كذلك نددّ بآلهتهم الوثنية، ونسب إليهم زوراً ممارستهم التضحية البشرية. ونظر إلى ملبسهم وطريقة حياتهم على أنها بدائية وأدينت قواعدهم الأخلاقية لا سيما في المسائل الجنسية.[1] وعندما أسلم العرب في الجزيرة العربية، كانت هناك قوتان في الشرق الأوسط: بيزنطة المسيحية وساسان الزرداشتية في فارس. لم تستطع هاتان القوتان أن تقاوما القوة العربية، فانهارت الإمبراطورية الفارسية وطُردت الإمبراطورية البيزنطية شمالاً إلى الأناضول في مدة خمس وعشرين سنة. وبنهاية سنة ٧٢٣م كان العرب قد تدفقوا خارج الحدود المحلية للجزيرة العربية، حاملين رسالة الإسلام، ومقيمين دولة إسلامية، والتي كانت على حد تعبير المؤرخ فيليب حتّى:

«أعظم من روما في ذروة قوتها، إمبراطورية تمتد من خليج باسكاي إلى جزر الهند الغربية وحدود الصين، ومن بحر العرب إلى مساقط المياه لأعالي النيل. فباسم الله ينادى خمس مرات في اليوم من آلاف المنابر المنتشرة في جنوب غربي أوروبا وأفريقيا الشمالية وأسيا الغربية والوسطى».[2]

إن فتوحات المسلمين الواسعة قد جعلتهم على تماس بثقافات مختلفة، وبلغ النفوذ العربي الإسلامي على أوروبا، وتسربت أراء البيزنطيين عن العرب والمسلمين إلى أوروبا فكوّنت جزءاً من الصورة الغربية عنهم في وقت ظهور الإسلام وانتشاره. وأضيفت صوراً أخرى إلى هذه الصور عند التوسع الإسلامي.

وفي دراسة عن المواقف الغربية إزاء المسلمين قبل الحروب الصليبية أجراها جيمز والتز، يعدد الكاتب ستة توجهات مختلفة، يتشابك أحدهما بالآخر، ويحمل بعض الأشخاص أحياناً عدداً منها. تلك المواقف هي: اللامبالاة، التعايش مع الطوائف، العداء السياسي، العداء العسكري، العداء الأكاديمي، والعداء الديني... فتحول الجهل إلى عداء سياسي سنة (٧١٠-١٠٠٠م) ثم تحول هذا عندئذ إلى عداء ديني (١٠٠٠-١٢١٦م) فالحرب. مع هذا، وبينما كان هناك الكثير من الجهل واللامبالاة وشيء من التغرض، فإن التغيير الرئيسي في المواقف الغربية نحو العرب والمسلمين إنما حدث حين تولت الكهانة الكنيسة (أي الباباوات) الزعامة والسلطة السياسية... وكذلك سعت إلى توجيه ذلك العداء والقتال ضد المسلمين الخارجيين. فلما تحول موقف التعايش السابق بين الجماعتين المسلمة والنصرانية إلى مواجهة، تطورت عقيدة مناهضة للإسلام ورسمت صورة

---

* باحثة في الدراسات الإسلامية - جامعة القدس / طالبة في الدراسات العليا/ دراسات إسلامية معاصرة/ جامعة القدس

[1] Vassilios Christides (The Image of the Pre-Islamic Arab In the Byzantine Sources) PhD Dissertation, Princeton University, 1970. see صورة العرب في عقول الأمريكيين، د/ميخائيل سليمان[ترجمة عطا عبد الوهاب] ص

التقليل من أثر الصدمة أمام الفاتحين المسلمين، فربطوا انهزامهم أمام المسلمين بأنه بفعل معاصيهم وهو كتحقيق للنبوءات الواردة في العهد القديم والجديد. وأما الاتجاه الآخر فاعتبر المسلمين أعداء سياسيين وعسكريين، يقاتلون أو يحالفون بحسب ما تسمح به الظروف. وقد سجّل هذين الموقفين يحيى الدمشقي الذي عاش في سوريا في عهد الأمويين وعمل في دار الخلافة وقد هاجم الإسلام والرسول ﷺ في كتابه «ينبوع المعرفة».[٤]

وأما أوروبا الغربية، فعندما واجهت الإسلام في حين لم يكن لديها أي معرفة بالإسلام ولم يكن لديها أي معرفة بمن ستقاتله، نتج عنه خوف ممزوج بالجهل من جملة من الأساطير تضاهي ما تراكم عقائدياً في عهدي إغسطين وروما. ويظهر هذا الجهل في كتابتهم الأدبية:

صورة الإسلام في الأدب الإنجليزي

لكل أمة رأيها في الشعوب والأمم الأخرى، من حيث حضارتها وما تنطوي عليه من ثقافة ولغة ودين وتراث. ومعلوم أن هذا الرأي يظهر صداه في أدب تلك الأمة، وهو السجل التاريخي للأدب الذي يعكسه شعور تلك الأمة نحو شعب أو أمة أو غيرها.

كان الأدباء الإنجليزيين بالجملة أكثر جرأة من الأدباء الفرنسيين في الكتابة عن الإسلام والنيل منه[٥] ويبدو هذا جلياً في بعض الكتابات الأدبية الإنجليزية، كما في الأدب النورماندي[٦]، إذ يكثر في هذا الأدب وصف الحروب الصليبية والسب والشتم على الإسلام والمسلمين، ومن الجدير بالذكر أن الحروب الصليبية بدأت في هذه الحقبة أي في عام (١٠٩٥م-١٢٧٠م). ومن المفاهيم الشائعة في ذلك العصر، إطلاق كلمة (Saracen) - وتعني الشرقي أو الشركسي- على العرب وسكان الصحراء في الشرق، ولكن مع ظهور الإسلام وانتشار المسلمين أصبحت هذه الكلمة تطلق على المسلمين في العصر النورماندي، ويمكن ملاحظة هذا الخلط حتى وقتنا الحاضر في الإعلام الأمريكي، إذ يظن غالبية الشعب الأمريكي بأن كل عربي هو مسلم، وكل مسلم عربي أو شرق أوسطي. وكان المسلم في القصص والمسرحيات والشعر في تاريخ أدب هذا العصر يصوّر على أنه الكفر والإلحاد، وهذا الوصف مربوط في كلمة (Saracen) إذ كان بعض النورمانديون يستعلمون هذا اللفظ على الوثنيين في شمال أوروبا وعلى كل إنسان لا يؤمن بالتوراة والإنجيل.

ومن الصور التي ظهرت في الأدب الإنجليزي في هذا العصر أيضاً أن الإسلام هو ذلك الدين الذي يقر في شريعته تعدد الزوجات لعدد غير مسمىً ومها كنّ النساء[٧]، ويحرم شرب الخمر، ولا يبيح اختلاط النساء بالرجال، وصوّر النبي محمد ﷺ على أنه نبي، بل على أنه إله معبود وأن كلمة "التوحيد" تعني أنه هو الإله الواحد.[٨]

كما يظهر في كتابات الأدباء الإنجليز وصف الشرق بأنه بلاد التخلف والانحطاط وإن تحدثوا عن حضارتها قالوا بأنها حضارة اندثرت وأفل نجمها، وإن الدين الإسلامي الذي ظهر في الشرق مختلف يغرر بالإنسانية ويحكم عليها بالشقاء وبأن رسول هذا الدين شاعر وكذاب. كما يبدو في كتابات الشعراء والأدباء التاليين:

Chaucer Geoffery(1340-1400), Manderille Bernard (1670-1733), William Shakespear (1564-1616), John Dredaan (1631-1700) Alexander Pope (1688-1744), Byron Lord G (1788-1824).[9]

ومن أشهر الروايات التاريخية في الأدب الإنجليزي القاص البريطاني (Sir Walter Scott) (١٧٧١-١٨٣٢) وفي روايته "المخطوبة"(The Betrothed) و"الطلسم" (The Talisman) وهي حكايات عن الحروب

---

[٣] James Calvin Waltz, (Western European Attitudes Toward the Muslims Before the Crusades) PhD Dessertation Michigan State University, 1963) see صورة العرب في عقول الأمريكيين، ص ٢٢-٢٣ بتصرف.

[٤] صورة العرب في الصحف البريطانية، ص ٢٥ " بتصرف".

[٥] إدوارد سعيد، الإستشراق، ص ٤٣، ١٩٢، ٢٠٢، نقلاً عن صورة الإسلام في الأدب الإنجليزي دراسة تاريخية نقدية مقارنة، د/عدنان محمد عبد العزيز وزّان، " المقدمة"، دار اشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٨م.

[٦] النورمانديون(North Man وصارت Nor man) هم شعب من شمال أوروبا من أصل دانماركي وكانوا قد غزوا بريطانيا.و امتد هذا العصر سنة (١٠٦٦-١٣٥٠م) انظر صورة الإسلام في الأدب الإنجليزي (٢٥٧-٢٦٠)

[٧] ويظهر هذا في أدب العصر الوسيط (١٣٥٠-١٥٣٠م) كما في شعر تشوسر.

[٨] انظر صورة الإسلام في الأدب الإنجليزي، ص ٢٥٧-٢٦٨ بتصرف.

[٩] نفس المرجع، ١٦١-١٦٢/١

الصليبية التي يظهر فيها الكاتب النيل من الرسول ﷺ بكل ما أوتي من قدرة، والقول بأن النصارى أصحاب حكمة ودراية بالحرب وفنونه ويصف المسلمين بالجبناء وأن الحكمة والهدوء والحنكة هي سمات الصليبيين، وبأن المسلمين وحوش كفار وملاحدة وقطاع طرق.

وفي إحدى مسرحيات "الإعجاز"[١٠] بعنوان " ماري ماداليجن" (Mary Madgelene) تظهر شخصية الرسول ﷺ على أنه إله معبود ويعبده المسلمون وهو ليس إله الشرقيين (Saracen) فحسب بل إله الفراعنة وغيرهم من الأمم، بل تأتي صورة واسم "محمد" بلفظ (Mahoun) وتعني الشيطان.

كما تظهر الكثير من المغالطات التاريخية والدينية، وهذا واضح في قصيدة (William Langland) في قصيدته بعنوان (The Vision of Piers Plowman) يقول فيها بأن تعاليم الإسلام إفك، وبأن محمد ﷺ كان أحد البطارقة أو الكرادلة النصارى في مركز البابوية بروما ولما فشل في تحقيق طموحاته لكي يصبح البابا في الفاتيكان هرب إلى جزيرة العرب!![١١] وظهرت صور غريبة عن المشرق في الأدب الإليزابيثي حيث تصوّره بـ: الحرب، قتل الأخوة والأخوات، الغدر والشبق.[١٢]

تخوّفت المسيحية من الإسلام، ورأت فيه تهديداً كبيراً ودينا منافساً لها ولليهودية. كان الإسلام بالنسبة لهم كصدمة قوية دائمة؛ وقد تحدى المسيحية حتى في موطنها. وتعاظمت القوة الإسلامية العسكرية وتلتها القوة الثقافية والدينية. فسقطت فارس وسوريا ومصر، ومن ثم تركيا وشمال إفريقيا أمام الجيوش الإسلامية. وفتحت في القرنين الثامن والتاسع اسبانيا وصقلية وأجزاء من فرنسا. وبحلول القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وصل حكم الإسلام بعيداً حتى شرقي الهند واندونيسيا والصين. ولم تستطع أوروبا أن تجابه هذا الفتح إلا بالخوف والعداء. تكشف هذا العداء أولاً على شكل مساجلات هجومية وحروب مقدسة(الحروب الصليبية) ونشاط المنصرين الهادف إلى رد المسلمين عن دينهم وتدميرهم. أما فيما بعد، فقد أدت الاعتبارات التجارية والسياسية بالغرب إلى دراسة الإسلام والثقافة العربية لغرض إخضاعها لسيطرته الإمبريالية.

أعاقت هذه الاتجاهات السلبية والعداء نحو الإسلام الفهم الحقيقي لما كان يرمي إليه الإسلام في واقع أمره، كما أعاق فهم ما كنت عليه الثقافة العربية من غنى- فلقد أثرت افتراضات المستشرقين المسبقة عن الإسلام في أهدافهم وتصوراتهم، ورسمت أهدافهم بحسب منهجية المستشرقين السابقين، مما أدى إلى أنواع من النتائج الحتمية أو المتوقعة ضد الإسلام- وكان من الطبيعي أن تخلق مجموعة من الأخطاء والتشويهات والصور القائمة على قوالب ذهنية ثابتة. وسواء أكان الغرض تبرير الدوافع الدينية أو تسويغ وتعزيز المطامح السياسية، فقد اختزلت جميع العلاقات المعقدة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وكل ما في حضارته من ثراء، إلى مجموعة جاهزة يسهل الرجوع إليها من المفاهيم والقوالب الذهنية الثابتة: أن ما هو مختلف في الثقافة العربية أمسى الآن أدنى مرتبة، وبذلك يمكن توجيهه والتلاعب فيه كما يريدون. وبالتالي فإن المعتقدات الغربية التي سادت في القرنين التاسع عشر والعشرين، قد شكلت الصورة الذهنية عند الأمريكيين عن العرب والمسلمين.

لقد نظر العلماء والرحّالة والكتاب و"الخبراء" – والمستشرقون عامة- إلى المشرق على أنه «بلا حياة أساساً» وأنه راكد، متخلف، وبأمس الحاجة إلى إعادة الحياة إليه بواسطة الغرب. ولقد تم ترويج وشعبنة هذه الصور حتى عُدّت جزءاً من الثقافة الغربية والأمريكية.

انتقال الصورة إلى المستعمرات الأمريكية

ورث هذه الصورة المشوهة عن المسلمين والعرب فيما بعد سكان المستعمرات الأمريكية. ولصياغة تلك الآراء السلبية جرت محاولة الحط من شأن الإسلام وذلك بمحاولة الحط من مؤسسه. ونُظر إلى العرب والمسلمين كوثنيين يعبدون محمداً وغيره من الأرباب. ونسبت إليهم خصال استثنائية كالقسوة والوحشية. والواقع أن هذا هو انعكاس للأدب الغربي وللشائعات السائدة في الغرب، فقد كان الشعب الأمريكي في بداية تشكيل الدولة يقرأ الأعمال الأدبية لفولتير(Voltaire) و(Prideaux) وغيرهما من الذين كانوا يصوّرون البيئة المسلمة بالإزدراء، والوحشية، والخيانة، وبأن النبي محمد ﷺ رجل ظالم ودجّال، وبأن الإسلام دين باطل، كما في رسائل كاتوس (Cato's Letters) ونشرت العديد من القصص الخيالية عن أبطال غربيين أنقذوا نساء مسلمات من بطش الرجل المسلم الجائر. (كما صوّرته تلك الأدبيات).

هذه الصور وغيرها كانت تبَث في معظم التقارير التي يكتبها التجار والرحالة الغربيون الذين زاروا الشرق الأوسط في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكانوا ينظرون إليهم على أنهم جميعاً قساة أو متوحشون، وما أن ترجمت رواية «ألف ليلة وليلة» إلى اللغات الغربية في القرن الثامن عشر حتى صارت تجري مماهاة

---

[١٠] كانت هذه المسرحيات يعرض فيها قصص الأنبياء حسب العهد القديم والجديد وقصص عن الصالحين.. الخ.

[١١] صورة الإسلام في الأدب الإنجليزي، ص ٢٦٧-٢٦٩ بتصرف.

[١٢] Louis Wann, The Oriental In Elizabethan Drama, Modern Philology, vol. 13, no. 7 (January 1916),

Seeing Islam as a threat: **الصورة في القرن العشرين**

قبل الحرب العالمية الثانية، كان الإعلام المتوفر عن العرب لأغلبية الأمريكيين، إعلاماً ضئيلاً متفرقاً. ويمكن أن يعزى ذلك إلى العلاقات الأمريكية-العربية المحدودة والاتصالات القليلة قبل تلك الفترة.

كانت هناك بعض الكتابات التي وضعها بعض الرحالة الذين زاروا المشرق، مثل جورج دبليو كرتس (Curtis): The Howadji In Syria، وبايارد تايلر بلاد العرب Land of the Saracens، ومارك توين(Twain): أبرياء في الخارج (Innocents Abroad) وكذلك «الجمعية الشرقية الأمريكية» التي تأسست سنة ١٨٤٢، ولكنها لم تكن لا هي ولا تلك الكتب، من القوة والتأثير بحيث تخلق أو تنشر صورة واسعة عن العرب. كما أوضح رئيسها جون بيكرنج بأن أمريكا ارتأت أن تدرس المشرق لكي تتبع المثل الذي ضربته الدول الأوروبية الامبريالية – أي لهدف سياسي وليس مجرد عمل علمي.

وبعد الحرب العالمية الثانية؛ حدث تغير سياسي واقتصادي عميق، فأثر في العلاقات العربية والإسلامية-الأمريكية، وتالياً أخذ العالم العربي والإسلامي يحتل شأناً كبيراً في الوسط الأكاديمي والثقافة الشعبية ووسائل الإعلام الجماهيرية وفي دنيا مخططي السياسة في أمريكا. وقد أثر في هذا التغيير ثلاثة أمور: هي إسرائيل وفلسطين، النفط والمنافسات العقائدية السوفياتية- الأمريكية. وأسهمت هذه الأمور في تورّط أمريكي جوهري في الشرق الأوسط، وهو تورط يتسم بالجدل وسوء الفهم العظيم والصور المشوهة عن العرب.

لم تتمتع الولايات المتحدة بتقليد أكاديمي وتاريخي وثقافي له خبرة طويلة بتاريخ وثقافة العرب والمسلمين وغيرهم من الأمم التي بدأت تتخذ أهمية جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في عصر ما بعد الحرب. وكان لا بد للسياسة الخارجية الأمريكية من خبراء بصفتها الإمبريالية الجديدة في العالم، فكان لا بد بالبدء ببرنامج كاسح لتدريب خبراء عن المنطقة يفترض فيهم القيام بخدمة البناء الإمبراطوري الجديد وعقلنته على شكل مناطق نفوذ سياسية وهيمنة اقتصادية. تسلم علماء الاجتماع الأمريكيين التقليد الطويل في الاستشراق الكلاسيكي فيما يتعلق بالشرق الأوسط، والذي طوره وتبناه المستشرقون البريطانيون، وأخذوا يغتذون بكل ما فيه من أخطاء ثم كيّفوا ذلك وجدّدوه وروّجوه باعتباره تقليداً في الدراسات الشرقية يقوم على تقليد بريطاني مجدد. كما استوردت مستشرقين أوروبيين وذلك لحاجتها إلى "الخبراء" لخدمة سياستها الخارجية وعقلنتها. وهكذا طبعت الدراسات الاجتماعية عن الشرق الأوسط بدوغماتية الاستشراق القديم.[١٤]

ومن المستشرقين الأوروبيين الذي هيكلوا الإستشراق الجديد في الولايات المتحدة: Gibb، والذي ترأس مركز دراسات الإستشراق في هارفاد، وGrunebaum غرونبوم[١٥]، وW. C. Smith، وC. Brockelmann صاحب كتاب تاريخ الشعوب الإسلامية، وبرنارد لويس Bernard Lewis، Patai.

وهكذا انتقلت الصورة عن طريق الاستشراق من أوروبا المستعمرة إلى الولايات المتحدة، وكل ليُعمل هذا العلم كأداة سياسية وإعلامية واقتصادية للسيطرة والاستعمار.

وفي القرن العشرين مرّت صورة العرب والإسلام والمسلمين في الإعلام الأمريكي بثلاثة مراحل:

- مرحلة السبعينيات، أي أثناء الثورة الإيرانية، وشاه إيران، وحرب ١٩٧٣، وحادثة خطف الأمريكان لمدة ٤٤٤ يوماً، وارتفاع أسعار النفط.
- انفجار أكلوهاما ١٩/ ابريل/١٩٩٤ وقتل فيه ١٦٧شخصاً، حيث اتهم المسلمون في الانفجار وتبين أن المفجّر كان رجلاً أمريكيا نصرانياً أبيض ولأسباب دينية. وحرب البوسنة والهرسك في تلك الفترة أيضاً، وقد حدث تغير طفيف في تحسين الصورة إعلامياً.
- وبعد ١١ايلول، كانت بلورة لكل الصور السيئة السابقة.

صورة المسلمين في وسائل الاتصال الجماهيري في أمريكا

إن الصورة التي تكوّنت في العهود الأولى من ظهور الإسلام والصورة التي تركزت في أذهان الأوربيين لهي الصورة ذاتها التي استقرت في أذهان الأوروبيين وحملها الأوروبيون معهم إلى المستعمرة الأوروبية الجديدة "أمريكا".

---

[١٣] Sari Jasir, The Arabs and the English, 2nd. Ed.(London: Longman, 1979) see Micheal Suleiyman pp 23-24.

[١٤] صورة العرب في الصحف البريطانية ص ٦٢-٦٣ بتصرف.

[١٥] ساعد في تأسيس مركز مشابه في لوس أنجلوس

يقول فيليب حتّى: "لم تتعرض البوذية أو المجوسية لما يتعرض له دين المحمدية من تحقير وإهانات واستنكارات، فلم يكن أولئك مهددين أو منافسين للغرب، لذلك كان مجرد الخوف والحقد والعنصرية هو الملوّن الأساسي لرؤية الغرب لدين الإسلام واتخذت موقف العداء تجاه عقيدة الإسلام، أو اعتبرته شبهة أو ديناً باطل".[١٦]

ويظهر هذا جلياً في الصور والتشبيهات التي يشبهون بها معاني الإسلام التالية:

- الصورة الإعلامية للفظ الجلالة «الله»

تظهر صور نمطية في تشبيه ما يعبده المسلمون، فتارة يظهر المسلم يدعو شيئاً غريباً كأن تظهر غيمة سوداء، أو على صورة وثن غريب مضحك يسجد له المسلمون ويهللون بأصوات أشبه بأصوات السحرة والشعوذة.

وتظهر هذه الأوصاف في الإعلام كثيراً، وخاصة على ألسنة المبشرين الكبار، مثل جاري فارويل الذي قال بصراحة بأن المسلمين ليسو مثل الأمريكيين فهم يعبدون إلهاً مختلفاً عما يعبده المسيحيين، يدعى هذا المعبود "الله" وهذا إله يختلف عن إلهنا".[١٧]

الصورة الإعلامية للنبي محمد ﷺ

وأما صورة النبي محمد ﷺ فيصوّر بنفس الصور التي تخيلها الكتاب والأوربيون الأوائل، رجل عاشق نساء، يداه متلطختان بالدماء، لا يعرف إلا القتل، يكره كل من يخالفه.

وهذه هي الصورة التي تبثها أغلب وسائل الإعلام الأمريكية، كما بث تلفزيون "فوكس نيوز" بات روبرتسون" القس، وهو يصف الرسول ﷺ فيقول:

> "This man was an absolute wild-eyed fanatic. He was a robber and a: brigand. And to say that these terrorists distort Islam, they're carrying out Islam."

يقول: "هذا الرجل كان ثمة رجل شرير متعصب ظالم، كان لصاً وقاطع طريق. فإن قلنا بأن الإرهابيين يشوهون سمعة الإسلام، فالصحيح أنهم يمثلون الإسلام". إلا أن مقدم البرنامج لم يقاطعه ولكنه قاطعه بقول: يعني هل ترى بأن في الإسلام تهديداً أكبر مما يظنه الناس؟!!. ومن ثم قال عن القرآن: هذا كتاب سُرقت نصوصه من الكتب اليهودية، هذا الرجل قاتل مجرم، وإن القول بأن الإسلام دين السلام، فهذا قول مخادع ".[18]

يلاحظ بأن التصوّرات التي يحملها الأمريكيون عن الإسلام ما هي إلا التركة التي ورثها الأمريكيون عن أجدادهم الأوربيين. أن الكتب المنشورة التي تترجم لحياة الرسول ﷺ لا تحمل الشتم فحسب، لكنها تحمل الكثير من الأخطاء التاريخية، ففي كتاب يمثل ترجمة للقرآن الكريم نشرته "كرسنت بوكس/ نيويورك" يترجم المترجمون [إيدوارد لاين، ستانلي لاين بول، آي، أيتش ساروار] لحياة الرسول ﷺ ففي الترجمة يقول: [كان العرب قبل الإسلام يبحثون عن دين التوحيد، وكان العديد من الحنفاء آنذاك ينادون بالحنيفية، لكنهم فشلوا في تشكيل ديانة أو طقوس معينة، وبقيت الساحة لمحمد ليشكل هذا الدين الذي سيطر على العالم العربي بأكمله... ولد محمد لقبيلة تدعى قريش كانت قبيلته قبيلة فقيرة، فصار راعياً للغنم وتزوج من امرأة غنية تدعى خديجة... ثم انتسب للدين السائد آنذاك على الأقل في الظاهر، حتى صار في الأربعين من العمر، عندما سمع صوتاً يأمره بأن ينادي لعبادة معبود واحد. عندما سمع الصوت ظن محمد بأن هذا الصوت إنما هو صوت الشياطين، لكن الصوت يدعي بأنه صوت ملك يدعي جبرائيل، وأخبر محمداً بأنه نبي الرب. وبدأ يلقي خطاباته الدينية... ففي الحقبة الأولى من خطاباته كانت خطاباته زهدية شعرية.... انتقل محمد إلى المدينة حيث أسس اليهود ديانة التوحيد هناك.. أصبح محمد في المدينة الملك عليها وكانت خطاباته خطابات الرجل الذي يسن القوانين. لكن سلطته كانت مهددة من الداخل والخارج. لذلك ظلم، ونفى، وقتل المتظاهرين عليه، ومن ثمّ هاجم قريشاً، التي لم تتحمل سلطة المدينة على القوافل التجارية وقوافل حجاج مكة... هزمت قريش ودخل محمد مكة.. ودمّر في يوم واحد ٣٦٠ صنماً... والقرآن هو مجموعة المصنفات الرسمية لخطابات وطقوس محمد. وبسبب أن دعوة محمد عبارة عن رسالة واحدة، فكانت هذا الكتابات عبارة عن مكررات للكلمات نفسها، وللدعاية نفسها. وهو كتاب معقد ويزيده التكرار تعقيداً إلى تعقيداته... وهو مرتب بحسب طول السور...يبدأ بأسلوب شعري، وبعدها يستمر بأسلوب عقائدي].[١٩]

وفي هذا الكتاب تظهر رسومات تمثل النبي محمد ﷺ بصورة رجل أسود يرتدي عمامة، يظهر بصورة الرجل الشرير الخائف.

---

[١٦] Islam and the West, pp 48-49, 1962 ،www.islamherald.com

وحديثاً طالب بعض الإعلاميين في الغرب وفي أمريكا [illegible]
عدم مواكبة العصر. وفي برنامج على قناة تلفزيونية في فلوريدا تحدث "بيل أوريلي" (Bill O'Reilley) مقدم البرنامج عن القرآن مقارناً القرآن بكتاب هتلر (Mein Kompf).[٢٠] كما ينشر الإعلام الأمريكي صوراً عن القرآن بأنه كتاب يحتوي كتابات غير مفهومة غريبة فيه منشورات للحقد والكراهية، وبأنه كتاب يؤمن به العرب فحسب.

صورة المسلمين

تظهر صور نمطية (stereotype) ضد المسلمين تشكل معظمها في القرن التاسع عشر والعشرين، إذ كان منشؤها نظرة المستعمِر تجاه المستعمَر. فأخذ المستعمر الأوروبي أو الأمريكي يصف الإسلام بدين العنف والتعصب والتعطش للدماء، وبالكابت للنفوس والمجتمعات. أما المسلمون فينظر إليهم على أنهم شعوب يملؤها الحقد والخيانة وعدم التعقل والتخلف وسوء الحضارة. والدول المسلمة بدول متخلفة فقيرة مستبدة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الصور إنما تنم عن نظرة الرجل الأبيض مستعلياً على الشعب الذي يستعمره.

واليوم، لم تتلاشَ هذه الصور، فينظر للشعوب الإسلامية على أنها شعوب ثائرة، وبأنها مركز يهدد الغرب وثقافته؛ وبالتالي فهي أجدر ثقافة يجب أخذها على محمل الجد. ولهذا وجد كتاب « صدام الحضارات» (Clash of Civilizations) لصموئيل هنجتنتون طريقه في كتابات السياسيين والمحللين والإعلاميين الأمريكيين بخاصة والغربيين بشكل عام.

فنظرة الغربي تجاه الإسلام والمسلمين إنما هي عبارة عن صور نمطية نشأت في العهود الأولى من ظهور الإسلام، كرست في العهود الصليبية وعومل المسلمون بناء على أساسها أثناء الاستعمار؛ وبالتالي فكل الصور إنما هي عبارة عن صور نمطية يعبر عنها الإعلام الأمريكي والغربي ب: الأصولية، المسلح، مناهض للغرب، قامع للحريات...

فيظهر المسلمون في الإعلام على أنهم عصابات مسلحة تناهض الصليبية والغرب ويفرضون على الغربين الدخول في الإسلام بقوة السّيف، ويفرضون على الشعب استبداد وجور الشريعة الإسلامية، ومسلمون يعاقبون الناس بسبب تمتعهم بأبسط حقوقهم (الحرية) بقطع أيديهم، والرجم والضرب على الملأ، وبحبس النساء في بيوتهن ومنعهن من الخروج وبالتالي عرقلة المسيرة الليبرالية الديمقراطية وعرقلة التطور والتحضر.

أصبحت الكتابات في الإعلام الأمريكي تحذر من "نهوض" إسلامي كمن يحذر بقدوم القيامة. فبعد سقوط الإتحاد السوفيتي، أخذ الإعلام الأمريكي يحذر من نهضة إسلامية كما كان يحذّر من التوسع الروسي الاشتراكي من قبل- كما قال " جون أسبوزيتو"؛ فأخذ الإعلام يهدد بقدوم مهدد جديد يهدد الحياة والاستقرار والحرية والممتلكات والمصالح، وما أسماه بوش "يهدد حريتنا والعالم الحر بأكمله". فصار الأمر كمن استبدل استالين الاشتراكي باستالين ديني إسلامي. ففي السابق صوّر استالين بعدو الديمقراطية والرأسمالية واليوم يصوّر القرآن والمسلمون كالمهددين والامتداد لاستالين الأمس. وهذا ما قصده هنجتنون في كتابه: أي بعد انتهاء الحروب الباردة، وبتنافس ومواجهة الدول بعضها، فلا يبقى في الساحة إلا العمالقة الكبار، تتحكم بها الحضارات المتخلفة بدل الأيديولوجيات السابقة. ويعرّف الحضارات بأنها أكبر وحدة تعرف هوية مجموعة ما من الناس، وكل وحدة تشكل مجموعة من الثقافات المتناغمة. وبالتالي تبقى المواجهة ما بين الحضارة الغربية والإسلام والمجموعة الإسلامية. وهكذا وجدت نظرية هنجتنتون طريقها في الحروب الحالية. أو ربما وجدت الحروب الحالية طريقها في الكتابات الإعلامية الموجهة تلك[٢١].

لقطات صورية موجهة:

لعب الإعلام الأمريكي والغربي دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام نحو كراهية والخوف من نهوض إسلامي، فكانت أغلب اللقطات الصورية تعنون بعناوين تحدد مشاعر معينة للقارئ الأمريكي، كأن تقول: اعتقال مسلمين إرهابيين، أو الإسلامي المسلّح، أو الإرهاب النووي..

صورة المرأة المسلمة

تصوّر المرأة في الإعلام الأمريكي بصور متناقضة، فتارة يُتهم المسلمون باستغلال النساء وقهرهن، وتارة يصوّر المسلمون بالشهوانيين الذين يستعبدون المرأة لتقدم لهم المتعة لإعطائهم فكرة عن الجنة. أما المرأة

---

[٢٠] www.aljazeera.info

[٢١] صحيح أن هناك من كتب حول مواجهة الحضارة الإسلامية بالحضارة الغربية، كأكبر محمد، وبيتر ماتسفيلد، إلا أنهم حذروا من التوسع الغربي وتوسع الحضارة الغربية مما قد يؤدي إلى تصادم حضاري بين الإسلام والغرب.

المحجبة فمقهورة بالحجاب الذي فرضه عليها استبداد الرجل المسلم. وفي كتابات (روبرت سبنسر)[٢٢] في مقال له بعنوان(Sex Slave Jihad) أي (جهاد الاستعباد الجنسي) يقول: "بأن الجهاد بالنسبة للمجاهدين ضد الكفار إنما هو بالسيطرة على النساء. ... إذ تعني الحرية الغربية بالنسبة لهم نهاية سيطرة النساء على الرجال، وسيطرتهم على كل مظاهر الحرية الجنسية من لباس وسلوك وعلم وفن... لقد أضاف الأصوليون طرقاً جديدة للتقليل من إنسانية النساء والبنات، وذلك عن طريق بيعهن لأسواق النخاسة، وليست هناك أرقاماً دقيقة لحقيقة الضحايا، وربما يستحيل معرفة عددهن، لكن بحسب مصادر رسمية في طهران فإن الأرقام تشير بأن هناك زيادة بنسبة ٦٣٥% من البنات يعملن في النخاسة".[٢٣] يفسر الإعلام الأمريكي تعدد الزوجات والطلاق وحور الجنة على أنها براهين قوية تدل على شهوانية المسلم وما الإسلام إلا دين حسي يهب معتنقيه حرية جنسية لا حدود لها، ولذلك فهو دين زائف.

وهكذا يصوّر الإعلام الأمريكي النساء المسلمات بأنهم كالسلعة في أيدي الرجال المسلمين، وبأنهن مهانات تحت قبضة الرجل المسلم بسبب أنوثتهن، وبأن النساء يقتلن لأسباب تافهة كجرائم تسمى بجرائم الشرف في حين لا يقتل الرجل لنفس الجريمة، ويكثر الحديث في الإعلام الأمريكي عن ختان النساء(FGM) كتقليد يفرضه الإسلام.[٢٤] لقد كان الغرب بحاجة إلى هذه الصورة المكرسة للجنس لإظهار التميز والتفوق والتبرير للاحتلال والنهب والاستغلال في السابق.

صورة الجهاد

يصوّر الإسلام في الإعلام على أنه دين عنيف، بسبب مشروعية الجهاد فيه[٢٥]، كما يبقى الإسلام لغزاً يصعب فهمه حسب المنظور الأمريكي، فالجهاد في الإعلام الأمريكي مرادفه العنف والقتل والإرهاب، وباسم الجهاد يَقتل المسلمون كل من لم يؤمن بالإسلام، والجهاد شر كله، فهو حرب مقدسة شرسة تمجد قتل الأبرياء باسم الإسلام وتكفر كل من لم يؤمن بها، فإن كُفرت فيعني ذلك أنه قد حكم عليك بالقتل، فما صورة الجهاد إلا القتل والنهب والاغتصاب لكل من يقف أمامه[٢٦]. ففي مقال كتبه (ستيفن ايمرسون) (Jihad In America) (١٩٩٤) يصوّر الكاتب المسلمين بالمتعصبين الإرهابيين الذين يهددون أمن أمريكا.

ومن الواضح بأن مصطلح "الإرهاب " يستخدم في الإعلام الأمريكي فقط في حال كون العمل من رجل مسلم، ففي أحداث انفجار أولكاهوما(Oklahoma bombing) –على سبيل المثال- وعندما ظنّ المحللون بأن وراء التفجير مسلمين، أخذ الإعلام الأمريكي في اليوم التالي يحذر من وجود "إرهاب"، واستدعي Steve Emerson كخبير في الشرق الأوسط وأحداث الإرهاب، واعتقل ثلاثة شرق أوسطيين مسلمين بتهمة التفجير، فلما تبين بأن التفجير وراءه رجل أمريكي نصراني فجّر المحل بسبب رؤى دينية لإرجاع الناس للمسيحية، تغير كل الحال وبدّل مصطلح (terrorism) بمصطلح (aberration) أي عمل منحرف.

يصوّر المجاهد في الإعلام الأمريكي بصور متناقضة فهو إنسان غير عقلاني يحب الحياة، وفي المقابل يصوّر على أنه إنسان يحب الموت فهو يفجر نفسه وسط حشد من الناس. وبالطبع لا تُظهر الصورة الإعلامية السياق التي تظهر فيه صور المجاهدين المسلمين. فالفلسطيني المسلم يصوّر على أنه مدجج بالسلاح، يقتل الأطفال والنساء والمدنيين الإسرائيليين بدم بارد. ولا تروي قصة مسلمي الشيشان مع الاضطهاد الروسي، فالصورة تقص من سياق الأحداث والتاريخ والبيئة وتعطى للقارئ مجردة مطلقة هكذا عليها عناوين كالجهاد الإسلامي، أو المسلحون الأصوليون...وبالتالي يربط المشاهد أو القارئ "الغوغائي" الحدث هكذا مجرداً عن واقعه، لتعطي الانطباع عن الإسلام والمسلمون بأنهم جماعة يخيفون ويهددون أمن العالم بأسره. والإعلام الغربي اليوم يسعّر بكلمة " اسلامفوبيا" بحثاً عن الإثارة والبيع الإعلامي.

صورة المسلمين في الصحافة المكتوبة

إن أهمية وسائل الإعلام الأمريكية في تكوين الرأي العام في الولايات المتحدة وتوابعها من الدولة الأوروبية لا يحتاج إلى تأكيد. كما تعطي التغطية الصحفية والإعلام بشكل عام الصورة الواضحة عن الحالة الذهنية للأمريكيين والمناخ السائد هناك.

إن عدم التوازن في تغطية وسائل الإعلام للشؤون العربية والإسلامية أمر واضح من نواح عديدة، لعل أبرزها انحياز الصحافة في قبول المصطلحات Terminology الإسرائيلية والمصطلحات التي تصف المسلمين بأنهم المخربون في العالم، ومن الجدير بالذكر أن الصحفيين استعاروا الكثير من صور الإسلام والمسلمين من المستشرقين وطبقوه على واقع اليوم، فيفرض الإعلام أفكاراً نمطية عن بعض الجماعات، ويعمم هذه الصور

---

[٢٢] www.jihadwatch.org

[٢٣] www.jihadwatch.org

شيء غريب مكروه. وفي كل الاتجهات، جميعهم يعلمون بأنهم لا يعرفون عن الإسلام إلا القليل، ويتفقون على أنه لا يوجد في الإسلام شيء يمكن قبوله سوى أنه عدو للشيوعية".[٢٧]

ومن الجدير بالذكر بأن أكثر التغطيات الصحفية ضعيفة بعيدة عن الواقع وسياق الأحداث، فأكثر الصحفيين الأمريكيين المنتشرين في العالم الإسلامي لا يتحدثون لغة تلك البلد، كما لا يعرفون شيئاً عن الإسلام وعن المجتمع المسلم، وأهداف ومصالح تلك البلد مما يؤدي لنقل صورة بعيدة عن الواقع الحاصل، بعيدة عن التطورات الحقيقية، وفي النهاية تدور في فلك واحد، إعلام منحاز قد سبق هيكلته، وبالتالي فالصحفي ذاك يكرر نفس المصطلحات، ويبث صوراً معينة قديمة. فالطريقة التي يعد فيها الصحفي التقرير تتأثر بمنظوره الشخصي، ورؤيته للأشياء. وإن فهم أي موضوع سياسي تغطي أخباره الصحف لا بد أن يكون فهماً محدد الإطار تاريخياً. وبما أن مدراء الصحف والعاملين فيها من الصحفيين يلجأون حتماً إلى ذخيرة معينة من التصورات، فعلى الباحث أن يستكشف أين ومتى خزنت هذه الذخيرة الايديلوجية، وكيف أثرت في التحليل".

أظهرت دراسة للباحث "جون مارتن" عام ١٩٨٥ بأن كلمة الإرهاب في الصحف تصف الحوادث والأشخاص غير المرغوب فيهم، في حين عندما يجري نفس السلوك من أناس ليسو بعرباً، يحاول الإعلام اختيار كلمات معتدلة وغير عنصرية".[٢٨]

إن مجلة (ناشينال جيوجرافيك) تعتبر نفسها مجلة علمية، لكنها لم تكن علمية في طرحها "العالم الإسلام" ففي صفحة الإسلام، وحول كتاب اسمه The World of Islam، يلاحظ كيفية انتقاء الصور، فالصورة الأولى تمثل الجهل، حيث لا يعرف البدو استعمال الخرائط، وأما نساء عالم الإسلام فمسلحات، وفي فلسطين يلاحظ الأسلوب الذي تعنون فيه الصورة " أثناء إضراب التجار، امرأة فلسطينية ترشق "الشرطة الإسرائيلية" أثناء اعتقالهم لفلسطيني، وفي صورة الأفغانين المصلين تنزع الصورة عن سياقها التاريخي في حرب ضد الروس وتعنون بعنوان" أحمد شاه مسعود يقود الرجال للعبادة والحرب". وهكذا تتشكل صورة ذهنية عند الأمريكي بأن العالم الإسلامي مكان تنتشر فيه البداوة والجهل، والصراعات القبلية، والحروب والشغب.

صورة المسلمين في الكارتون(الكاريكاتور)[٢٩]

إن دراسة صور الكاريكاتير في الإعلام الأمريكي تبين لنا حال الصور الذهنية عن الإسلام والمسلمين عند الشعب الأمريكي، وكيفية تصوّر الشعب الأمريكي للإسلام والمسلمين. ويلاحظ في هذه الصور أنها في الغالب ما تعرض شخصية رجل عربي بسمات جثمانية(كالشارب واللحية مع أنف مقوس) وعباءة مهفهفة وكوفية رأس، أو عمامة، تحمل هذه الشخصية عادة خنجراً أو كلاشنكوف، وتكوف حافية القدمين أو ترتدي حذاءً مقوس. وبعد أحداث ١١ أيلول، ازداد تصوير المسلمين على صورة بن لادن، أو صور الأفغان العرب... وجل هذه الصور توحي صورة الرجل "الإرهابي" "والمتخلف" "مضطهد المرأة"، يقاتل من أجل نساء في الجنة"، رجل " أبله ستقبض عليه أمريكا لا محالة"، إنسان مثير للسخرية.

---

[٢٧] Said, Edward. Covering Islam intro. IV

[٢٨] Arabs & the Media, Narmeen Al-farra, Journal of Media psychology, VI no #2 , spring 1996 www.calstatela.edu

[٢٩] هناك شح في الكتابات التي كتبت في تحليل الكاريكاتير عن الإسلام والمسلمين والوطن العربي، ومن أهم تلك الكتب G.H. Damon, " A Survey of the Political Cartoons Dealing with the Middle East", & Ghareeb E. " Split Vision: Arab Portrayal In the American Media".

آليات منتقاة لرؤىً متحيزة

يتبع الإعلام مقارنة الفئات غير متكافئة	يقارن "الغرب" عادة ب"الإسلام"، وهذه مقارنة جغرافية مع مقارنة دين. والأصل في مثل هذه المقارنات أن يقارن الغرب مثلاً بالشرق الأوسط، أو النصرانية والإسلام.
تقديم مصطلحات وتعريفات جدلية كالأصولية بالإسلام	عادة ما يقوم الإعلام الغربي بربط وتعريف"الأصولية" بالإسلام. وبالتالي تربط أعمالهم بأنه النهج الأصلي والقويم في الإسلام، وهذا ما يدعو له الإسلام في الأصل.
يقوم الإعلاميون بتقديم تفسيرات " للتصريحات"	التصريحات السياسية والدينية لها قيمتها في الشرق الأوسط، لكن التصريحات الدينية ينظر إليها على أنها تصريحات الدين، وبالتالي فلا حاجة لاعتبار هذه التصريحات في الأمور الدنيوية.
خلط الدين الإسلامي بالعادات والتقاليد والثقافات المختلفة كطابع للدين الإسلامي.	معلوم أن المجتمعات الإسلامية متأثرة بالإسلام، ولها دور كبير في حياتهم، لكن الإعلام الغربي يقدم السلوكيات المنحرفة على أنها جزء من الدين، كزرع الافيون في أفغانستان، يربط العمل على أنه جزء من الدين.
تفسيرات معزولة عن سياقها.	لا تحلل الأحداث المعاصرة بناء على سياقاتها التاريخية، لأن المفترض –عندهم-أن تكون دينية صرف، وبالتالي لا يمكن تقديم تفسيرات غير التفسيرات النصية، وتعزل النصوص عن سياقها التاريخي والتطورات السياسية، فينظر لحماس على أنها حركة "إرهابية" لا تبغي سوى قتل الناس، ولا تذكرها على أنها رد فعل للاحتلال
إهمال الدوافع والمصالح السياسية والاقتصادية	عادة ما تصغّر صراعات الشرق الأوسط (مثلا) على أنها دينية فحسب، دون بيان وتحليل الدوافع للمصالح السياسية والاقتصادية، وعادة ما يحصرونها في متطلبات لنصوص معينة بحسب أقوال خبراء " ذلك" الدين.
استخدام المعايير المزدوجة	الأمور التي يعتبرها الغربيون مشروعة لهم، في الوقت ذاته يرون أنها خارجة عن القانون في الدول الإسلامية. كأسلحة الدمار الشامل، فيبرر الغربيون لأنفهسم ذلك بحجة استخدامها لأمور سلمية واستقرار المناطق. لكنها خطرة في أيدي الآخرين، ومهمة في أيديهم.
تصوير السياسة بتعابير نفسية.	ما يعتبره الغرب"القوة في السياسة" أو "السياسية الحكيمة" ينظر إليه في الشرق الأوسط على أنه "جنون" أو "تخبط" أو "عداء". بدل من تحليل الصراعات بحسب المصالح والرؤى، يقدمون تحليلات نفسية.

الحرب على !" الإرهاب" والإعلام الأمريكي:

يقول الدكتور إيدوارد سعيد: "لا يوجد دين أو أي جماعة يجزم بأنها تشكل تهديداً للحضارة الغربية كما يقال عن الإسلام".[٣٠] أخذ الإعلاميون والسياسيون وأصحاب القرار الأمريكان يصوّرون الإسلام كالمهدد للحضارة الغربية، فالإعلام الأمريكي يتحدث عن جماعات إسلامية تصفها "بالمسلحة" وجماعات تصفها ب"الأصولية" وأخرى تصفها ب"الراديكالية"... ويغطي الإعلام الأمريكي اليوم مقالات وتحليلات حول مهددات إسلامية تجاه العالم "الحر" الأمريكي". وانتشر كتاب "صراع الحضارات" والذي يحذر من تهديدات إسلامية وتكتل إسلامي ضد الولايات المتحدة، وأخذ ينادي بتعلم وفهم "عقيدة وفلسفة من أسماهم "بالإرهابيين" بحجة معرفة فكر العدو.

ويقول دانيل بايبس (Daniel Pipes) مدير منتدى دراسات الشرق الأوسط، بأن الحرب العالمية الثانية :"إنما كانت للقضاء على الفاشية، والحرب الباردة كانت للقضاء على الماركسية والشيوعية، وهذه الحرب للقضاء على "التسلح الإسلامي"[٣١]، كما يلاحظ وصف الإعلاميين بأن الإسلاميين إنما يريدون إشعال حرب مقدسة ضد الغرب. وأخذ يروّج الإعلام الأمريكي بتهديد إسلامي ضد أمريكا، وكان تشيني أول من قال بأن الإسلام هو العدو البديل للغرب، وهذا ما قاله (هيلمون كول) عام ١٩٩٥ وغيره، وأخذ يروّج له كثير من شمال الحلف الأطلسي.. فوجوده وتماسكه منوط بوجود عدو واضح له. وفي مؤتمر ميونخ ٣٢، قالوا بأن الإسلام يوازي

غير متحضرين ..."[٣٣] وقال فيلي برانت معلقاً على الأصولية الإسلامية وانتشارها في الشيشان وانتقالها إلى تركيا ربما يهدد أوروبا في المستقبل".[٣٤]

وهكذا يتبين بأن السياسيين والإعلاميين إنما يروّجون لخطر إسلامي قادم لمهاجمة الغرب، ويروّجون إنبعاث منافس إسلامي من جديد، فهو جدير بالمهابة، وما ذلك إلا لمصالح سياسية واقتصادية وإستراتيجية لتخويف الرأي العام من الإسلام ونشر تبريرات لمهاجمة العالم الإسلامي قبل أن يهاجمهم – على حد قولهم-.

القوالب الذهنية الجاهزة كأسلحة تستخدمها الصهيونية في الاحتلال الإسرائيلي

تقوم الأمم المتنازعة، بصورة عامة، باستبطان قالب ذهني معين عن العدو يتكون من سجايا شريرة أو محتقرة، ولكنها من جهة أخرى تستبطن عن نفسها وعن حلفائها قالباً ذهنياً يحوي أحسن الصفات الإنسانية. ويحاول كل طرف من الأطراف كسب قلوب وعقول الرأي العام العالمي، بنقل قوالبه الذهنية عن الطرف الآخر إلى أطراف ثالثة، مما قد يؤدي إلى التأثير في سياسات هذه الأطراف.

يقول "آلون بنكاس" (Alon Pinkas)(Council General for Israel in New York):

"نحن الآن في صراع مع الفلسطينيين... ومشاركتنا في حملة ناجحة في العلاقات العامة جزء من انتصارنا في هذا الصراع".

لقد انتبهت إسرائيل لتأثير الإعلام على مصالحها بعد مجزرة صبرا وشاتيلا ١٩٨٢، بعد أن أثرت صور المجزرة على سمعة إسرائيل؛ ولذا شكلت برنامجاً عرف ب(مشروع هازبارا Hasbara Project) لتدريب وتأهيل كفاءات إعلامية لتلميع صورة إسرائيل ونشر آرائها وبالتالي التحكم في الرأي العام. وعلى أرض الواقع يتحكم في الإعلام الأمريكي لمراقبة سير الإعلام عدة جهات:

١) مالكو وسائل الإعلام

٢) النخب السياسية، ومن الجدير بالذكر بأن مرشحي الرئاسة يدركون بالكامل مدى فعالية إسرائيل كقضية في الحملة الانتخابية، ومن هنا يمكن القول بأن إسرائيل لم تعد تعتبر مسألة سياسية خارجية، وإنما تعتبر امتداداً طبيعياً للسياسات الداخلية الأمريكية.[٣٥]

٣) ولإسرائيل وحدها تسع قناصل في تسع ولايات[٣٦] لمراقبة وتنفيذ حملتها الإعلامية.

٤) المراقبون لسير الإعلام ويعرفون ب(Watch Dogs) وفيها عدة لجان أهمها (CAMERA) (Committee of Accuracy in Middle East Reporting in America) والتي تراقب، بل تلاحق التقارير التي تتحدث عن الشرق الأوسط أن لم تسر على نهج (pro-Israel) المؤيد لإسرائيل.

ولقد استغلت الصهيونية صورة العرب والمسلمين على أنهم "يؤمنون بالخرافات، كسولون، بدو(متوحش نبيل)، وأخذ اليهود يصوّرون الإسرائيليين على أنهم شعب غير مقاتل، مستضعفون في الشرق الأوسط، القادرون على النصر في وجه معوقات هائلة وذلك بذكائهم وشجاعتهم ومثابرتهم، كما جرى التأكيد على أن الاستعمار اليهودي وما يسمونه ب"الاستيطان" لم يوقع بالفلسطينيين ضرراً مستديماً، بالعكس فالفلسطينيون العرب لم يخرجوا من ديارهم عام ١٩٤٨، وإنما دعاهم اليهود للبقاء، وإنهم لم يغادروا إلا بإرادتهم الحرة وبناء على نصيحة إخوانهم العرب، ويُصوّر اليهود بأنهم قد جعلوا الصحاري تزهر، في حين ترك العرب أرض فلسطين بلا عناية من جراء كسلهم، والعرب هم المعتدون المتعصبون دينياً، في حين أن الإسرائيليين هم مسالمون ومنتجون.[٣٧] وبالتالي كانت هناك صورة الرجل العدو القبيح الذي يمثله الشعب الفلسطيني جاهزة للاستغلال

---

[٣٢] www.aljazeera.net أحمد منصور.

[٣٣] www.aljazeera.net

[٣٤] www.aljazeera.net

[٣٥] انظر السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، فواز جرجس، (ص ١٣٦) مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨م.

[٣٦] Atlanta, Boston, Chicago, Houston, L.A., Miami, New York, Philadelphia, San Francisco, Washington D.C.

[٣٧] انظر صورة العرب في عقول الأمريكيين، ميخائيل سليمان، ص ٨٧-٨٩

الإسرائيلي في كسب الرأي العام ضد هذا العدو الممثل بالفلسطينيين. [مع العلم أن أكثر الأمريكيين لا يدرون بأن هناك نصارى فلسطينيين، ويظنون بأن الفلسطينيين مسلمين[38] كلهم]

وخلال فترة السبعينيات، كتب العديد من العرب الأمريكيين الأكاديميين كإيدموند غريب، وجاك شاهين وميخائيل سليمان حول الربط الوثيق ما بين صورة العرب والمسلمين في الإعلام والقضية الفلسطينية.[39] وتوصل جميعهم إلى نتيجة بأنه من أجل كسب الرأي العام الأمريكي لتأييد طرد الفلسطينيين من أرض فلسطين، كان على الإعلام أن يصوّر العرب كأناس متخلفين، بربريين، لا يعلمون مصلحة أنفسهم، ولا يدركون بأن الاحتلال هو موافق لمصلحتهم، وبالتالي لا بد من إبادة الإرهابيين الذي يعارضون هذه المصلحة. هذا في الوقت الذي لم يكن الإعلام يستخدم كلمة "الأصوليين الإسلاميين"، بل حتى الثورة الإيرانية كان يُنظر إليها على أنها ظاهرة جنونية لثورة فارسية هائجة.

وفي الوقت ذاته، وخلال فترة ما بين الثمانينيات والتسعينيات وعند إذعان العرب للمطالب الأمريكية والإسرائيلية، تحول الخطاب الإعلامي، من استخدام كلمة "الإرهاب العربي" لاستخدام "الإرهاب الإسلامي". إذ كانت البنية التحتية للصورة المشوهة عن العرب كأعداء للسلام مشكلة تماماً، كل ما على الإعلامي تغيره هو لفظ "العربي الإرهابي" لاستخدام "المسلم الإرهابي" كعدو جديد للسلام. مع العلم أن التوترات السياسية لا زالت موجودة، لكن اليوم الصورة المنمطة عن الشخص الإرهابي، يصوّر على أنه ذلك "المسلم".

(وإلى حد كبير، تشكل وجهة النظر الإسرائيلية للأصولية الإسلامية طريقة فهم المسئولين الأمريكيين، ووفقاً لما ذهب إليه أحد كبار موظفي وزارة الخارجية: "نحن متأثرون كثيراً بالتعريف الإسرائيلي للإسلاميين" ووافق موظف آخر في وزارة الخارجية على أن الولايات المتحدة تعارض حصول الحكومات الإسلامية على الأسلحة غير التقليدية خشية أن تهدد أمن إسرائيل... إن هذه الشكوك الأمريكية نحو الإسلاميين، كما يلاحظ تتعلق جزئياً لمعارضة الإسلاميين الشديدة للسلام مع إسرائيل، إحدى قضايا السياسة الخارجية المهمة جداً للولايات المتحدة)[40]

يرى العالم الأمريكي (إيدوارد س. هيرمان) بأن العداوة ضد المسلمين لها علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية. ويرى بأن التحيز مع إسرائيل عند الإعلاميين والمفكرين له أسباب أربعة:

- القيمة الإستراتيجية لدولة إسرائيل بالنسبة لأمريكا
- تأثير اللوبي المؤيد لإسرائيل، أيباك[41](AIPAC)
- الشعور بالذنب عند الغربيين تجاه اليهود
- العنصرية المناهضة ضد العرب

يوضح (هيرمان) ما يقصده من "العنصرية المناهضة للعرب" فيقول: "هذه العنصرية ما هي إلا التأثير والمؤثر المعاكس للمصالح والسياسات، من كونها مجرد عامل عرضي... العرب الذين يتعاونون مع الغرب... لا يتعرضون لمثل هذه الألقاب العنصرية الموّجهة. وبالتالي فهذا يوحي بأن العرب لو أذعنوا أكثر للمطالب الغربية فإن الصورة السلبية ستتوقف.[42]

بعض استراتيجيات حملة العلاقات العامة (PR Strategies) الإسرائيلية

- **إخفاء واقع الاحتلال:** تخفي التقارير الإعلامية وجود الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي يبدو الفلسطيني المسلم كمن يعشق العنف ولا يرغب في السلام والأمن والاستقرار. فتملأ التقارير الإخبارية صور فلسطينيين يرشقون الحجارة دون الإشارة إلى وجود مناطق محتلة، وبالتالي تصوّر (IDF) قوة "الدفاع"(defense) على أنها تدافع وترد لأسباب شرعية، أما الفلسطيني فما هو إلا مشاغب "إرهابي" يجب وضع حد له.

---

[38] نشرت مجلة (economist) في ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ مقالاً بعنوان " ترحيل المسيحيين العرب" وفي المقال تصف الهجرات المسيحية خارج أراضي الدول العربية وفلسطين، وتقول بأن المسلمين أرادوا إخراج المسيحيين من أرض مهد المسيح، حتى يسيطر الإسلام على العالم العربي، ولم تشر المجلة إلى أن سبب هجرة المسيحيين الفلسطينيين بسبب الإحتلال الإسرائيلي، بل ادعت المجلة بأن المسلمين إنما يحاربون المسيحيين العرب انتقاماً من الحروب الصليبية، ولمنع الاستعمار الغربي على بلاد الإسلام.

[39] For a representative sample of this work, see the following: Edmund Ghareeb, ed. Split Vision: The Portrayal of Arabs in the American Media (Washington, DC: The American-Arab Affairs Council, 1983); Jack Shaheen, The TV Arab (Bowling Green, Ohio: Bowling Green State University Popular Press, 1984); Michael W. Suleiman, The Arabs in the Mind of America (Brattleboro, Vermont: Amana Books, 1988).

[40] مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥/٣، انظر السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ الدكتور فواز

والمصطلحات تغيّب الحقيقة وتغيّر الصورة. كما تخفي التقارير الأمريكية بأن التوسع الاستعماري الإسرائيلي ما هو إلا جزء من الإستراتيجية الاستعمارية الإسرائيلية لخلق وقائع على الأرض. وتعطي الشرعية لهدم البيوت بحجة عدم الحصول على رخص البناء، وتخفي مصادرة الأراضي وعدم إعطاء الفلسطينيين لرخص بناء.

- **عنف في الفراغ:** تتعمد وسائل الإعلام الأمريكية بخلط بين السبب والمسبب، فتصوّر "العنف" الإسرائيلي كرد فعل على العمليات الاستشهادية والمقاومة. وبعد ١١ أيلول أخذت إسرائيل تروّج على أنها تخوض حرباً على الإرهاب، لكن حربها على الإرهاب مع الفلسطينيين. وبالتالي تكسب التعاطف الأمريكي لإسرائيل.
- **تحديد من يستحق أن يذكر في التقارير الإخبارية:** منذ أيلول ٢٠٠٠- أغسطس ٢٠٠٣ قتل ٥٠٠ إسرائيلي. وما بين الفترة ذاتها استشهد ٢٠٠٠ فلسطيني. فعندما يقتل الإسرائيليون تذكرهم وسائل الإعلام وتذكر سيرهم بأسلوب عاطفي... أما عندما يستشهد فلسطينيون فتعتبر وسائل الإعلام الأمريكية الأوضاع بأنها "هادئة نسبياً" (relatively calm) وعلى سبيل المثال، في أغسطس ٢٠٠٣ وبالتحديد عندما اجتاحت إسرائيل بيت لحم استشهد ٣٩ فلسطيني من بينهم ٢٤ طفل وامرأة، اعتبرت وسائل الإعلام الأمريكية الأوضاع بالهادئة نسبياً. أما عندما قتل الإسرائيليون في معركة استشهادية في نتانيا (مارس ٢٩ ٢٠٠٢) وصفت هذه العملية بالمجزرة. وبعد هذا التفجير بأسابيع وعندما اجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلية جنين، سارعت وسائل الإعلام الأمريكية إنكار وجود مجزرة[٤٤].

إن هذه الحملة الإعلامية التي تشوه صورة الإسلام والمسلمين وتساوي ما بين الإسلام والإرهاب إنما تسعى لتبرير الإرهاب ضد المسلمين.

الخاتمة وخلاصة القول

إن وسائل الإعلام الأمريكية غالباً ما تشير إلى الإسلام و"الأصولية الإسلامية" في تقارير عن العنف السياسي والأعمال الإرهابية أو النزاع العرقي. إن صورة الإسلام في عقل المتلقي لوسائل الإعلام الأمريكية غالباً ما تكون عبارة عن صورة مشوهة معادية للغرب ومستعدة لاستخدام العنف والإرهاب للوصول إلى غاياتها، والنتيجة هي أن المثقفين وعامة الناس يساوون ما بين الإسلام والصورة المشوهة عن الإسلام كدين يدعو للإرهاب. وهذه التغطيات الإعلامية للإسلام تؤثر في عملية رسم السياسة الخارجية. فسياسة الولايات المتحدة حيال المنطقة العربية لا تصاغ من فراغ وإنما تتأثر بعوامل من التصورات، وإن دور الكونجرس ووسائل الإعلام والسياسة الداخلية تدفع السياسة وتؤثر في آراء جماعة السياسة الخارجية، وبخاصة في الموضوعات المهمة، إلى حد كبير، مثل المسألة الفلسطينية والصحوة الإسلامية. ويقول مسئول في وزارة الخارجية: "الأصولية الإسلامية هي نقطة لجذب الانتباه إلى كل جوانب المعادلة السياسية في الولايات المتحدة".[٤٥]

---

[٤٣] www.mediaed.org Media Education Foundation

[٤٤] Video tape presented by (Media Education Foundation) Peace, Propaganda and the Promised Land.

[٤٥] جرجس فواز، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ دراسات الوحدة العربية، (ص ١٢٧)